

المسألة الكردية في سوريا

المسألة الكردية في سوريا

الأستاذ الدكتور
إسماعيل محمد حصاف



● المسألة الكردية في سوريا

● د. اسماعيل محمد حصاف

● التصميم الداخلي: كوّران جمال

● الغلاف: هوّكر صديق

● السعر: (٥٠٠٠) دينار

● الطبعة الأولى: ٢٠٢٠

● عدد النسخ: (٥٠٠)

● المطبعة: (ماد)

● رقم الأيداع (٣٤٧) في المديرية العامة للمكتبات لعام (٢٠١٥)

تسلسل الكتاب (١٠٣٤)

الموقع الإلكتروني: www.mukiryani.com

البريد الإلكتروني: info@mukiryani.com

الفهرس

٧ المقدمة
١٠ سياسة الحكومات السورية تجاه المسألة الكردية في سوريا
٤٠ عوامل وظروف تأسيس الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (الپارتى) عام ١٩٥٧... ٤٠
٧٦ الصراع داخل الپارتى الديمقراطي الكردي في سوريا (١٩٦٠ - ١٩٧٥)
١٢٢ أوصمان صبري حياته ونضاله السياسي (١٩٠٥ - ١٩٩٣)
١٤٦ الحركة الكوردية في سوريا بين أزمة الفكر والممارسة
١٦٣ أزمة الحركة الكردية في كردستان سوريا إلى أين؟
١٦٦ المسألة الكوردية في سوريا
١٧١ أحداث قامشلو الأسباب والنتائج الدروس والعبر (١)
١٧٤ أحداث قامشلو الأسباب والنتائج الدروس والعبر (٢)
١٧٧ أحداث قامشلو - الأسباب والنتائج - الدروس والعبر (٣)
١٨١ أحداث قامشلو الأسباب والنتائج الدروس والعبر (٤)
١٨٥ إنتفاضة قامشلو وإنعكاساتها الإقليمية والدولية على المسألة الكوردية في
١٩٧ القضية الكوردية في سوريا وضرورات الحل
١٩٩ المسألة الكوردية في سوريا بعد سنتين من إنتفاضة آذار التاريخية
٢٠٩ إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي كورديا
٢١٣ المسألة الكوردية في سوريا بين العنف والحل الديمقراطي (الآذار الدامي)
٢١٧ حل القضية الكردية في سوريا خطوة أساسية نحو ديمقراطية البلاد
٢١٩ سوريا إلى أين؟

٢٢٤	قراءة في وضع الحركة الكردية في سوريا وحول المؤتمر المزمع عقده
٢٢٩	الحكم الفدرالي في سوريا - رؤية للطرح والتداول
٢٣٢	الموقف الروسي من الأزمة السورية الأسباب والدوافع
٢٣٦	الموقف الروسي من المسألة الكردية (في ضوء زيارة الوفد الكردي إلى موسكو)
٢٤٠	التورط الروسي في العقدة السورية
٢٤٤	العامل الكردي في العلاقات التركية - السورية وموقف تركيا من
٢٤٨	رياض الترك: (وصيا على التاريخ) لاغيا الحقوق الكوردية :أرضا وشعبا!
٢٥٢	كردستان سوريا ولعبة المصالح
٢٥٦	المسألة الكردية في سوريا ليست مشكلة أحصاء بل قضية ارض وشعب
٢٦١	المسألة الكردية بين مطرقة بنية العقل العربي في سوريا وبين غياب الاستراتيجية الكردية.....
٢٦٥	مشروع الدستور السوري الجديد ما بين الفكر العروبي القوي والمراوغة السياسية.....
٢٦٨	سيفر وغياب الإرادة الكردية الموحدة
٢٧٣	الحركة الكردية في كردستان سوريا أمام محكمة التاريخ
٢٧٥	مرة أخرى حول مسألة بنية العقل العربي (الحقوقي هيثم المالح نموذجاً)
٢٧٧	الحركة السياسية الكردية في سوريا أم المعارضة (ولكن أين منصتها؟)
٢٨١	الإستراتيجية التركية في المسألة الكردية (في ضوء لقاء أوغلو بالقادة الكرد السوريين...)
٢٨٩	الملحق.....
٣٣٠	المؤلف في سطور.....

المقدمة

ترتبط بروز المسألة الكردية في سوريا، بنشؤ نظام الإنتداب الأنكلو- فرنسي، عندما وضعت فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى قسم من بلاد الشام (سوريا) وجزء من الأراضي الكردية (غرب كردستان) المستقطعة من كردستان المركزية (العثمانية)، تحت نفوذ الإنتداب الفرنسي، حيث حلت القوات الفرنسية محل القوات البريطانية نتيجة للتسويات التي عقدت بين الدولتين في أعقاب الحرب. ففي ١٩ تشرين الثاني عام ١٩١٩، سلم الإنكليز ولاية حلب للقوات الفرنسية. وأصبحت المسألة الكردية، وللمرة الأولى، جزءاً من الصراع الدبلوماسي بين تركيا وفرنسا.

تشكل القضية الكردية في سوريا واحدة من أبرز الملفات الساخنة والمزمنة التي تواجه البلاد منذ ظهور سوريا الحديثة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وخروج الفرنسيين، فقد توارث الأنظمة المتعاقبة التي وصلت سدة الحكم هذا الملف، وبدلاً من أن تلجأ الحكومات السورية إلى حل المسألة القومية الكردية تعزيزاً للوحدة الوطنية وسد الثغرات أمام التدخلات الخارجية، شهد الملف الكردي تعقيداً على يد الطغم الشوفينية العربية من العسكرتاريا والبرجوازية القومية الرجعية التي جعلت من قضية العروبة قميص عثمان حرصاً منها على الحفاظ على كراسيها السلطوية التي بلغتها عن طريق الانقلابات العسكرية.

وتجلى ذلك في بداية الأمر بتغيير إسم البلاد من الجمهورية السورية إلى الجمهورية العربية السورية، وجاء ذلك في الدستور المؤقت الذي تمت صياغة مسودته بعد إنهيار

الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٦١، أطلق على سورية لأول مرة إسم الجمهورية العربية السورية، أي أن إضافة الصفة العربية إلى الإسم يعني إنكار وجود الإتنيات الأخرى غير العربية في البلاد وفي المقدمة الكرد كثنائي قومية رئيسية في سوريا. إضافة إلى ذلك قيام السلطات السورية بإعتقال قادة الحركة السياسية الكردية.

وكردستان - سوريا، هي التسمية الحالية للمنطقة ذات الأغلبية الكردية الواقعة في إطار الجغرافية السياسية لسوريا، والتي تعود تاريخها إلى آلاف السنين، وعلى سبيل المثال لالحصر نذكر إمبراطورية هوريا (٣٥٠٠) قبل الميلاد التي كانت عاصمتها أوركيش (جري موزا) التي لاتبعد سوى بضعة كيلومترات عن مدينة عامودا. وبالتالي فإن هذا الجزء الكردستاني إمتداد طبيعي لكردستان الكبرى المجزأة بين أربعة دول، وقع تحت النفوذ الفرنسي وفقا لإتفاقية سايكس - بيكو الإستعمارية، وقد تم رسم الحدود بشكل قسري وبغير اي حق قانوني او شرعي ودون أن يؤخذ رأي الشعب الكردي في ذلك، بين فرنسا وتركيا لأول مرة.

في إطارمعاهدة "سيفر" بين الحلفاء وتركيا بتاريخ ١٠ آب عام ١٩٢٠، التي حلت إتفاقية لندن ١٩١٥، وإتفاقية سايكس - بيكو عام ١٩١٦، وأخذ بهذا الإتفاق الثلاثي، الذي عقد بين الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا) وإتفاقية لندن في (٩) من آذار لعام ١٩٢١ بين تركيا الكمالية وفرنسا، التي رسمت حدودا مصطنعة لاشريعة بالصد من مصالح الشعب الكردي وإرادته القومية، فصلت الحقول الزراعية الواحدة والقرى والعوائل الواحدة بشكل لم تجد لها مثيلا في العالم، ومن ثم ألحقت بسوريا التي نالت إستقلالها في أعقاب الحرب العالمية الثانية إثرخروج الفرنسيين منها دون أن يستشر الكرد في ذلك أو مراعاة حقوقه ومصالحه القومية وتحولت بالفعل إلى مستعمرة حقيقية من قبل الإدارات الحاكمة التي جاءت إلى سدة الحكم وبخاصة في عهد النظام البعثي العنصري.

تشمل كردستان الغربية المناطق الشرقية الشمالية والشمالية لسوريا على تماس حدود كردستان الجنوبية والشمالية، وتتوزع أراضيها جغرافيا بين محافظات الحسكة (الجزيرة) والرقه وحلب بالإضافة إلى قسم من محافظة إدلب، مع تواجد كثيف للكرد في العاصمة دمشق(حي الأكراد - ركن الدين) والجولان والذين إستقروا فيها منذ العهد الأيوبي وفي مدينة حماة التي شيدها ابو الفداء الأيوبي وفي قرى محيطه بها ووجود قرى كردية في جبال العلويين الشرقي وفي مناطق قلعة الأكراد (قلعة الحصن) والمناطق المحيطة بمحص وفي حوران

كعائلة أبو زيد وعائلة الكردي... إلخ، ولم تراخ حدود هذا الإقليم الكرديستاني الطبيعية في الدستور السوري الذي لم يعترف أساساً بالوجود الكردي وليومنا، تتوزع وتضيق أراضيها من محافظة إلى أخرى طبقاً للعمق الطبيعي والتوزيع السكاني كاستكمال جغرافي لكردستان العراق وكردستان تركيا. وتبلغ مساحة كردستان سوريا أكثر من ٢٠ ألف كيلومتر مربع وعدد سكانها أكثر من (٤) ملايين نسمة وكلها نسب مقدره فالعملية تحتاج إلى تبيان الحدود وإجراء إحصاء رسمي سكاني للوصول إلى أرقام دقيقة .

تعتبر المسألة الكردية من أهم التحديات التي تواجه سوريا الحديثة قيادة وشعباً، هذه القضية التي تبحث عن حل جذري نهائي عادل منذ نشوء الدولة السورية في اعقاب الحرب العالمية الثانية. ويشكل الكرد القومية الرئيسة الثانية في البلاد ولا بد من الاعتراف بهذه الحقيقة دستوريا وفي إطار اتحاد فدرالي اختياري .

تحولت المسألة الكردية في هذا الجزء إلى مسألة دولية، لاسيما بعد إنتفاضة قامشلو ٢٠٠٤ وإندلاع الثورة السورية في آذار ٢٠١١، وسوف لن يسود في سوريا السلام والإستقرار إلا بحل القضية الكردية حلا عادلا ونهائيا.

د.إسماعيل محمد حصاف

٣١ آذار ٢٠١٥

سياسة الحكومات السورية تجاه المسألة الكردية في سوريا ١٩٥٨-١٩٧٥ (في ضوء تطور الأحداث في جنوب كردستان)

مدخل:

هذا البحث محاولة لتسليط الأضواء على سياسات الحكومات السورية في الفترة ما بين عامي (١٩٥٨-١٩٧٥) تجاه النضال السياسي للشعب الكردي في غرب كردستان، وذلك في ضوء تطور الأحداث في جنوب كردستان. ويتبين من خلال البحث أن كل خطوة من الجانب السوري في هذا المجال قد تزامنت مع الحدث في الجانب العراقي أو أعقبته، وبالتالي يكشف البحث عن إتفاق جناحي حزب البعث في كل من دمشق وبغداد فيما يتعلق بمواجهة الحركة التحريرية الكردية، والتنسيق معا فيما يخص وضع المشاريع العنصرية بحق الكرد. ويقدر تعلق الأمر بغرب كردستان فإن تلك المشاريع تمثلت في مشروع الإحصاء الإستثنائي لعام ١٩٦٢ في محافظة الجزيرة (محافظة الحسكة)، ومشروع الحزام العربي الهادف إلى إجراء تغيير ديموغرافي في المناطق الكردية وغيرها من الممارسات والسياسات الشوفينية التي مارستها دمشق كجزء من سياسات التعريب المنظمة.

غرب كردستان (كردستان - سوريا):

هي التسمية الكردية للمنطقة ذات الأغلبية الكردية الواقعة في إطار الجغرافية السياسية لسوريا، إمتداد طبيعي لكردستان الكبرى المجزأة بين أربعة دول، وقعت تحت النفوذ الفرنسي وفقا لإتفاقية سايكس - بيكو، وقد تم رسم الحدود بشكل قسري وبغير اي حق قانوني او شرعي ودون أن يؤخذ رأي الكرد في ذلك، بين فرنسا وتركيا لأول مرة في إطار إتفاقية لندن في (٩) من آذار لعام ١٩٢١ بين تركيا الكمالية وفرنسا، التي رسمت الحدود الحالية بالصد من مصالح الشعب الكردي وإرادته القومية، فصلت الحقول الزراعية الواحدة والقرى والعوائل

الواحدة، ومن ثم ألحقت بسوريا التي نالت إستقلالها في أعقاب الحرب العالمية الثانية إثر خروج الفرنسيين منها دون أن يستشر الكرد في ذلك أو مراعاة حقوقه ومصالحه القومية وتحولت بالفعل إلى مستعمرة حقيقية من قبل الإدارات الحاكمة التي جاءت إلى سدة الحكم وبخاصة في عهد النظام البعثي .

تقع كردستان الغربية في المناطق الشرقية الشمالية والشمالية لسوريا على تماس حدود كردستان الجنوبية والشمالية، وتتوزع أراضيها جغرافيا بين محافظات الحسكة (الجزيرة) والرقعة وحلب (عفرين – جيايى كورمانج Ciyayên kurmanç – كرداغ)، بالإضافة إلى قسم من محافظة إدلب، مع تواجد كثيف للكرد في العاصمة دمشق(حي الأكراد – ركن الدين) والجولان حيث إستقروا ضفيها منذ العهد الأيوبي وفي مدينة حماة التي شيدها ابو الفداء الأيوبي وفي قرى محيطة بها ووجود قرى كردية في جبال العلويين الشرقي وفي مناطق قلعة الأكراد (قلعة الحصن) والمناطق المحيطة بمحص وفي حوران كعائلة أبو زيد وعائلة الكردي... الخ، ولم ترع حدود هذا الإقليم الكردستاني الطبيعية في الدستور السوري الذي لم يعترف أساسا بالوجود الكردي وليومنا، تتوزع وتضيق أراضيها من محافظة إلى أخرى طبقا للعمق الطبيعي والتوزع السكاني كإستكمال جغرافي لجنوب كردستان وشمال كردستان. وتقدر مساحة غرب كردستان بـ ٢٠ ألف كيلومتر مربع، وعدد سكانها يزيد عن وأربعة ملايين وكلها نسب مقدره فالعملية تحتاج إلى تبيان الحدود وإجراء إحصاء رسمي لسكاني للوصول إلى أرقام دقيقة.

مخططات انظمة الحكم في دمشق لمواجهة الحركة القومية الكردية :

لابد من القول أنه بعد حصول سوريا على إستقلالها السياسي بفعل نضال الحركة الوطنية الذي كان للكرد إسهام كبير في ذلك، كان معظم حكام سوريا في السنوات الأولى بعد الإستقلال ينحدرون من أصول كردية بدءا من محمد علي العابد أول رئيس للجمهورية السورية في عهد الإنتداب الفرنسي وهو سليل هولو باشا الوالي الكردي المعروف على بلاد الشام

وامير الحج الشامي وحكم (من ١٩٣٢-١٩٣٦)^(١) ومن ثم حسني الزعيم حكم (من ٢٠ آذار ١٩٤٩ - ١٤ آب ١٩٤٩)^(٢) وفوزي السلو^(٣) الذي أعقبه أديب الشيشكلي (١٩٥١/١١/٢٩-١٩٥٤/٢/٢٤)^(٤) ومحسن البرازي(١٩٥٢-١٩٤٩) من أكراد حماه الذي

١ - هو محمد علي بن أحمد عزت بن محي الدين ابو الهول ابن عمر عبدالقادر العابد، ولد في دمشق عام ١٨٦٧، درس في دمشق وبيروت والآستانة، دخل كلية الحقوق جامعة السوربون ونال شهادتها، وعين مستشارا لدى السلطان العثماني عبدالحميد الثاني، غنتقل بين واشنطن وسويسرا وإنكلترا وفرنسا ومصر، وفي عام ١٩٢٠ عاد إلى دمشق، وأيدته كتلة النواب الوطنيين في رئاسة الجمهورية السورية في يوم ١١ حزيران من عام ١٩٣٢، وبعد أن استقال من منصبه في عام ١٩٣٦ غادر دمشق إلى باريس، حيث توفي بها ١٩٣٩م ثم نقل جثمانه إلى دمشق ليدفن في مسقط رأسه، إنظر: موسوعة أعلام سوريا: ١٩٤/٣.

٢ - الزعيم حسني الزعيم (١٨٩٧-١٩٤٩)، هو حسني بن الشيخ رضا بن محمد بن يوسف الزعيم، سياسي وعسكري سوري، تخرج من الأكاديمية الحربية في أستانبول أيام الدولة العثمانية، إلتحق بالجيش الفرنسي ايام إحتلالهم لسوربان وترقي في عهد إستقلالها إلى رتبة (كولونيل)، عين رئيسا للأركان في عهد شكري القوتلي، في ١٩٤٩/٣/٣١ قام بإنتقال عسكري وحكم سوريا ١٣٦ يوما، أطاح به العميد سامي الحناوي في ١٩٤٩/٨/١٤، وشكلوا له محكمة صورية وقتلوه إنظر: سعد سعدي، معجم الشرق الأوسط، دار الجيل - بيروت ١٩٩٨، ص ٢٠٤-٢٠٥ "الموسوعة العربية ٧١٥/١.

٣ - عسكري ورجل دولة مخضرم، وهو من أصل كردي، ولد بدمشق وتعلم بها، ثم دخل المدرسة الحربية في حمص عام ١٩٢٢. وبعدها إلتحق بالقوات الخاصة الفرنسية، وفي عام ١٩٣٦ أتم دورة عسكرية في فرنسا، تسلم مناصب عدة، ثم رقي إلى رتبة زعيم (عميد) عام ١٩٤٩، عين عام ١٩٥٠ وزيرا للدفاع، وفي ١٩٥١/١٢/٣ أصدر رئيس الأركان العامة- رئيس المجلس العسكري أديب الشيشكلي مرسوما بتولي فوزي سلو بموجبه مناصبي رئيس الدولة ورئيس الوزراء، ثم تولى في آذار ١٩٥٢ مهام وزارة الدفاع بالإضافة إلى منصبه، حتى رفع إلى رتبة لواء في ١٩٥٢/٥/١، ليحال بعدها على التقاعد في ١٩٥٣/٣/١١، توفي عام ١٩٧٢، راجع: موسوعة أعلام سوريا، ٤٥٠/٢-٤٥١.

٤ - هو اديب بن حسن آغا الشيشكلي، ولد عام ١٩٠٩ في حماة وعاش فيها وهو كردي الأصل، أمه (منور) البرازي، شارك في الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥، ومعمركة التحرير مع الفرنسيين(سنة ١٩٤٥)، أطاح بالحناوي في ١٩٤٩/١٢/١٩، تولى رئاسة الأركان العامة ١٩٥١، ثم رئاسة الجمهورية ١٩٥٣، قتل في البرازيل يوم ١٩٦٤/٩/٢٧، بيد أحد الدروز، دفن بمسقط رأسه بجماعة، إنظر: د. محمد علي الصوريكي، الموسوعة

عمل إستاذًا للقانون الدولي بجامعة دمشق، تولى رئاسة وزراء سوريا لفترة وجيزة عام ١٩٤٩ وأعدم إثر إنقلاب عسكري أطاح بحكومته، ورئيس الأركان اللواء توفيق نظام الدين وأخويه زكي وعبدالباقي^(١) من القامشلي... إلخ.

في أعقاب قيام ثورة الرابع عشر من تموز بقيادة الزعيم (العميد) عبدالكريم قاسم (١٩٥٨-١٩٦٣) في العراق، أصبح الكرد بموجب المادة الثالثة من الدستور الجديد شركاء مع العرب كقوميتين أساسيتين في العراق وعاد الزعيم الكردي مصطفى بارزاني (١٩٠٣-١٩٧٩) من الإتحاد السوفياتي يوم السادس من تشرين الأول من العام ذاته، حينها بدأت الأوساط الحاكمة في سوريا تخطط لوضع مشاريع عنصرية شوفينية ضد الشعب الكردي بهدف صهره في بوتقة القومية العربية، وتجلى ذلك في بداية الأمر بتغيير إسم البلاد من الجمهورية السورية إلى الجمهورية العربية السورية وجاء ذلك في الدستور المؤقت الذي تمت صياغة مسودته بعد إنهاء الجمهورية العربية المتحدة وصدري الثاني عشر من تشرين الثاني عام ١٩٦١^(٢)، أطلق على سورية لأول مرة إسم الجمهورية العربية السورية، أي أن إضافة الصفة العربية إلى الإسم يعني إنكار وجود الإثنيات الأخرى غير العربية في البلاد وفي المقدمة الكرد كثاني قومية في سوريا. إضافة إلى ذلك قيام السلطات السورية باعتقال قادة الحركة السياسية الكردية مثلما حدث في نفس العام في تركيا، حيث قضية (٤٩)^(٣)،

الكبرى لمشاهير الكرد عبر التاريخ، المجلد الأول، الدار العربية للموسعات، بيروت ٢٠٠٨، ص ١٩٧-١٩٨ وكذلك: هاشم عثمان، تاريخ سوريا الحديث، بيروت ٢٠١٢، ص ص ٢٥١-٢٧٣ "موسوعة أعلام سوريا ٨٢/٣-٨٤.

١ -- ولد عبدالباقي نظام الدين رفيق عام ١٨٩٩ في مدينة ماردين، أقيم في القامشلي، لعب دورا هاما في الحياة السياسية بعد جلاء الفرنسيين عن سوريا وكان ينتمي إلى الكتلة الوطنية، إنظر: د. محمد علي الصوريكي الكردي، المصدر السابق، المجلد السادس، بيروت ٢٠١٠، ص ١٥١-١٥٢.

٢ - هاشم عثمان، المصدر السابق، ص ٣٤٧.

٣ - ألقت السلطات التركية القبض على (٥٠) من السياسيين والطلبة الكرد بتاريخ ١٧ كانون الأول عام ١٩٥٩ وكان بينهم الكاتب والسياسي الكردي موسى عنتر، وكانت التهمة الموجهة إليهم (النشاط الشيوعي المنوع قانونا في تركيا)، وعرفت بقضية الـ (٤٩) إثر وفاة أحدهم في المعتقل، حول الموضوع راجع: ب. د. جبار قادر، القضية الكردية، الحوار المتمدن - العدد ١٠٦٧ تاريخ ٢٠٠٥/١/٣.

والإحصاء الإستثنائي لمحافظة الجزيرة عام ١٩٦٢ وصدور كتاب الملازم الأول للأمن السياسي في الحسكة محمد طلب هلال الذي دعا فيه إلى إقامة مستوطنات في المناطق الكردية على غرار المستوطنات اليهودية. أي أن المواقف السياسية للسلطات السورية تجاه الشعب الكردي في سوريا، إرتبطت بتطور الأحداث في جنوب كردستان.

إن الدعوة إلى الوحدة العربية وتصعيد الشعور القومي العربي، لم تترك فسحة كبيرة للأقليات غير العربية ضمن الترتيب السياسي^(١). وفي حقيقة الأمر أن إنتصار حزب البعث في العراق قد غير بصورة جذرية وضع حزب البعث في سوريا أيضا^(٢)، ففي الثامن من آذار ١٩٦٣ إستولى حزب البعث على السلطة بانقلاب عسكري في سوريا بعد شهر من إستلام بعث العراق السلطة في بغداد^(٣). وقد شهدت الشوفينية العربية صعودا في سوريا كما هو في العراق لمواجهة الحركة التحررية القومية الكردية في البلدين لاسيما بعد إندلاع ثورة أيلول ١٩٦١، وما صعدت من ذلك هو أن السلطة الفعلية كانت بيد الجيش وكان الضباط الشبان يبنون عقيدة شوفينية قصيرة النظر ومعروفة بعنائها للکرد، وفي هذا الإطار فإن الحركة الإثقابية لحزب البعث في سوريا تجاوزت مع الروحانية الشوفينية العربية التي كانت في صعود مستمر وإشتدت عودها وبتوجيه مباشر من أوساط البورجوازية القومية الحاكمة، ووضعت البلاد أمام مرحلة تاريخية جديدة، تركت آثارا سلبية على تقدم المجتمع السوري، ووجهت ضربات مسمومة إلى الحركة القومية الكردية في سوريا، حيث بدأت السلطات الحاكمة بوضع محططات عنصرية تستهدف الوجود الكردي من خلال عمليات التعريب المنظمة، ومعاداة الثورة الكردية في كردستان الجنوبية وبخاصة منذ إستلام حزب البعث للسلطة في البلاد.

تأسس حزب البعث في عام ١٩٤٣ بإسم " حركة البعث العربي "، وفي مؤتمره التأسيسي الأول في نيسان عام ١٩٤٧ حدد إتجاه الحزب على أنه حزب عربي قومي، يهدف إلى إجراء تغييرات جذرية في منظومة البنى الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والروحانية ليس في سوريا

١ - ديفيد مكحول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة: راج أل محمد، دار الفارابي، ٢٠٠٤، ص ٧٠١ .

٢ - نضال حزب البعث العربي الإشتراكي ١٩٤٣ - ١٩٧٥، دراسة تاريخية تحليلية موجزة، دمشق، ١٩٧٨، ص ٩٢ - ١٠٠ .

٣ - وصل البعث إلى السلطة في العراق لأول مرة في ٨ شباط ١٩٦٣ .

فقط بل وفي العالم العربي أجمع، وغدا الهدف النهائي لنضال الحزب هو إقامة دولة قومية عربية، حين سعى الحزب لتأليف جماعة وتوجيه أنظار الشباب إلى العمل العربي الموحد والمساهمة في تحرير الوطن العربي كله، وترك النظرات الحلبية الضيقة^(١). وفي عام ١٩٥٣ توحد البعث مع الحزب العربي الاشتراكي بقيادة اكرم الحوراني (١٩١١-١٩٩٦)^(٢)، فأصبح إسم الحزب "البعث العربي الاشتراكي"، بعد أن كان "البعث العربي" فقط.

وحسب المبدأ الأول من برنامج الحزب، الفقرة الثانية - الأمة العربية وحدة ثقافية والفقرة الثالثة - الوطن العربي للعرب ولهم وحدهم حق التصرف بشؤونهم وثرواتهم.

أما المادة (١٥) - من المنهاج - سياسة الحزب الداخلية تقول: ((الرابطة القومية هي الرابطة الوحيدة القائمة التي تكفل الإنسجام بين المواطنين وإنصهارهم في بوتقة واحدة وتكافح سائر العصبية المذهبية والطائفية والقبلية والعرقية والإقليمية))^(٣)، وتقول المادة (٤١) - من ثقافة المجتمع: في إطار سياسة الحزب الإجتماعية ((يعمل الحزب في سبيل ثقافة عامة قومية عربية...))^(٤)، وهكذا نرى أن سياسة حزب البعث يتمحور حول صهر جميع الإتنيات القومية في العالم العربي ضمن القومية العربية، ولتحقيق هذا الهدف جاءت المخططات الشوفينية لحزب البعث السوري ضد الشعب الكردي منذ توليه للسلطة مباشرة.

ويعد مشروع الملازم الأول محمد طلب هلال رئيس الشعبة السياسية في الحسكة - الجزيرة تحت عنوان "دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي السياسية - الاجتماعية - القومية"

١ - د. دغو داوود، المراحل التاريخية والسياسية لتطور النظام الإداري في سورية، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ١٩٩٥، ص ١٠٧.

٢ - سياسي سوري من محافظة حماة، قاد حركة الفلاحين ضد الاقطاع، أسس الحزب العربي الاشتراكي وشغل منصب نائب رئيس الجمهورية في الإقليم الشمالي (سوريا) أثناء فترة الوحدة مع مصر، عارض دكتاتورية عبدالناصر، قدم إستقالته مع قياديي البعث عام ١٩٥٧ إثر خطاب عبدالناصر الذي إعتبر العمل الحزبي خارج الاتحاد الإشتراكي، خيانة وطنية، وإحتفى عمليا من الساحة السياسية. سعد سعدي، معجم الشرق الأوسط، مراجعة: الأب إلياس الخوري ومسي زيادة العاقوري، دار الجيل - بيروت، ١٩٩٨، ص ١٧٣ - ١٧٤.

٣ - د. دغو داوود، المرجع السابق، ص ١١٢.

٤ - المرجع نفسه، ص ١١٤.

والتي كانت تتكون من (١٦٥ صفحة) حين ظهورها، من أخطر المشاريع العنصرية التي لم تسبق له مثيل في العالم كله، لأن هذا المشروع الذي قدمه محمد طلب هلال بتاريخ ١٢ / ١١ / ١٩٦٣ إلى الجهات العليا بدمشق رسمياً أعمدت كوثيقة أساسية وبرنامج عمل من جانب الحكومات السورية المتعاقبة على دست الحكم ويؤخذ به ويطبق حرفياً وليومنا هذا، كشكل من أشكال التطهير العرقي - الإثني (الجينوسايد) ضد الشعب الكردي الأصيل وفق "سياسة الموت البطيء".

ويبدو أن حكومة البعث ومنذ إنتزاعه للسلطة في دمشق فكرت منذ اليوم الأول بوضع هكذا مشروع وكلف محمد طلب هلال بإعداده، ولهذا الغرض تم تنصيبه رئيساً للشعبة السياسية بالحسكة - محافظة الجزيرة، وهو بنفسه يشير بشكل ما إلى ذلك، حيث يقول في مقدمة وثيقته : " أن المدة التي خبرت فيها محافظة الجزيرة لاتتجاوز حتى الآن الأشهر الستة.."^(١)، أي أنه كلف بهذه المهمة بعد ثلاثة أشهر فقط من مجئ البعث السوري وكان محمد طلب هلال آنذاك عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث، وساعده وبإعترافه محافظ الحسكة آنذاك سعيد السيد والذي لعب دوراً سلبياً في إطار إثارة النعرات العنصرية في المنطقة ومعاداته للکرد^(٢).

ولا يمكننا فهم محتوى الوثيقة وأهدافها الأساسية دون عرض البعض من محتوياتها، مسلطاً الضوء على مشروعه، يقول محمد طلب هلال: " أقول إنها إنطباعات خاصة أكثر منها دراسة موضوعية ومركزة على أن الحادي الذي حدا للإسراع بها هو الظروف الخاصة التي تمر بها محافظة الجزيرة اليوم وخطورة المرحلة الحالية لما للأحداث الجارية في شمالي قطرنا العراقي الغالي^(٣) من أثر، ومدى تأثير تلك الأحداث على هذه المحافظة المجاورة من أثر ... حتى

١ - الملازم الأول محمد طلب هلال رئيس الشعبة السياسية بالحسكة، دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي السياسية - الاجتماعية - القومية ، رابطة كاوا للثقافة الكردية ، أربيل ، ٢٠٠١ ، ص ٧ .

٢ - حول الموضوع إنظر كتاب: Vanly I.Ch. The Syrian 'Mein Kampf' Against The Kurds, (Amsterdam 1968)

٣ - إستخدم محمد طلب هلال مصطلح (شمال العراق) بدلاً من (كردستان) بسبب نظرتة العنصرية تجاه المسألة الكردية، وهو من بلدة غصم بمحافظة درعا، توفي في ٩ شباط ٢٠١١ (الباحث).

يتسنى للمسؤولين وضع الخطة لأنه باعتقادي أن الأوان لوضع خطة راسخة لهذه المحافظة وتنقيتها من العناصر الغريبة، كي لا يبقى الأعبار ومن ورائهم الإستعمار يعشون فسادا في هذه الرقعة الغالية ذات الثروة الكبيرة من الدخل القومي وخاصة وأن روائح البترول قد أخذت تفوح فيها وفي حقولها (رميلان - وقره جوخ) مما يزيد في تعقيد المشكلة^(١).

ويتناول محمد طلب هلال في دراسته أصل الشعب الكردي عشوائيا منطلقا من آراء عدائية مسبقة بعيدة كل البعد عن روح المنطق التاريخي والعلمي وهدفه هو تحريض العنصريين أو بتعبيره لفت إنتباه "الشباب العقائدي" إلى هذه الناحية، ولنرى كيف ينظر هلال إلى الكرد: "إذا يمكننا القول بأنه ليس هنالك شعب بمعنى (شعب كردي) ولا أمة بكاملها بمعنى الأمة الكردية... لأنها فاقدة لمقومات الأمة ويترتب على هذا أنه ليس هناك وطنيا قوميا للاكراد أيضا بل هناك أناس من سكان الجبال أعطتهم الطبيعة صفة خاصة، حيث في الأمة الواحدة يختلف سكان الجبال عن سكان السهول وسكان السهول عن سكان المدن وهكذا... ولا يتعدى الشعب الكردي هذا المجال حيث لاتاريخ لهم ولا حضارة ولا لغة حتى ولا جنس اللهم إلا صفة القوة والبطش والشدة وهذه ميزة سكان الجبال... ليست المشكلة الكردية الآن وقد أخذت في تنظيم نفسها إلا إنتفاخ ورمي خبيث نشأ أو أنشئ في ناحية من جسم هذه الأمة العربية وليس له أي علاج سوى بتره"^(٢). وهكذا فإن هذا المشروع الذي جاء بتخطيط مسبق من قبل قيادة نظام البعث السوري ضد الشعب الكردي وحركته السياسية، إنما يهدف بكل وضوح إلى تعريب كردستان سوريا عبر عمليات "التغيير الديموغرافي" وجلب عناصر غريبة من القبائل العربية إلى أخصب المناطق الزراعية والإستراتيجية المتاخمة مع حدود دولتي العراق وتركيا حيث الإمتداد الكردي. ويمكن أن يكون جديرا بالذك، بأن محاولة من هذا القبيل جرت أيضا في تركيا عقب أحداث كركوك بين الكرد والتركمان في ١٤ تموز ١٩٥٩^(٣).

١ - الملازم الأول محمد طلب هلال، المصدر نفسه، ص ٨.

٢ - المصدر نفسه، ص ١٣ - ١٥.

٣ - راجع: ذكريات: جاسم مخلص الحامي، بغداد ١٩٨٦.

تهدف وثيقة هلال إلى خلق وهم كبير حول المسألة الكردية في عقلية الشوفينية والرجعية العربية لإثارتهم ضد الحركة السياسية الكردية في كل من سورية والعراق، ويحاول الكاتب اللعب بمشاعر القوميين العرب من خلال إجراء التشابه بين اليهود والكرد، وبهذا الصدد فقد كتب قاتلاً: "تلك هي تطورات المشكلة الكردية.. واليوم قد أصبحت تهدد الكيان العربي... لذا وجب حلها جذرياً ووضع الخطط اللازمة لذلك في القطرين الشقيقين سورية والعراق ويكون الحل موحداً والخطة واحدة... حيث أن الخطر الأول والأخير في الجزيرة وشمال العراق، ويهون كل خطر إلى جانب هذا الخطر الذي أخذ طريقاً مشابهاً تمام الشبه إلى طريق اليهود في فلسطين من تدفق المهجرات إلى الجزيرة بأسماء وأشكال مختلفة. حتى أصبح عددهم في الجزيرة ينفو عن (١٦٠) ألف كردي كلهم جاؤوا وفق مخطط مدروس. هو إسكان أكبر عدد من الأكراد في الوطن المزعوم وإملاء كل فراغ... حتى أن أكراد الجزيرة رفَعوا شعاراً أيام حركة البرزاني على عهد قاسم عندما حاول الجيش السوري التدخل كان شعار أكراد الجزيرة مايلي: (إن حزام الحدود حزام خطر) أي أنهم مستعدون لمنع الجيش السوري آنذاك من التدخل لصالح العرب، حتى ولو بالسلاح"^(١). وتأتي الوثيقة لتبيان الأهمية الإستراتيجية وخصوبة التربة لمناطق تجمعات الكرد على طول الشريط الشمالي وأكثرها أمطاراً، حيث تتراوح نسبة الأمطار في منطقة ديريك والقامشلي بين (٤٠٠-٥٠٠) مم مطري حسب خريطة الأمطار. . هذا ويقابل هذا الشريط الشمالي الماهول بالأكراد شريط مثله في تركيا أيضاً مأهول بالأكراد الأتراك، فهم أقارب حتى في الدم حيث نجد العشيرة الكردية منقسمة وموزعة بين سورية وتركيا ومثلها أيضاً في العراق، فهم أخوة وأبناء عمومة موزعين في تلك المنطقة بانتظار أملهم وحلمهم الذهبي الذي هو الوطن الكردي (كردستان) وهم في صلة وحركة دائمة مع بعضهم داخل الحدود وخارجها مما يجعل كل أمر ميسور لديهم في وضعهم هذا وبالتالي شعورهم بوحدتهم... بعدها تدعو الوثيقة العرب إلى تغيير نظرتهم القديمة التقليدية للأكراد... إلى أن كذب الزمن تلك النظرة الآن بالأحداث الجارية في شمالي قطرنا العراقي، وعلى ضوء ذلك يطرح المؤلف الإستنتاجتين التاليتين:

١ - الملازم الأول محمد طلب هلال، المصدر السابق، ص ٣٨ - ٤٠.

- مما لاشك فيه أن الأكراد كجنس يختلفون تمام الإختلاف عن العرب كجنس أيضا فليس هناك اي إتفاق أو تقارب نفسي أو حتى فزيولوجي أو انثروبولوجي ...
- الدين : الذي أصبح قميص عثمان أو الستار الواقي لكل تأمر أو خيانة خاصة في الجزيرة.

- لذا وبناء على ذلك يجب أن ننظر إلى الأكراد فإنهم قوم يحاولون بكل جهدهم وطاقتهم ومايمتلكون لإنشاء وطنهم الموهوم، حيث يترتب على هذه النظرة كونهم أعداء ولا فرق بينهم وبين إسرائيل رغم الرابطة الدينية فإن "يهودستان" و"كردستان" صنوان إن صحت التعبير. أضف إلى ذلك كل الإعتبارات الإستعمارية والعمل المركز من جانب الإستعمار ضد القومية العربية، تلك هي النظرة الصحيحة والتي منها نشرع في رسم الخطة العامة لمقاومة الخطر الداهم لا أن نعالج الأمور مجانبة وجزئية))^(١).

مقترحات محمد طلب هلال بشأن المسألة الكردية :

واخيرا وبعد أن قام بعرض أوضاع المجتمع الكردي وعشائره وحركته السياسية في كتابه السئ الصيت والإتيان بامثلة عن تصاعد الشعور القومي الانفصالي لدى الكرد السوريين، والإشارة إلى ما سمي عليها "معركة العقيدة والسلاح في شمالي العراق"، دعا الحكومة ((إلى وضع تخطيط شامل بالنسبة للجزيرة وجزري كي لاتعود المشكلة من جديد بعد فترة من الزمن أو فترات. فالمنطقة كلها كما علمنا في تركيا والعراق وسورية بل وحتى إيران ملتحمة مع بعضها على طول الحدود وعلينا إستغلال موقف تركيا الآن لأنه قد يتغير في المستقبل وفق أهواء السياسة الإستعمارية، حيث هم الآن يهجرون كل عنصر خطر إلى داخل البلاد، لذا فإننا نقترح :

- ١ - أن تعتمد الدولة إلى عمليات التهجير إلى الداخل مع التوزيع في الداخل . . .
- ٢ - سياسة التجهيل : أي عدم إنشاء مدارس أو معاهد علمية في المنطقة لأن هذا أثبت عكس المطلوب بشكل صارخ قوي . . .

١- الملازم الأول محمد طالب هلال، المصدر السابق، ص ص ٤١ - ٦٠ .

- ٣ - أن الاكثرية السا حقة من الأكراد المقيمين في الجزيرة يتمتعون بالجنسية التركية. فلا بد لتصحيح السجلات المدنية وهذا يجري الآن إنما نطلب أن يترتب على ذلك إجلاء كل من لم تثبت جنسيته وتسليمه إلى الدولة التابع لها . . وما يترتب على ذلك الإحصاء والتدقيق من أعمال، حيث يجب أن نقوم فوراً بعمليات الإجلاء .
- ٤ - سد باب العمل: لا بد لنا أيضاً مساهمة في الخطة من سد أبواب العمل أمام الأكراد حتى نجعلهم في وضع . أولاً غير قادر على التحرك وثانياً في وضع غير المستقر المستعد للرحيل في اية لحظة وهذا يجب أن يأخذ به الإصلاح الزراعي أولاً في الجزيرة بأن لا يؤجر ولا يملك أكراد والعناصر العربية كثيرة وموفرة بحمد الله .
- ٥ - شن حملة من الدعاية الواسعة بين العناصر العربية ومركزة على الأكراد بتهينة العناصر العربية أولاً لحساب ما وخلصه وضع الأكراد. ثانياً بحيث يجعلهم في وضع قلق وغير مستقر.
- ٦ - نزع الصفة الدينية عن مشايخ الدين عند الأكراد وإرسال مشايخ بخطة مرسومة عرباً أقحاحاً. أو نقلهم إلى الداخل بدلاً من غيرهم. لأن مجالسهم ليست مجالس، دينية أبداً بل وبدقة العبارة مجالس كردية. فهم لدى دعوتهم إلينا لا يرسلون برقيات ضد البرزاني إنما يرسلون ضد سفك دماء المسلمين وأي قول هذا القول .
- ٧ - ضرب الأكراد في بعضهم وهذا سهل وقد يكون ميسوراً بإثارة من يدعون منهم بأنهم من أصول عربية على العناصر الخطرة منهم . كما يكشف هذا العمل أوراق من يدعون بأنهم عرباً.
- ٨ - إسكان عناصر عربية وقومية في المناطق الكردية على الحدود فهم حصن المستقبل ورقابة بنفس الوقت على الأكراد ريثما يتم تهجيرهم . ونقترح أن تكون هذه العناصر من شمر لأنهم أولاً أفقر القبائل بالأرض وثانياً مضمونين قومياً مئة بالمئة.
- ٩ - جعل الشريط الشمالي للجزيرة منطقة عسكرية كمنطقة الجبهة بحيث توضع فيها قطعات عسكرية مهمتها إسكان العرب وإجلاء الأكراد وفق ماترسم الدولة من خطة.

١٠ - إنشاء مزارع جماعية للعرب الذين تسكنهم الدولة في الشريط الشمالي على أن تكون هذه المزارع مدرية ومسلحة عسكريا كالمستعمرات اليهودية على الحدود تماما^(١).

١١ - عدم السماح لمن لا يتكلم اللغة العربية بأن يمارس حق الإنتخاب والترشيح في المناطق المذكورة.

١٢ - منع إعطاء الجنسية السورية مطلقا لمن يريد السكن في تلك المنطقة مهما كانت جنسيته الأصلية (عدا الجنسية العربية) .. إلخ.

هذا وإن هذه المقترحات ليست كافية بل أردنا منها إثارة المسؤولين بحسب خبرتنا لتكون تباشير مشروع خطة جذرية شاملة لتؤخذ للذكرى بعين الإعتبار^(٢).

المقترحات بشأن العشائر العربية :

يسلط المؤلف في وثيقته الضؤ على أمكنة تجمع العشائر العربية القادمة أساسا كما ورد عنده من الجزيرة العربية واليمن، ويتحدث عن فقرهم وأماكنهم المقفرة والجهل السائد بينهم إذ أن نسبة التعليم لا يتجاوز بشكل عام ٣% والعداوات التاريخية بينها . . . بينما النسب العالية من الوعي القومي الكردي والعلم عند الأكراد يتزودن به زادا لمستقبل نضالهم على حد فهمهم . لذا فإنه يقترح بالنسبة لنشر العلم والوعي والثقافة بين تلك العشائر مايلي :

أحداث أكثر ما يمكن من المدارس وعلى مختلف درجاتها وأنواعها بين العشائر العربية وفي مناطقهم التي يعيشون فيها، وتجهيز تلك المدارس بكل ما تحتاجه المدارس الحديثة.

١ - وحدات أرشادية وتوجيه شعبي يرافق تلك المدارس ويساعدها على نشر الثقافة والعلم .

١ - أن محمد طلب هلال الذي كان عضوا في القيادة القطرية لحزب البعث وواضع مخطط (الجينوسايد) ضد الكرد، يشيد هنا بالمخطط الإسرائيلي في عام ١٩٤٩ بطرد الفلسطينيين من المناطق الحدودية بعرض (١٠ كم) ونزع ملكياتهم " إنظر : صلاح بدرالدين ، الحركة القومية الكردية في سورية - رؤية نقدية من الداخل، المصدر السابق، ص ٧٠-٧١ .

٢ - حول تفاصيل المشروع راجع :الملازم الأول محمد طلب هلال ، المصدر السابق، ص ٦٦ - ٧٠.

- ٢ - إرسال أكبر كمية من الشباب العربي ومن الفقراء على وجه الخصوص دون التقييد بالشروط إلى الخارج للدراسة وإكمال الإختصاصات وذلك بخطة مستمرة وبإعداد كبيرة - حتى أنني أقترح على كل من حصل على الشهادة الثانوية من العرب في الجزيرة أن يرسل إلى الخارج وبذا نغني البلد بالإختصاص أولاً والعلم ثانياً وبالوعي ثالثاً . . .
- ٣ - فتح معاهد زراعية عالية في الجزيرة لأبناء العرب مجهزة بكل الوسائل الحديثة لتساعد على إزدهار النهضة الزراعية وتحسينها.

وبالنسبة للوضع المادي لأفراد تلك العشائر فإنه إقترح على حكومة البعث مايلي :

- ٤ - توزيع كل الفائض من الأرض في الجزيرة والمشمول بقانون الإصلاح الزراعي على هذه العناصر فقط دون غيرها مطلقاً. إذ على الإصلاح الزراعي أن لايعطي سندات تملك في الجزيرة إلا لهؤلاء العناصر حتى ولايؤجر إلا لهم لأنهم السند والدعم والدرع الواقى عندماتتحسن أحوالهم فهم أمل المستقبل علما ووعيا قوميا بالنسبة للجزيرة.
- ٥- إنشاء جمعيات أو مزارع جماعية من تلك العناصر العربية فقط .
- ٦- إنشاء قرى نموذجية تشرف عليها الدولة
- ٧- فتح ابواب المصارف الزراعية لهؤلاء الصغار فقط وإغلاقها أمام الشعبويين والمقتدرين من العرب.
- ٨- تثبيت من لم يثبت في الأرض وتحضيره بالسرعة القصوى .
- ٩- توزيع أملاك الدولة توزيعاً سليماً على العناصر العربية .
- ١٠- توزيع أراضي الإصلاح الزراعي المستولى عليها على العناصر العربية .

١١ - إستجلاب عناصر عربية أخرى من الداخل وإسكانها بالجزيرة بشروط معقولة . . . الخ^(١).

هذه الوثيقة مخطط عنصري خطير وضعه الملازم الأول محمد طلب هلال بتكليف من حزب البعث، يهدف إلى إنهاء الوجود الكردي وصره عبر سياسة (الموت البطيء) ضد أبناء الكرد من خلال سلسلة من المخططات المنظمة بدأو من عملية الإحصاء الإستثنائي وتطبيق "الحزام العربي الشوفيني" وسد باب العمل وغيرها من الإجراءات الشوفينية، وهذه الوثيقة ومنذ صدورها تعتبر نهجا ثابتا لجميع الحكومات السورية المتعاقبة وليومنا هذا، وتعتبر أساسا عن رؤية مؤسس الحزب ميشيل عفلق الذي يعتبر كل من سكن الوطن العربي فهو عربي، وكتب صراحة أن الأكراد والبربر يعيقون قيام الوحدة العربية^(٢). وهكذا نرى أن حزب البعث قد بنى نظريته على أفكار عفلق وجديد والأرسوزي وغيرهم من الشوفينيين، ومارس بحق الكرد أكثر الإجراءات بشاعة على الأقل في التاريخ الحديث.

سياسة حزب البعث تجاه الشعب الكردي في سوريا :

ولإلقاء الضوء على سياسة البعث تجاه الكرد، نعرض بدء ذي بدء ماكتبه أحد الساسة العرب السوريين بهذا الشأن: "فلا بد هنا من الإشارة إلى ثلاث محطات أساسية فاقمت المشكلة الكردية: أولها الإحصاء الإستثنائي لعام ١٩٦٢ الذي جرد بموجبه عدد كبير من المواطنين الأكراد من الجنسية السورية، وثانيتها سياسة التعريب و"الحزام العربي" التي إنتهجت منذ إستولى حزب البعث العربي الإشتراكي على السلطة، والمحطة الثالثة هي تحول الدولة تدريجيا إلى نوع من دولة تسلطية وغياب مبدأ المواطنة وسيادة القانون وسيادة الشعب وإدماج جميع مجالات الحياة الاجتماعية في مجال واحد هو مجال السلطة ذات الطابع الأمني الخالص"^(٣).

١ - المصدر نفسه، ص ١٤٨ - ١٧٦.

٢ - إنظر : جاد الكريم الجباعي، المسألة الكردية - حوارات ومقاربات - ، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر العراق / إقليم كردستان/ السليمانية، ٢٠٠٧، ص، ٤٠ .

٣ - المرجع نفسه ، ص ٢٧ .

قبل مجئ البعث، ساد المدن والقرى الكردية "الإرهاب الأسود" في عهد حكومة الوحدة وتحديدًا على يد "المكتب الثاني" الذي كان يرأسه عبدالحميد السراج^(١) ولاسيما بعد حركة العقيد عبدالوهاب الشواف في ٨ آذار ١٩٥٩ في العراق .

وفي عام ١٩٦١ جرى حدثان في الشرق الأوسط كان لهما أثر على سير الأحداث، أولهما كان إندلاع ثورة ١١ أيلول في كردستان العراق في أعقاب تراجع قاسم عن مبادئه، وثانيهما سقوط حكومة الوحدة مابين سوريا ومصر في ٢٨ منه، وفي دمشق تم تكليف مأمون خوزبري (الكربري) (١٩١٤-١٩٩٨) الذي كان إستاذًا سابقًا في جامعة دمشق بتشكيل حكومة مؤلفة من المدنيين بصورة رئيسية. بتاريخ ٢٣ آب ١٩٦٢ وفي ظل حكومة رئيس الجمهورية ناظم القدسي (١٩٠٥_١٩٩٨)^(٢) ورئيس حكومته معروف الدواليبي (١٩٠٧-٢٠٠٤) صدر المرسوم الجمهوري رقم (٩٣) والذي تقرر بموجبه إجراء إحصاء سكاني في محافظة (الجزيرة) حصرا دون غيرها من المحافظات السورية. وتم هذا الإحصاء في ٥ تشرين الأول ١٩٦٢ وكان من نتائجه تجريد / ١٢٠ / ألف كردي، في حين أن مصادر أخرى قدرت العدد بـ ١٤٠ ألف نسمة^(٣) من أصل ٥٠٠٠٠٠ ألف آنذاك أي مايعادل ربع السكان الكرديين من الجنسية السورية وما يترتب عليها من حقوق المواطنة (عدددهم اليوم حوالي (٤٠٠ ألفا) حيث وردت أسمائهم في عداد "أجانب ومكتومين"، حيث أعتبرتهم حكومة دمشق متسللون

١ - عبدالحميد السراج ولد عام ١٩٢٥ بمحماة، عسكري وسياسي سوري، كان الذراع الأيمن للشيشكلي في منتصف الخمسينات . شغل في دولة الوحدة بين مصر وسوريا من عام ١٩٥٨ - ١٩٦١ منصب وزير الداخلية ورئيس المباحث والمخابرات العامة في سوريا (الإقليم الشمالي)، وترأس الإتحاد القومي. في عام ١٩٦١ قدم إستقالته إلى عبدالناصر بسبب تعيينه نائبا لرئيس الجمهورية لتجريبه من نفوذه الكبير في دولة الوحدة . إنظر: راشد كيلاني، مذكرات راشد كيلاني، دمشق، دار مجلة الثقافة، ١٩٩٠، ص ١٤٦ .

٢ - سياسي ومحام سوري، ولد في حلب. تقلد الأمانة العامة لحزب الشعب .في عام ١٩٥٠ عين رئيسا للوزراء، في ١٩٦١ تسلم رئاسة الجمهورية بعد الانفصال، عزل إثر قيام إنقلاب ٨ آذار بسعد سعدي، المصدر السابق، ص ٣٢٥ .

٣ - د . سعد ناجي جواد، الأقلية الكردية في سوريا، كلية العلوم السياسية - مركز دراسات العالم الثالث، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص ١٨ .

قادمون من تركيا. ففي صبيحة هذا اليوم فاق سكان الكرد على قدوم لجان برفقة الشرطة ، وكان ينبغي على كل السكان من غير العرب، عمليا الأكراد فقط، أن يرهنوا بالوثائق أنهم كانوا مقيمين في سوريا قبل ١٩٤٥^(١)، لم تأخذ هذه المسرحية المحبوكه جيدا سوى بضعة ساعات. ومن المدهش أنه كان من بين المجريين من الجنسية الأخوان: عبد الباقي نظام الدين الذي كان سياسيا في التيار السائد ووزيرا بين ١٩٤٩ و ١٩٥٧، وتوفيق نظام الدين الذي شغل منصب رئيس أركان القوات المسلحة في عام ١٩٥٦ - ١٩٥٧^(٢). إن إعتبار أي من هؤلاء الإثنين، اللذين صعدا إلى قمة الحياة العامة، من المتسللين جلب العار على العملية برمتها.^(٣) وفي شهر كانون الأول من عام ١٩٦٢ قامت السلطات في مدينة عامودة بتوقيف مائتي تلميذ مدرسي تبلغ أعمارهم بين ١٢ و ١٦ سنة بتهمة الكتابة على الجدران. وكان الدكتور نورالدين زازا^(٤) حينه مرشحا للبرلمان عن الكرد، إلا أن الإنتخابات زورت وأعتقل زازا يوم النتائج .

١ - ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص ٧٠٤ .

٢ - من المفارقات أن أمين الحافظ (رئيس الجمهورية فيما بعد) كان في تلك الآونة رئيسا لفرع الأمن السياسي في القامشلي وعندما جاء نقله طلب من وكيل توفيق نظام الدين بالتوسط لديه، بأن يبقى على رأس وظيفته في القامشلي فلبى طلبه (نقلا عن لسان صالح سيد علي حصاف وكيل توفيق نظام الدين في الجزيرة آنذاك (متوفي ١٩٩٨).

٣ - ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص ٧٠٥ .

٤ - ولد الأديب والسياسي والمناضل د.نورالدين زازا سنة ١٩١٩ في مدينة مادن بشمال كردستان، في عام ١٩٣٨ نزع إلى سوريا ليستقر في مدينة قامشلو، وفي عام ١٩٤٩ إلتحق بجامعة لوزان السويسرية ، حيث نال شهادة الدكتوراه في الفلسفة عام ١٩٥٦، بعدها عاد ليصبح رئيسا للبارتي الديمقراطي الكردي في سوريا، أعتقل مرات عدة في سوريا والعراق والأردن ولبنان، بسبب نشاطاته السياسية، في عام ١٩٧٠ إلتجأ إلى سويسرا وإستقر في لوزان، عمل إستاذًا في جامعة لوزان، توفي هناك يوم ٧/١٠/١٩٨٨، ودفن هناك بناء على وصيته، تاركا خلفه عدة مؤلفات منها مذكراته.حول تفاصيل حياته راجع: نورالدين زازا، حياتي ككوردي، ترجمة: خسرو بوتاني، أربيل ٢٠٠٨ “ وكذلك:كريم شاره زا، الأديب والمناضل الكردي د.نورالدين زازا(١٩١٩-١٩٨٨)، مجلة، الصوت الآخر، العدد٣١٧-٨/١٢/٢٠١٠.

ويرى السياسي الكردي رشيد جمو بأنه "في هذه الفترة كانت حركة المقاومة ضد حكم الانفصال من جانب الجماهير الوحودية تزداد صعوداً، ومن أجل إمتصاص غضبها ونقمتها عمد أركان الحكم الجديد إلى إختلاق "مشكلة كردية" قالوا عنها بأنها تهدد أمن وسلامة سورية بالخطر، وكان غرضهم من وراء ذلك توجيه نشاط هذه القوى نحوها وإبعاد الخطر المحدق بالحكم من جهة، وإغتنام الفرصة للإلتفاف على التدابير التقدمية التي قامت بها حكومة الوحدة مثل : الإصلاح الزراعي وتأميم البنوك والشركات الأجنبية وإلغائها من جهة ثانية، وفي إختلاقتهم لهذه المسألة كان حكام الانفصال يدركون جيداً مدى حرص الشعب السوري على أمن وسلامة سورية وإستعداده للدفاع عن سيادتها، وإنتلاقاً من هذا الإدراك بنفسية الشعب عمدوا إلى إفتعال هذه المسألة كي يوجهوا أنظار الرأي العام نحوها عليهم يحققون بذلك شيئاً من التهادن مع القوى الوحودية المناهضة للإنفصال . . . وقد ساعد على ذلك خاصة قيام الثورة الكردية في العراق والتي أثارت حولها مزاعم تقول بأنها تهدد المنطقة المسماة بـ"المثلث البترولي" في الجزيرة العليا التي تحاذي الحدود العراقية بالخطر"^(١).

إنتهج حزب البعث السوري منذ اليوم الأول لإستلامه السلطة في ٨ آذار عام ١٩٦٣، سياسة مبرمجة هادفة ضد الشعب الكردي في البلاد، وقد تجاوزت تلك السياسة من جهة مع الأفكار النازية لقادة البعث والتي تبجحت بها علناً أمام الملأ وفي كتاباتهم، وإلتقت من جهة أخرى مع الموجة القومية العارمة الداعية إلى الوحدة العربية الشاملة التي ألهمها صعود ناصر في مصر وشعارات الوحدة العربية الشاملة لحزب البعث، ورداً على إنتصارات الثورة الكردية في العراق. وكان حزب البعث ينظر إلى الكرد كعائق أمام الوحدة العربية. ففي ١٠ آذار أي بعد يومين فقط من الإنقلاب البعثي في سوريا صدر بيان سوري - عراقي مشترك يدعو إلى محاربة القوى الإمبريالية والرجعية والصهيونية الساعية إلى الانفصال عن الوطن العربي"^(٢). وفي ١٧ نيسان عام ١٩٦٣ توصل ممثلوا حكومات مصر والعراق وسوريا إلى

١ - رشيد جمو، المسألة الكردية في سوريا - البدايات والأفاق - (د.ت) (د.م)، ص ٨٥ - ٨٦.

٢ - د. إسماعيل حصاف، المسألة الكردية في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، إطروحة دكتوراة غير منشورة، موسكو، ١٩٨٦، ص ١٠٩ (باللغة الروسية) "الوثائق العربية"، بيروت، ١٩٦٣، ص ٥٠ -

إتفاق حول إقامة دولة فيدرالية إتحادية بإسم الجمهورية العربية المتحدة، لكن المشروع لم ير النور بسبب سياسة البعث التسلطية في العراق وسوريا وإختلاف رؤيتهم مع رؤية جمال عبدالناصر، حيث رفض ناصر إشراكهم في السلطة. واتخذت سياسة حكومة صلاح الدين البيطار^(١)، المعادية للكرد طابعا شديدا لامساومة فيها. وقبل إستئناف العمليات العسكرية في جنوب كردستان في حزيران ١٩٦٣ زار نائب رئيس مجلس الوزراء في العراق علي صالح السعدي دمشق على راس وفد حكومي لوضع خطة مشتركة ضد الكرد. كما نظمت حكومة دمشق لقاء مع عدد من سميوا بالزعماء الكورد في سوريا كان من بينهم كل من:" سليمان حاج سعدون (سنجق) ومحمد صالح من الدقورة، وحميد رستم رئيس عشيرة كيكان وواحد من آل اليوسف من أغوات آشيتا (سيحة آشيتا) ودهام الهادي"^(٢) الذين " أدانوا الحركة التي يتزعمها البارزاني وأعلنوا قائلين" لقد إستعربنا وسندافع عن وطننا السوري"^(٣)، إلا أن هذه المجموعة لم تكن تمثل أبدا الرأي الكردي بينما رفض دعوة الحكومة كل من حسكو آغا من آل خلو رئيس عشيرة مرسينة وعبدالعزيز المسلط من الجبور. وبهذا الصدد أصدر الپارتى الديمقراطي الكردي في سوريا بيانا في حزيران جاء فيه:" تنشر جريدة

١ - صلاح الدين البيطار (١٩١٢ - ١٩٨٠) : من أبرز المساهمين في تأسيس البعث، تولى عدة مناصب في الحكومات السورية المتعاقبة. نزع إلى لبنان بعد إنقلاب صلاح جديد في ٢٣ شباط ١٩٦٦، أعتيل في باريس عام ١٩٨٠، إنظر: جابر رزق، الإخوان المسلمون والمؤامرة على سوريا، القاهرة، ١٩٨٠ ص ٢٧.

٢ - مقابلة مع هلال خلف بوتاني ، هولير في ٢ / ١٠ / ٢٠٠٩. هلال خلف مواليد قرية هرم رش - منطقة قامشلو ١٩٣٤ إنضم إلى صفوف الپارتى في عام ١٩٥٨ وكان أحد مؤسسي اليساري الكردي عام ١٩٦٥، تعرض إلى الملاحقة لسنوات طويلة، كرس جل حياته للحركة السياسية ، تناول مسؤوليات في حلب وعفرين وكوباني بإسم مستعار (عماد) والجزيرة وعاش في بيروت ، زار البارزاني في عام ١٩٦٦ عندما مثل اليسار في المؤتمر السادس، ترك الحزب عام ١٩٦٨ إذ كان يطالب إتحاد مواقف صارمة تجاه سياسة الحكومة ضد الكرد وقال: إما أنا أترك الحزب أو ملا محمد نيو. ساهم في تأسيس الحزب الإشتراكي الكردي في سوريا وكان عضوا في مكتبه السياسي لسنوات عدة ودخل في صراع مع صالح كدوا إثر إنضمام الأخير إلى حميد درويش عام ٢٠٠٢، وأصبح عضوا في المكتب السياسي في حزب الوفاق الكردي ومسؤول العلاقات الكردية في سوريا . 3 - M.C.Лазарев и другие. История Курдистана, М., 1999 , С.422 .

((البعث)) الدمشقية الناطقة بلسان حزب البعث في سوريا بين آونة وأخرى، أبناء تحت عناوين بارزة، مفادها أن أكراد سوريا يقفون إلى جانب السلطات العراقية في الحملات التي تشنها ضد الشعب الكردي في العراق. وحقيقة الأمر هو أن أصحاب هذه البرقيات، لا يتعدى كونهم، عن أفراد من الإقطاعيين والجواسيس لا يمثلون إلا أنفسهم، ولا يحظون من الشعب الكردي بسوى اللعنة والإحتقار، ومن الجدير بالذكر أن رجال المباحث يستعملون جميع أساليب القسر والإكراه مع ذوي النفوذ الاجتماعي من الأكراد كمخاتير القرى وغيرهم، لإجبارهم على التوقيع على البرقيات التي يعرضونها عليهم، وأن السلطات السورية لا تستطيع مع ذلك أن تتجاهل إمتناع الفئات الواسعة من أبناء هذا الشعب عن التوقيع على مثل هذه البرقيات، رغم جميع أساليب الضغط والإكراه التي يلاقونها من رجال المباحث والسلطات البعثية. أما الشعب الكردي الحقيقي فهو بجميع فئاته وطبقاته الواسعة يستنكر أشد الاستنكار الجرائم الوحشية التي تقوم بها الفئة الحاكمة الفاشية بحق الشعب الكردي في العراق، وأن الطغمة البعثية المسيطرة على الحكم في سوريا لا يمكنها أن تتجاهل الموقف الحقيقي المشرف للشعب الكردي في سوريا، من جرائم حكام العراق، حينما يأبى أبناء هذا الشعب الأبى بأنفة أن يضعوا تواقيعهم على البرقيات التي يعرضها عليهم رجال المباحث، بالرغم من إستعمال أساليب الضغط والإكراه معهم من قبل رجال المباحث. إن جرائم البعثيين بحق الشعب الكردي الآمن، لا يلقي الغضب والإستنكار من جانب الشعب الكردي وحسب، بل تلقي كذلك من جانب جميع الشرفاء في العالم، وجميع المحبين للحرية والسلام بما فيهم أبناء الشعب العربي النبيل"^(١). سرعان ما شنت حكومة البعث العراقية بعد إستلامها للسلطة في بغداد في شباط ١٩٦٣ حرباً على الثورة الكردية بقيادة مصطفى بارزاني بمشاركة السننوتو وسوريا.

كان موقف الحكومة السورية من المسألة الكردية موقفاً عدائياً فقد طالبت بتصفية القضية الكردية المزمّنة عسكرياً، ففي العاشر من حزيران عام ١٩٦٣، نشرت في دمشق بيان بإسم الحكومتين السورية واليمنية، مؤكداً فيه إتفاق الجانبين على دعم الشعب العراقي في نضاله القومي ضد الانفصالية، وخاصة ضد الحركة البارزانية المتمردة، معتبراً هذا النضال

١ - بيان صادر من البارتي الديمقراطي الكردي في سوريا، حزيران ١٩٦٣.

نضال الشعب العربي برمته من المحيط وحتى الخليج"^(١)، وأبدت عن إستعدادها " إستخدام جميع الوسائل لقمع المؤامرة الكردية"^(٢) ولتحقيق هذا الغرض أرسلت حكومة البعث السورية كتيبة مشاة ومجموعة من الطيارين إلى كردستان العراق^(٣) للحرب ضد الكرد. وتكونت القوة السورية من (٦٠٠٠)^(٤) جندي ترافقها مدرعات بقيادة العقيد فهد الشاعر وهو من الدروز، وقد تمركزت القوة في الملعب البلدي بمدينة القامشلي^(٥) ومن ثم مرات في البلدات والقرى الكردية الأخرى في جو من التحدي. وفي وقت لاحق أعلن عن إرسال وحدة أخرى من الجيش السوري لمساعدة الجيش العراقي في الحرب ضد الكرد"^(٦). وحول مشاركة الجيش السوري إلى جانب بعثيي العراق، روي شهود عيان يومذاك، بأن الجيش السوري إرتكب الفظائع بحق القرويين والمواطنين المسلمين في كردستان العراق، يندى لها الجبين^(٧)، ويروي السيد هلال خلف بأنه أثناء عودة تلك القوات كانت تتم بنقل مجموعات صغيرة في شاحنات مما يدل على قتل العدد الأكبر منها ولاسيما على يد القوات العراقية إثر نشوب خلافات نشبت بين الطرفين^(٨)، وفي التاسع من تشرين الأول عام ١٩٦٣ تم عقد إتحاد عسكري بين العراق وسوريا. وفي ١٤ منه أعلن وزير الدفاع العراقي في دمشق بأنه شغل منصبه الجديد وهو القائد العام للجيش السوري - العراقي الموحد"^(٩).

١ - إنظر:الوثائق العربية،بيروت ١٩٦٣،ص٥٥٢.وكذلك:د.إسماعيل حصاف، المسألة الكردية في العلاقات، ص١١٦-١١٧.

٢ - Kurdistan 1965 , N 9 – 10 . ٢ - ٥، د. إسماعيل حصاف، المصدر السابق، ص ١١٠ .

٣ - الأهرام ١١ / ٧ / ١٩٦٣ .

٤ - درية عوني، الأكراد، "أبوللو" للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٢٦ .

٥ - مقابلة مع هلال خلف، هوليير ٢ / ١٠ / ٢٠٠٩ .

٦ - البعث ١٧ / ٦ / ١٩٦٣ .

٧ - عبدالحاميد درويش، أضواء على الحركة الكردية في سوريا (أحداث فترة ١٩٥٦ - ١٩٨٣)، الطبعة الثانية، السليمانية، ٢٠٠٣، ص٧١ .

٨ - مقابلة مع هلال خلف، المصدر السابق .

٩ - شاكرو خدو محوي، المسألة الكردية في العراق المعاصر، ترجمة : د. عبدي حاجي ، سبيرييز - دهوك ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٨٩ .

ففي المؤتمر الصحفي الذي إنعقد بدمشق يوم ٢١ تشرين الثاني من العام ذاته صرح نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية السوري أمين الحافظ^(١) في رده على سؤال حول مصير القوات السورية في العراق قائلاً: "أقول ثانية أن إرسال القوات إلى هناك كان لأهداف قومية ولو طالب إخواننا في العراق أعداداً أكبر فسوف نلبي ذلك فوراً..."^(٢). وقد أكد القادة العسكريون في سوريا أقوال أمين الحافظ، ففي خطابه بمناسبة الذكرى الخامس والعشرين لتأسيس الجيش السوري، صرح قائد الأركان السوري الجنرال مصطفى طلاس قائلاً: "عندما ظهرت في شمال العراق الحركة البارزانية الكوسموبوليتية (اللاقومية - الباحث) الانفصالية"^(٣) التي سعت ولاتزال تسعى إلى إقامة إسرائيل الثانية على أراضي الوطن العربي، كان جيشنا العقائدي في طليعة معاقبي المتمردين وتطهير البلاد منهم إضافة إلى تعرية مخططاتهم وأهدافهم ومعهم المخططات الإمبريالية وأعوانهم. وقد أبدى جيشنا الشجاعة وكان على وشك تحقيق هدفه القومي لولا إنتكاسة تشرين (ويقصد إنقلاب عارف على البعث إ. م.)^(٤). أما العقيد فهد الشاعر قائد لواء اليرموك فقد تبجح أمام قطعته العسكرية في عام ١٩٦٤ قائلاً: "...إن جيشنا يفتخر بنجاحاته الكبيرة مبينا أن العرب لايقهرون، . . . كان هدفنا هو تطهير السهول والجبال والوديان من المتمردين. وقد حقق جيشنا ذلك بشجاعة (علما أنه إنهزم شر هزيمة في كردستان-الباحث) إدراكا منه بأن شمال العراق كان عربيا منذ مئات السنين وسيبقى إلى الأبد عربيا ولأنه أدرك بأن البارزاني وأتباعه انفصاليون ويسعون إلى إقامة إسرائيل ثانية في شمال الوطن العربي بدعم من الإمبريالية. أن قواتنا المسلحة وكل

١ - ولد في حلب عام ١٩٢١ أصبح رئيسا لسوريا في التصف الثاني من عام ١٩٦٣ وحتى شباط ١٩٦٦. ١٩٦٦. سجن في المرة بعد الإطاحة به، أطلق سراحه عام ١٩٦٧ بعد هزيمة حزيران وأبعد إلى لبنان، توجه إلى بغداد في عام ١٩٦٨ عند قيام إنقلاب البعث. إنظر: تمام البرازي، ملفات المعارضة السورية، القاهرة، ١٩٩٤ ص ١٧٦.

٢ - د. إسماعيل حصاف ، المصدر السابق ، ص ١١٠ " الوثائق العربية ، المصدر السابق، ص ٨٠٦.

٣ - غالبا ما يستخدم الشوفينيون العرب مثل هذه المصطلحات عند الحديث عن الكرد وحركته التحررية (الباحث).

٤ - اللواء الركن مصطفى طلاس، مختارات، دمشق (ب . ت)، ص ١١٤.

مواطن عربي حقيقي لن يسمحوا بإقتطاع أي جزء من وطننا العربي ولن يسمحوا للإنتهازيين والإنفصاليين بأن يلعبوا بأراضيهم المقدسة والمس بوحدته وأمنه وإستقراره"^(١). ليس هذا فقط، فقد تحركت القيادة السورية إقليمي ودوليا لتوسيع جبهة المعاداة للكردي ففي العاشر من حزيران عام ١٩٦٣ أصدرت الحكومة السورية وحكومة جمهورية اليمن العربية في دمشق بيانا مشتركا جاء فيه:"بعد الإطلاع على الأحداث الأخيرة في العراق إتفق الطرفان على دعم الشعب في الجمهورية العراقية وبخاصة ضد حركة حركة التمرد البارزانية وإعتبار هذا النضال مهمة كل الشعب العربي من المحيط إلى الخليج ووضع جميع الإمكانيات العربية بإمرة مجلس قيادة الثورة وحكومة العراق بهدف تصفية هذه الحركة التحريفية المتمردة"^(٢). شجب البارتي الديمقراطي الكردي في سوريا بشدة سياسة البعث العنصرية، وبهذا الصدد كتبت جريدة ((دنكى كرد)) لسان حال اللجنة المركزية للبارتي الديمقراطي الكردي في سوريا في العدد الصادر في تموز عام ١٩٦٣ مقالا حادا بعنوان : ((الحكام البعثيون في سوريا يشتركون فعليا في عملية إبادة الشعب الكردي في العراق ويمارسون سياسة الاضطهاد القومي ضد أكراد سوريا)) جاء فيه :". . . ماكاد هؤلاء الحكام الفاشست يباشرون بتنفيذ خططهم الجهنمية تجاه الشعب من سفك دماء ألوف الأبرياء من النساء والأطفال والشيوخ، وتطبيق سياسة الأرض المحروقة في كردستان، بإجراء عملية إبادة الجنس ضد الأكراد، حتى يهرع زملائهم في الخيانة والأجرام، سلطات البعث العفلقية في سوريا إلى الوقوف إلى جانب هذه السياسة الرامية إلى الإبادة الجماعية المخالفة لأبسط الحقوق الإنسانية..."^(٣)، وفي غرب كردستان مارست حكومة البعث سياسة عسكرية - بوليسية قمعية ضد السكان الكرد الآمنين .

١ - الوثائق العربية، ١٩٦٤، ص ٨ .

٢ - الوثائق العربية، ١٩٦٣، المصدر السابق، ص ٥٥٢ .

٣ - ((دنكى كرد)) لسان حال اللجنة المركزية للبارتي الديمقراطي الكردي في سوريا، تموز ١٩٦٣ "عبدالحاميد درويش، المصدر السابق، ص ٧٢ - ٧٣ .

ففي معمعان الحرب الشرسة على جنوب كردستان، وصل وزير الداخلية السوري آنذاك أمين الحافظ إلى مدينة القامشلي في النصف الثاني من حزيران^(١)، حيث قام بجولات تفقدية في المناطق الكردية بالجزيرة^(٢). حينها كلفت حكومة البعث رئيس الشعبة السياسية بالجزيرة محمد طلب هلال بإعداد خطة تعريب غرب كردستان. وكتب مراسل "برافدا" بإفل ديمچنكه مقالا يوصف كردستان بالموت^(٣)، وقد تزامنت تلك الحملة العسكرية ضد الثورة الكردية في العراق مع تشديد سياسة القمع والإرهاب في المناطق الكردية في سوريا، حيث كانت سيارات الأمن السياسي تجوب القرى الكردية ليلا نهارا وتقوم بمهاجمات بوليسية ضد السكان الآمنين وتقوم باعتقال المواطنين الكرد الذين كانوا يتعرضون للإهانة والتعذيب في أقبية المباحث.

أدان الإتحاد السوفياتي هذه الحرب القذرة ضد الشعب الكردي، وفي يوم ٣ تموز عام ١٩٦٣ توجهت حكومة منغوليا رسميا بتكليف من موسكو إلى هيئة الأمم المتحدة بطلب إدراج مسألة "سياسة الإبادة الجماعية إزاء الشعب الكردي في العراق" في جدول أعمال الدورة العامة لهيئة الأمم المتحدة^(٤). ففي تموز عام ١٩٦٣ أدانت الحكومة السوفياتية بمجزم الأعمال العسكرية في كردستان وعبرت عن تضامن الشعب السوفياتي مع النضال العادل للشعب الكردي في العراق من أجل حقوقه القومية^(٥). وفي ٩ منه سلم وزير الخارجية السوفياتي اندريه اندريه غروميكو(تولى حقيبة الخارجية من ١٩٥٧-١٩٨٥) سفراء العراق وإيران وتركيا وسوريا بيان الحكومة السوفياتية، حيث طالبهم بالوقف الفوري لمشاركة القوات الأجنبية في الحرب ضد الكرد محذرا من مغبة هذه الأعمال التي تهدد السلم في الشرق الأوسط والأدنى...^(٦)، وفي الوقت ذاته أرسلت الحكومة السوفياتية رسالة إلى مجلس الأمن الدولي أشارت فيه "إلى العمليات الحربية الواسعة ضد المدن والقرى الكردية الآمنة من قبل القوات

١ - د. إسماعيل حصاف، المصدر السابق، ص ١١١ .

٢ - كريستوف . ر، السننو وكردستان العراق، صوفيا، ١٩٦٥، العدد (٦)، ص ٧٨ .

3 - П.Демченко.Иракский Курдистан в огне,М.,1963,с.3.

٤ - . برافدا، ٣ . ٧ . ١٩٦٣ .

٥ - برافدا، ١٦ . ٦ . ١٩٦٣ .

٦ - برافدا ٩ . ٧ . ١٩٦٣ .

المزودة بالطيران والمدرعات التي تقصف بوحشية السكان العزل بمن فيهم الأطفال والنساء والشيوخ محولة مناطق كردستان الواسعة إلى خراب، مضيفاً بأن الحكومة السوفياتية ترى ضرورة إبلاغ مجلس الأمن بأنه في حال استمرار التدخل من قبل القوى الخارجية في الأحداث الجارية في شمال العراق قد يكون ضروريا الدعوة إلى إنعقاد مجلس الأمن لإتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء هذا التدخل"^(١). وفي هذا الإطار أصدر الحزب الشيوعي السوري في منتصف تشرين الثاني من عام ١٩٦٣ بيانا حول الوضع في العراق وسوريا ورد فيه: "يجب النضال لإيقاف الحرب ضد الشعب الكردي الشقيق وحل قضيته بالطرق السلمية على الأسس الديمقراطية وإخراج قواتنا السورية من العراق .."^(٢)، أبلغت موسكو حكومات العراق وإيران وتركيا وسوريا وقف التدخل العسكري فورا في جنوب كردستان. وورد في البيان السوفياتي: "لقد أصبحت مأساة الكرد في العراق منذ الآن قضية دولية وأن هذا كله يثير بحق سخط أوسع أوساط الرأي العام في العالم"^(٣).

أما على الصعيد الداخلي فقد تبنى البعث منذ إستلامه الحكم في سورية في ٨ آذار ١٩٦٣ سياسة الحزام العربي في المناطق الكردية وبدأ بتنفيذها تحت إسم الإشتراكية (العربية) والإصلاح الزراعي، وأصدر البعث القانون رقم (٨٨) في ٣ حزيران من العام ذاته، وكان من المفروض الإنتهاء من تنفيذ الإصلاح الزراعي في صيف ١٩٦٦^(٤). فقد أعلن البارتي " بأن الأكراد يؤيدون الإصلاح الزراعي شريطة أن تبقى الأراضي بأيدي أصحابها من الفلاحين"^(٥)، الفلاحين"^(٥)، إلا أن السلطات وفق هذا المشروع إستولت على /٩٠١٥٢٥٩/ دونما أجزت

١ - برافدا ١٠.٧.١٩٦٣ .

٢ - الأخبار، ١٢.١.١٩٦٣ .

٣ - د.عبدالرحمن قاسم، كردستان والكرد،- دراسة سياسية واقتصادية، ترجمة: ثابت منصور(الدكتور غانم حمدون)، تحرير وتقديم: حسين فيض الله الجاف، الطبعة الثانية، بنكهة زين، السليمانية ٢٠٠٨، ص ٣١٥ .

٤ - جريدة الثورة السورية ١١ / ٩ / ١٩٦٥ .

5 - Vanli.I.ch.Le Question Kurde –une publication du Comité pour la defense des des droits du peuple,1968,p.10 .

٥ - المصدر نفسه، والصفحة نفسها .

منها / ١٨٠٣٠٥ / دونما إلى العشائر العربية (جماعيا) والباقي دخلت في ملكية دائرة أملاك الدولة^(١)، وبالتالي حرم (٢٠٠) ألف كردي من أراضيهم التي أصبحت من أملاك الدولة^(٢). وكان إكتشاف النفط في الجزيرة سببا هاما آخر وراء دافع الحكومة السورية اتهمجير الأكراد وتبني سياسة الحزام العربي^(٣). إنتهج حزب البعث قولا وفعلا سياسة قومية شوفينية ضيقة ضد الكرد السوريين وحركتهم السياسية، قائمة على التمييز العنصري والإضطهاد القومي وتطبيق المزيد من المشاريع والإجراءات العنصرية بحق أبناء الشعب الكردي وبث الإرهاب والخوف بين صفوفه وملاحقة أعضاء وقادة البارتي " حيث إشدت وتيرة الحكم الدكتاتوري وتحول البارتي إلى العمل السري كغيره من الأحزاب الديمقراطية والتقدمية في البلاد..."^(٤). وقام النظام في سوريا عام ١٩٦٤ بإعتقال عشرات القادة والكوادر المتقدمة للبارتي والوطنيين الكورد وزجهم في أقبية المباحث والسجون وكان من بينهم "أبو" أوصمان صبري^(٥) ورشيد جمو^(١) ونورالدين زازا وعبدالله ملا علي^(٢) وكمال عبدي ورشيد كورد^(٣) وغيرهم ومطاردة الآخرين ومنهم ملا محمد نيو^(٤) وهلال خلف البوتاني وغيرهما .

1 - Ментешавили А.М,Курды.Очерки общественно-экономических отношений,Культуры и быта,М.,1984.с.167.□

٣ - د . سعد ناجي جواد ، الأقلية الكردية ، المرجع السابق، ص ١٩ .

٤ - عبدالحميد درويش، المصدر السابق، ص ٧٠ .

٥ - ولد عثمان صبري سنة ١٩٠٥ في قرية نارنجة بكردستان الشمالية كاتب وشاعر وسياسي، من أبرز أبرز مؤسسي البارتي في سوريا أنتخب سكرتيرا للحزب في اول اجتماع في حلب بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٥٧ ومن ثم سكرتيرا للبارتي الديمقراطي الكردي اليساري في سوريا منذ ١٩٦٦ ، حيث قدم إستقالته أثناء إنعقاد الكونغرانس السادس المنعقد في ١٥ / ١٠ / ١٩٦٩، مناضل صلب تعرض للإعتقال (١٨) مرة منها (١٢) مرة في سوري ونفوه الفرنسيون إلى جزيرة مدغشقر، جرد من حقوقه المدنية وفرض عليه الإقامة الجبرية على يد حكومة البعث، توفي ١١ تشرين الأول ١٩٩٣ . إنظر Bîranînên Osman: Sebrî weşanên Aram , îstanbûl , 2004 , " جواد ملا ، كردستان والكرد- وطن مقسم وأمة بلا دولة ، ط٢، من منشورات المؤتمر الوطني الكردستاني - لندن ٢٠٠٠ ، ص ص ٦٨ - ٧٠ " رشيد جمو ، المسألة الكردية ، المصدر السابق، ص ٤٨ .

١ - ولد عام ١٩٢٥ بقرية هوبكانلي القريبة من راجو من أبوين فقيرين، في صغره درس العلوم الدينية. وفي عام ١٩٣٥ التحق بمدرسة راجو الأولية وفي عام ١٩٣٨ درس في أعزاز، لكنه لم يكمل دراسته بسبب قيام ثورة مسلحة ضد الفرنسيين في جبل الأكراد. في عام ١٩٥١ أسس مع عدد من رفاقه "جمعية الثقافة الكردية" سجن في المزة بسببها. في عام ١٩٥٢ قام بتأسيس أول تنظيم سياسي شيوعي في المنطقة. في عام ١٩٥٥ ترك صفوف الحزب الشيوعي بسبب الخلاف على المسألة القومية. وهو أحد مؤسسي البارتي الرئيسيين في عام ١٩٥٧، شغل منصب عضو المكتب السياسي وبقي فيه حتى تركه للحزب عام ١٩٩٣ بسبب الخلاف مع حميد درويش. بإنتهاء أعمال المؤتمر الوطني في كردستان العراق أشرف على إصدار مجلة (الكادر) في بغداد ويلقي محاضرات في دورة الكادر. أعتقل مرات عدة، وله مجموعة من الكتب حول القضية الكردية، كان يقطن قريته في جبل الأكراد. رسالة رشيد حمو الجوابية للباحث، قرية هوبكانلي في ٣٠ / ٧ / ٢٠٠٩.

٢ - عبدالله ملا علي : إنضم إلى الحركة السياسية منذ بداياتها وبقي مع اليمين بعد ١٩٦٥، في عام ١٩٧٠ إنضم إلى القيادة المرحلية ناطقا باسم دهام ميرو، يعيش حاليا في السويد.

٣ - أديب ولغوي وشخصية وطنية، سلمته السلطات العراقية في الموصل إلى السلطات السورية بعد يومين من لجوئه إلى العراق في آذار ١٩٥٩: حول اللاجئون السياسيون الكورد السوريون في العراق ١٩٥٩ - ١٩٦٣ إنظر : الدكتور عبدالفتاح علي يحمي البوتاني، وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية - ملاحظات تاريخية ودراسات أولية - أربيل ، ٢٠٠١ ص ٥٦٦ - ٥٨٣ .

٤ - ولد ملا محمد نيو في قرية قرديسي بكردستان الشمالية عام ١٩٣٠ وقد توفي والده وهو صغير إلا أن شقيقه الأكبر المرحوم محمود نيو تولى تربيته بما فيه تعليمه في المدارس الدينية. فقد تلقى علومه في العديد من القرى الكردية في مناطق القامشلي - عامودة - درباسية لدى عدد من العلامة الكرد أمثال ملا عبد الرزاق - ملا عبد الله القرطميني وغيرهم. وبعد أن أنهى علومه الدينية في أوائل الخمسينيات أُنقل إلى مدينة القامشلي لإعالة أسرته وفي عام ١٩٥٨ إنتسب إلى صفوف البارتي الديمقراطي الكردي في سورية. وفي عام ١٩٦٣ انتخب عضواً مرشحاً للجنة المركزية وكانت تلك بداية ملاحقته من قبل السلطات الأمنية وفي آب ١٩٦٥ واحداً من الشخصيات البارزة (في تأسيس اليسار الكردي - الباحث)، وفي قيادة تلك المسيرة وانتخب عضواً في المكتب السياسي للحزب اليساري الكردي في سورية ومسؤولاً عن مكتب التنظيم في الحزب وقد لعب دوراً بارزاً في تطوير وتعزيز العملية التنظيمية وتمكن من خلق أفضل آلية لإعداد عشرات الكوادر الذين ساهموا في بناء تنظيم واسع وصل تعداده في اواخر الستينات من القرن الماضي إلى أكثر من ثلاثة

كان حزب البعث يرى في الكرد السوريين عنصر دخيل هاجروا إلى سوريا كجزء من تأمر دولي ولذلك، يجب إعادتهم إلى مواطنهم الأصلية (تركيا)، وفي هذا الإطار جاء الإحصاء الإستثنائي ومخطط الحزام العربي لتجريد الكورد من حقوق المواطنة وسد أبواب العمل وإمكانات العيش لإجبارهم على التهجير وتسهيل عملية الطرد .

وباشرت السلطات في عام ١٩٦٤ بتطبيق مشروع الحزام العربي الشوفيني في منطقة الجزيرة الكردية وتحديدًا في منطقة ديريك، وفي هذا الإطار " قام أحد شيوخ شمر ببناء على طلب محافظ الجزيرة^(١) على رأس (٨٠) فارسا وبدعم من البوليس والشرطة والأمن بوضع ايديه على أراضي فلاحية قرية " كظرى دنا - Kevrê dena "، وبعد ذلك بفترة قام شيخ آخر من شمر وهو عبدالرزاق العبادي بالإستيلاء على أراضي أبناء تل جمل . ومن جانبها سحبت الحكومة السندات الزراعية الممنوحة من قبل الإصلاح الزراعي لسكان قرية (روباريا - Rûbarya) منهم وإعطاء أراضيهم لشيوخ الشمر. قام الفلاحون بتقديم الشكاوي في المحافظة ومن ثم في دمشق وبدلا من أن تستجيب حكومة البعث لمطالبهم قامت بمساعدة المتجاوزين بالإستيلاء على ماتبقى من أراضيهم. وبعد أن تأكد دهام الهادي من دعم الحكومة له أرسل أحد أبنائه على رأس مجموعة من العبيد في يوم (٧) كانون الثاني من عام ١٩٦٤ إلى قرية (كفرى دنا) التي سبق وأستولوا على أراضيها ، وعندما رأى فلاحا كرديا يحرث ارضه وجه رشاشته نحوه فأرداه قتيلا وعندما خرج أهالي القرية على صوت الرصاصات ، قام ابن دهام الهادي ورجاله بإطلاق النار على صدور الفلاحين قتل منهم أربعة وجرح ثلاثة . يبدوا أن البعثيين العفالقة الذين تعرضوا للهزيمة والإذلال من قبل الثورة

آلاف عضو حزبي، ترك اليسار في عام ١٩٧٤ وانضم فيما بعد للحزب الإشتراكي الكردي في سوريا ، توفي يوم ١٦ أيار عام ٢٠٠٧ . مقابلة مع المرحوم في ٥ / ٦ / ١٩٩٠ . وكذلك : أبو جنكو (صالح كدو) ، ملا محمد نيو في ذمة الخلود ، ١٧ / ٥ / ٢٠٠٧ ، www.amude.com ١ - كان فائز الجاسم محافظا آنذاك للحسكة إنظر: صالح هواش المسلط، صفحات منسية من نضال الجزيرة السورية، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠١، ص ٢٠

الكردية ، يريدون اليوم الإنتقام لهزيمتهم من الكورد السوريين وبيد شيوخ الشمر^(١)، وسكنت السلطات عن الجريمة والمجرمين. وبعد مدة قصيرة، أعاد الشيخ (دهام الهادي) القتلة إلى بيوت بناها لهم جزاء إخلاصهم للإقطاع والعنصرية، وأخذوا يفلحون أرض من قتلهم وشردوا أيتامهم، بعد أن أودعت السلطات عددا منهم في السجن لفترة قصيرة^(٢)، إضافة إلى أحداث قرية شبك وغيرها.

تقوم أعمدة سياسة البعث ضد الشعب الكردي في سوريا على: التجويع عن طريق سد أبواب العمل في وجوههم وفصلهم من الوظائف و إتباع سياسة التعريب المنظمة وتغيير أسماء القرى والمدن وتغيير ديموغرافية كوردستان عبر إسكان العرب بهدف صهر الكرد في بوتقة القومية العربية، والدعامة الأخيرة إتباع سياسة التهجير وذلك بإجبار الكرد من مغادرة منا طق سكناهم بحثا عن لقمة العيش. وكان المد القومي الكردي قد بلغ ذروته في هذه الفترة لدرجة كانت هناك قرى يدخلها الملاحقون دونما خوف وعلى مرأى الجميع. ومن المفيد هنا الإشادة بما كتبه الجباعي عن موقف البعث من الكرد السوريين: " بإستثناء المواطنين السوريين الذين ينتمون ذاتيا وموضوعيا إلى القومية الكردية، لاتعاني أي أقلية دينينة أو مذهبية أو قومية أو لغوية ثقافية من إضطهاد وتمييز موصوفين. في حين يعاني المواطنون من الكرد من إجراءات وسياسات تمييزية وأشكالا من الإضطهاد القومي هي ممارسات وإجراءات عنصرية غير قانونية وغير دستورية، كحرمانهم من تعلم لغتهم وتعليمها إلى جانب اللغة العربية، وعدم تمكينهم من تنمية ثقافتهم وتطويرها ونشرها أسماء بلداتهم وقراهم، وتهجيرهم من قراهم الحدودية لإقامة ماسمي الحزام العربي السئ الصيت، وحرمان نحو ١٦٠٠٠٠ مواطن من الجنسية السورية، بموجب إحصاء عام ١٩٦٢، ويتزايد هذا العدد على مر السنين. ولاتزال هذه القضية معلقة تحتاج إلى حل جذري بمقتضى الدستور. فضلا عما تمارسه السلطات المحلية، ولاسيما الأمنية منها، في مناطق سكناهم المتعددة من قمع وقهر

١ - بيان من البارتى الديمقراطي الكردي في سوريا، تاريخ ١١ كانون الثاني ١٩٦٤ " Dengê Kurd ، العدد ٧، ١٩٦٤ .

٢ - محمد ملا أحمد، صفحات من تأريخ حركة التحرر الوطني الكردي في سورية، رابطة كاوا للثقافة الكردية، أربيل، ٢٠٠١، ص ص ١٧٤ - ١٨٠ .

وإذلال . . .^(١). وإلى ذلك بدأ الخلاف يدخل في جسم الارتى حول المسائل الإستراتيجية المتعلقة بخيارات المواجهة والموقف من النظام والمسائل الكردستانية.

١ - جاد الكريم الجباعي، المصدر السابق، ص ١٧٩.

الخاتمة:

ارتبطت سياسات الحكومات السورية المتعاقبة على دست الحكم في دمشق منذ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق وعودة البارزاني إلى البلاد، وبخاصة في أعقاب إستلام البعث السوري للسلطة يوم ٨ آذار ١٩٦٣، بتطور الأحداث الكردية في العراق، لدرجة وضعت القيادة السورية إستراتيجيتها الكردية وفقا لتطور الحدث الكردي في جنوب كردستان، ولاسيما منذ تراجع الهامش الديمقراطي المحدود الذي كان موجودا في سوريا حتى منتصف الخمسينات. وفي هذا الإطار أرسلت دمشق قوات سورية بقيادة فهد الشاعر ضمن حملة السننو التي كانت تستهدف الثورة الكردية.

فعلى أثر التوقيع على إتفاقية ١١ آذار التاريخية بين قيادة الثورة الكردية وحكومة البعث، صعدت حكومة دمشق موافقها الشوفينية لمواجهة "الخطر الكردي المزعوم"، ففي المؤتمر القطري الخامس لحزب البعث العربي الإشتراكي المنعقد في أيار عام ١٩٧١، جرى بحث المسألة الكردية بغية تطويق الكرد وتجريدهم وتهجيرهم، فقد أكدت الفقرة /١٢/ من توصيات المؤتمر على العمل في إصلاح ما أسموه "الخلل القائم في التوزيع السكاني في القطر" وبما يحقق الإنتاج الزراعي والاقتصادي والأمن القومي. وقد سارع حافظ الأسد (الذي كان قد قفز إلى السلطة إثر إنقلاب تشرين ١٩٧٠)، بوضع مخطط تطبيق الحزام الذي رأى النور خلال ذروة التصعيد العسكري الشرس للجيش العراقي ضد الشعب الكردي الأعزل عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥، إثر تراجع حكومة بغداد عن مضمون إتفاقية آذار، حينها أقدم الرئيس السوري السابق حافظ الأسد على جلب العرب من محافظتي حلب والرققة إلى منطقة الجزيرة ذات الغالبية الكردية في محافظة الحسكة وبناء مستوطنات لهم على أخصب الأراضي مزودة بجميع الإمكانيات المادية واللوجستية على طول الحدود مع جنوب وشمال كردستان في إطار زرع جسم غريب في المنطقة لمواجهة الحركة التحررية الكردية، وإجراء تغيير في ديموغرافية المنطقة الكردية من خلال السيطرة على الأرض، وبهذا الصدد أصدرت القيادة القطرية لحزب البعث القرار رقم /٥٢١/ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٤ القاضي بتوزيع الأرض على المستوطنين العرب، بهدف صهر الكرد في بوتقة القومية العربية، ومن ثم تصفية المسألة الكردية بالطرق الأمنية والعسكرية.

عوامل وظروف تأسيس الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) عام ١٩٥٧

تمهيد:

أن سياسة التقسيم الفوقية، وتكريس الحدود المصطنعة بين أبناء الشعب الكردي، من طرف الإدارتين الإستعماريتين الفرنسية والبريطانية وتركيا الكمالية بموجب معاهدة لوزان، التي أنهت الإمبراطوية العثمانية مرة وإلى الأبد قانونيا، قد مهدت لظهور كيانات جديدة على خارطة جيو - سياسية جديدة على أنقاض الإمبراطورية العثمانية، تمخضت عنها نظام دولي جديد، قائم على سياسة الإنكار لحقوق الشعب الكردي والأقليات القومية الأخرى. وهكذا، ترتبط بروز المسألة الكردية في سوريا، بنشؤ نظام الإنتداب الأنكلو- فرنسي، عندما وضعت فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى قسم من بلاد الشام (سوريا) وجزء من الأراضي الكردية (غرب كردستان) المستقطعة من كردستان المركزية (العثمانية)، تحت نفوذ الإنتداب الفرنسي. وأصبحت المسألة الكردية، وللمرة الأولى، جزءا من الصراع الدبلوماسي بين تركيا وفرنسا كحالة مستقلة، حتى أن المؤتمر السوري العام المنعقد في ٣ حزيران ١٩١٩ لم يعتبر المناطق الكردية المستقطعة من كردستان المركزية جزءا من خارطة سورية الجديدة، حيث أكد مقرراته على "رسم حدود الدولة السورية في إطار حدودها القديمة، كخطوة لإعلان إستقلالها"^(١). وكان لابد للمتورين الكرد الذين إرتبط مصيرهم بهذا الجزء من كردستان إثر التقسيم من البحث عن آليات جديدة رادعة للدفاع عن ثوابتهم القومية وحماية أرضهم التاريخي من الإندثار.

وكان من ضمن نصوص معاهدة لوزان بين دول الحلفاء وتركيا إقرار الجنسية السورية بدلا من الجنسية العثمانية، وبمقتضى ذلك ترتب على السلطات الحاكمة في سوريا آنذاك (سلطات

١ - للمزيد إنظر: علي صالح ميراني، الحركة القومية الكردية في كردستان سوريا، أربيل، ٢٠٠٤، ص ٢٤ - ٢٥.

المستعمر الفرنسي) أن تصدر التشريعات اللازمة لتنظيم الجنسية السورية، وكان أهم "القرارات الصادرة بهذا الشأن القرار رقم /٢٨٢٥/ مكرر الصادر بتاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ تنفيذًا لأحكام معاهدة لوزان^(١)، وهربا من ملاحقات البوليس التركي، إنتقل معظم القادة والمنتوريين الكرد من شمال كردستان إلى غربه، وهي في حقيقة أمره هجرة داخلية جرت الإنتقال من منطقة كردية إلى أخرى، لاسيما وأنه لم يمض سوى بضعة سنوات على وضع الحدود التي لم تكن سوى خط سكة القطار برلين - قامشلو - بغداد، وإنتقل ثقل العقل الكردي إلى ذلك الجزء الخاضع للسيطرة الفرنسية^(٢).

ولأول مرة في تاريخ كردستان الحديث والمعاصر، إنبثق أول تنظيم كردي يطرح الفكر القومي بشكله الشمولي وذلك على أثر إنعقاد الإجتماع الأول للمؤتمر التأسيسي لخويبون في ٧ تشرين الأول ١٩٢٧ ليقود الحركة الوطنية الكردية داخل تركيا وخارجها، ويوجه "نشاطها السياسي والإعلامي والعسكري والثقافي - الفكري والأدبي"^(٣). وقد أفرزت الوقائع الدولية الجديدة وما تلاها من حالات التجزئة وتكوين كيانات غير شرعية عبر عمليتي "الإستئصال والإلحاق"، ظهور الحالة الكردية في سوريا^(٤). وكان لا بد للكرد في هذا الجزء من كردستان البحث عن هويتهم القومية في ظروف خاصة بهم .

١ - م. أوسي، الإحصاء الإستثنائي في محافظة الجزيرة ٥ / ١٠ / ١٩٦٢، بموجب المرسوم التشريعي رقم ٩٣/٩٣ تاريخ ١٣/٨/١٩٦٢، التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا، تم النشر في موقع نوروز: WWW.Yek dem.com - بتاريخ ٢٢ أيار ٢٠١٠، ص ٩٧.

٢ - محمد جمال باروت، التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية، أسئلة وإشكاليات التحول من البدونة إلى العمران الحضري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٢٩، ٢٨٥ - ٢٨٦.

٣ - روهاث آلاكوم، خويبون وثورة آگری، مراجعة: شكور مصطفى، منشورات رابطة كاوا للثقافة الكردية، هولير، ١٩٩٩، ص ص ٢٥ - ٢٦، ٨٨ - ٨٩ "محمد ملا أحمد، جمعية خويبون والعلاقات الكردية - الأرمنية، رابطة كاوا للثقافة الكردية، أربيل، ٢٠٠٠، ص ص ٩٣ - ٩٧.

٤ - ديفيد مكحول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة: راج آل محمد، دار الفارابي، بيروت - لبنان، ٢٠٠٤، ص ٦٩٨.

وقد أثار هذا الموضوع إهتمام الباحث لأهميته التاريخية أولا وندرة الأبحاث الأكاديمية حوله من جهة ثانية. وإستقى الباحث مصادره بشكل أساسي اعتمادا على تقييمات مؤسسي وقادة الحركة السياسية الكردية في سوريا إضافة إلى ذلك إعتد على بعض المذكرات والمقابلات الشخصية، ناهيك عن مصادر أخرى متنوعة. وقد ساهمت جملة من الأسباب والعوامل الموضوعية والذاتية في تبلور الوعي القومي الكردي الذي عبر عن نفسه من خلال نشؤ البارتي الديمقراطي الكردي، ومن جملة هذه العوامل نذكر:

تبلور سياسة التعريب :

في السادس عشر من نيسان ١٩٤٦، وتحت التهديد البريطاني، غادر آخر جندي فرنسي أرض سورية، وفي السابع عشر منه رفع شكري القوتلي رئيس الجمهورية، على سارية دار الحكومة علم الإستقلال، معلنا أنه لن يرتفع فوقها، بعد اليوم، إلا علم الوحدة العربية. وهذا كان إيذانا بالسير على النهج العربي، دون الأخذ بعين الإعتبار حقوق الشعب الكردي الملحق بسوريا. عندما خرج الفرنسيون من سوريا، لم يتركوا ضمنا واحدا لتأمين حقوق الشعب الكردي، مما واجه الأكراد فور نيل سورية إستقلالها، العديد من التدابير العنصرية، التي "جعل تعليم وتعلم الكردية غير قانونية"^(١). وفور خروج الفرنسيين إستلمت السلطة، قيادات السنة وطبقة التجار، وكانت من مصلحة هذه الجماعات الحفاظ على الوضع الراهن بغية إحتكار السلطة والثروة عبر البرلمان المحتكر أصلا من قبلهم، وبالتالي برز مكان الإستعمار الكلاسيكي الفرنسي، إستعمار آخر من نوع جديد، هو الإستعمار الداخلي، الذي تميز بالفقر والتخلف والتبعية. وساهمت هذه الأجواء في بروز الفكر القومي العربي ذات النزعة الشوفينية مثل حزب البعث، وتغلغل هذه الأفكار في صفوف الحزب الشيوعي السوري. وصدق عصمت شريف وانلي حينما وصف "الإستعمار الفقير لجاره بأنه أشبع نوع من

1 - Kerim Yildiz. The Kurds in Syria the Forgotten people, Ploto Press, London,2005, p. 23.

الإستعمار وآفة كردستان، وهو حقا لأبشع أنواع الإستعمار وأشدّها وقعا وأكثرها أذية وأقلها رحمة وإنسانية، ولا حد لبطشه إلا بالردع^(١).

ففي الأسبوع الأول من حزيران ١٩٤٧ صدر مرسوم جمهوري بتحديد أعضاء المجلس النيابي بـ ١٣١ مقعدا، موزعة على أساس طائفي بالرغم من أن الحكومة كانت قد ألغت قانون الطوائف. وجاء التوزيع على النحو التالي: "٨٩ سنيا، ١٢ عليويا، ٦ أرثوذكس، ٥ دروز، ٢ أرمن أرثوذكس، ١ سريان أرثوذكس، ٢ كاثوليك، ١ أرمن كاثوليك، ١ إسماعيلي، ١ موارنة، ١ سريان كاثوليك، ١ يهودي، ٣ أقليات، ٦ عشائر"^(٢)، وبالتالي فإن المرسوم قد تغاضى بهذا الشكل عن التركيبة الحقيقية للقوميات في البلاد، حتى لم يأخذ بالحسبان الطائفة الإيزيدية من الكرد.

وكما نرى فإن حكومة دمشق قد تبنت بعد الإستقلال مباشرة سياسة مبرجة تجاه المناطق الكردية، حيث شرعت في تركيز السلطة بيد الحكومة المركزية، رافقتها خطوات ضرب الخصوصية الاجتماعية والثقافية والسياسية الكردية، عبر سلسلة من الإجراءات والخطوات ذات المضمون الشوفيني، والسير في محاولة تنشيط إقتصاد كردستان لتكون في خدمة البرجوازية القومية العربية التي حلت محل البرجوازيين التركيّة ومن ثم الفرنسية، وفي خدمة ثلة من الضباط العرويين، الذين صعدوا إلى السلطة عن طريق الإنتقالات العسكرية. وفي تعليقه على بروز سياسة التعريب، يقول حمزة نويران^(٣) "منذ هذا الزمن المبكر من حياة

١ - عصمت شريف وانلي، حول الإستراتيجية السياسية والعسكرية للحركة الوطنية الكردية (نظرة إلى الماضي وأخرى إلى المستقبل)، في كتاب: "كتابات في المسألة الكردية"، الجزء الثاني، إعداد وتقديم: رفيق صالح، بنكهة زين، السليمانية ٢٠٠٨، ص ص ٢٥٦، ٢٥٩.

٢ - مرسوم رقم ١٠٦١، تاريخ ٢ تشرين الأول، ١٩٤٧، في: هاشم عثمان، تاريخ سورية الحديث، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت - لبنان، ٢٠١٢، ص ١٦٣.

٣ - ولد حمزة نويران عام ١٩٢٧ في قرية القرمانية الواقعة في جنوب غرب مدينة درباسية (٤ - ٥ كم). وهو بن محمد حسو من عشيرة مرديس، القاطنة بالأصل في منطقة ملاطية أواسط جبال (بيلي) نمود، ولأسباب غير معلومة هاجرت الأسرة واستقرت في جبل قره داغ بين آمد وويران شهر، ومن ثم إستقر الأمر فيما بعد لأسرته المقام في قرية القرمانية. دخل المدرسة متأخرا سنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠، لكنه تركها لكبر

الدولة السورية برزت مظاهر التمييز العنصري تجسدت في اللامساواة في الحقوق المدنية والسياسية بين المواطنين العرب والكردي، بخلاف ما ورد في الدستور السوري: (جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات)^(١)، وهكذا تحولت كردستان عمليا إلى مستعمرة غنية - فقيرة، ففي الوقت الذي "كانت ثلاثة أرباع ثروة البلاد تأتي من المناطق الكردية، لكنها كانت الأفقر من حيث الخدمات والمشاريع الإنمائية. فبدلا من أن تسعى دمشق إلى حل المشاكل الزراعية الموروثة منذ العهدين العثماني والفرنسي، بعكس ذلك سعت إلى إستمالة الاقطاع ورجالات الدين الكردي إلى جانب السلطات، ليكونوا خدما للطبقة الحاكمة الجديدة على حساب الشعب الكردي وفنائه الكادحة، التي تردت أحوالهم من سئ إلى أسوأ وباستمرار، وإهمال القرية الكردية"^(٢)، وقد ساعد ذلك على تعميق الصراع الطبقي والاجتماعي في الريف الكردي، حيث أفرزت تلك الأوضاع عن بروز طبقتين متصارعتين في المجتمع الكردي.

بعد الإطاحة بالعقيد أديب الشيشكلي في عام ١٩٥٤، بدأت حملة "بطيئة ومركزة مضادة للكردي، بتطهير القوات المسلحة من الضباط الأكراد ذوي الرتب العالية أو المتوسطة"^(٣)، حيث كانت أشرطة الموسيقى والمنشورات الكردية تصادر وتتلغف ويسجن أصحابها. ومع ذلك لم تكن الحملة منظمة ولم تحدث بين ليلة وضحاها. فعبد الباقي نظام الدين، مثلا، وهو كردي، بقي يشغل مناصب وزارية من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٧ وكان وثيق الصلة بأحزاب التيار السائد والشخصيات السياسية السورية، ولكن لم تكن هناك أية إشارة

سنه. إنتسب للحزب الشيوعي السوري، لكنه ترك صفوفه بسبب تجاهل الحزب للقضية الكردية. وتعرض خلال عمله السياسي للسجون ولحملات الملاحقات العديدة. توفي في ٢٣ حزيران ١٩٩٦ إثر مرض عضال أم به. للتفاصيل ينظر: محمد جزاع، المناضل حمزة نويران (صفحات من الذاكرة)، من منشورات مؤسسة ماركيت، (د.م) (د.ت)، ص ص ٣٥ - ٣٨، ١٩٦.

١ - المصدر نفسه، ص ٤٥.

٢ - صبحي عبد الرحمن، كاليفورنيا الشرق، بيروت، ١٩٥٤، ص ٢٢ "محمد جمال باروت، المصدر السابق، ص ص ٥٦٩ - ٥٧٤، ٧١٣ - ٧١٤.

٣ - جي. سي. هورفيتس، سياسات الشرق الأوسط، البعد العسكري، (د.م)، ١٩٦٩، ص ١٥٣.

إلى الخصوصية الكردية في سياساته. والأمر نفسه ينطبق على شقيقه توفيق، "وهو جندي
حيادي لاطموح سياسي لديه، أصبح رئيساً للأركان في عام ١٩٥٦، ولكنه صرف من الخدمة
بعد سنة من توليه المنصب"^(١).

وفي النصف الثاني من الخمسينيات إجتاحت الحماسة القومية العربية كل البلاد العربية،
التي ألهما صعود جمال عبد الناصر في مصر. أن الشعور القومي العربي والدعوة إلى وحدة
عربية شاملة، لم "تترك فسحة كبيرة للأقليات غير العربية ضمن الترتيب السياسي.
فالتسامح الكبير مع المنشورات الكردية حتى عام ١٩٤٦ قد منع رسمياً في عام ١٩٥٨.
ولفت الأنظار إلى الإفتقار إلى النمو الاقتصادي في المناطق الكردية، وأيضاً إلى حقيقة أن
الأكاديميات الحربية والشرطة مغلقة في وجه الطلاب الأكراد، وأن الموظفين الكرد من المدنيين
والعسكريين قد صرفوا من الخدمة"^(٢). وقد عرّمؤسس حزب البعث ميشيل عفلق بشكل
واضح عن هذه الحماسة القومية، ففي حديث لطلبة المغرب عام ١٩٥٥ يقول: "ليس هناك
أقليات مضطهدة وطوائف مضطهدة وإنما هناك أكثرية شعب مضطهد. العربي والكرد
والبربري والآشوري والمسلم والمسيحي والدرزي... إلخ أفراد هذا الشعب الذين يشكلون ٩٠٪
بالمائة من أفراد الأمة العربية مضطهدون ومحرومون من قبل أقلية تستغل الأوضاع الفاسدة،
وتستفيد من وجود الأجنبي، فعندما نطرح المشكلة على هذا الشكل، أي أن الإشتراكية
تطرحها على هذا الشكل، وقوميتنا اشتراكية، هناك طبقات مستغلة متأمرة على حساب
الشعب الكرد، فعلياً أن نقضي على هذا الإستغلال عندما لا يعود هناك فرق بين
المواطنين"^(٣).

١ - ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة: راج آل محمد، دار الفارابي، بيروت - لبنان، ٢٠٠٤،
ص ٧٠٠.

٢ - المصدر نفسه، ٧٠١.

٣ - ميشيل عفلق، أحاديث الأمين العام لطلبة المغرب، ١٩٥٥، إنظر: هوشيار زيباري، الموقف الأيديولوجي
لحزب البعث العفلق من القومية الكردية، في كتاب: "إعداد وتقديم: رفيق صالح أحمد، كتابات في المسألة
الكردية"، الجزء الثاني، بنكه ي زّين، السليمانية، ٢٠٠٨، ص ٣٧١.

بدايات سياسات التعريب في الجيش:

عندما رحل الإنتداب الفرنسي ترك لسوريا جيشا يعرف بـ (الجيش المختلط) أو ما سمي بـ القوات الخاصة للشرق الأدنى، تشكلت من فرق جمعت على أساس طائفي وقومي وعشائري (فرق إسماعيلية، درزية، مسيحية، علوية، كردية، شركسية، عشائر بدوية)، سلم "للحكومة السورية برئاسة القوتلي بتعداد يقارب ٣٠ ألف مقاتل"^(١).

في السادس من تشرين الأول ١٩٤٧ تشكلت حكومة جميل مردم، تولى فيه أحمد الشراياتي حقيبة وزير الدفاع الوطني (حتى ١٩٤٨/٥/٢٣)، وفي عهدها وقعت هزيمة حرب ١٩٤٨ مع إسرائيل، وعلى اثر ذلك إنضم منات من الجنود الأكراد إلى الجيش السوري، بحكم تطبيق مبدأ التجنيد الإلزامي في عام ١٩٥٠، معظمهم من المكتومين^(٢)، وظهرت آنذاك مشكلة ما يعرف (الأسماء المستعارة) في الجيش. وشمل ذلك "من أعادهم حسني الزعيم إلى الخدمة بعد تسريحهم، وبعد المتطوعين الأكراد المقاتلين في (الفوج الكردي) من أفواج (جيش الإنقاذ) في حرب فلسطين، الذين تم إستيعابهم في الجيش السوري، ممن حصلوا على بطاقات الهوية بأسماء مستعارة"^(٣).

١ - أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، الجزء الأول، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٧٦٨

فضل الله أبو منصور، أعاصير دمشق، مذكرات، بيروت، ١٩٥٩، ص٣٧.

٢ - "مكتوم القيد" مصطلح إداري سوري يشير إلى عدم وجود الشخص المعني في السجلات الرسمية، ظهر في الخامس من تشرين الأول ١٩٦٢، إثر قيام السلطات السورية بإجراء إحصاء إستثنائي في محافظة الحسكة، ذات الأغلبية الكردية، وتذرعت السلطات وقتها للقيام بالإحصاء (باكتشاف عدد الأشخاص الذين عبروا بشكل غير شرعي إلى سورية من تركيا)، ونتيجة هذا الإحصاء جرد عشرات الآلاف من المواطنين الكورد من جنسيتهم السورية. أما "المكتوم" فيميز وجوده مجرد ورقة صفراء، وهو غير مسجل في السجلات الرسمية ولا يملك أي وثائق رسمية بإستثناء شهادة التعريف من المختار أو سند الإقامة، وبالتالي لا يتمتع بأي حق من حقوق المواطنة"، إنظر: "الجلسة البرلمانية الثانية عشرة في ٢٦ شباط ١٩٦٢"، في: محمد جمال باروت، المصدر السابق، ص ٧١٥، جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٦٩٨، ١٧ يونيو ٢٠٠٥.

٣ - محمد جمال باروت، المصدر السابق، ٢٠١٣، ص ٦٩٠ - ٦٩١.

ولجأ أحمد الشراباتي، بدعوى خفض النفقات في الظاهر، إلى تسريح أبناء الأقليات من الجيش، لكن لم تخل خطوته من مرام إثنية (تعريبية) في الباطن للتخلص من "هيمنة التركيبة الإثنية الأقلوية التي شكل الفرنسيون وحدات جيش الشرق على أساسها"^(١). وكان رد الرئيس شكري القوتلي قويا على هزيمة سورية في حرب ١٩٤٨، حيث "عزل رئيس الأركان اللواء عبد الله عطفة"^(٢) ووزير الدفاع أحمد الشراباتي، وقام القوتلي بترفيح الزعيم حسني الزعيم قائد الدرك، إلى منصب رئيس الأركان^(٣)، فأعاد الأخير الجنود وصف الضباط والضباط كافة الذين سرحهم الشراباتي إلى الخدمة.

أما العقيد أديب الشيشكلي وعلى الرغم من إصوله الكردية، فقد أضاف إلى سياسة الشراباتي (التعريبية) سياسة (تسنينية) الجيش، وتعريبه للتخلص من سيطرة صف الضباط (النقباء) المسيحيين على دوائر المالية في وحدات الجيش، ولضرب نفوذ الكتل العسكرية الكردية والحركسية والعلوية والدرزية الموروثة من تركيبة جيش الشرق الفرنسي... طبق الشيشكلي هذه السياسة (الخفية) على مستوى الجيش بشكل إنتقائي للتخلص وفق أولويات التخلص ممن يمكن أن يؤلف مراكز قوى في طريق صعوده، وخطته في السيطرة على الجيش والدولة، وغطاها على المستوى الظاهر بسياسة تعريبية ديماغوجية للأسماء الأجنبية وغير العربية، في إطار منهج الوطنية الاقتصادية، لتكريس شرعيته الأيديولوجية القومية العربية.

١ - المصدر نفسه، ص ٦٨٩.

٢ - هو عبد الله بن محمد علي عطفة من مواليد عام ١٨٩٧، تخرج من المدرسة الحربية العثمانية سنة ١٩١٥، درس في مدرسة الأركان الحربية العليا بباريس، حارب في فلسطين وإشترك في موقعة ميسلون، وهو من مؤسسي الجيش، رفع لرتبة اللواء عام ١٩٤٩ وتولى وزارة الدفاع في السنة نفسها، توفي في دمشق سنة ١٩٧٦. للمزيد راجع: أكرم نور الدين الساطع، تاريخ ووثائق النصف الثاني في القرن العشرين: أحداث، أعلام، ووثائق، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٨.

٣ - يوجين روغان، آفي شلايم، الحرب من أجل فلسطين إعادة كتابة تاريخ ١٩٤٨، ترجمة أسعد كامل إلياس، تحقيق: إدوارد سعيد، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤، ص ٣٣٢.

فقد أصدر أديب الشيشكلي^(١) سلسلة أخرى من المراسيم التي تنص على أن الفنادق والمقاهي ودور السينما، مثلاً، يجب أن تحمل أسماء عربية خالصة، وأن تكون اللغة العربية هي الوحيدة التي تستعمل في اللقاءات العامة، والمهرجانات والإحتفالات، وأن يحتل المسلمون مقاعد مساوية لمقاعد غير المسلمين في كل لجان منظمات الأقلية^(٢). لكن الشيشكلي قام في أواخر عهده بمحاولة توجيه ضربة شاملة^(٣) تتخطى حدود التخلص الإنتقائي والموضعي بتسريح عدد كبير من النقباء الذين كان أغلبيتهم من المسيحيين والمسيطر على دوائر المالية في الوحدات والعلويين والمرشدين والأكراد والدروز...^(٤). إستصدر الشيشكلي في سياق سياسته (الخفية) في (تعريب) الجيش و (تسنيته) المرسوم التشريعي رقم ٨٥، تاريخ ١٢ آذار ١٩٥٠ الذي خص "الأفراد الذين إنتسبوا إلى الخدمة العسكرية بأسماء مستعارة بالتصريح عن حقيقة هوياتهم، وإمهالهم ثلاثة أشهر لتقديم تذكرة الهوية المدنية الحقيقية تحت طائلة الطرد من الخدمة فوراً^(٥)، وشكل ذلك أساس الفكرة اللاحقة التي تبنتها "حكومة ناظم القدسي

١ - أديب بن حسين آغا الشيشكلي (١٩٠٩ - ١٩٦٤م): رئيس الجمهورية السورية السابق، كردي الأصل، ولد ونشأ في حماة، وشارك في الثورة السورية الكبرى سنة ١٩٢٥، وفي ١٩ كانون الأول ١٩٤٩ قام العقيد أديب الشيشكلي بالإنتقال الثالث في البلاد. وفي ٢٨ - ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١ قام الشيشكلي بالإنتقال الرابع على حكومة معروف الدواليبي وتولى الشيشكلي رئاسة الأركان العامة ١٩٥١، ثم رئاسة الجمهورية عام ١٩٥٣، وأخذ يعمل على الإنفراد بالحكم، وعندما شعر بأن الزمام أفلت من يده، فسلم نائبه كتاب إستقالته من رئاسة الجمهورية، وحكم عليه في دمشق غيابياً بتهمة الخيانة، فغادر باريس ١٩٦٠ إلى البرازيل، أغتيل في يوم ٢٧ أيلول ١٩٦٤. د.محمد علي الصوريكي، الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد عبر التاريخ، المجلد الأول، الدار العربية للموسوعات، بيروت - لبنان، ٢٠٠٨، ص ١٩٧-١٩٨، هاشم عثمان، المصدر السابق، ص ص ٢٥١ - ٢٧٣.

٢ - ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص ٧٠٠.

٣ - حول الموضوع إنظر: محمد جمال باروت...، ص ٦٨٩ - ٦٩٠.

٤ - «مرسوم رقم ٨٥، تاريخ ١٢ آذار ١٩٥٠»، في: محمد جمال باروت...، ص ٦٩١.

في أواخر عام ١٩٥٠، وهي إجراء إحصاء عام يقوم على أساس التوثق من مدى صحة بطاقات الهوية^(١).

كان هذا القرار موجهًا بصورة أساسية من الناحية الوظيفية ضد الكرد تحت عنوان التعريب. وربط بعض المصادر قرارات التعريب وفصل العساكر الكرد من الجيش بالحرب الباردة بين السوفييت وأمريكا، وبعلاقات الشيشكلي بوكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية التي أثارَت في آذار ١٩٥٠ حملة إستنفار أمنية لتطويق (الإستخدام) السوفياتي للكرد على مستوى إقليمي، إذ نشرت الوكالة أن السوفييت يدرّبون الكرد بالقرب من الحدود التركية - الإيرانية، تأهبًا لثورة كردية على تركيا وإيران والعراق وسورية عند نشوب حرب ثالثة، على خلفية توتر العلاقات السوفياتية - التركية بسبب إدعاء موسكو للأسطول الأميركي بالدخول إلى بحر مرمرة مخالف لاتفاقيات المضائق، وهذا "يؤدي إلى تحويل تركيا إلى مستعمرة أمريكية"^(٢)، وإذا كان الجزء الأخير من التقرير صحيحًا يرتبط بالصراع السوفياتي - الأمريكي في الحرب الباردة، فإن ما يخص تدريب السوفييت للأكراد، عبارة عن معلومات مفتركة، هدفها إستخدام الورقة الكردية وتلويحها كعامل ضغط عند اللزوم. أما ما يتعلق بالسياسات العنصرية ضد الشعب الكردي والأقليات الأثنية الأخرى، فهي نابعة من بنية العقل العربي الراض أصرًا لفكرة التعددية قولًا وفعلاً إلى حد ما.

ربط الشيشكلي محاربتة للأكراد بالشيوعية التي كانت منتشرة بشكل واسع بين الأكراد، أبرزهم كان خالد بكداش^(٣)، كأحد قادة الحركة الشيوعية في سورية والشرق الأوسط، وغدا

١ - «مشروع قانون إحصاء السكان وتسجيلهم، الجلسة الثالثة والعشرون في ١٩ كانون الأول ١٩٥٠» في:

الجريدة الرسمية، العدد ٣٢، تاريخ ٢٦ تموز ١٩٥١، ص ٦٥٥ "محمد جمال باروت...، ص ٦٩١.

٢ - محمد جمال باروت...، ص ٦٩١ - ٦٩٢.

٣ - ولد خالد بكداش لأبوين كرديين في حي الأكراد بدمشق، أنهى تعليمه الأساسي في المدارس الحكومية في دمشق، لكنه لم يتمكن من متابعة دراسة القانون في كلية الحقوق بسبب نشاطه السياسي المبكر. في عام ١٩٣٠ إنضم إلى الحزب الشيوعي، وأعتقل مرتين بتهمة إثارات سياسية كانت الأولى سنة ١٩٣١ حيث سجن أربعة أشهر، والثانية سنة ١٩٣٣ لكنه فر إثر إعتقاله، وفي تلك الأثناء عكف على ترجمة (البيان الشيوعي) وكانت تلك أول ترجمة بالعربية، ثم سافر بعد ذلك إلى موسكو طلبًا للعلم، حيث التحق في

الحي الكردي (حي الأكراد) على جبل قاسيون في دمشق حيا شيوعيا، حيث شكل تحالف علي آغا زلفو - خالد بكداش عنوانه اللافت^(١)، وكان الشيشكلي المنتمي إلى الحزب القومي السوري، ينظر إلى الجزيرة بعيون من الريبة والشك، بوصفها تضم مجموعة كبيرة مقلقة من "الأقليات الكردية والمسيحية غير الموثوقة"^(٢).

وفي هذا السياق، أصدر الشيشكلي في ٣ نيسان ١٩٥٢ مرسوما تشريعيا تحت رقم ١٩٣ بإيقاف كافة المعاملات المتعلقة بملكيات العقارات الواقعة في المناطق الحدودية ولاسيما في الجزيرة إلا برخصة مسبقة تصدر بمرسوم عن رئيس الجمهورية ونص القانون على "منع إنشاء أو نقل أي حق عيني من الحقوق العينية على الأراضي الكائنة في مناطق الحدود، وكذلك إستثمارها أو تأسيس شركات أو عقد مقاولات لإستثمارها زراعيا لمدة تزيد على ثلاث سنوات"^(٣)، بهدف التحكم بملكية الأراضي وتجريد الأكراد منها، في إطار سياسة خاصة بالمناطق الكردية. بينما سمحت الحكومة في عام ١٩٤٨ لمديرية أملاك الدولة بتوطين وتجنيس من بقي حيا من المقاتلين البوسنيين^(٤) المئة في الجزيرة، وتخصيص "أراضي قرى تل عمران وتل عسافير وتل عطا شوام رفاه وتل الشمة المسجلة بإسم مجلس إسكان الآشوريين للاجئين

موسكو بمعهد لينين في بادئ الأمر، ثم بجامعة طشقند، اختير رئيسا للوفود العربية التي اشتركت في المؤتمر السابع للكونمترن في سنة ١٩٣٥. أصبح بكداش قبل ذهابه إلى موسكو أمينا للمجموعة السورية في الحزب الشيوعي السوري اللبناني، وبعد عودته من موسكو أنتخب في عام ١٩٣٧ أمينا عاما للحزب الشيوعي في سورية ولبنان. ومنذ عام ١٩٤٧ غدا بكداش زعيما معروفا في المجلس الشيوعية الدولية، وبالتالي فقد عينه الكومنفورم في سنة ١٩٤٨ مديرا للحزب في الأقطار العربية. وفي عام ١٩٥٤ أنتخب خالد بكداش عضوا في المجلس البرلماني السوري، وكان بذلك أول شيوعي يحتل مقعدا نيابيا في أي بلد عربي. توفي خالد بكداش في ٢٤ تموز ١٩٩٥. للمزيد إنظر: د. محمد علي الصوري الكندي، الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد عبر التاريخ، المجلد الثاني، الدار العربية للموسوعات، بيروت - لبنان، ٢٠٠٨، ص ١١١ - ١١٤.

١ - محمد جمال باروت، المصدر السابق، ص ٦٩٢

٢ - أمين أبو عساف، ذكرياتي، دمشق، ١٩٩٦، ص ٣٧٨.

٣ - محمد جمال باروت...، ص ٦٩٣.

٤ - كانوا ضمن الجيش الفرنسي، وبإنتهاء الحرب العالمية الثانية، تم توطين وتجنيس من بقي حيا منهم. راجع: محمد جمال باروت، المصدر نفسه، ص ٦٩٣.

اليوغسلافيين المقيمين في سورية للإقامة والعمل في هذه الأراضي^(١). كما منحت الجنسية السورية في ٢٨ أيلول ١٩٤٨ لنحو ٧٤٥ جندياً من المتطوعين من بلدان المغرب العربي في جيش الإنقاذ، ومنهم من تونس (٣٠٠) وليبيا (برقة وطرابلس - ٣١٣) ومن القوقاز (٤٨)، وعدد قليل من الجزائريين، وبقوا هؤلاء المغاربة مستخدمين في الجيش السوري^(٢). أما المتطوعون الأكراد الذين أدخلوا في فخر "الإحراج"، كما يقول الباحث محمد جمال باروت، بين الخدمة الوطنية، وحقيقة وثانقتهم "الملفقة"، فكانت محتهم كبيرة، ولم يفكر أحد بملها في إطار الوطنية السورية. وظلت مشكلتهم قائمة حتى عام ١٩٥٧، حيث أقر مجلس النواب في ٩ نيسان من العام المذكور مشروع قانون يعطي مهلة سنة واحدة للعسكريين الموجودين في الخدمة، والمسرحين الذين إنتسبوا إلى الخدمة بأسماء مستعارة للتصريح بحقيقة وضعهم، وتقديم صورة عن قيد النفوس الحقيقي لكن الوحدة مع مصر تمت في ٢٢ شباط ١٩٥٨ قبل نهاية المدة المذكورة، فأضيفت هذه القضية إلى مشاكل الجيش إبان فترة الوحدة^(٣).

مبدأ حق تقرير المصير للشعوب ونهوض الفكر التحرري لشعوب المستعمرات:

بإنتهاء الحرب العالمية الثانية، توفرت ظروف موضوعية وذاتية أمام شعوب المستعمرات في قارات العالم قاطبة لتقول كلمتها، في ظل إنقسام العالم ما بين القطبين في ظل الحرب الباردة، وكان لنهوض الفكر الشوري التحرري تأثيره المباشر على حركات التحرر، حيث باشرت بتأسيس الأحزاب والمنظمات السياسية لقيادة شعوبها نحو التحرر والإستقلال، ولاشك أنه كان للكرد نصيب بتلقي تلك الأفكار التحررية والإشتراكية، سيما وأن سوريا كانت قد وقعت في دائرة النفوذ السوفياتي. ثم أن الحركة السياسية الكردية حينذاك لم تكن وليدة الساعة، بالمقارنة على سبيل المثال مع أغلب شعوب المستعمرات الأفريقية، بل كان هناك نخبة كردية قد وجدت طريقها نحو الإستقرار في مناطق الإنتداب الفرنسي (غرب كردستان) وسوريا،

١ - «مرسوم رقم ١٥٧٢ تاريخ ١٥ تموز ١٩٤٨، في: محمد جمال باروت...، ص ٦٩٣.

٢ - إنظر: "من مذكرات الجلسة ٥٥ في ٢٣ كانون الأول ١٩٤٨"، في: محمد جمال باروت...، ص ٦٩٣ - ٦٩٤.

٣ - محمد جمال باروت...، ص ٦٩٤.

وكانت تلك النخبة صاحبة خبرة فريدة في المجالات السياسية والثقافية والعسكرية. لذلك، ساد في المجتمع الكردي الأفكار القومية ومفاهيم الديمقراطية والاشتراكية، وبدأ الكرد يشعرون بضرورة تشكيل تنظيماتهم السياسية الرائدة، بعد أن وصل خويون إلى طريق مسدود وفشل الزعماء الكلاسيكيون في القيام بمهامهم القومية.

إستطرد حمزة نويران قائلاً: "بعد الحرب العالمية الأولى، وإنتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية الكبرى في الاتحاد السوفياتي، وإعلان مبدأ حق تقرير المصير للشعوب، حصلت تغييرات كبيرة في الخارطة العالمية، وكان لذلك صدى كبيراً في تفكير أبناء الشعوب المغلوبة على أمرها، وتوقها للإنتعاق من قيود المستعمرين ونبيل حريتها وإستقلالها، كما أعلنت الاتحاد السوفياتي مبدأ الحرب على الحرب، أي إنهاء مشاركتها في الحرب العالمية الأولى من جانب واحد، وتخلت عن حصص روسيا القيصرية في التركة العثمانية من جانب واحد، وخاصة حصتها في كردستان، وفرضت نفسها على الساحة الدولية مدافعة عن السلام العالمي، ومساندة لحق الشعوب في نبيل حقوقها والتخلص من الاستعمار، كان لكل ذلك أثر كبير في النهوض القومي للشعوب المستعمرة.. تحت تأثير الأفكار والمواقف الأيمية للإتحاد السوفياتي، وظهرت حركات التحرر القومي والعديد من الثورات الوطنية، توجه العديد من الوطنيين الكرد - وحتى - بعض رموز البرجوازية الكردية ومثقفهم للإنتساب إلى الحزب الشيوعي السوري بدافع قومي، على أمل "أن يدرج الحزب قضية الشعب الكردي في برنامجه السياسي كقضية وطنية في سوريا"^(١).

وكانت فترة الخمسينيات مهمة في سوريا، توفرت الأرضية الديمقراطية، المتزامنة مع حدوث تغييرات بسيطة في سوسيولوجية المجتمع الكردي، أنهارت القاعدة التي كان يستند عليها السياسة القدامى وزعماء العشائر، برزت معها حركة نوعية جديدة تقودها مجموعة من الشباب القومي في المدن والريف، أخذت بتلقي الوعي القومي وفق مفاهيم عصرية معتمدة على الجماهير الكادحة وعلى القاعدة الشعبية. ومن جهة ثانية شهد المجتمع الكردي نقلة شبه نوعية، من خلال تبلور السوق التجاري في المجتمع الكردي، ودخول الآلة الزراعية وبرز

١ - محمد جزاع، المناضل حمزة نويران، المصدر السابق، ص ٤١.

الصراع الطبقي، وأخذت الرأسمالية الزراعية شيئا فشيئا محل الإسلوب الإقطاعي والشبه الإقطاعي، الأمر الذي مهد لبروز نمط جديد من التفكير في البنية الفوقية للمجتمع الكردي. منذ عام ١٩٥٠ احتل الصراع الطبقي بين الفلاحين ومالكي الأرض واحدا من أبرز الظواهر الاجتماعية في المجتمع الكردي، بسبب إستحواذ رؤساء العشائر على أكبر قدر ممكن من الأراضي ومن ثم تحكمهم في حياة الفلاحين وإستغلال أتعابهم. وإزداد وتائر الصراع مع عملية مكننة المجتمع الزراعي، وإرتفاع قيمة الأرض تبعا لذلك، وإنتقال الوعي الطبقي إلى أبناء الريف بتأثير الأيديولوجية الشيوعية التي أخضعت المشاعر الأثنوقومية للنضال الطبقي. ومن جهة أخرى، شدد الإقطاع من قبضته ضد الفلاحين، حيث جرت معارك ونزاعات عديدة بين الطرفين^(١).

لعبت فئة المثقفين الكرد المنضوين عادة تحت سقف البرجوازية الصغيرة، دورا رياديا في حركة النضال القومي الكردي، وحقيقة كان دورها أكبر من وزنها الكمي في المجتمع الكردي. وكان ذلك بسبب تبلور وعيها وإحتكاكها بالثقافات الديمقراطية في أوروبا الشرقية والغربية، وإطلاعها على تاريخ حركات التحرر القومية، والتشبع بمبادئ الحرية وحق تقرير المصير للشعوب، وأغلبهم كانوا من خريجي الجامعات والمعاهد العليا. وفي إطار مفهوم الضغط يولد الإنفجار، أعطت سياسات الدولة العنصرية في إنكار الوجود الكردي وتعريب أسماء البلدات والقرى والمدن الكردية بأسماء عربية وفصل الموظفين من العمل والمعلمين الكرد من سلك التدريس وحرمان أبناء الكرد من حق الإلتساب إلى الجيش وكليات الطيران والهندسة الحربية وما شابه ذلك ومن ثم محاربة الثقافة الكردية وتشويه التاريخ الكردي وثقافته وأدبه ومحاوله تفتيت البنية الاجتماعية للشعب، كل ذلك قد خلق رد فعل عكسي داخل المجتمع الكردي، ملتفتا إلى مخاطر تلك السياسات وآثارها السلبية على مستقبل مجمل فئات وطبقات الشعب

١ - ادت رسمة الزراعة ومكنتها إلى صدمات حادة بين أصحاب الحياة من رؤساء العشائر والفلاحين، مثلما حدثت في قرى: تل شعير وسى گرکا وگری پری وشدي و گردیم. إنظر: عبد الله حنا، ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي، ونضالهم في القطر العربي السوري، دمشق، دار البعث للطباعة، (د.ت)، مج ٤، ص ص ٢٧١ - ٢٧٥، ٢٧٨ - ٢٧٩ "محمد جمال باروت، المصدر السابق، ص ص ٥٧٨ - ٥٨١.

الكردي في سورية، وكان من شأن هذه السياسة المخاطئة من قبل أنظمة الحكم، تحويل أية فئة مثقفة والبرجوازية الوطنية وبعض من رؤساء العشائر، إلى عدوة لدودة للسلطة الحاكمة.

الموقف السلبي للحزب الشيوعي تجاه المسألة الكردية في سوريا؛

في غرب كردستان، حيث ساد الفراغ السياسي بسبب غياب التنظيمات والأحزاب القومية الكردية، إنخرط مئات الشبان في صفوف الحزب الشيوعي السوري الذي وجد له أرضية خصبة في المدن والقرى الكردية في سنوات الحرب العالمية الثانية وما بعدها، لأن المضطهدين رأوا في النهج الشيوعي الطريقة المثلى للخلاص ونيل الحقوق القومية، لاسيما وأن وجود الشخصية الكردية الكاريزماتية خالد بكداش على رأس الحزب الشيوعي وما تتمتع به من مكانة مرموقة في الحركة الشيوعية العالمية كواحد من أبرز قادتها في الشرقين الأوسط والأدنى، قد دفع بالئات من الشبان الكرد الإنضمام للحزب الشيوعي، بسبب شعاراته الطبقية والأمية والدعوة إلى الدفاع عن حقوق الشعوب المضطهدة وتحول الإتحاد السوفياتي إلى قوة دولية معتبرة وداعمة لقضايا الشعوب المغلوبة على أمرها وتقديم كافة أشكال الدعم والمساندة لحركات التحرر العالمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. فالحزب الشيوعي السوري بات ينظر إليه على نطاق واسع على "أنه حزب كردي، بسبب إعماده الكبير على المجتمع الكردي"^(١)، لكن "خالد بكداش لم يتطرق لا من بعيد ولا من قريب إلى القومية الكردية في تقريره المعنون (حزب العمال والفلاحين) الذي ألقاه أمام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري اللبناني في إجتماعها المنعقد في كانون الثاني ١٩٥١، حيث دعا الأحزاب الشيوعية العربية إلى تأييد القومية العربية"^(٢).

سرعان ما تحول الحزب الشيوعي السوري إلى بوق دعاية للقومية العربية، وإلى داع للإندماج (الوطني)، وبمعنى آخر، السعي إلى تكوين مجتمع سوري، يوحده الثقافة واللغة

١ - كاظم حيدر، الأكراد من هم وإلى أين، منشورات الفكر الحر، بيروت، ١٩٥٩، ص ٣٨، ٦١.

٢ - المصدر نفسه، ص ٦٤ - ٦٥.

العربيتين، ووضع الملف الكردي جانبا، ريثما يسود العالم النظام الشيوعي. وفي هذا السياق وبتهمة النزعة الشوفينية السريانية أقصى "عبد الأحد عبدلكي من منظمة الجزيرة"^(١).
ومن الغريب أن خالد بكداش المنحدر من اصول كردية والملم بلغته الأم، والحامل لواء الشيوعية، أكد في مقابلة مطولة له مع جريدة "المختار" الأسبوعية، الصادرة في دمشق، وفي عددها ٧٩ بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٥، على أن "الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان، الذي إنبثق خلال نضال طويل وقاس، من قلب البيئة العربية السورية اللبنانية، إنما يطبق النظرية الماركسية - اللينينية على واقع ظروف حياتنا، آخذا بعين الاعتبار مميزات بلادنا وخصائصنا القومية العربية"^(٢). هذا التصريح خرق لمبادئ الماركسية - اللينينية، لاسيما كان بكداش الشخص الأول في الحزب. وكان على الكورد، حسب الشيوعيين السوريين، الإنتظار، ريثما تعم الشيوعية، حينها يمنح الكرد حقوقهم، ولم يكن هذا الموقف سوى موقف تحريفي، وبالضد من الأيديولوجية الشيوعية.

وقد أدى هذا الواقع إلى إنسحاب الفئة المتنورة الكردية من الحزب الشيوعي السوري والإنضمام إلى الحركة السياسية الكردية وطلبعتها البارتي، بعد أن وجدوا فيه المعبر الوحيد عن تطلعات الشعب الكردي وآماله. وبهذا الصدد يقول رشيد جمو^(٣)، وهو أحد مؤسسي

١ - من رسالة يعقوب گرو إلى الباحث محمد جمال باروت في ٢١ كانون الأول ٢٠١١، في: محمد جمال باروت...، ص ٧٧٤.

٢ - علي الجزيري، دور الإنتلجنسيا الكردية في الحياة السياسية (المثقفون الكرد في سوريا نموذجا)، مركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق/ جامعة دهوك، ٢٠٠٨، ص ٣١.

٣ - ولد عام ١٩٢٥ بقرية هويكانلي القريبة من راجو من أبوين فقيرين، في صغره درس العلوم الدينية. وفي عام ١٩٣٥ إلتحق بمدرسة راجو الأولية وفي عام ١٩٣٨ درس في أعزاز، لكنه لم يكمل دراسته بسبب قيام ثورة مسلحة ضد الفرنسيين في جبل الأكراد. في عام ١٩٥١ أسس مع عدد من رفاقه "جمعية الثقافة الكردية" سجن في المزة بسببها. في عام ١٩٥٢ قام بتشكيل أول تنظيم سياسي شيوعي في المنطقة. في عام ١٩٥٥ ترك صفوف الحزب الشيوعي بسبب الخلاف على المسألة القومية. شغل منصب عضو المكتب السياسي للبارتي وبقي فيه حتى تركه للحزب عام ١٩٩٣ بسبب الخلاف مع حميد درويش. بإنتهاء أعمال المؤتمر الوطني في كردستان العراق أشرف على إصدار مجلة (الكادر) في بغداد ويلقي محاضرات في دورة

الپارتی قاتلا: " في عام ١٩٥٢ قمت بتأسيس أول تنظيم سياسي شيوعي في المنطقة التي كان سكانها يشكون من ظلم الأغوات والإقطاعيين. وفي عام ١٩٥٤ كنت مرشحا للحزب الشيوعي في إنتخابات مجلس النواب (البرلمان)، غير أن النجاح لم يكن حليفي، لكن من الناحية التاريخية كانت تلك اول مرة في تاريخ المنطقة، يقدم فيها أحد ابناء الطبقة الفقيرة على الوقوف بمواجهة طبقة الأغوات الذين كانت النيابة في البرلمان وقفا عليهم. وبسبب خلاف وقع بيني وبين قيادة الحزب الشيوعي حول المسألة القومية، تركت صفوفه عام ١٩٥٥. وفي عام ١٩٥٧ قمت مع ليفيف من الوطنيين الديمقراطيين الكرد بتأسيس « الحزب الديمقراطي الكردستاني في سورية ». وتابع رشيد همو حديثه عن بداية الخمسينات وإنضمام الشبان الكورد إلى الحزب الشيوعي السوري قاتلا: "بعد إنتساب أكثرية الشباب إلى الحزب الشيوعي، مالبت أن ظهرت خلافات، داخل الحزب الشيوعي، مع الشباب الكرد، بسبب إجتاههم القومي في داخل الحزب، ودعوتهم إلى نشر الجريدة الحزبية والنشرات باللغة الكردية، كما هو الحال مع اللغتين العربية والأرمنية، ولكن المسؤولين في الحزب رفضوا هذه الدعوة، وأبعدوا بعضهم عن الحزب، كما فعلوا مع رشيد همو نفسه^(١). وتزامنت هذه الدعوة مع مثيلاتها في الجزيرة، حيث طالب الشباب الكرد في الحزب الشيوعي بإصدار جريدة كردية بالأحرف اللاتينية. وبدأت الخلافات تدب بين العديد من الأعضاء الكرد من أمثال جگهروين^(٢) ومحمد فخري وغيرهم وبين المسؤولين في الحزب الشيوعي في الجزيرة، وبهذا الشأن

الكادر. أعتقل مرات عدة، وله مجموعة من الكتب حول القضية الكردية، كان يقطن قريته في جبل الأكراد.

رسالته الجوابية للباحث، في ٣٠ / ٧ / ٢٠٠٩.

١ - محمد ملا أحمد، صفحات من تأريخ حركة التحرر الوطني الكردي في سورية، رابطة كاوا للثقافة الكردية، أربيل، ٢٠٠١، ص ٣٩.

٢ - جكرخوين (١٩٠٣-١٩٨٤): هو ملا شيخموس أوشيخ موسى بن شيخ حسن علي، المشهور بلقب (جكرخوين) أي (الكبد المدماة)، من الشعراء البارزين في العصر الحديث. ولد في قرية "هسارى - Hesarê" من أعمال ولاية ماردين بکردستان الشمالية، بعد ولادته هاجرت إسرته إلى مدينة عامودا (غرب كردستان) وإستقرت فيها. درس علوم الفقه الإسلامى والنحو والصرف والمنطق وباقي العلوم، حتى حصل على إجازته الشرعية في العلوم الدينية، وأصبح بموجبها يمارس مهنة العالم، فكان يسمى (الملا) ويؤم الناس

يقول محمد فخري: "أن الخلاف دب من عام ١٩٥٥، حينما كان الحزب الشيوعي يطبع جرائده باللغة العربية والأرمنية، فطالب هو(محمد فخري) ورفاقه، بأن تطبع الجريدة باللغة الكردية أيضا، أسوة باللغتين العربية والأرمنية، فتحجج المسؤولين بعدم معرفة الكتابة باللغة الكردية

في مساجدهم بسورية، كما طاف كثيرا في كردستان تركيا وإيران والعراق. وقد لاحظ أحوال زملائه "الملاي" المذلة، حيث كانوا يعيشون على أموال الزكاة والصدقات، وظلم الإقطاع على الفلاحين، فثار على المجتمع، ونبه الناس إلى الظلم الذي يعيش فيه الشعب الكردي، وإقترب من الأفكار الماركسية، وترك منهجه الإسلامي، ثم إعتنق الماركسية منهجا في الحياة، وصار يخاطب الفلاحين والطبقة المثقفة بشعره الثوري المؤثر، وعرف بثورته. وعمل مدرسا للغة الكردية في جامعة بغداد بعد ثورة تموز ١٩٥٨، وبعد إنقلاب عام ١٩٦٣ هاجر إلى سورية وسكن مدينة قامشلو. وفي عام ١٩٧٩ هاجر إلى السويد وبقي هناك حتى وافته المنية بمدينة إستكهولم يوم ١٢ تشرين الثاني ١٩٨٤. ويعد جكرخوين من المثقفين الأوائل الذين قادوا النهضة القومية الكردية، بدأ حياته النضالية معتمدا على إيمانه بحق شعبه في الحرية والإنتعاق، وحارب بثبات كافة أشكال التخلف الذي يخيم على المجتمع، وتحول إلى منارة شامخة تضيء للأجيال الناشئة دروب التحرر، وتحدى بعزيمة وصلابة الحكام والطبقات الرجعية في المجتمع التي لم توفر جهدا في محاربة أفكاره دون جدوى دخل معترك النشاط السياسي في الخمسينات من القرن العشرين، إنتسب إلى الحزب الشيوعي السوري، ثم ساهم مع مجموعة من المتنورين الكرد في تأسيس جمعية "أزادي"- الحرية، وعندما تأسس الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا إنضم إليه، وأصبح عام ١٩٥٨ عضوا في لجنته المركزية، وبعد إنشقاق الحزب عام ١٩٦٥ بقي مع جماعة حميد درويش (اليمين). تعرض خلال حياته للملاحقة والسجن والتعذيب مرات عديدة، ولم ينل ذلك من عزيمته الوقادة بل كان ذلك يزيد شموخا وكبرياء وعطاء. كتب جگهروخوين في مجالات الشعر والتاريخ والأدب، وله أكثر من ٣٧ كتابا، من أهمها: "تاريخ كردستان" في جزأين، وله دواوين وقصائد حماسية كثيرة يحفظها الأكراد، ويرددونها كثيرا في المحافل والمناسبات القومية، ومعظمها تنصب في أحوال الشعب الكردي الاجتماعية والسياسية والثقافية الصعبة، ومن دواوينه الشعرية: ثورة الحرية، دمشق، ١٩٥٤، ومن أنا؟، بيروت، ١٩٧٣، وديوان الفجر، إستوكهولم، وديوان الضياء، ١٩٨١، وديوان الأمل، ١٩٨٣، وديوان النار اللهب، ١٩٤٥، السلام ١٩٨٤. كما وألف قاموسا (كردي- كردي) فيما كان مدرسا للغة الكردية في جامعة بغداد، كما وكتب مذكراته. وله مؤلفات أخرى باللغة الكردية. د.محمد علي الصويركي الكردي، المجلد الأول، المصدر السابق، ص ص ٣٩٤-٣٩٧.

وبالأحرف اللاتينية وعدم وجود الآلة الكاتبة، فتبرعوا هم بالمال لشراء الآلات، وتعهّدوا بالكتابة باللغة الكردية وبالأحرف اللاتينية، ولكن قيادة الحزب الشيوعي في الجزيرة لم تلب رغبتهم. فاشتد الخلاف بينهم وإتسع، وقدم محمد فخري إستقالته وكذلك فعل فيما بعد آخرون، وأزداد عددهم فأصبحوا عدة عشرات وتجمّعوا في عام ١٩٥٧ حول بعضهم، وفي عام ١٩٥٨ شكّلوا حزب آزادي^(١). وقد قامت (جمعية أحياء الثقافة الكردية) التي أسسها أوصمان صبري في دمشق عام ١٩٥٥ بنشر كتاب (الرد على الكومبوليتية) من تأليف الشخصية السياسية والقومية المعروفة عبدالرحمن ذبيحي^(٢)، الذي كان مقيماً آنذاك بدمشق. وهو رد على مواقف اللاقوميين الكرد في صفوف الحزب الشيوعي السوري تجاه قضية أمتهم الكردية. وما يؤسف له أن الحزب الشيوعي السوري، ومنذ بداية التحرك القومي الكردي، إتخذ مواقف لاأمية من الحركة السياسية القومية الكردية متهما إياها بالعمالة للرجعية

١ - محمد ملا أحمد، صفحات...، ص ٣٥ - ٣٦.

٢ - ولد عبد الرحمن ذبيحي سنة ١٩٢٠ في مدينة مهاباد، إضافة إلى لغته الكردية كان يجيد الفارسية والعربية والتركية، ساهم في تطوير اللغة الكردية وتركز جهوده في مجال اللهجات والمعاجم، وهو صاحب أفضل قاموس كردي - كردي . وكان ذبيحي عضواً في أول منظمة سياسية وطنية رائدة في شرق كردستان (Kemelley Jhiyanewey Kurdistan (Kemelley Jh.K)) . وأصبح رئيس تحرير مجلة Nîshtiman الكردية التي كانت تصدر في الفترة من تموز ١٩٤٣ - ربيع ١٩٤٤. ولعب دوراً نشطاً خلال قيام الجمهورية، وإثر سحق الجمهورية توجه إلى جنوب كردستان ومن هناك إلى دمشق، حيث كان له دور بارز في الحركة التحررية الكردية، وفي عام ١٩٧٩ عاد إلى شرق كردستان، لكنه في عام ١٩٨٠ توجه إلى بغداد، ومنذ عام ١٩٨١ لم يرد أي خبر عنه. للمزيد إنظر: Dr. A. Hassanpour, Nationalism and Language in Kurdistan, 1918-1985, San Francisco: Mellen Research University Press, and: The life of Abdul Rahman Zabihi "Ulama" (1920-1980), Ali Kerimi (ed.), "Jiyan ú Beserhatí 'Ebdul Rehmaní Zebihí "Mamosta 'Ulema," Göteborg, Sweden, Zagros Media, 1999.

والإستعمار وبالضد من مصالح الشعب، وعلى أنها من صنع المخابرات، في الوقت الذي كانت الحركة الكردية ترى في الحزب الشيوعي الحليف الأقرب لها^(١).

كما وتناول حمزة نويران هذا الموضوع، حيث يقول: "وجدت ضالتي في الحزب الشيوعي السوري، بعد أن شعرت بفراغ كبير إثر تركي للمدرسة، خاصة بعد أن مثل (الشاعر جگه رخويين مرشح الحزب الشيوعي السوري لإنتخابات عام ١٩٥٤) على صندوق الإقتراع في مركز كنيسة السريان الأرثوذكس، مما خلق لدي دافع للإنتساب للحزب الشيوعي السوري^(٢). إلا أنه وبعد فترة من النشاط الحزبي، يستطرد حمزة نويران: "كان السؤال الملح في ذهني: أين موقع القضية الكردية في سوريا في برنامج الحزب؟..لذا مارست حقي في مناقشة هذا الموضوع ضمن الأطر الحزبية لكنني كنت أواجه بالتجاهل، فلم أتلق جوابا شافيا. للأسف كان رد الحزب سلبييا وقاسيا وخاطئا بنظري... فقررت أن أقدم إستقالتي والإنسحاب من الحزب والبحث في إتجاه آخر يليبي تطلعي في النضال دفاعا عن حقوق شعبي المستلب^(٣)، وهذه الحالة كانت شبه عامة، إذ ترك العديد من الشيوعيين الكرد صفوف الحزب الشيوعي السوري دفاعا عن طرح المسألة الكردية.

توفر المناخ الديمقراطي في سوريا – منتصف الخمسينيات:

تعد إنتخابات ١٩٥٤ من أهم الإنتخابات في تاريخ سوريا الحديث والمعاصر، وأكثرها نزاهة وإنصافا من ناحية "قانون الإنتخاب وطريقة الإنتخاب، حيث أدخلت طريقة الإقتراع بواسطة الغرفة السرية لأول مرة في تاريخ الدول العربية، فكان الناخب يدخل إلى (الغرفة

-
- ١ - حول موقف الحزب الشيوعي السوري من المسألة القومية الكردية راجع: صلاح بدر الدين، صلاح بدر الدين يتذكر، الشوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ٢٠١١، ص ١٨٠ - ١٨١ "محمد ملا أحمد، صفحات من تاريخ...، ص ٣٢.
 - ٢ - محمد جزاع، المصدر السابق، ص ٤٠.
 - ٣ - المصدر نفسه، ص ٤١ - ٤٢.

السرية) ليكتب أسماء مرشحيه بعيدا عن المراقبة^(١)، وقد أدت هذه الإنتخابات إلى صعود قوى اليسار آنذاك، فقد أنتخب خالد بكداش عضوا في المجلس البرلماني السوري، وكان بكداش أول شيوعي يحتل مقعدا نيابيا في بلد عربي، ودفعت بالبلاد نحو سياسات أكثر اشتراكية وعقدت إتفاقات سياسية وأخرى اقتصادية مع الإتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا والإنجيز إلى الكتلة الشرقية في الحرب الباردة.

وبهذا الصدد يقول حمزة نويران: "في الحقيقة إستطعنا إستثمار المناخ الديمقراطي النسبي الذي ساد الخمسينيات من عام ١٩٥٤ - ١٩٥٨، وجدنا الفرصة متاحة للبحث عن صيغة مناسبة لحركة سياسية ثقافية كحاجة موضوعية لتحقيق أهداف الشعب الكردي وحقوقه القومية، المكون الثاني للشعب السوري والحفاظ على هويته القومية، وتحصينه من الإستحواذ والذوبان في القومية السائدة (العربية). في هذا المناخ الديمقراطي توفر للکرد بعض الفرص المتاحة لتنشيط الثقافة الكردية وإحيائها وتطورها .. فكان تأسيس منظمة ثقافية باسم (جمعية إحياء الثقافة الكردية) تألفت من أوصمان صبري مسؤولا عن الجمعية وحمزة نويران وعبد الحميد درويش وعبد الحميد درويش ومحمد صالح وخضر فرحان العيسى. فعلا قامت الجمعية بنشاط ثقافي ملحوظ، مثل توزيع ونشر عدة أعمال أدبية وثقافية باللغة الكردية والعربية، منها (Derdê min) و(Bahoz) وألفباء اللغة الكردية لأوصمان صبري ولحات من تاريخ الأدب الكردي من تأليف الأميرة روشن بدرخان^(٢).

١ - بلال سلامة، إنتخابات سوريا البرلمانية الحرة عام ١٩٥٤، حبر ناشف، سوريتنا، إسبوعية تصدر عن شباب سوري حر، السنة الثانية، العدد (٥٨)، ٢٨ تشرين الأول ٢٠١٢، ص ١٥.
٢ - محمد جزاع، المصدر السابق، ص ٤٥ - ٤٦.

العامل الكردستاني؛

وفي هذا الإطار تحدث هلال خلف بوتاني^(١) قائلاً: "بدأت الحركة التحررية الكردية في سورية وبالتحديد في عام ١٩٥٤ وذلك عندما أعلن عدد من ضباط الأحرار في حلب التمرد على الديكتاتور أديب الشيشكلي وعلى أثر ذلك جرت مظاهرات طلابية عارمة في جميع مدارس والجامعات السورية تأييدا للضباط الأحرار وتحت هذه الظروف اضطرد أديب الشيشكلي الى ترك البلاد وبعد ذلك ساد جو من الديمقراطية وتحولت سورية الى ااحة من الديمقراطية وبالتالي توفر المناخ الملائم للوطنيين الكرد لإحياء الثقافة الكردية ومن ثم إنشاء حزب سياسي كردي"^(٢)، وهكذا توفرت شروط ملائمة داخل البلاد بالدفع بالفئة المنتورة من الكرد بأخذ زمام المبادرة والإنطلاق نحو إنشاء حزب قومي كردي يعبر عن تطلعات الشعب القومية.

وتواجد آنذاك في دمشق عدد من القادة الكرد ومن أبرزهم عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق جلال الطالباني وعبد الله إسحاق (أحمد توفيق) سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران والشخصيتين جمال نيز وعزالدين مصطفى رسول وغيرهم، وكان لوجودهم في الشام أهمية بالغة بما قدموا من إسهام في مجال الخبرة التنظيمية والتشجيع على تشكيل حزب سياسي في هذا الجزء. وكان قبل ذلك وعند تأسيس جمهورية

١ - وهو من مواليد قرية هرم رش - منطقة قامشلو ١٩٣٤ انضم إلى صفوف الپارتى في عام ١٩٥٨ وكان أحد مؤسسي اليساري الكردي عام ١٩٦٥، تعرض إلى الملاحقة لسنوات طويلة، كرس جل حياته للحركة السياسية الكردية، تناول مسؤوليات في حلب وعفرين وكوباني والجزيرة وعاش في بيروت ، زار البارزاني في عام ١٩٦٦ عندما مثل اليسار في المؤتمر السادس، ترك الحزب عام ١٩٦٨ إذ كان يطالب إتخاذ مواقف صارمة تجاه سياسة الحكومة ضد الكورد. ساهم في تأسيس الحزب الإشتراكي الكردي في سوريا وكان عضوا في مكتبه السياسي لسنوات عدة ودخل في صراع مع صالح كدوا إثر إنضمام الأخير إلى حميد عام ٢٠٠٢، وأصبح عضوا في المكتب السياسي في حزب الوفاق الكردي ومسؤول العلاقات الكردية في سوريا، مقابلة شخصية معه، هولير في ٢ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٢ - المصدر نفسه.

مهباد (١٩٤٦) ينتقل قدري جميل باشا^(١) إلى هناك ويلتقي برئيس الجمهورية (قاضي محمد) وباقي المسؤولين، وقدم بيانا إليه^(٢).

ومن جهة أخرى، تركت النشاطات الكردستانية تأثيرها على تنامي الوعي القومي لدى الكرد السوريين. ففي عام ١٩٥٣ إشتراك عبد الرحمن محمد شرفكندي الملقب بشاعر الشعب هزار المكرياني في مهرجان الشبيبة والطلاب المقام في بخارست عاصمة رومانيا. ومن ثم

136- قدري جميل باشا (١٨٩١ - ١٩٧٣م)، المعروف بـ (زنار سلويي) هو ابن فؤاد بك ابن أحمد جميل باشا ولد في آمد (١٨٩١). يعتبر قدري من أحد الأشخاص النشطين داخل الحركة القومية الكردية في النصف الأول من القرن العشرين. أنهى المدرسة العسكرية الرشدية في دياربكر، إنتقل لإستانبول بعد ذلك لتلقى تعليمه في المدرسة التأهيلية النموذجية. بعد إنهائه الثانوية في ١٩١١، بدأ الدراسة في المعهد العالي للزراعة بإستانبول. بعد فترة إنتقل إلى مدينة لوزان - سويسرا من أجل الدراسة، أسس هناك فرعا لجمعية هيثي للطلبة الكرد، برفقة أكرم جميل باشا وشمس الدين وبعض الرفاق الآخرين وذلك في عام ١٩١٣. بعد عودته إلى إستانبول عام ١٩١٢ عمل مدرسا في المدرسة العليا للفنون العسكرية، ثم إنتقل مدرسا إلى معهد "فرسان الحميدية"، وتعرف فيها على كبار الضباط الوطنيين والأحرار وانضم إليهم بتنظيماتهم السرية. تم إرساله إلى الجبهة الشرقية ومن ثم إلى جبهة فلسطين، تم أسره من قبل القوات الإنجليزية في عمان وبقي طوق الأسرلة سنة ونصف في مدينة الإسكندرية بمصر. في عام ١٩٢٩ لجأ إلى سوريا، انضم إلى خويبون وأصبح رئيسا لمركز التنظيم، ومن ثم ممثلا سياسيا لخويبون في الفترة من عام ١٩٣٤ - ١٩٣٩، إلى جانب عمله كسكرتير عام لهذا التنظيم لفترة ما. نشر أفكاره في مجلتي "هاوار وروناهي" الكرديتين وعرض فيهما صورا من نضال الشعب الكردي، كما قدم العديد من الرسائل والمذكرات إلى هيئات ومنظمات عالمية عرض فيها دفاعه عن قضية أبناء شعبه. توفي بدمشق في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٣، من أهم آثاره: قضية كردستان (زنار سلويي). مالميسانز، عائلة جميل باشا الدياربكرلي والنضال القومي الكردي، ص ٢٠٥-٢١٢ "أكرم جميل باشا، مختصر حياتي، ص ٧٧" Qedrî Cemîl Paşa (Zinar Silopî), doza Kurdistan.

٢ - للإطلاع على نص البيان راجع: مالميسانز، عائلة جميل باشا الدياربكرلي والنضال القومي الكردي، الترجمة من التركية: فيض الله برايم خان دلشاه يوسف، المراجعة اللغوية والتقديم: فدان آدم، الطبعة الثانية، ديار بكر، ٢٠٠٧، ص ٢٠٩ - ٢١٠.

إشتراك الوفد الكردي "برئاسة جلال الطالباي في المهرجان الخامس المقام عام ١٩٥٥ في وارشو، إضافة إلى مهرجان الشيبية والطلاب في موسكو في عام ١٩٥٧^(١). كانت (روشن بدرخان) هي أول امرأة كردية تشترك لأول مرة في مؤتمر عالمي، وكان ذلك في صيف عام ١٩٥٧ في المؤتمر الأول لبلدان بحر الأبيض والشرق الأوسط ضد الكولونيالية في أثينا^(٢). وقد مثلت روشن بدرخان وحدها الكرد السوريين في المؤتمر، حيث بقيت المقاعد المخصصة للكرد طوال أيام إنعقاد المؤتمر خالية، لم يحضر الكرد السوريون خوفا من إتهامهم بالإتجاه القومي الكردي، وفي تعليقها على سير المؤتمر تقول روشن بدرخان: "لقد إمتنع الأصدقاء عن الإشتراك في المؤتمر بحجج وذرائع واهية غير معقولة، ومثلت الكرد وحدي في المؤتمر. وعلى الرغم من ردود أفعال الوفود العرب تسلمت في اليوم الأخير للمؤتمر دوري الحديث وبدأت بإلقاء حديثي الذي كنت قد أعدته مسبقا في الشام ووزعت النص الفرنسي للكلمة على الوفود المشاركة في المؤتمر. إن إشتراكنا في هذا المؤتمر كان من وجهة نظرنا أمرا مفيدا من حيث إتصافه بطابعه العالمي"^(٣)، وكان من بين الوفود العربية الذين عبروا عن ردود أفعالهم حيال إلقاء روشن بدرخان كلمتها "ميشيل عفلق من مؤسسي حزب البعث كما نشرته مجلة آرمانج في إيضاح لها"^(٤).

نشؤ البارتى:

يشير محمد ملا أحمد، بأن المؤسسين حسب القدم هم: "عثمان صبري، حميد سليمان حاج درويش، حمزة نويران، الشيخ محمد عيسى ملا محمود، رشيد جمو، محمد علي خوجة، خليل محمد وشوكت حنان"^(٥). ويقول حميد حاج درويش: "أنه كان في النصف الأول من الخمسينات طالبا

١ - مالميسانز، بدرخانيو جزيرة بوتان ومحاضر اجتماعات الجمعية العالمية البدرخانية، ترجمة: شكور مصطفى، مطبعة وزارة الثقافة - أربيل، ١٩٩٤، ص ١٨٦.

٢ - المصدر نفسه، ص ١٨٤.

٣ - المصدر نفسه، ص ١٨٥.

٤ - المصدر نفسه، ص ١٨٥.

٥ - محمد ملا أحمد صفحات... المصدر السابق، ص ٤٢.

يدرس في دمشق مع بعض أقربائه، وكان يربطه بعثمان صبري علاقة طيبة وملتينة، وقد اقترح عليه عثمان أن يؤسساً معاً جمعية أدبية يسميها حميد (جمعية أحياء الثقافة الكردية)، بينما يسميها، مجيد حاج درويش بـ (أجمن)، وكانت الجمعية التي تأسست عام ١٩٥٥ مؤلفة من (عثمان صبري وحميد حاج درويش وصديقهما خضر فرحان عيسى)، ويضيف مجيد حاج درويش زميل آخر لهم من جبل الأكراد هو (عادل). وكان هدف الجمعية، نشر وتعليم اللغة الكردية وكتابتها، كما عملت الجمعية على نشر بعض الأدبيات الكردية مثل (Derdê min) و(Bahoz)) والألف باء باللغة الكردية من تأليف عثمان صبري. كما نشرت الجمعية (صفحات من الأدب الكردي) للسيدة روشن بدرخان، وكذلك (الرد على الكومبوليتية) من تأليف عبدالرحمن ذبيحي وغيرها من الكتب. ويكمل حميد: ولكن هذا النشاط الأدبي لم يرق لبعضهم، خاصة الشيوعيين. فأعزوا إلى مجيد حاج درويش وخضر فرحان، الشيوعيين، بالإنسحاب من الجمعية، ففعلوا. وكذلك فعل محمد صالح حاج درويش، المتأثر بالسيدة روشن بدرخان، التي كانت على خلاف مع عثمان صبري. وهكذا لم يبق من أعضاء الجمعية سواي وعثمان في عام ١٩٥٦. وبعد فترة من الزمن اقترح علي، عثمان، تأسيس حزب سياسي فقبلت. وبدأ عثمان يكتب البرنامج السياسي للحزب الجديد باللغة الكردية وشاركته قليلاً، لعدم خبرتي ومعرفتي، حينها بهذه الأمور، وسمينا البرنامج (ريزان)، وهكذا وضع اللبنة الأولى في تأسيس الپارتي في صيف ١٩٥٦^(١)، إلا أن محمد ملا أحمد في تعليقه على ما قاله حميد درويش بهذا الصدد، يقول: "وحيثما سألتنا أوصمان صبري عن ذلك في تشرين الثاني ١٩٨٨، أنكر كل ذلك ومضيفاً أنه لايتذكر شيئاً"^(٢). ويضيف حميد درويش: "ثم عرض حميد حاج درويش، البرنامج على حمزة نويران، الذي كان يعرفه بحكم الحوار في القرية، فوافق حمزة على البرنامج، ولكن إشتراطاً عليه الإنسحاب من الحزب الشيوعي، فوافق، وهكذا أصبحوا ثلاثة. وقد نشط بعدها عثمان صبري، حيث أراد توسيع مجال نشاط الپارتي، وإدخال عناصر جديدة فيه، فإتصل مع رشيد حمو في حلب، الذي كانت بينهما علاقات سابقة وإتصالات (كما يقول رشيد حمو) وعرض عليه المشاركة في الحزب الجديد. وبعد إتصالات، جاء

١ - المصدر نفسه، ص ٤٢ - ٤٣ .

٢ - المصدر نفسه، ص ٤٣ .

رشيد إلى دمشق فعرض عليه عثمان البرنامج الجديد (ريزان) لكنه لم يوافق على كله (كما يقول رشيد)، ومن ثم إتفقوا على وضع برنامج جديد، فكان ترجمة عربية للبرنامج السابق (ريزان) كما يذكر عثمان وحמיד، متضمنا شعار الحزب (تحرير وتوحيد كردستان). ويعود رشيد حمو إلى حلب أعلم رفاقه (محمد علي خوجه، خليل محمد وشوكت حنان) بما جرى له مع عثمان صبري والإتفاق على تأسيس حزب كردي، فوافقوا على ذلك، إلا شوكت حنان كانت له إعتراضات، لذا تأخر عنهم فترة من الوقت، كما يقول (شوكت حنان نفسه)، مستمرا في عضويته للحزب الشيوعي. وبهذا أصبح الجميع مؤسسين للپارتى الديمقراطي الكردستاني في سوريا، وإعتبروا جميعا أعضاء في اللجنة المركزية وإجتمعهم الأول كان في منزل محمد علي خوجة المنعقد في ١٤ حزيران ١٩٥٧، وهو تاريخ تأسيس الپارتى في سوريا... بعد أن إتفقوا على إسم تنظيمهم وعلى برنامجه السياسي، الذي من ضمن بنوده، "البند الذي يعتبر" تحرير وتوحيد كردستان" جزءا من أهدافهم الرئيسية^(١). وفي إضافة لاحقة مؤخرا، أضاف عبد الحميد درويش معلومات أخرى إضافية، حيث يقول: " في عام ١٩٥٤ ذهبنا إلى دمشق، وهناك تعرفنا على شخصيات كردية معروفة في مقدمتها (أوصمان صبري، عبد الرحمن ذبيحي الملقب بعولما والشاعر الكبير هژار شرفكندي) وهكذا أصبحنا بين مجموعة وطنية ذات ابعاد تاريخية في المجال الوطني. وفي السنة التالية أي عام ١٩٥٥، إقترح علينا أوصمان صبري فكرة تشكيل هيئة ثقافية بإسم (لجنة إحياء الثقافة الكردية) فوافقنا جميعا على الفكرة. وفي بداية عام ١٩٥٦ إقترح علي أوصمان صبري تشكيل حزب سياسي كردي، بدلا من هيئتنا الثقافية، فوافقته دون تردد، وبدأ أوصمان بكتابة المنهاج السياسي باللغة الكردية (Rêzana Partiya Demokrat yên Suriya)، وحتى أظل صادقا مع نفسي ومع القراء الكرام فإنني لم أساهم بفعالية في كتابة المنهاج نظرا لأنني كنت شابا صغيرا في العشرين من عمري، ولم أكن أعرف الشئ الكثير عن السياسة وعن منهاج الأحزاب.. وفي هذه الأثناء أبلغت (آبو) أوصمان بأن هناك في قريتنا (القرمانية)، شخص هو حمزة نويران، وسأطرح عليه فكرة الإنضمام إلينا، فأجاب بأنه لا مانع لديه على ذلك، وفعلا طرحت على حمزة نويران الفكرة، وأجاب بالموافقة دون تردد وهكذا أصبحنا ثلاثة مؤسسين وهم (أوصمان صبري، عبد الحميد

١ - محمد ملا أحمد، المصدر السابق، ص ٤٤ - ٤٥.

درويش، حمزة نويران)، وللحقيقة وللتاريخ أقول بأن الدكتور نور الدين زازا والشيخ محمد عيسى كانا معنا منذ البداية ويعتبران من الناحية العملية من بين المؤسسين لكنهما أثرا أن يظلا بعيدين عن التنظيم لأسبابهم الخاصة. بعد ذلك قمنا بطبع المنهاج السياسي في مطبعة كرم الكائنة في حي الحلبوني بدمشق، وطبعنا منه (٢٠٠) نسخة وبمبلغ قدره (١٠٠) ليرة سورية آنذاك. وهكذا ذاع صيت تشكيل الحزب الكردي الجديد والأول في سوريا، وقد إتصل أوصمان صبري بجماعة من السياسيين الكرد في عفرين، وهم رشيد حمو ومحمد علي خوجة وشوكت حنان وخليل محمد، لكنهم إشتروا أن يتم إعتبارهم من ضمن المؤسسين، وأن يتم كتابة منهاج الحزب باللغة العربية بدلا من كونه بالكردية بذريعة إننا سنناضل في وسط عربي، فوافق أوصمان على شروطهم مباشرة، ولكنني إعتزضت آنذاك على أن يتم إعتبارهم من المؤسسين، خاصة وإننا قد أصدرنا المنهاج وإنتهينا من طبعه منذ أكثر من ثمانية أشهر، فأصر أوصمان على إقناعي بقبول شروطهم، وقبلت في النهاية وإتفقنا مع رشيد حمو على عقد الإجتماع القادم في ١٤ حزيران ١٩٥٧، وذلك في منزل محمد علي خوجة الكائن في حي سوق الخميس بمدينة حلب. وبعد فترة وجيزة لم تتجاوز السنة، إنضم إلينا كل من الدكتور نور الدين زازا والشيخ محمد عيسى^(١).

وهناك جهات نظر مختلفة حول مؤسس آخر وهو الشيخ محمد عيسى ملا محمود. فقد ذكر كل من عثمان صبري وحميد ورشيد وشوكت بانهم لايتذكرون وجود الشيخ عيسى بينهم في اللجنة المركزية الأولى عام ١٩٥٧^(٢). أما الشيخ محمد عيسى نفسه فيقول: "أنه كان على إتصال مع عثمان صبري، (قطب الحركة)، وصاحب الفكرة الأولى والخطوة الأولى بإتجاه تأسيس الپارتى)، من الأربعينات وكان يتباحث معه عن القضايا القومية والنضالية، وفي الفترة الأولى لنشو الپارتى (من عثمان وحميد كان مريضا في القاهرة، ولكنه منذ عام ١٩٥٧ كان معهم، وقد إنتقل مرات عدة مع عثمان صبري من دمشق إلى حلب، ليجمع عثمان صبري

١ - عبد الحميد درويش، قبسات من تاريخ الحزب (٢)، ٢٠ حزيران ٢٠١٣، في الذكرى الـ (٥٦) لتأسيس الپارتى، على موقع الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا. إنظر: GemyaKurdan.net,

20/6/2013

٢ - محمد ملا أحمد، المصدر السابق، ص ٤٥.

مع رشيد حمو ورفاقه الآخرين^(١). وإلى حد كبير يؤكد كلامه رشيد حمو قائلاً: "في عام ١٩٥٧ جئت مع حمزة نويران والشيخ عيسى إلى القامشلي، وكان مركزهم بيت الشيخ عيسى في القامشلي، ومنه كانوا ينطلقون في نشاطهم الحزبي"^(٢)، الأمر الذي حدا بمحمد ملا أحمد، الذي يعتبر واحداً من الرعيل الأول في الپارتی، إلى الإعتقاد بأن الشيخ عيسى يعد من المؤسسين، حيث كتب يقول: "...هل يعقل ان يأتي رشيد حمو من حلب إلى القامشلي، في مهمة حزبية مع شخص لا يعرفه وينام في بيته، ومن بيته يقوم بإتصالاته ونشاطه السياسي، إلا إذا كان واحداً منهم، أو قريباً جداً منهم، في وقت لم يكن لهم من الرفاق، أعضاء في تنظيمهم في القامشلي وحتى في الجزيرة كلها، أكثر من أصابع اليد الواحدة، وهم حول الدرباسية. وكما أتذكر، أنا شخصياً (أي محمد ملا أحمد)، أنه حينما كنا، نحن قيادة جمعية وحدة الشباب الديموقراطيين الأكراد، كنا نتفاوض مع حمزة نويران وسعدالله إيبو، من أعضاء الپارتی، في كانون الثاني ١٩٥٨ كان الشيخ ثالثهم، في بيته في القامشلي ينتظرهم، ويبحث الأمر معهم، لأنني رأيتهم وقتها مرات. ثم ماسرد علي من أحداث مهمة ودقيقة ونشاطات لقيادة الپارتی، لم أسمعها إلا قليلاً جداً، (لا يعلم بها كلهم)، حدثت بعضها في ١٩٥٧ أو في ١٩٥٨، إستمراراً لنشاط العام السابق مثل: المذكرة المقدمة إلى مؤتمر تضامن شعوب آسيا وأفريقيا في القاهرة في نهاية ١٩٥٧، ثم الإتصال مع المكتب الثاني والنشاط المتعلق به، ثم ما ذكره لي أحد الرفاق القدامى من إتصال الشيخ وحمزة معا به، ودعوته للإلتزام إلى الپارتی في خريف ١٩٥٧، وربما النسيان أو أسباب أخرى، جعلت هؤلاء لا يتذكرونه. ومن هذه الملاحظات، أميل إلى الإعتقاد كليا، أنه كان أحد رفاقهم القدامى الذين أعتبرناهم من المؤسسين للپارتی الديمقراطي الكردستاني في سوريا"^(٣).

أما المؤسس الآخر حمزة نويران فيقول بهذا الصدد: "بعد إنجاز تأسيس الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا ربيع عام ١٩٥٦، وبعد مضي وقت يقارب العام على نشاطنا، إتصل بي أوصمان صبري يطلب حضوري إلى دمشق، وفور وصولي عقدنا إجتماعاً (أوصمان صبري -

١ - المصدر نفسه، ص ٤٦.

٢ - المصدر نفسه، ص ٤٧.

٣ - المصدر نفسه، ص ٤٧ - ٤٨.

عبد الحميد درويش - حمزة نويران)، أعلنا أوصمان صبري: أنه إلتقى مع مجموعة من شباب عفرين، وهم رشيد حمو شوكت حنان، محمد علي خوجة، خليل محمد علي، وهم شباب متقدمون في وعيهم السياسي لما تشربوه من ثقافة سياسية وحزبية، خلال نشاطهم في الحزب الشيوعي السوري. وأفادنا أوصمان صبري إنه: خلال لقائه مع هذه المجموعة أعلّمهم بتأسيس الحزب، وإطلاعهم على المنهاج السياسي، وناقش معهم إمكانية إنضمامهم إلى الحزب. وأفادنا: إن المجموعة تقبلوا فكرة الإنضمام إلى الحزب، إلا أن لديهم شرط وحيد، وهو أن يعتبر أول لقاء لنا معهم في إجتماع موحد، يعتبر تأسيس الحزب، وبذلك يكونوا من المؤسسين، في البداية إعترض عبد الحميد على هذا الشرط، وقال: إن الحزب قد تأسس، فما المغزى من شرطهم؟ وبالنسبة لي لم تكن الفكرة ذات أهمية، لكن أوصمان صبري أوضح إصرارهم على هذا الشرط، وبالنتيجة تخلى عبد الحميد عن إعتراضه، وتم قبول شرطهم.. وتم تحديد موعد لاحق للإجتماع مع مجموعة (حلب - عفرين) وكان الإجتماع في يوم ١٤ حزيران ١٩٥٧، في منزل محمد علي خوجة، وتم الإتفاق على إنضمامهم إلى الحزب كأعضاء مؤسسين، وبهذا الشكل أصبحت القيادة على الشكل التالي: أوصمان صبري سكرتيرا، وعضوية عبد الحميد درويش، حمزة نويران، ورشيد حمو، وشوكت حنان، محمد علي خوجة و خليل محمد علي، ومن أبرز ما تم الإتفاق عليه، هو النضال من أجل الحقوق الثقافية والسياسية والاجتماعية للکرد في سوريا.. كما تم تمرير شعار: تحرير وتوحيد كردستان^(١).

وفيما يتعلق بإنضمام الدكتور نورالدين زازا إلى الپارتى، عرضت قادة الپارتى في هذه الفترة عليه الإنضمام إليها، لكنه تمهل وإشترط لذلك، الوحدة مع البگوات، كما يقول حميد حاج درويش، الذي علل رفض الدكتور زازا الإنضمام إلى قيادة الپارتى، أن البگوات (قيادة خويبون القديمة)، حينما رأوا تأسيس الپارتى، عرضوا على الدكتور زازا رئاسة حزب جديد يؤسسوه معا، لكنه رفض ذلك، وتجاه رفضه لعرض البگوات، رفض عرض قيادة الپارتى أيضا^(٢)، لكنه في النهاية، وبعد قرابة سنة، قبل عرض القيادة، وإنضم إليها في "صيف

١ - محمد جزاع، المصدر السابق، ص ٤٩ - ٥٠.

٢ - محمد ملا أحمد، المصدر السابق، ص ٤٨.

١٩٥٨، وأصبح رئيساً للپارتی وعثمان صبري سكرتيراً، بعد أن كان الپارتی قد أوجد لنفسه قاعدة شعبية عريضة^(١)، بين الجماهير وفي الأوساط الشعبية الكرديّة.

رواية هلال خلف بوتاني حول تأسيس الپارتی:

وفي هذا الإطار يقول هلال خلف في رسالة جوابية للباحث: "إلا أنه وفي كل الأحوال فإن هؤلاء الثلاثة (أوصمان صبري - عبد الحميد درويش - حمزة نويران) هم الذين وضعوا اللبنة الأولى للتنظيم السياسي الكردي في سورية وأسموه باسم ((حزب الأكراد الديمقراطيین السوريين))^(٢)، ثم يضيف: "في ربيع الأول عام ١٩٥٧م قدم السيد رشيد حمو إلى دمشق مندوباً عن رفاقه محمد علي خوجة وشوكت حنان و خليل محمد هؤلاء كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي وكانوا يتمتعون بميول قومية وكان لديهم الرغبة للعمل في صفوف حزب قومي كردي وبعد النقاش مع السيد رشيد حمو تم التوصل الى إتفاق لإنضمامهم إلى صفوف الحزب ويصار إلى كتابة برنامج للحزب باللغة العربية وبالفعل تم ذلك والتأم الإجتماع الأول في ١٤ حزيران من عام ١٩٥٧ وبلغ عدد أعضاء اللجنة المركزية للحزب سبعة أعضاء وهم السادة (عثمان صبري وعبد الحميد درويش وحمزة نويران ورشيد حمو وشوكت حنان ومحمد علي خوجة و خليل محمد. ووافق مؤسسي الحزب على إقتراح مقدم من رشيد وزملائه على إن يكون إسم الحزب (الحزب الديمقراطي الكردي في سورية) ذلك بدلاً من إسمه السابق وتم وضع برنامج سياسي جديد للحزب والذي لم يكن يختلف عن سابقه كثيراً. وتمت الموافقة على إنضمام الشيخ محمد عيسى ملا محمود الى الحزب وإعتبر عضواً في اللجنة المركزية وفي هذه الأثناء لم يكن قد مضى على ممارسة الحزب لنشاطه وقت طويل. كما قرر الدكتور نور الدين زازا الإنضمام إلى الحزب في بداية عام ١٩٥٨م ولما كان يتمتع به الدكتور من الثقافة والخبرة قررت اللجنة المركزية تعيينه رئيساً للحزب. ومن ثم جاء إنحلال حزب آزادي ضمن صفوف الديمقراطي الكردي في سورية، هذا الحزب الذي تشكل إثر حدوث خلافات في إحدى منظمات الحزب الشيوعي السوري

١ - محمد ملا احمد، المصدر السابق، والصفحة نفسها.

٢ - رسالة جوابية من هلال خلف إلى الباحث في ٢٨/٢/٢٠٠٨.

أدت إلى ترك صفوفه عدد كبير من كوادره ومن مختلف المسؤوليات، وكان من بينهم الشاعر الكردي الكبير جگرخوين. وبالإضافة الى ذلك كان هناك رابطة أسسها الشيخ عزالدين الخزنوي والتي كانت تضم عدد من الملالي والشيخ ورجال الدين وإسمها رابطة علماء الدين الإسلامي أما أهدافها فكان بالدرجة الأولى معاداة الحزب الديمقراطي الكردي^(١). ونرى أن هذا الرأي يتطابق مع وجهات النظر لأغلب مؤسسي وقيادات البارتي. وهكذا وفي ظل التحولات الجديدة التي شهدتها المجتمع الكردي، وإزاء فشل القيادات التقليدية في إدارة المرحلة، ومع ظهور المفاهيم والأطر السياسية والفكرية العصرية، إستدعت المرحلة ضرورة ملئ الفراغ السياسي السائد في المجتمع الكردي.

تطرق صلاح بدر الدين^(٢) وهو من أوائل المنتمين للبارتي وسكرتير البارتي الديمقراطي الكردي اليساري في سوريا^(٣) فيما بعد، في التقرير السياسي الذي قدمه إلى المؤتمر الثالث

١ - رسالة جوابية من هلال خلف، المصدر السابق.

٢- ولد في ١١ آذار ١٩٤٥ بقرية نعمتلي القريبة من قامشلو، انتسب مبكراً الى الحزب الديمقراطي الكردي، وساهم مع الجناح اليساري القومي عام ١٩٦٥ في تدشين النهج القومي الديمقراطي في الحركة الكردية. انتسب الى كلية الحقوق بجامعة دمشق واعتقل قبيل التخرج. عاش الجزء الأكبر من حياته ومنذ صيف ١٩٦٦ في العمل السري والاختفاء بالداخل والهجرة القسرية الى لبنان وكردستان العراق وتونس وألمانيا الديمقراطية والاتحادية فيما بعد وسجن لعام واحد في سجن القلعة بدمشق، وتم تحويله الى محكمة امن الدولة العليا بدمشق بعد تجريده من الحقوق المدنية. منذ كونفرانس عام ١٩٦٩ اصبح السكرتير الأول للبارتي الديمقراطي الكردي اليساري في سورية ثم أميناً عاماً لحزب الاتحاد الشعبي الكردي بعد تبديل الاسم في المؤتمر الخامس عام ١٩٨٠. التقى الراحل الملا مصطفى البارزاني قائد ثورة ايلول للمرة الاولى في حزيران ١٩٦٧ بمنطقه بالك/ كردستان العراق . اسس في لبنان - رابطة كاوا للثقافة الكردية - كمؤسسة ثقافية في أعوام ١٩٧٥ - ١٩٧٨ . ويتأسس الرابطة في كردستان العراق منذ عام ١٩٩٩. ويمارس قناعاته الثقافية والسياسية بصورة مستقلة. وضع عدة مؤلفات مهمة منها: الكرد والحركة التحررية الكردية - بيروت - برلين - ١٩٨٢.٢ - الاكرد شعبا وقضية - بيروت - ١٩٨٦ - ٣- موضوعات كردية - بيروت - ١٩٨٧ “ القضية الكردية والنظام العالمي الجديد - بيروت - ١٩٩٢ . غرب كردستان - بيروت - ١٩٩٨ . القضية الكردية أمام التحديات - أربيل - ١٩٩٩ . الحركة القومية الكردية في سورية ، رؤية نقدية من الداخل، أربيل - ٢٠٠٣ “ صلاح بدرالدين يتذكر - بيروت - أربيل ٢٠١١ وغيرهم إضافة إلى مئات المقالات .

للحزب عام ١٩٧٣، إلى فشل قيادة خويبون في أداء دوره التاريخي، حيث جاء فيه: "كان توقف - خويبون - عن النشاط منذ بداية الحرب العالمية الثانية إيذانا عن فشل - الزعامات التقليدية - عمليا في تحرير كردستان تركيا بل وعجزها عن إشعال ثورة كردية قوية بأساليبها، ووسائلها، ونمط تفكيرها. وكان هذا إداة تأريخية لقيادة (الآغا - الشيخ - البك - الباشا - الأمير) لحركة التحرر الكردية، كما أن سقوط ثورة - آكري داغ - كان دليلا آخر على ذلك. بعد هذا الفشل الكبير الذي منيت به - الفئات العليا - من المجتمع الكردي وبعد أن تبين لأبناء الشعب الكردي عجزها عن إحراز أي نصر بقيادتها، حدث تطور جديد في واقع الحركة الكردية وبرزت فئات جديدة على المسرح القومي من أجل أداء دورها، كبديل عن - الفئات العليا - الشائخة، وبالنظر لغياب الحزب الطبيعي، والأداة الثورية وذلك شأن المجتمع الكردي في سورية كمعظم دول وشعوب العالم المتخلف، لذا فقد كانت البرجوازية الكردية الناشئة بكل فئاتها هي المرشحة لقيادة الحركة والمستعدة - لتبوء مكان الصدارة كقوة بديلة عن - الزعامات التقليدية"^(٢).

وهكذا ومن دمشق إنطلقت فكرة تأسيس الپارتي الديمقراطي الكردي في سوريا وبالذات من أوصمان صبري، حيث توفرت عوامل موضوعية وذاتية، هيأت الشعب الكردي في سوريا

للمزيد راجع: صلاح بدر الدين، الصراع في سوريا، النظام - الكرد - المعارضة (١)، رابطة كاوا للثقافة الكردية، أربيل، ٢٠١٠، صفحة الغلاف.

١ - عقدت جماعة اليسار كونفرانسها الأول في ٥ آب عام ١٩٦٥ في قرية جمعاية، حيث ركز على نفتين أساسيتين وهما ماهية الحزب والموقف من الثورة الكردية والقضايا التنظيمية، وهو الكونفرانس التاريخي الذي إنبتق عنه تأسيس الحزب الديمقراطي الكردي اليساري في سورية. وركز الكونفرانس على أهم المسائل الإستراتيجية التي واجهت الحركة الكردية في سوريا ومن أهمها: هل الأكراد في سوريا أقلية أم شعب؟ وهل الپارتي حزب سياسي أم جمعية ثقافية، والموقف من الصراع في الثورة الكردية بالعراق، والموقف من السلطة واساليب النضال. صلاح بدر الدين يتذكر، المصدر السابق، ص ص ٣٧ - ٣٩.

٢ - للمزيد ينظر كراس : «التقريران السياسي والآيديولوجي لأمين عام الحزب الديمقراطي الكردي اليساري في سورية، المقدم إلى المؤتمر الثالث للحزب المنعقد في أواخر كانون الثاني ١٩٧٣» (م.د)، ١٩٧٣.

ليشارك في عمل قومي جماعي، يقوده إلى أهدافه القومية والوطنية. ومن الشخصيات التي ساهمت في تأسيس الپارتی نذكر كل من: عثمان صبري، حميد درويش، حمزة نويران، الشيخ محمد عيسى ملا محمود، رشيد حمو، محمد علي خوجه، خليل محمد وشوكت حنان. وبدأ عثمان صبري بكتابة البرنامج السياسي باللغة الكردية تحت إسم (ريزان)، متضمنا شعار (تحرير وتوحيد كردستان)، وبعد مداوات وإتصالات مكثفة، جاء إنعقاد إجتماعهم الأول بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٥٧ في شقة محمد علي خوجا بمدينة حلب، وهو تاريخ تأسيس الپارتی في سوريا، وإعتبروا جميعا أعضاء في اللجنة المركزية وعثمان صبري سكرتيرا^(١). وأصدر الحزب جريدة دنكي كرد ، باللغة الكردية - اللاتينية.

اما برنامج الحزب فلم يعثرعلى النسخة الأصلية، لكن هناك نسخ مصورة عنها تتضمن أحد عشرة مادة وتخلو بدايتها من أي تصنيف أو تحليل سياسي أو تاريخي أو إجتماعي لوضع الأكراد في سوريا. ونعرض مواد البرنامج أدناه:

- ١- حماية الأكراد من الأخطاء {الممارسة بحقهم} ، ومن القمع والإندثار.
- ٢- ولأن حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين هو حزب تقدمي ومحب للحرية فهو يعمل من أجل الديمقراطية الشعبية في وطنه سوريا .
- ٣- الحزب يكافح بإسم الأكراد ضد "الإستغلال الإمبريالي" للوطن.
- ٤- بمجرد زوال ظلمة السيطرة الإمبريالية عن الدولة السورية سيطلب الـ ((P.D.K.S)) بوضع خاص لأربعمئة ألف كردي في الجزيرة وكوباني وجيايي كورمانج (منطقة عفرين) وذلك لضمان حقوقهم السياسية والاجتماعية والثقافية داخل الدولة السورية.
- ٥- يحيي حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين نضال الأكراد في تركيا وإيران والعراق ونضال كل الشعوب المقموعة لتحرير بلدانها. حزينا سيمد لها يد العون لكي تحصل على حريتها.
- ٦- أن الحكومة التركية أنشأت لها قواعد عسكرية على أرضها وفي شمال كردستان، وهو ما يحول المنطقة إلى ساحة حرب في أي حرب عالمية قادمة. ولأن حرب كهذه ستجر عواقب وخيمة على الأكراد والدول العربية، يرى الحزب نفسه ملزما بتنبيه أكراد تركيا إلى هذه الحقيقة وأن يكافح مع أخوته العرب ضد وجود هذه القواعد.

١ - محمد جزاع، المصدر السابق، ص ٥٠

٧- يستند الحزب في عمله الاجتماعي، على جميع الأكراد الوطنيين الديمقراطيين الشرفاء والساعين لحريتهم.

٨- أما من يعتبرهم الحزب حلفاء له فهم كل الحكومات المسالمة والاشتراكية.

٩- وتؤكد المادة التاسعة على إرادة السلام ورفض اية إتفاقات عسكرية. فحرب عالمية جديدة تمثل "لكل العالم وبالدرجة الأولى للشعوب المضطهدة كارثة كبيرة".

كما تبين المادتان العاشرة والحادية عشرة إجراءات محددة سيتخذها الحزب لأجل تحسين وضع الأكراد. فيرد في المادة العاشرة أنه نجم عن الإضطهاد الطويل الذي تعرض له الأكراد «أفكار ضارة» يجب إزالتها عبر محو أمية الأكراد وتنويرهم.

وتحدد المادة الحادية عشرة إجراءات يجب إتخاذها قبل تحقيق غاية الحزب العليا في نبيل الإعتراف بالوضع الخاص للأكراد (انظر: المادة الرابعة). وتذكر تأسيس لجان ثقافية في المناطق الكردية ونشر الكتب والمجلات والصحف باللغة الكردية فضلا عن ترجمة الكتب والأبحاث إلى اللغة الكردية من اللغات الأجنبية والعمل على إقناع الحكومة بإفتتاح مدارس إضافية في المناطق الكردية.

أما على المستوى الاجتماعي فتذكر المادة ضرورة تعليم الفلاحين وإقناع الحكومة بتقديم القروض للفقراء منهم، وبناء المستوصفات وملاجئ الأيتام. وتقترح المادة لذلك الحصول على تمويل عبر تبرعات الأغنياء. وتضاف أيضا ضرورة جمع التبرعات من أجل التلاميذ الذين لا يستطيعون إكمال دراستهم لعسر حالتهم المادية^(١).

وما أن تأسس الپارتي، حتى كانت المتغيرات السياسية على الساحة السياسية السورية كثيرة، فقد أعلنت الوحدة السورية - المصرية في ٢٢ شباط ١٩٥٨، ثم صدور قرار حل الأحزاب، والحملة على الحزب الشيوعي، والضغط على الپارتي، وقد حلت الأحزاب نفسها، ماعدا الپارتي والحزب الشيوعي السوري. وهكذا، نتيجة ضغط الأحداث، لم يكن هناك مجال أمام قيادة الپارتي للتحرك السياسي وإجراء الإتصالات مع الأحزاب المختلفة الأخرى ماعدا

1- Kurd Watch Report (8), reports human – rights violations against Kurds in Syria, Europäisches Zentrum für Kurdische Studien, Emscher Straße 26, 12051 Berlin, Germany, info@kurdwatch.org. □

الحزب الشيوعي، الذي أعلن منذ بداية تأسيس البارتي، حرباً شعواء ضد الحركة الكردية ووصفها بأنها حركة شوفينية رجعية مرتبطة بالإستعمار، وأنها من صنع المخبرات، وغيرها من التهم الباطلة، في حين وقف البارتي ضد حكم عبدالناصر وجعل نفسه موضع مراقبة جهاز المباحث وتحرياته^(١). وفي يوم الجمعة الواقع في ١٢ آب ١٩٦٠، أعلنت ساعة الصفريبدأت الحملة على البارتي، حيث أعتقل معظم قيادات الحزب، وكان ذلك بداية مرحلة أخرى في تاريخ البارتي الديمقراطي الكردستاني في سوريا.

الخاتمة:

لاشك أن نشؤ البارتي الديمقراطي الكردي في سوريا على يد مؤسسه الأول أوصمان صبري، قد ملاً إلى حد كبير الفراغ السياسي الذي كان سائداً في الوسط الكردي في غرب كردستان معبراً عن طموحات الشعب الكردي في هذا الجزء من كردستان وأهدافه ومدافعا عن هويته القومية. إلا أن الحزب سرعان ما تعرض لهجمة قوية هزت كيانه، بعد أن إصطدم بجملة من المصاعب لاسيما إثر قيام الوحدة بين مصر وسوريا وحدث تحولات في جنوب كردستان إثر عودة القائد الكردي ملا مصطفى البارزاني وتحول المسألة الكردية إلى عامل مؤثر، وما تبع ذلك من تشديد القبضة الأمنية وملاحقة المكتب الثاني برئاسة حكمت ميني للحركة السياسية في البلاد. وجاءت الضربة القاضية حينما أقدمت الأجهزة الأمنية بإعتقال قيادة الحزب وحصول خلاف بينهم داخل السجن، الأمر الذي أدى إلى شل نشاطات الحزب إستمر نحو خمس سنوات إنتهى بحدوث إنشقاق سنة ١٩٦٥.

١ للمزيد إنظر: صلاح بدر الدين يتذكر، المصدر السابق، ص ص ١٨٠ - ١٨٢ "محمد ملا أحمد، صفحات من...، ص ٣٢.

الصراع داخل الپارتي الديمقراطي الكردي في سوريا

(١٩٦٠ - ١٩٧٥)

المقدمة:

حمل الپارتي في بنيته منذ تأسيسه في يوم ١٤ حزيران عام ١٩٥٧ بذور الشقاق، حيث ضم في صفوفه فئات من مختلف شرائح المجتمع الكردي التي إنتقت حول البرنامج القومي، إلا أنه سرعان ما طغت على الحزب صراعات داخلية تقوم على إختلاف في الرؤى الفكرية والطبقية وحول أساليب النضال. فالپارتي كان يشكل نوعا من الموزاييك، فيه العشائري والبورجوازي واليساري وكذلك رجال الدين، ولم يكن يجمع بينهم سوى الإيمان المشترك بعدالة قضيتهم القومية^(١)، وتبلور هذا الصراع في السجن بين تيارين، الأول قاده أوصمان صبري، والآخر قاده نورالدين زازا^(٢)، وقد برزت الخلافات بمجة بين الرفاق أثناء المحاكمة التي جرت لهم

١ - لقاء مع الأستاذ رشيد جمو، أجرى اللقاء حسين عيسو ، ٣ / ٨ / ٢٠٠٨، في موقع: جمعية كانيا سيي الثقافية والإجتماعية.

٢ - ولد الأديب والسياسي والمناضل د.نورالدين زازا سنة ١٩١٩ في مدينة مادن بشمال كردستان، في عام ١٩٣٨ نزع إلى سوريا ليستقر في مدينة قامشلو، وفي عام ١٩٤٩ إلتحق بجامعة لوزان السويسرية ، حيث نال شهادة الدكتوراه في الفلسفة عام ١٩٥٦، بعدها عاد ليصبح رئيسا للبارتي الديمقراطي الكردي في سوريا، أعتقل مرات عدة في سوريا والعراق والأردن ولبنان، بسبب نشاطاته السياسية، في عام ١٩٧٠ إلتجأ إلى سويسرا وإستقر في لوزان، عمل إستاذاً في جامعة لوزان، توفي هناك يوم ٧ / ١٠ / ١٩٨٨، ودفن هناك بناء على وصيته، تاركا خلفه عدة مؤلفات منها مذكراته.حول تفاصيل حياته راجع: نورالدين زازا، حياتي ككوردي، ترجمة: خسرو بوتاني، أربيل ٢٠٠٨“ وكذلك:كريم شاره زا، الأديب والمناضل الكردي د.نورالدين زازا(١٩١٩-١٩٨٨)، مجلة، الصوت الآخر، العدد٣١٧-٨/١٢/٢٠١٠“ وكذلك: د.إسماعيل حصاف، سياسة

في محكمة أمن الدولة العليا في دمشق، وتركزت حول الموقف الواجب إتخاذه وتحديدًا من موضوع (ماهية الحزب)، فقد كان أوصلان صبري^(١)، يصر على أن يتخذ الرفاق الموقفين موقف الدفاع عن أهداف الحزب والإعتراف بكونه حزبا سياسيا، بغض النظر عن النتائج التي تترتب على ذلك. أما الدكتور نورالدين زازا فكان له رأي آخر، وهو أن يصار إلى إتخاذ موقف أكثر مرونة لتجنب حكم قاس قد يتعرض له الرفاق جراء موقف متشدد، ولذا فلا ضير إن قال الرفاق أمام المحكمة بأن تنظيمنا هو عبارة عن جمعية ثقافية وليست حزبا سياسيا^(٢). وبهذا الصدد يقول هلال خلف^(٣) نقلا عن لسان أوصلان صبري: "كان نورالدين

الحكومات السورية تجاه المسألة الكردية في سوريا ١٩٥٨ - ١٩٧٥ (في ضوء تطور الأحداث في جنوب كردستان، مجلة الأكاديمية الكردية، العدد (٢٥)، ص ٤٦٥.

١ - ولد عثمان صبري سنة ١٩٠٥ في قرية نارنجة بكرديستان الشمالية كاتب وشاعر وسياسي ، من أبرز مؤسس البارتي في سوريا أنتخب سكرتيرا للحزب في اول اجتماع في حلب بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٥٧ ومن ثم سكرتيرا للبارتي الديمقراطي الكردي في سوريا منذ ١٩٦٦ ، حيث قدم إستقالته أثناء إنعقاد الكونغرانس السادس المنعقد في ١٥ / ١٠ / ١٩٦٩ ، مناضل صلب تعرض للإعتقال (١٨) مرة منها (١٢) مرة في سوريا ونفاه الفرنسيون إلى جزيرة مدغشقر ، جرد من حقوقه المدنية وفرض عليه الإقامة الجبرية على يد حكومة البعث ، توفي ١١ تشرين الأول ١٩٩٣ .إنظر : weşanên , Bîranînên Osman Sebrî , 2004 , Aram , îstanbul , " جواد ملا ، كردستان والکرد - وطن مقسم وأمة بلا دولة ، ط ٢ ، من منشورات المؤتمر الوطني الكردستاني - لندن ٢٠٠٠ ، ص ص ٦٨ - ٧٠ " رشيد حمو ، المسألة الكردية في سوريا - البدايات والآفاق - (د.ت) (د . م . د) ، ص ٤٨ .

٢ - عبد الحميد درويش، أضواء على الحركة الكردية في سوريا (أحداث فترة ١٩٥٦ - ١٩٨٣) ، الطبعة الثانية، السليمانية، ٢٠٠٣، ص ٥٧ .

٣ - هلال خلف مواليد هرم رش ١٩٣٤ انضم إلى صفوف البارتي في عام ١٩٥٨ وكان أحد رموز الجناح اليساري الأساسيين ، تعرض إلى الملاحقة لسنوات طويلة ، كرس جل حياته للحركة السياسية ، تناول مسؤوليات في حلب وعفرين وكوباني والجزيرة وعاش في بيروت ، زار البارزاني في عام ١٩٦٦ عندما مثل اليسار في المؤتمر السادس ، ترك الحزب عام ١٩٦٨ إذ كان يطالب إتخاذ مواقف صارمة تجاه سياسة الحكومة ضد الكورد وقال: إما أنا أترك الحزب أو نيو. ساهم في تأسيس الحزب الإشتراكي الكردي في سوريا وكان عضوا في مكتبته السياسي لسنوات عدة ودخل في صراع مع صالح كدوا إثر إنضمام الأخير إلى حميد عام

زازا جريثا في السجن، يضرب بالسياس على جانبيه في الممر، دون أن يحطم ذلك من عزيمته، كان جريثا في موافقه، لكنه لم يكن مقتنعا بإمكانية تطبيق شعار البارتي وتوجه زازا إلى الحاكم قائلا: "أن تشكيل دولة كردية هو من نسج خيالكم"^(١)، وتبين أن السلطات كانت تسعى للنيل من الموقف البطولي لأوصمان صبري ورفاقه بالإقرار بعدم وجود شعب كردي في سوريا، يطالب بحقوقه القومية، بل بأقلية كردية في سوريا"^(٢)، وقد عرف عن «أوصمان صبري صلابة في المواقف والثبات في الرأي والشجاعة الفائقة في سجون وأقبية المباحث وأمام محاكم أمن الدولة حتى آخر لحظة من حياته النضالية وقد أيدت القيادة وجميع الرفاق خارج السجن موقف أوصمان صبري ورفاقه، ورفضت موقف الدكتور نورالدين والآخرين"^(٣). وبالرغم من إعتراف الدكتور نورالدين زازا بخطأ تقديره للموقف أمام المحكمة.. صدر قرار بطرده من الحزب ومن ثم التشهير به بين الجماهير"^(٤)، وعند هذا إنتهت حياة زازا الحزبية إلا أنه كان لذلك تأثير في تعميق الخلافات داخل البارتي. ويقول صلاح بدرالدين، أن اليمين "إستفاد من الحالة الناشئة ونفخ في نار الخلاف بين قطبي الحزب - عثمان صبري - ود.نورالدين زازا وحاول إستثمار ذلك"^(٥)، لصالح تياره في الحزب. أما السيد عبدالحميد درويش الذي بقي خارج أسوار السجن عام ١٩٦٠ يقول: "كنت منذ البداية ضد برنامج ((تحرير وتوحيد كردستان))، إذ لم يتخذ الرفاق في اللجنة المركزية موقفا حاسما بل كانوا (الأغلبية منهم) يدافعون عن الشعار، وقد تمت الموافقة فقط على إعادة إسم الحزب إلى ماكان عليه في السابق في النصف الأول من عام ١٩٦٣، مما أضطرنني في النهاية إلى تقديم إستقالتي من اللجنة المركزية في

٢٠٠٢، الآن عضو قيادة المراقبة والتفتيش ومسؤول العلاقات الكردية في سوريا في حزب الوفاق الكردي(مقابلة مع هلال خلف بوتاني في مدينة هولير، ٢ / ١٠ / ٢٠٠٩) .

١ - هلال خلف بوتاني،مقابلة المصدر السابق .

٢ - محمد ملا أحمد ، صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكردي في سورية ،أربيل ، ٢٠٠١ ، ص ٩٣ .

٣ - المصدر نفسه، ص ٨١ .

٤ - المصدر نفسه ، ص ٥٧ - ٥٨ .

٥ - صلاح بدرالدين ، الحركة القومية الكردية في سوريا ، رؤية نقدية من الداخل ، أربيل ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٧ .

حزيران ١٩٦٣ احتجاجا على هذا الموقف السليبي . . . وفي نيسان عام ١٩٦٤ قررت العودة إلى النشاط الحزبي، أي بعد أقل من سنة من تقديم إستقالتي، بعد أن توصلت مع الرفاق إلى تسوية المشاكل المختلف عليها...^(١) . ويبدو أن إستقالة حميد درويش جاءت مباشرة في أعقاب سيطرة تيار أوصمان صبري على البارتي. بينما يخالفه الرأي السيد محمد ملا أحمد الذي يؤكد على أن تغيير إسم الحزب من (بارتي ديموقراطي كردستان سوريا، إلى البارتي الديموقراطي الكردي في سوريا) جاء حسب القرار المتخذ في اجتماع اللجنة المركزية للبارتي والمنعقد في شهر آذار من عام ١٩٦٤، وبحضور كامل أعضائها: عثمان صبري، رشيد سمو^(٢)، كمال عبيدي، خالد مشايخ، عبد الله ملا علي^(٣)، عزيز داود^(٤)، ومحمد ملا أحمد^(١) وعضوي

١ - عبد الحميد درويش ، المصدر السابق، ص ص ٧٤، ٧٧.

٢ - ولد عام ١٩٢٥ بقرية هوبكانلي القريبة من راجو من أبوين فقيرين، في صغره درس العلوم الدينية. وفي عام ١٩٣٥ إلتحق بمدرسة راجو الأولية وفي عام ١٩٣٨ درس في أعزاز، لكنه لم يكمل دراسته بسبب قيام ثورة مسلحة ضد الفرنسيين في جبل الأكراد. في عام ١٩٥١ أسس مع عدد من رفاقه "جمعية الثقافة الكردية" سجن في المزة بسببها. في عام ١٩٥٢ قام بتأسيس أول تنظيم سياسي شيوعي في المنطقة. في عام ١٩٥٥ ترك صفوف الحزب الشيوعي بسبب الخلاف على المسألة القومية. وهو أحد مؤسسي البارتي الرئيسيين في عام ١٩٥٧، شغل منصب عضو المكتب السياسي وبقي فيه حتى تركه للحزب عام ١٩٩٣ بسبب الخلاف مع حميد درويش. بإنهاء أعمال المؤتمر الوطني عام ١٩٧٠ في كردستان العراق، أشرف على إصدار مجلة (الكادر) في بغداد ويلقي محاضرات في دورة الكادر. أعتقل مرات عدة، وله مجموعة من الكتب حول القضية الكردية، كان يقطن قريته في جبل الأكراد إلى أن وافته المنية إثر حادث سير يوم ١٧ كانون الأول ٢٠١٠ على طريق حلب - قامشلو على مقربة من بلدة تل تمر عن عمر ناهز ٨٥ عاما. رسالة رشيد سمو الجوابية للباحث، قرية هوبكانلي في ٣٠ / ٧ / ٢٠٠٩.

٣ - عبدالله ملا علي : إنضم إلى الحركة السياسية منذ بداياتها، في عام ١٩٧٠ إنضم إلى القيادة المرحلية ناطقا بإسم دهام ميرو، يعيش حاليا في السويد. د.إسماعيل حصاف، سياسة الحكومات السورية تجاه المسألة الكردية ...، ص ٤٦٨.

٤- ولد في ١٠/٥/١٩٤٠ بقرية تل حبش التابعة لناحية عامودا، درس الإبتدائية في القرية، وفي عام ١٩٥٧ حصل على شهادة الدراسة المتوسطة وفي أواخر هذا العام إنتسب إلى البارتي. وفي الكونغرس الثاني للحزب المنعقد عام ١٩٦٢ أنتخب عضوا للجنة المركزية وفي العام ذاته حصل على شهادة الثانوية - الفرع

الاحتياط محمد مصطفى^(٢) وملا محمد نيو^(٣). ولم يكن لقبية الأسماء المعروفة حينها دور. فالدكتور زازا والشيخ محمد عيسى^(١) وحمزه نويران كانوا مبعدين عن البارتي منذ ما يقرب

العلمي وفي عام ١٩٦٨ حصل على شهادة الجامعة من كلية الآداب قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بدمشق. وفي نفس العام حكمت عليه محكمة أمن الدولة بالسجن مدة عام ونصف بتهمة الإنتساب إلى منظمة انفصالية تعمل لإقتطاع جزء من سورية وبجرمانه من الحقوق المدنية، وعلى خلفية هذا الحكم تم تجريده من الجنسية السورية تحت بند (خطر على أمن الدولة)، إنشق عن حميد في المؤتمر السابع عام ١٩٩٢ وأصبح سكرتيراً للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا ثم غير إسم حزبه إلى حزب المساواة الديمقراطي الكردي في سوريا تمييزاً عن حزب حميد، سكن في مدينة عامودا، لم يتزوج في حياته، توفي يوم ١١ نيسان ٢٠١٣، وتوارى جثمانه الثرى في مقبرة عامودا. مقابلة مع عزيز داوود، قامشلو ٢٠٠٢/٨/٥.

١ - محمد ملا احمد: ولد بمدينة ديريك عام ١٩٣٥، أنهى دراسته الجامعية في جامعة دمشق - كلية الآداب، قسم التاريخ عام ١٩٦٨، أسس عام ١٩٥٢ في مدينة قامشلو، مع رفاق له منظمة (جمعية وحدة الشباب الديمقراطيين الأكراد)، وتعرض بسبب نشاطه السياسي للملاحقة والسجن، عاش سنواته الأخيرة لاجئاً في ألمانيا، حيث وافته المنية يوم ٢٩ / ٩ / ٢٠٠٩ ونقل جثمانه إلى قامشلو، له عدة مؤلفات حول المسألة الكردية، للمزيد راجع كتابه: صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكردي في سورية.

٢ - محمد مستو: أصبح عضواً للجنة المركزية أثناء حدوث فراغ في القيادة، يعود بأصوله إلى أرمن الموصل وتربى في ديريك، توفي في أواخر الستينات (مقابلة مع هلال خلف، المصدر السابق).

٣ - ولد ملا محمد نيو في قرية قرديسى بكرديستان الشمالية عام ١٩٣٠ وقد توفي والده وهو صغير إلا أن شقيقه الأكبر المرحوم محمود نيو تولى تربيته بما فيه تعليمه في المدارس الدينية. فقد تلقى علومه في العديد من القرى الكردية في مناطق القامشلي - عامودة - درباسية لدى عدد من العلامة الكرد أمثال ملا عبد الرزاق - ملا عبد الله القرطميني وغيرهم. وبعد أن أنهى علومه الدينية في أوائل الخمسينيات أنتقل إلى مدينة القامشلي لإعالة أسرته وفي عام ١٩٥٨ إنتسب الى صفوف البارتي الديمقراطي الكردي في سورية. وفي عام ١٩٦٣ انتخب عضواً مرشحاً للجنة المركزية وكانت تلك بداية ملاحقته من قبل السلطات الأمنية وفي آب ١٩٦٥ أصبح واحداً من الشخصيات البارزة في قيادة تلك المسيرة وانتخب عضواً في المكتب السياسي للحزب اليساري الكردي في سورية ومسؤولاً عن مكتب التنظيم في الحزب وقد لعب دوراً بارزاً في تطوير وتعزيز العملية التنظيمية وتمكن من خلق أفضل آلية لإعداد عشرات الكوادر الذين ساهموا في بناء تنظيم واسع وصل تعداده في اواخر الستينات من القرن الماضي إلى أكثر من ثلاثة آلاف عضو حزبي، ترك اليسار

من سنتين، وحميد حاج درويش محمد منذ عام. وقد جاء هذا التغيير في الأسم والبرنامج الذي رفع عنه بند (تحرير وتوحيد كردستان) واستعاض عنه بالمطالبة بالحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية، تلبية للرغبة التي أحس بها الجميع بعد اعتقالات ١٩٦٠، من أنهم يجب أن يراعوا وضع شعبنا الكردي المقسم بين أربعة دول غاصبة جائرة، وكذلك ظروف المنطقة، والدولية والأهداف المرحلية للبارتي. لذا أصبح بند (تحرير وتوحيد كردستان) الموجود في البرنامج، إضافة لما قاله الدكتور زازا في السجن، بأن البارتي جمعيه ثقافيه وليس مجرب سياسي. وقول حميد حاج درويش فيما بعد، بأن الأكراد في سوريا أقلية قوميه، وليسوا بشعب

في عام ١٩٧٤ وإنضم فيما بعد للحزب الإشتراكي الكردي في سوريا ، توفي يوم ١٦ أيار عام ٢٠٠٧ .
مقابلة معه في ٥ / ٦ / ١٩٩٠ . وكذلك : أبو جنكو (صالح كدو) ، ملا محمد نيو في ذمة الخلود ، ١٧ / ٥ /

www.amude.com ، ٢٠٠٧

١ - ولد الشيخ محمد عيسى سيدا في قرية قره كوه من قضاء (Varto) التابعة لولاية موش في شمال كردستان عام ١٩٢٤ ، والده الشيخ محمود القره كوي من شيوخ سلسلة الطريقة النقشبندية ووالدته الداغستانية الأصل من قرية زرنكي. وفي حوالي عام ١٩٣١م نزلت الأسرة إلى غرب كردستان واستقرت في قرية (تل أيلول) ناحية الدرايسية. بدأ الشعور القومي لديه بالنمو اثر وصول دفعات من بقايا رجالات ثورة الشيخ سعيد بيران حيث كانوا يروون بشاعة التنكيل والظلم الذي كان يتعرض له الأكراد في ظل النظام الأتاتوركي. تعلم القراءة والكتابة باللغة الكردية وهو بعد طفلا ، في مرحلة شبابه الأولى احتك بالشخصيات الوطنية الكردية المختلفة من أمثال في السابعة عشرة من عمره انتسب إلى جمعية خويبون الكردية، التقى بأوصمان صبري واستفاد من خبرته السياسية والنضالية، حيث كان يكبره بعشرين سنة وراح يبحث معه في كيفية نيل الحقوق المشروعة للشعب الكردي ويعد أحد مؤسسي البارتي، ولأنه كان ينتمي إلى أسرة نقشبندية فقد زاول نشاطه الديني، وبنى مدرسة دينية في قرية (گركوند) وبذلك أزداد تأثيره ونفوذه بين قطاعات كبيرة من الأكراد. في عام ١٩٦١ عين مرشحا للانتخابات النيابية مع الدكتور نور الدين زازا من قبل البارتي وفي عام ١٩٦٣ واثر ظهور بوادر الإنشقاق في الحزب تقدم باستقالته من الحزب. وفي أواخر العام نفسه حكم بالسجن لمدة سنتين فانتقل إلى لبنان وبقي هناك سنتين قبل أن يعود إلى سورية على اثر صدور العفو العام. توفي في ٣١ ايار ٢٠٠١ بمدينة الحسكة اثر مرض أقعده الفراش لمدة سنة تقريبا "ودفن بجواروالده الشيخ محمود القره كوي بمقبرة مولانا الشيخ خالد في مدينة دمشق. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

يعيش على أرضه التاريخية، أسباباً لخلافات عميقة دفعت البارتي نحو الانقسام، الذي أصبح واقعاً من بداية عام ١٩٦٦^(١).

وقد كتب محمد ملا أحمد في الذكرى الحادية والخمسين لتأسيس البارتي مقالا يلقي الضوء على بعض من الحقائق التاريخية المتعلقة بتأسيس الحزب وتبيان المواقف قائلا: «كان أوصمان صبري، قد كتب برنامجاً سماه (ريزنامه) يعالج النواحي (السياسية، الثقافية، والإجتماعية). وكتب في البند الرابع لبرنامجهم حينما يبتعد ظل الإستعمار عن وطننا سوريا، وتبتر طرق التدخلات الخارجية سيطلب (پ، د، ك، س)، من أجل ٤٠٠٠٠٠٠ كردي من أجل أن يحافظوا عن طريقه على حقوقهم السياسية والاجتماعية والثقافية في الوطن سوريا)، أي أنه كان يطالب قبل / ٥٠ / عاماً بإدارة ذاتية للمناطق الكردية في سوريا. ولكن رفاقه المؤسسون، الآخرون، لم يوافقوا على بقاء هذا البند في برنامج حزبهم، الذي يعملون على تأسيسه معاً، واستعاضوا عنه بالبند الذي أكد على (تحرير وتوحيد كردستان). وذكر لي حميد حاجي درويش عن موقف عثمان حينما رفضوا ما جاء في بنده واستعاضوا عنه ب (تحرير وتوحيد كردستان)، أن أوصمان صبري اعترض على وضع البند الجديد عن تحرير وتوحيد كردستان، كأحد المهام الرئيسية لحزبهم، بأنه غير مناسب للظروف التي يعيشها شعبنا المجزء مع وطنه بين دول أربعة مغتصبة، وغير ملائمة لأوضاع المنطقة، وأهداف الحزب المحلية، لكنهم أصروا على إبقاء بندهم، الذي أصبح احد أسباب الخلاف في السجن عام ١٩٦٠ (كان الخلاف حول:الإعتراف به أمام قاضي الفرد العسكري في حلب، كبند موجود في البرنامج، أم غير موجود فيه). كان اوصمان هو الوحيد من بين السجناء، في هذا الوقت الحرج، تمسك أمام المحكمة ببرنامجهم وبنده (الذي اعترض عليه حين كتابته)، بينما تهرب الآخرون من القول بوجود البند في برنامجهم. وكما كان الوحيد الذي قال في التحقيق بالحق كردستان بسوريا من خلال ثلاثة جيوب، في الجزيرة وعين العرب وجبل الأكراد.^(٢)

١ - محمد ملا أحمد ، في ذكرى ٥١ لتأسيس البارتي في سوريا. لا تلوي عنق التاريخ ، ١٩ كانون

الثاني ، ٢٠٠٨ . <http://alparty.de>

٢ - محمد ملا احمد، المصدر السابق.

كان عام ١٩٦٠ حاسماً بالنسبة للحركة السياسية الكردية في سوريا، فقد أقدمت أجهزة الأمن فجر يوم ١٢ آب على إعتقال قادة وكوادر الپارتی بلغ عددهم في المرحلة الأولى (٧٢)^(١) شخصاً من بينهم رئيس الحزب د. نورالدين زازا وسكرتير الپارتی أوصمان صبري وعضو المكتب السياسي رشيد سمو، وشملت الإعتقالات معظم المناطق مثل دمشق وحلب وعفرين وكوبانيه والجزيرة وبلغ عدد المعتقلين خلال يومين أكثر من ٤٠٠ موقوف من مختلف فئات وطبقات الشعب، الأمر الذي أدخل الشلل في جسم الپارتی، ناهيك عن أن الخلافات التي برزت أمام المحكمة تعمقت بشكل أكثر بسبب عجز القيادة من إيجاد حل توفيقي بين الأطراف المتصارعة. وبدأت خلافات السجن تنزل إلى الشارع الكردي في إطاره العام، في وقت واجهت تنظيمات الحزب برمتها حالة من الجمود التام لاسيما في منطقتي كوبانيه وعفرين بسبب الإعتقالات وإنكشاف أمر خلايا ه ووقوف أعلام الحزب عن الصدور. وفي الجزيرة كان عضوا اللجنة المركزية الشيخ محمد عيسى وعبد الحميد درويش يقودان تنظيمات الپارتی، وإنضم إليهما حينها حمزة نوران بعد خروجه من سجن المزة. وأتفق أن يصبح الشيخ سكرتيراً مؤقتاً للپارتی، كما أتفق على إضافة إثنين آخرين كعضوين مؤقتين إلى اللجنة المركزية وهما سعدالله إيبو^(٢) وملا عبدالفرید عبدالله، وقد تعاونوا معا في قيادة الپارتی حتى شباط ١٩٦٢^(٣) وكان الأول من الدرباسية من أتباع حميد والثاني مقرباً من الشيخ. عانى الپارتی من مشاكل وصراعات داخلية من القمة إلى القاعدة إذ كان الحزب يمر بأزمة غير طبيعية

١ - حسبما جاء في قصيدة لأحد المعتقلين وهو الشاعر محمد علي حسو الذي كان من الرعيل الأول وهو شاعر ملحد ولد في قرية كرى موزا التابعة لمدينة عامودا في عام ١٩٣٠. في عام ١٩٦٠ سجن مع أوصمان صبري ونورالدين زازا في سجن المزة نتيجة لانتماهاته السياسية إضافة الى تعليمه للغة الكردية للعساكر الكرد أثناء خدمته الالزامية في الجيش ودامت فترة سجنه سنة والنصف في فترة حكم جمال عبد الناصر لسوريا. كان شاعراً سياسياً من الدرجة الأولى، برز منذ عام ١٩٥٦، كان أحد نشطاء اليسار في منتصف الستينات، يسكن قامشلو رسالة من محمد علي حسو إلى الباحث، مؤرخة في ١٧/١٠/٢٠٠٩..

٢ - من أهالي الدرباسية، لجأ إلى تركيا عام ١٩٦٦، يسكن منطقة ديار بكر. مقابلة مع هلال خلف، هولير، ٢/١٠/٢٠٠٩.

٣ - محمد ملا أحمد، صفحات من تاريخ...، المصدر السابق، ص ١١٧.

تهدد كيانه، وجاء إنعقاد الكونغرس الأول في أوائل شباط من عام ١٩٦٢ في دمشق لمعالجة الموقف وانتخاب لجنة مركزية جديدة. شارك في أعمال الكونغرس أعضاء اللجنة المركزية كل من : محمد علي خوجة^(١) وكان قد عاد من العراق والشيخ محمد عيسى وحميد حاج درويش وحمزة نويران والأعضاء المؤقتون للجنة المركزية سعدالله إيبو وعبدالفرید عبدالله^(٢)، كما حضر أعضاء اللجان المنطقية محمد ملا أحمد وخالد مشايخ وعبدالله ملا علي وخليل عبيد

١ - ولد في قرية معبطلية التابعة لمنطقة عفرين عام ١٩١٤، درس في مدرسة دار الأيتام، وحصل على الثانوية العامة في المدرسة المذكورة، وفي عام ١٩٤٨ عمل مدرساً في المدرسة الابتدائية بجلب، وفي عام ١٩٥٠ أصبح مديراً مالياً في دائرة المعارف واستمر في عمله حتى عام ١٩٥٧. دخل ساحة النضال الكردي منذ نعومة أظفاره، وشارك في معركة لواء اسكندر ون عام ١٩٣٦، وكان عضواً في جمعية خويبون، وأمضى فترة عامين في قرية معشوق التابعة لناحية (جل آغا)منطقة ديرك في محافظة الحسكة، وفي عام ١٩٥٧ ساهم مع رفاقه في تأسيس الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي)، وبعد عامين من تأسيس الحزب وتحت الضغوط التي مارستها حكومة الوحدة بين سوريا ومصر على الأحزاب وملاحقة كوادرها اضطر إلى مغادرة البلاد مع بعض من رفاقه (خليل محمد-حميد سينو-جكرخوين..). إلى العراق ثم إلى كردستان العراق وهناك انضم إلى صفوف بيشمركة ثورة أيلول عام ١٩٦١، وعمل فيها برتبة مقدم، وعند تعرض الثورة إلى ضغوط كبيرة أدت إلى توقفها طلب منه قائده العسكري عيسى سوار العودة إلى سوريا حيث دخلها من الأراضي التركية، وبعد فترة وجيزة على قدومه من العراق اتخذ البارتي قراراً بفصله من صفوفه، أما على الصعيد الوطني فقد انتهت الوحدة بين سوريا ومصر وإثناء استلام البعث عام ١٩٦٣، بدأت حكومة البعث بمحلة اعتقال واسعة اعترف أحد الكوادر إن محمد علي خوجه هو أحد مؤسسي الحزب وانه عمل في صفوف البيشمركة، وعلى ذلك تم اعتقاله وزجه في زنزانه فردية حيث تعرض إلى تعذيب شديد وأصيب بعدة أمراض وتم نقله إلى مستشفى ابن النفيس بدمشق إلى أن وافته المنية في المشفى، حيث قامت بلدية دمشق بدفنه بمقبرة شيخ رسلان، مخلفاً ورائه امرأة وأربعة بنات وطفلين صغيرين. الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي)، إنظر موقع الحزب: www.alparty.de

٢ - ملا عبدالفرید، من سكان مدينة الحسكة، برز اسمه لفترة قصيرة (مقابلة مع هلال خلف، المصدر السابق).

المعروف (خليل سور)^(١) ومحمد فخري وكمال عبيدي وبلال حبش وسيدو أرسلان وكمال جميل إضافة إلى ملا محمد نيو^(٢). وغاب عن الكونغرانس كلا من اوصمان صبري الذي كان لا يزال معتقلا ورشيد سمو الذي كان موقفا والدكتور زازا الذي أبعده عن الحزب. ساد الكونغرانس صراعات حادة وكان لابد من إنقاذ الموقف بانتخاب لجنة مركزية جديدة من كل من: "محمد علي خوجة، الشيخ محمد عيسى، حميد حاج درويش، محمد ملا أحمد، خالد مشايخ، كمال عبيدي وبلال حبش"^(٣). وفي أول إجتماع للجنة المركزية، تم تشكيل لجنة تحقيق مع المساجين من أعضاء اللجنة المركزية، وقد رفض الدكتور زازا مقابلة اللجنة ولم يعترف بها وبدأ بمحاربة الحزب ودعم التكتلات فاتخذت اللجنة المركزية قرارا بطرده من الپارتي في حزيران ١٩٦٢، كما وأوصت بتوقيف عضوية رشيد سمو ستة اشهر وإعادة اوصمان صبري إلى الپارتي وأصبح سكرتيرها^(٤)، ويقول عبدالحميد درويش: «في أواخر أيار عام ١٩٦١ تقرر ذهابي إلى العراق برفقة الرفيق سعدالله ابراهيم، حيث إلتقينا بالمكتب السياسي . . . ولم تتمكن من لقاء البارزاني في هذه السفرة^(٥)، ولابد أنه عرض وجهة نظره وموقفه من الخلافات الموجودة بين الرفاق.

ويمكننا القول، بأنه منذ سنة ١٩٦٢ كان هناك حزبان داخل الحزب الواحد، وأخذ الصراع مع الزمن يأخذ شكلا واضحا بدأ يتعمق بتأثير العوامل الداخلية والكرديستانية. فمن الناحية التنظيمية أخذ كل تيار يتحرك في دائرته المغلقة ضد التيار الآخر، وتمخض بتأثير هذه العوامل إصطفاف فكري سياسي يضع النقاط على الحروف حول النقاط الخلافية. ويؤكد ذلك أحد مؤسسي الپارتي وهو رشيد سمو حيث يقول: "وكانت هناك تصرفات فردية تصدر عن البعض فمثلا قبل حملة الإعتقالات الكبرى بحوالي شهر قام حميد درويش بحل فرعية ديريك

١ - أطلق عليه خليل سور تميزا عن خليلي ره ش وكلاهما كانا من جماعة حميد، كان من سكان قرية

چاغربازار من المحلية. مقابلة مع هلال خلفن المصدر السابق.

٢ - محمد ملا أحمد ، صفحات . . . ، المصدر السابق ، ص١٣٤.

٣ - المصدر نفسه، ١٣٤.

٤ - المصدر نفسه، ص ١٣٥ - ١٣٦.

٥ - محمد ملا أحمد ، المصدر السابق، ص٣٩.

التي كانت تتألف من أكثر من ثمانين عضوا وقبل تشكيل فرعية جديدة كنا قد دخلنا السجن وكان هؤلاء أيضا معنا في السجن"^(١). وانعكست الخلافات على اللجان المنطقية والهيات الحلية والفرعية، فكان هناك خلاف بين اللجنتين المنطقتين في الجزيرة، فقد سميت منطقية المسكة منطقية الملالي حيث كانت قيادتها تتألف بأغلبها من عدد من الملالي: "ملا عبدالحكيم وملا عبد الفريد وملا داود زينو ولا أذكر أسماء الباقين وهؤلاء كانوا بشكل أو آخر مقربين من الشيخ محمد عيسى أو من مؤيديه أما منطقية القامشلي فكانت تعتبر محسوبة على حميد مع أنها لم تكن كلها معه صحيح كان فيها عزيز داوي وخالد مشايخ الا أنها كانت تضم أيضا ملا محمد نيو الذي لم يكن مؤيدا لحميد درويش"^(٢). وبهذا الصدد يكتب محمد ملا أحمد بأنه في الأشهر الأولى من عام ١٩٦٢ ظهرت مجموعات (من نوعية معينة أكثر أشخاصها من رجال الدين) تدعى الدفاع عن آراء ومواقف أوصمان صبري والشيخ محمد عيسى ضد آراء ومواقف حميد وجماعته (بعض العناصر المقربة منه) وأبوالأحرى ضد الآراء والمواقف التي كان يقول بها الدكتور نورالدين زازا ويتبناها حميد الآن...^(٣)، وبالتالي فإن حميد بدأ يتجه بعد إعتقالات ١٩٦٠ مباشرة نحو تبني سياسة جديدة تقوم على إعتبار الكرد أقلية قومية وتجريده من صفة الشعب. ونزل الصراع إلى الشارع الكردي بشكل واضح في منتصف عام ١٩٦٢، حيث أدى إلى توقيف الشيخ عيسى عن العمل الحزبي في حزيران لستة أشهر ومن ثم طرده في نهاية العام ذاته لإتهامه بالتكتل وعدم الإنصياح لقرار اللجنة المركزية. وخلال عام ١٩٦٢ شهد الپارتي تكتلات عديدة منها قيام لجنة محلية عامودة بإصدار بيان لمقاطعة حميد وجماعته وتكتل قامشلي أيضا ضد حميد وكان مؤلف من كل من: ملا هادي شيخ لطيف من فرعية الريف في غرب القامشلي وملا داود زيني من لجنة منطقية غرب القامشلي وملا محمد نيو من لجنة منطقية القامشلي والشاعر محمد علي حسو من فرعية العمال بالقامشلي، وكان هؤلاء محسوبون على أوصمان صبري والشيخ عيسى وعقدوا إجتماعا في القامشلي في خريف ١٩٦٢ حضره (٣٥) عضوا ووجهوا مذكرة

١ - لقاء مع السيد رشيد جمو، المصدر السابق.

٢ - المصدر نفسه.

٣ - محمد ملا أحمد، صفحات من تأريخ...، المصدر السابق، ص ١٣٩.

إلى اللجنة المركزية مطالبين فيها تشكيل لجنة تحقيق للوقوف عند القضايا والمسائل الخلافية، إضافة إلى جماعة ديريك وتكتل شرق القامشلي وجماعة آليان ضد قيادة البارتي بإسم جبهة المعارضة يتزعمها كنعان عكيد آغا ومحمد علي شيرو وملا محمد أمين وغربي سليمان وملا بشير وجميعهم حضروا كونفرانس آب ماعدا كنعان الذي افلس سياسيا^(١)، حتى أن منطقية الجزيرة (لدوافع خاصة) إنقسمت إلى لجنتي منطقتين، الأولى في القامشلي وشرقها، والثانية في غرب القامشلي^(٢)، وكان من نتائج هذه التكتلات قيام البارتي خلال عام ١٩٦٢ بإتخاذ إجراءات بحق العديد من أعضاء الحزب بسبب الخلافات والتجاوزات والتكتلات. وبسبب احتجاجات الهيئات الحزبية ضد عبدالحميد درويش ومواقفه الإستسلامية، وعندما رأى نفسه وحيدا جمد نشاطه الحزبي في بداية عام ١٩٦٣ عسى أن يؤثر بذلك على الطرف الآخر ويقدم له مايرضيه، لكن القيادة خيبت ظنه وقررت تجميده إلى أجل غير مسمى، بعد أن اتخذت إجراءات حزبية بحق المحسوبين عليه في الهيئات الأخرى وقد بقي حميد مجمدا حتى الكونفرانس الثالث في آب ١٩٦٤^(٣).

وجاء قرار اللجنة المركزية بتجميد حميد بعد أن جرى تغيير جذري في مواقفه الإستراتيجية تجاه مستقبل الحركة الكردية في سوريا، حيث قام خلال فترة تجميده من بداية ١٩٦٣ وحتى آب ١٩٦٤ بدفع الرفاق نحو التكتل ضد قيادة البارتي، وقام بنشر أفكاره في تقرير مقدم إلى اللجنة المركزية يدعو فيه إلى تأسيس جمعية ثقافية، بدل الحزب السياسي تدعو إلى الحقوق الثقافية فقط للأكراد في سوريا، داعيا أن يكون دور الأكراد في سوريا مكملا لنشاط الأحزاب في أجزاء كردستان الأخرى، هذه الرؤية الجديدة إلتقت بشكل أو بآخر مع طرح المحامي الذي كلفته السلطات بالسجن للدفاع عن المعتقلين مجلب بإقناع قيادة البارتي وخاصة أوصمان بالترجع عن مواقفه. أن هذا الطرح الجديد لـ حميد درويش يختلف مع مواقفه ورؤيته السابقة وبالتالي دخل حميد^{١١} في صراع مفتوح مع اللجنة المركزية^(٤). وكان هذا لايعني

١ - مقابلة مع هلال خلف، المصدر السابق .

٢ - محمد ملا أحمد ، صفحات ... ، المصدر السابق ، ص ١٥١ .

٣ - المصدر نفسه، ص ١٥٣ .

٤ - محمد ملا أحمد، صفحات...، المصدر السابق، ص ١٦٣ .

سوى شئ واحد وهو التراجع عن حقوق الشعب الكردي والإنحراج بالحزب إلى المواقف الإستسلامية واليمينية وكان لابد لقوى اليسار الثوري من إنقاذ الموقف.

جاء إنعقاد الكونغرس الثاني في القامشلي في أوائل تشرين الأول من عام ١٩٦٣ بضغط من القواعد والهيئات الدنيا وكضرورة ملحة لوضع اليد على الجرح. غاب عن الكونغرس كل من أوصمان صبري وحميد درويش، فالأول كان في بيروت لأنه كان مطلوباً من السلطات والثاني منع من الحضور بسبب مواقفه التكتلية في البارتي. كان أمام الكونغرس مسألتان مهمتان، الأولى تحديد شكل الخلاف في البارتي والمسألة الثانية توضيح الموقف من الأحداث الجارية في كردستان العراق. ومن أهم النقاط التي توصل إليها المجتمعون :

- إدانة تصرفات حميد التخريبية، معتبراً مواقفه يمثل فكر اليمين في البارتي والمدافع عن أفكار نورالدين زازا، لذا ثبت تجميده إلى أجل غير مسمى، مع تجريده من المسؤوليات الجزئية، وإنذاره إن لم يكف عن محاولاته التخريبية فستتخذ بحقه إجراءات أقسى.

- أناط باللجنة المركزية مهمة الإتصال بالثورة الكردية في العراق ومحاولة فهم أسباب الخلاف بين ملا مصطفى والمكتب السياسي والعمل على تضييق شقة الخلاف بين الطرفين، ولعب دور المصالحة.

- تكليف اللجنة المركزية بوضع برنامج سياسي جديد للبارتي ومن ثم طرحه على القاعدة للمناقشة وعرضه على المؤتمر العام القادم لإقراره.

- عقد مؤتمر عام في أقرب فرصة ممكنة (على ألا يتجاوز عاماً) لدراسة وضع ومشاكل البارتي وإيجاد الحلول الجذرية لها وإقرار البرنامج الجديد.

- أنتخبت لجنة مركزية جديدة مؤلفة من : أوصمان صبري، رشيد سمو، كمال عبدي وعزيز داود وعبدالله ملا علي، خالد مشايخ ومحمد ملا أحمد وأنتخب ملا محمد نيو ومحمد مصطفى عضوي إحتياط للجنة المركزية^(١).

تفاقت الأزمة الداخلية في البارتي خلال عام ١٩٦٤ ولاسيما بين اللجنة المركزية من جهة وبين الجماعات المناوئة وعلى رأسها كتلة حميد التي إنثقت مع جماعة ديريك وجماعة البرجوازية وجماعة الملالي في أليان والتف الجميع حول الفكر السياسي للدكتور نورالدين زازا .

١ - المصدر نفسه، ص ١٨٩ - ١٩٠.

اجتمعت اللجنة المركزية للپارتي بحضور أوصمان صبري في آذار عام ١٩٦٤ مجلب والتي نظرت في أمر البرنامج الجديد للحزب والذي كان من أبرز نقاطه التخلي عن شعار تحرير وتوحيد كردستان وحصر مطالب الشعب الكردي في سوريا بالحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية وإعتبار الأكراد في سوريا القومية الثانية بعد العربية والإقرار بأن الكرد في سوريا جزء من الأمة الكردية المرأة وليس أقلية قومية. وفي الوقت الذي كانت القيادة منهمكة بأمر عقد مؤتمر عام للپارتي داهم الأمن السياسي أعضاء المكتب السياسي في ٢١ أيار من عام ١٩٦٤، حيث شملت الإعتقالات كوادر متنوعة، وكانت هذه الضربة أقوى من الأولى لأن وضع الحزب كان هشاً من الداخل، ولم يطلق سراحهم إلا في بداية عام ١٩٦٥.

يقول صلاح بدرالدين : "بأنه زار مرتين في صيف عام ١٩٦٤ الرفاق المعتقلين في سجن حلب وفي الزيارة الثانية إلتقى بكل من اوصمان صبري ورشيد سمو وكمال عبدي وعبدالله ملا علي، حيث افهموه بأنهم يدركون تفاقم الأزمة وخطورة الوضع ويعلمون أن السبب الأساسي هو تأمر اليمين وخاصة عبدالحميد درويش وأبدوا عن إستعدادهم مع أي عمل إنقاذي إصلاحي من جانب قواعد الحزب"^(١).

وقد إستغل حميد وجماعته إعتقال أوصمان ورفاقه والإستفادة من هذا الفراغ السياسي لقيادة الحزب، فقاموا بالدعوة إلى عقد الكونغرانس الثالث في أوائل آب عام ١٩٦٤ في قرية (جمعاية) الواقعة على أطراف القامشلي من جهة الشرق، وقرر الكونغرانس رفع التجميد عن حميد وإعادته إلى اللجنة المركزية إذا ما أنتقد نفسه عن المحرقات الحزبية التي قام بها^(٢)، لكنه لم يفعل. كما وإتخذ الكونغرانس توصية إلى اللجنة المركزية الجديدة بالعمل على تقريب وجهات النظر بين ملا مصطفى البارزاني والمكتب السياسي. وجرى إنتخاب اللجنة المركزية من كل من : أوصمان صبري ورشيد سمو، وكمال عبدي وعبدالله ملا علي ومحمد ملا أحمد وخالد مشايخ وعزيز داود ومحمد أنور وعلي شيخموس، إضافة إلى إعادة حميد حاج درويش إلى اللجنة المركزية. وقد قدم كل من محمد ملا أحمد وعزيز داود إستقالتهما من اللجنة

١ - صلاح بدرالدين، الحركة القومية الكردية . . . ، المصدر السابق، ص ٤٦ .

٢ - رشيد سمو، المسألة الكردية، المصدر السابق، ص ٩٩ .

المركزية^(١)، وعشية إنعقاد الكونغرس تخلى كل من محمد مصطفى وملا محمد نيو العضوي الإحتياط للجنة المركزية وعبد الصمد ملا خليل عضو اللجنة المنطقية مؤقتاً مهامهم الحزبية. وهكذا بدأ يظهر للعيان الإصطفاف الفكري بين أعضاء الحزب من القيادة إلى القاعدة كخطوة أولية نحو الإنشقاق .

لقد شكلت نقطة الخلاف الأساسية في البارتي بين جناحي أوصمان وحميد حول ماهية الأكراد في سوريا - الشعرة التي قضمت ظهر البعير - كما يقال ، إذ لم يعد ممكناً بعد الآن العمل في إطار حزب واحد بعد أن بلغت هذه النقطة الإستراتيجية ذروتها. وكان السؤال المطروح أمام الجميع، هل الأكراد في سوريا شعب يعيش على أرضه التاريخية وجزء من الأمة الكردية المجزأة وله حق في تقرير المصير أم أقلية قومية تسللت إلى سوريا وبالتالي لا يحق له المطالبة بالحقوق السياسية وحصر مطالبه فقط في الحقوق الثقافية.

أما النقطة الخلافية الأخرى في الحزب كان حول الخلاف الناشب بين البارزاني و جماعة المكتب السياسي وعلى رأسهم إبراهيم أحمد و الموقف من الثورة الكردية في كردستان العراق بقيادة مصطفى البارزاني، والذي كان يعتبر خطأ أحمر عند الشعب الكردي بشكل عام وأغلبية أعضاء البارتي في سوريا بشكل خاص.

كانت هناك إتصالات تجري في الخفاء بين المكتب السياسي وحميد درويش منذ بدايات الخلافات في كردستان العراق. يقول حميد درويش بأنه تلقى رسالة من جلال الطالباني مؤرخة في ١٩٦٣/٦/٣ يقول فيها : "وردتنا معلومات من جهات مختلفة بأن السيد البارزاني يتحرك من منطقة بهدينان بإتجاه مقر المكتب السياسي الموجود في (ماوت) بقصد إحتلاله، وإزاحة أعضاء المكتب السياسي عن مسؤولياتهم الحزبية، نرجو أن تبذلوا مساعيكم الحميدة لديه بعدم الإقدام على ذلك نظراً لخطورة هذا العمل على الثورة والحزب^(٢)، ولا بد من الإشارة هنا أنه لم يكن للسيد حميد آنذاك أي صفة حزبية لأنه كان قد قدم إستقالته في حزيران ١٩٦٣ من اللجنة المركزية^(٣)، ناهيك عن أنه لم يكن الشخص الأول في البارتي، لاشك أن الهدف

١ - محمد ملا احمد، المصدر السابق، ص ٢٠١ .

٢ - حميد درويش، المصدر السابق، ص ٧٤ - ٧٥ .

٣ - حميد درويش، المصدر السابق، ص ٧٤ .

الأساسي لجماعة المكتب السياسي كان كسب دعم قيادة الپارتي وحشد الرأي العام الكردي في سوريا لها أو على الأقل إتخاذ موقف (الحياد) أو (الدعم المبطن لها) بالنسبة للصراع الدائر في الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق. وإستغلت جماعة حميد إعتقال قيادة الپارتي في أيار فهرعت إلى عقد كونفرانس(جمعاية) في أوائل آب عام ١٩٦٤ ونجحت من السيطرة على الحزب و إعادة حميد إلى اللجنة المركزية وتكليفه بالسفر لكردستان العراق في أوائل أيلول أي بعد شهر واحد فقط من عودته للحزب وبرفقة كل من خالد مشايخ وحسن بشار. وكان ذلك فرصة ذهبية للسيد حميد لضرب عصفورين بحجر واحد، فمن جهة كان يهدف للتنسيق مع جماعة المكتب السياسي فيما يتعلق بالأحداث في الجزئين (كردستاني العراق وسوريا) ومن جهة أخرى أراد كسب شعبية الجماهير الكردية وإعادة ثقة الرفاق بعد أن فقدوها، فزيارة كردستان والبارزاني كان مقدسا لدى أغلبية الشعب الذي كان يتابع أخبار الثورة بحماس شديد، حيث كان الشعور القومي قد بلغ ذروته في منتصف الستينات من القرن العشرين في قرى ومدن كردستان سوريا، إذ لم تخلو قرية واحدة من وجود خلايا الپارتي.

وبعد عودة حميد درويش من كردستان العراق إجتمع على الفور باللجنة المركزية (وكانت قيادة الحزب لازالت معتقلة)، وصدرت نشرة داخلية (حول الأوضاع في كردستان العراق) بتاريخ ١٣/١١/١٩٦٤، حيث جاءت مضمونها مبطنة وغير واضحة، بل وتبرر أحيانا الإنشقاق الحاصل، ودون أن تضع اليد على الجرح، وإنتهت النشرة بالأسطر التالية: "كما يستنكر حزبنا المحاولات الرامية إلى توسيع شقة الخلافات ونقل أثرها إلى سوريا أيضا، ويدعوا كل الرفاق إلى تعرية هذه المحاولات وشرحها للجماهير..."^(١)، إلا أن الجماهير الكردية وأعضاء وكوادر الپارتي رفضوا الوقوف موقف المتفرج إزاء ماكان يحدث في كردستان العراق وطالبوا بتحديد الموقف من الثورة الكردية والوقوف إلى جانب قائدها مصطفى بارزاني، حامل أمانى وطموحات الشعب الكردي في جميع أجزاء كردستان. وقاد هذه الحملة جماعة أوصمان صبري التي رفضت مضمون النشرة جملة وتفصيلا ووجدوا فيها تأييدا ضمنيا لإبراهيم احمد ورفاقه في وقت كانت كردستان تتعرض للقصف الجوي والأرضي. يؤكد جواد الملا : "بأن السيد محمد أمين فرج ممثل السيد جلال الطالبارني قد إلتقى بالقائد التاريخي للشعب

١ - اللجنة المركزية في ١٣ / ١١ / ١٩٦٤. راجع : عبد الحميد درويش، المرجع السابق، ص ٩٣ - ٩٦.

الكرد في سورية آيو أوصمان صبري في مدينة دمشق عام ١٩٦٦، الذي طلب من آيو أوصمان بأن يكون موقف أعضاء الحزب الديمقراطي الكردي في سورية الذين يدرسون في اوربا موقفا حياديا من الخلاف فيما بين المكتب السياسي للپارتي والملا مصطفى بارزاني، فأجابه آيو أوصمان بأنه لا يوجد حياد في هذه المسألة فوجود المكتب السياسي في بغداد والملا مصطفى على رأس الثورة فإني مع الملا مصطفى وبدون مناقشة...^(١).

وحاول حميد درويش في كتابه تشويه موقف اوصمان صبري بتصورات بعيدة كل البعد عن المنطق والحقائق التاريخية، حيث يقول : "هنا من الضروري التطرق لنقطة هامة وهي أن أوصمان صبري لم يقدم على تأييد البارزاني حبا به، كما هو شأن حبيب محمد كريم الذي قبل العمل معه ضد اللجنة المركزية، فقد كان الإثنان يعتقدان بأن بإمكانهما إستغلال نفوذ البارزاني لفترة محددة ريشما يقضي على نفوذ المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة إبراهيم أحمد، ويصار أيضا إلى تشييت نفوذهما في قيادة الحزبين في العراق وسوريا، عندها يمكن الخروج من دائرة سيطرة البارزاني..."^(٢)، هذا التقييم ينطبق على حميد نفسه لأنه لم يكن ينظر إلى البارزاني كقائد للکرد ورمزه وحامل أمانيه، وكما نعلم فقد بقي الشخصان مخلصين للبارزاني طوال حياتهما مما يدحض هذه النظرة. وإزاء هذه المواقف المتباينة أصبح الإنشقاق أمر واقع بين اليسار واليمين منذ منتصف عام ١٩٦٥ يستند إلى مبررات تاريخية وأسباب موضوعية إذ لم يكن ممكنا البقاء معا في إطار إختلاف المواقف المتباينة مثل ماهية النضال وأسلوبه والموقف من المسألة القومية الكردية في سوريا ومستقبلها وإختلاف الرؤى والتصورات البرنامجية حولها والموقف القومي من الثورة الكردية في كردستان العراق وقائدها البارزاني.

كونفرانس الخامس من آب ١٩٦٥ في قرية جمعاية:

خلال النصف الثاني من عام ١٩٦٤ وبداية عام ١٩٦٥ أخذت النخب اليسارية والثورية المؤمنة بآراء آيو أوصمان في الپارتي تنظم صفوفها ضد تكتلات ومواقف الجناح

١ - جواد ملا، المصدر السابق، ص ١٤٧.

٢ - عبد الحميد درويش، المصدر السابق، ص ٩٧.

اليمني في الحزب ومن أبرز وجوهها نذكر كل من : "ملا محمد نيووهلال خلف البوتاني ومحمد علي حسو ومحمد حسن مستى"^(١)، ومحمد بوطي وملا هادي شيخ لطيف وملا داود زيني ومن الهيئات الطلابية في القامشلي كل من صلاح بدرالدين ونوري حاجي وكامل إسماعيل وعيسى حصاف^(٢) وغيرهم، وبدعم من القواعد، في محاولة منها للوقوف في وجه المد اليمني التخريبي في الپارتي لاسيما بعد أن ترك العمل الحزبي مسؤولين بارزين من اللجنة المركزية والمنطقية، مثل: "عزيز داود، محمد ملا أحمد، محمد مصطفى وعبدالصمد ملا خليل"^(٣). خاصة بعد تباين وجهات النظر بين حميد درويش وخالد مشايخ أثر عودتهما من كردستان العراق في نهاية عام ١٩٦٤، حيث وقف الأول مع جلال طالباني ورفاقه أما الثاني فقد أيد ملا مصطفى بارزاني^(٤).

عقدت جماعة اليسار كونفرانسها الأول في ٥ آب عام ١٩٦٥ في قرية جمعاية في دار المحرم محمد بوطي، وقد إستمر حتى طلوع الفجر، حيث ركز على نفظتين أساسيتين وهما: "ماهية الحزب والموقف من الثورة الكردية والقضايا التنظيمية"^(٥)، وهو الكونفرانس التاريخي الذي إنشئ عنه تأسيس الپارتي الديمقراطي الكردي اليساري في سوريا، وكان ذلك خطوة ضرورية لإنقاذ الپارتي من السقوط وإخراجه عن خطه النضالي في مرحلة تاريخية مهمة بالنسبة للحركة التحررية الكردية في عموم كردستان. لأن اليمين كان مصرا على مواقفه، فقد حاول هلال خلف عشية إنعقاد الكونفرانس إفتناع رموز اليمين بالتراجع عن موقفهم حرصا على

١ - ولد بقرية علي فرو في عائلة قومية، إنضم إلى الپارتي في بداية الستينات وأصبح واحد من نشطاء اليسار، لجأ إلى كردستان العراق هربا من ملاحقة السلطات له، حيث أستشهد في سيطرة دهوك يوم ١٩٧٣/٧/٣. وقد كلف يومها ملا محمد نيو إسماعيل حصاف مسؤول تنظيمات الطلبة في قامشلو بنقل خبر إستشهاد محمد حسن إلى صلاح بدرالدين الذي كان يومها ملاحقا في دمشق.

٢ - مواليد قرية (كرسور) ناحية عامودا ١٩٤٧، أنهى دار المعلمين ثم الجامعة في بيروت، عمل مدرسا للغتين العربية والفرنسية لسنوات طويلة يسكن قامشلو.

٣ - محمد ملا أحمد ، صفحات من . . . ، المصدر السابق، ص ٢٠٩ .

٤ - المصدر نفسه، ص ٢١٣ .

٥ - مقابلة مع هلال خلف، هولير في ٢/١٠/٢٠٠٩ .

وحدة الحزب ولكن دون جدوى. وقد كتب صلاح بدرالدين: "بأن رموز اليمين كانوا يلتقون مع نظرائهم من تيار - ٦٦ (ويقصد جماعة المكتب السياسي - الباحث) بل ويؤيدون مواقفهم ويعقدون معهم الإتفاقات من وراء ظهر أغلبية قيادة الحزب ولم تنقطع زيارات الوفود من عام ١٩٥٨ - ١٩٦٦ ومن الواضح ان البيان الصادر باسم حزبنا أواخر عام ١٩٦٤ حول الموقف من الخلاف الناشب في الثورة الكردية وبإشراف مباشر من رموز اليمين كان بمثابة الإعلان عن معاداة قيادة الثورة وزعيمها الخالد البارزاني والوقوف إلى جانب - ٦٦ - وكان ذلك إستفزازا لمشاعر جميع أعضاء الحزب قيادة وقاعدة... وإستند موقف اليمين القومي إلى ركيبتين الأولى نقل أخبار عن الثورة غير صحيحة ومنحازة إلى جانب تيار - ٦٦ والثانية العمل على تعميم الولاء الفكري والسياسي لذلك التيار"^(١). حضر الكونغرانس (٢٧) شخصا وهم كل من^٢: صلاح بدرالدين، ملا محمد نيو، هلال خلف البوتاني، محمد بوطي، عبدالحليم قجو، يوسف إسماعيل، نوري حاجي^(٣)، أحمد بدري، فخري هيببت، شمو ملكي، محمد قادو، ملا أمين ديواني (تبگي)، غربي عباس، محمد خليل^(٤)، ملا شريف، عبدالرزاق ملا أحمد، ملا داود، نوري حجي حميد، محمد سعيد، ملا أحمدى قوب، إبراهيم عثمان، سيد رمضان^(٥)، وعيسى حصاف^(٦).

١ - صلاح بدر الدين، الحركة القومية الكردية . . . ، المصدر السابق، ص ٣٨ .

٢ - مقابلة مع هلال خلف، المصدر السابق .

٣ - هجر السياسة في أعقاب كونفرانس آب ١٩٦٥، عمل مدرسا في القامشلي حيث يسكن(معرفة شخصية).

٤ - من قرية (گر زیارت) القريبة من ديريك، من كوادر البارتي اليساري المعروفين أبعد عن الحزب عام ١٩٧٤ وعاد في العام التالي، في عام ١٩٨٠ إنشق عن حزب الإتحاد الشعبي وإنضم إلى الحزب الإشتراكي الكردي، ترك الحزب بعد إنضمام صالح كدوا إلى اليمين.

٥ - ملا رمضان البرنجي، يسكن آنذاك قرية (جمعية) توفي في السنوات الأخيرة .

٦ - صلاح بدرالدين، الحركة القومية، المصدر السابق، ص ١٧٠ .

وقف الكونغرفانس عند أزمة الپارتي وقضاياہ الخلافية وركز على أهم المسائل الإستراتيجية التي واجهت الحركة الكردية في سوريا ومن أهمها^(١):

١- هل الأكراد في سوريا شعب له جذور في الأرض والتاريخ أم أقلية قومية تسلت إلى البلاد.

٢- هل الپارتي حزب سياسي و أداة نضالية ثورية تنظيمية أم جمعية ثقافية إصلاحية .

٣- هل للکرد في سوريا حقوق قومية كاملة حسب مبدأ حق تقرير المصير والتي تمحورت حول (الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية) أم الحقوق الثقافية فقط التي تمسكت بها اليمين .

٤- وسائل النضال وطريقة مواجهة المشاريع والمخططات الشوفينية من قبل النظام خاصة مشروع الخزام العربي .

٥- الموقف من الثورة الكردية ومن السلطة في سوريا .

وأفصح صلاح بدرالدين عن أهداف كونفرانس آب قائلاً : "إن قضايا الخلاف التي تناوہا وكشف عنها وحسمها الكونغرفانس لم تكن مع نهج اليمين الكردي فحسب بل كانت في جوهرها مع مواقف وسياسات وممارسات سلطة النظام الحاكم..."^(٢).

إنتخب الكونغرفانس قيادة مرحلية مؤلفة من كل من : ملا محمد نيو، صلاح بدرالدين، هلال خلف. ولقي البيان الختامي الذي أصدره الكونغرفانس صدى كبيراً في الأوساط الحزبية والشعبية، وعلى الرغم من قلة عدد المجموعة ونقص خبرتها في البداية، إلا أنها نجحت وفي وقت قصير من تغيير موازين القوى لصالحها وتعرية سياسة اليمين وعزله، ومن أن تتحول إلى قوة منظمة ومؤثرة في الحركة السياسية الكردية في سوريا والكرديستانية، ويرجع ذلك بإعتقادي إلى التلاحم الفكري بينها من جهة وإلى الخط الإستراتيجي السليم الذي أختارته لنفسها من جهة أخرى .

توصل الكونغرفانس إلى جملة من المقررات يذكرها كل من محمد نيو وهلال خلف على النحو التالي :

١ - د.إسماعيل حصاف، أزمة الحركة الكردية في كردستان سوريا إلى أين؟، موقع بنكه، ٣/٩/٢٠١٠.

٢ - حوار شامل مع صلاح بدرالدين، رابطة كاوا للثقافة الكردية، أربيل - ٢٠٠٦، ص ٣١ .

- ١ - تجميد القيادة القديمة .
 - ٢ - عقد مؤتمر بعد سنة .
 - ٣ - تشكيل قيادة مرحلية من (ملا محمد نيو ، صلاح بدرالدين وهلال خلف) .
 - ٤ - تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر القادم مؤلفة من أعضاء القيادة المحلية بالإضافة إلى (محمد قادو ونوري حاجي ويوسف إسماعيل) .
 - ٥ - تحضير مشروع برنامج سياسي ونظام داخلي جديدين لتقديمه إلى المؤتمر القادم^(١) .
- وعندما علمت جماعة اليمين بأخبار الكونغرانس ومقرراته إتصل خالد مشايخ بالقيادة
المرحلية المنبثقة عن الكونغرانس وإتفق معهم على :
- ١ - عدم نشر قرارات الكونغرانس .
 - ٢ - التحضير لمؤتمر بعد إجراء الإنتخابات خلال شهر .
 - ٣ - تشكيل لجنة مشرفة على الإنتخابات مكونة من أربعة أعضاء هم : (طاهر صفوك
وعبداللطيف عبدي عن اليمين ونوري حاجي ويوسف إسماعيل عن اليسار) .
 - ٤ - عدم إتخاذ أي إجراء بحق رفاق اليسار .

لم تكن تلك الإتفاقية من قبل اليمين سوى خطوة تكتيكية للإستفادة من الوقت، وإلتزم بها اليسار حتى لا يقال عنهم بأنهم سبب فشل الوحدة. وسافر خالد مشايخ إلى كردستان العراق وعاد بعد ثلاثة أشهر ومعه السيد نعمان عيسى عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق. أما اللجنة الرباعية المكلفة بإجراء الإنتخابات وإعداد المؤتمر فقد فشلت في عملها لسببين، الأول عدم إلتزام خالد مشايخ بالفترة المتفق عليها بالعودة من كردستان العراق خلال المهلة المحددة، بحجة مرض ألم به هناك، والسبب الآخر هو إقدام اليمين على عقد كونغرانس في قرية بركو دون علم اليسار^(٢).

عقد اليمين في أواخر ١٩٦٥ كونغرانسا سموه الرابع في قرية بركو بدار خليل ليلى بحضور ممثل الثورة نعمان عيسى، دون إعلام اليسار وبهذا الصدد يقول هلال خلف : "لم نعلم به إلا بعد إنتهاء المؤتمر أعماله، فألتقينا به أنا ومحمد نيو برفقة حسن بشارحيث أبلغنا بأن وقوفه

١ - محمد ملا أحمد ، صفحات من . . . ، المصدر السابق ، ص ٢١٨ - ٢١٩ .

٢ - مقابلة مع هلال خلف، هوليير، ٣/١٠/٢٠٠٩ .

إلى جانب أحد أطراف الصراع لم يساعد على حل المشكلة وبعد مناقشات حادة معه قال: "إعتبروا كأن أمرا لم يكن وسأقدم تقريرى إلى البارزاني بهذا الخصوص. وفي عام ١٩٦٦ وبعد إنعقاد المؤتمر السادس للديمقراطي الكردستاني وفي لقاء جرى معه في اللجنة المركزية أجاب نعمان عيسى بأنه قدم تقريره إلى البارزاني لكنني أشك في ذلك ، حينها إستلمت رسالة من المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني حول التأييد المطلق للثورة لنا وإعتبرنا الطرف المشروع"^(١). وقد أتخذ كونفرانس بركو جملة من المقرارات منها طرد ملا محمد نيو وصلاح بدرالدين وهلال خلف ونوري حاجي وفصل أعضاء اليسار وتشكيل قيادة جديدة مؤلفة من كل من : طاهر صفوك^(٢) ودرويش ملا سليمان ومدور وفي عام ١٩٦٦ إضيف إليها رشيد سمو وعزيز داود اللذان قررا أخيرا العمل مع اليمين إضافة إلى حميد درويش، وهكذا برز اليسار واليمين . لكننا لو دققنا في الإسلوب الذي إتبعه نعمان عيسى كوسيط بين الطرفين بعد مضي كل هذه السنين، لايفهم منه إلا شئ واحد وهو أن نعمان عيسى لم يرغب في الضغط على اليسار لأن قيادة الثورة قد أدركت جيدا سياسة قيادة اليمين ونهجها المستقبلي وعلى رأسهم حميد درويش وإما أنه كان من جماعة المكتب السياسي.

ومن جانبها كلفت القيادة المحلية للييسار بناء على توجيهات الكونفرانس صلاح بدرالدين بإجراء الإتصالات مع كافة أعضاء القيادة القديمة وإبلاغهم نتائج ومقررات الكونفرانس ، وبهذا الصدد كتب صلاح بدرالدين قائلا : " كلفني الرفاق بأداء المهمة مع رفاق حلب ودمشق وكانوا قد خرجوا من السجن وإتصلت مع معظمهم وكان آخرهم أوصمان

١ - مقابلة مع هلال حلف، المصدر السابق.

٢ - ولد عام ١٩٤٥ في قرية تل عربيد الواقعة إلى غربي القامشلي في عائلة ميسورة . في عام ١٩٦٨ نال شهادة الحقوق من جامعة حلب . إنتهى إلى البارتى في العام الدراسي ١٩٥٩ / ١٩٦٠ ، في نهاية عام ١٩٦٣ كان عضوا للجنة المنطقية وفي كونفرانس بركو أنتخب عضوا في القيادة (نواة القيادة) ، وبقي قياديا بارزا في الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا (اليمين) حتى عام ١٩٩٢ ، حيث إنشق عن حميد درويش، تعرض للملاحقة والتنقل المستمر بسبب طبيعة عمله السياسي ، هو الآن سكرتير الحزب الديمقراطي الوطني الكردي في سوريا . رسالة جوابية للباحث من السيد طاهر حاج سعدون سفوك ، القامشلي في ٣١ / ٧ / ٢٠٠٩ . (ومعرفة شخصية) .

صبري في دمشق"^(١)، يقول عيسى حصاف: بعث صلاح بدرالدين رسالة من دمشق، جاء فيها: "تم تأمين الكتب المطلوبة"^(٢) وكان ذلك عبارة عن كلمة السر المتفق بيننا بأن أوصمان صبري قد وافق العمل مع اليسار. ويقول هلال خلف: "إنصلنا بكل من رشيد جمو ومحمد ملا أحمد وأوصمان صبري وجركخوين الذي أصبح عضوا فخريا في القيادة وبعد حوالي ثلاثة أشهر أبدى رشيد إستعداده للعمل معنا لكن أوصمان رفضه بينما لم يلتزم محمد ملا أحمد حزبيا وإنما أيدنا تأييدا مطلقا وبعد مضي عدة أشهر إستطعنا إقناع آبو أوصمان بالإلتزام معنا وإستلم منصب سكرتارية اليسار"^(٣). وتشكلت قيادة تاريخية متجانسة فكريا تمثل جميع مناطق التواجد الكردي في البلاد ، وأصدر الحزب خلال تلك الفترة وثيقتين هامتين نظريتين الأولى " حول اليسار " والثانية تحت عنوان : " أقلية أم شعب " حول قضايا الخلاف مع اليمين وعلى أن الشعب الكردي يعيش على أرضه التاريخية يناضل في سبيل حقوقه القومية من سياسية وثقافية واجتماعية وديمقراطية^(٤). وهكذا إتخذ اليسار إسم البارتي الديمقراطي الكردي اليساري في سوريا وأصبحت صحيفة - دنكي كرد - لسان حال للجنة المركزية، كان الحزب قبل الإنشقاق قد اصدر منذ التأسيس وحتى الإنشقاق (٩) أعداد فقط باللغة الكردية اللاتينية، حيث بدأ اليسار بإصدارها بدءا من العدد العاشر باللغة العربية وصفحة منها بالكردية.

الكرد وإنقلاب ٢٣ من شباط ١٩٦٦ :

شهدت سوريا يوم ٢٣ شباط من عام ١٩٦٦ إنقلابا عسكريا بزعامة صلاح جديد^(٥) يمثل إتجاهها يساريا في حزب البعث، أطاح بأنصار ميشيل عفلق وأمين الحافظ وصلاح الدين

١ - صلاح بدرالدين، الحركة القومية . . . ، المصدر السابق، ص ٤٦ .

٢ - لقاء معه بالقامشلي، ٢ / ٨ / ٢٠٠٢ .

٣ - مقابلة مع هلال خلف، هوليير في ٣ تشرين الأول ٢٠٠٩ .

٤ - صلاح بدرالدين، الحركة القومية . . . ، ص ٥١ .

٥ - صلاح جديد سياسي وعسكري من الطائفة العلوية، ولد عام ١٩٢٦ في قرية دوير بعبدة بمحافظة اللاذقية، كان من المشاركين في إنقلاب البعث آذار ١٩٦٣، كما أنه قاد إنقلاب ٢٣ شباط ١٩٦٦ الذي عزل

البيطار^(١). وقد عين الدكتور نورالدين الأتاسي^(٢) رئيساً للجمهورية، ويوسف زعين^(٣) رئيساً للوزراء، ولكن الحاكم الفعلي ظل صلاح جديد الذي لم يستطع أن يتسلم رئاسة الجمهورية بسبب حصر الدستور السوري، وقتذاك، منصب الرئاسة في من هو مسلم سني، بينما صلاح

أمين الحافظ من رئاسة الجمهورية وأصبح الرجل القوي في سوريا قبل أن تطيح به الحركة الإنقلابية التي قادها حافظ الأسد يوم ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠، فاعتقل صلاح جديد وقضى حوالي ثلاث وعشرون سنة في سجن المزة، توفي في السجن يوم ١٩ آب ١٩٩٣، كان يمثل الجناح اليساري في البعث وعرف عنه نظافة اليد. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة .

١ - صلاح الدين البيطار (١٩١٢ - ١٩٨٠) : سياسي سوري لعله ابرز المساهمين في تأسيس حزب البعث إلى جانب ميشيل عفلق. تولى عدة مناصب في الحكومات السورية المتعاقبة ومنها حكومة الوحدة . نزح إلى لبنان بعد إنقلاب صلاح جديد، ثم إستقر في باريس حيث أسس مجلة "الأحياء العربي". أعتيل في الثمانينات في ظروف غامضة. إنظر: جابر رزق، الأخوان المسلمون والمؤامرة على سوريا، دار العلوم للطباعة، القاهرة، ١٩٨٠، ص٢٧.

٢ - د . نورالدين الأتاسي سياسي وطبيب، تطوع كطبيب في جيش التحرير الجزائري. تولى رئاسة الجمهورية إثر إنقلاب ٢٣ شباط ١٩٦٦ بقيادة صلاح جديد، الذي أطاح برئيس الدولة أمين الحافظ. إستلم الأتاسي الأمانة العامة لحزب البعث العربي الإشتراكي إضافة إلى رئاسة الدولة. أطيح به حافظ الأسد في عام ١٩٧٠ ثم سجن، توفي في مطلع التسعينات في باريس التي نقل إليها من السجن للمعالجة من مرض ألم به وهو في السجن. سعد سعدي، المصدر السابق، ص ٢٤ .

٣ - ولد في بلدة ألبوكمال عام ١٩٣١ وتخرج من كلية الطب بجامعة دمشق، ثم تطوع في حرب إستقلال الجزائر مقاتلاً في وحدة هوارى بومدين، وبعد عودته إلى سوريا في ١٩٥٧ إنضم لحزب البعث. بعد إنقلاب البعث في ٨ آذار ١٩٦٣، تولى منصب وزير الزراعة (١٩٦٣ - ١٩٦٤).في عام ١٩٦٥ أنتخب زعين عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث، ثم شغل منصب رئيس الوزراء للمرة الأولى في الفترة من ٢٣ أيلول إلى ٢١ كانون الأول ١٩٦٥، ثم عاد إلى رئاسة الوزراء من ٢٥ شباط ١٩٦٦ إلى ٢٩ تشرين الأول ١٩٦٨، حيث أجبر على تقديم الإستقالة في إطار الصراع على السلطة. كان زعين مقرباً من صلاح جديد، وبعد الإطاح به ومجئ حافظ الأسد للسلطة، أُلقي القبض على زعين وحبس، ولم يفرج عنه إلا سنة ١٩٨١، بعد أن أصيب بالسرطان، فسافر إلى السويد للعلاج، حيث أجريت له عملية جراحية، وبعد شفائه أنتقل إلى المجر. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

جديد مسلم علوي^(١). وما أن بسط الإنقلابيون سيطرتهم على البلاد، حتى جددوا العمل بالأحكام العرفية. ولما كان الإنقلاب قد وقع بستة أشهر فقط بعد إنبثاق اليسار الكردي في كونفرانس الخامس من آب ١٩٦٥، كان اليساريون يمزحون فيما بينهم بأن البعثيين اليساريين استفادوا من تجربتنا.

وجهت اللجنة المركزية لليمين رسالة سياسية داخلية إلى رفاقهم أبدت فيها تأييدها لحركة ٢٣ شباط، طالما إستمرت على نهج وطني تقدمي من شأنه أن ينجز تحولات اجتماعية واقتصادية ويسبني الديمقراطية الشعبية في البلاد...^(٢)، جاء هذا التأييد بالرغم من أن الحكم الجديد لم يبد تغييرا يذكر في موقفه من القضية الكردية. وبدل أن تقوم القيادة الجديدة في البلاد بالبحث عن حل المسألة الكردية، شددت قبضتها ضد السكان الكرد، ففي حزيران عام ١٩٦٦، بدأ مدراء النواحي ورؤساء مخافر الشرطة في المناطق الكردية بالجزيرة بمغادرتها، كما وقاموا بتشكيل دوريات وعلى طول الحدود مع تركيا وإعتبارها منطقة أمنية، تجوب القرى بحدود إدارتها تطالبهم بالتهيو لمغادرة مناطقهم وإختيار مكان العيش الجديد في المناطق الجنوبية ذات الطابع العربي.

وفي ٢٠ آب ١٩٦٦ قامت السلطات بحملة إعتقالات كانت الأوسع في تاريخ الحركة القومية الكردية في سوريا والثانية من حيث الترتيب بعد إعتقالات عام ١٩٦٠ والتي تركزت اساسا في منطقة الجزيرة^(٣)، حيث بلغ عدد الموقوفين في البداية أكثر من (٩١) شخصا... بقي منهم في المرحلة الأخيرة نحو (٥٦) شخصا في سجن غويران بالحسكة، ويقول حميد درويش أنه وحمزة نويران من بين هؤلاء^(٤) وفشلت السلطات في إعتقال القياديان البارزان في اليسار الكردي كل من ملا محمد نيو وهلال خلف البوطاني الملاحقان من قبل السلطة. وقد جاءت هذه الإعتقالات بعد أن باشرت القيادة الجديدة لحزب البعث من تطبيق المشاريع العنصرية وفقا لخطة "محمد طلب هلال"، وكانت إعتقالات إحترازية تخوفا من إحتتمالات تنامي روح

١ - سعد سعدي، المرجع السابق، ص ١٤٦.

٢ - عبد الحميد درويش، المصدر السابق، ص ١٠٣ - ١٠٤.

٣ - صلاح بدر الدين، الحركة القومية...، المصدر السابق، ص ٧٤.

٤ - عبد الحميد درويش، المصدر السابق، ص ١٠٥.

المقاومة لمخطط "الحزام العربي" والخروج من تحت السيطرة، خاصة وانها جاءت بعد قرار التصدي في مؤتمر اليسار وإجتماعات اللجنة المركزية ومسألة توزيع المنشير وتسرب خبر - حرق المحاصيل في مناطق - مزارع الدولة^(١)، وجاءت قرارات اليسار بعد إنعقاد مؤتمره الأول في ٢٠ تموز ١٩٦٦ وبحضور حوالي ٧٠ رفيقا، ويقول هلال خلف: "نوقش فيه موضوع الحزام العربي لأول مرة وكنا قد عرفنا عن المشروع قبل عشرة أيام فقط"^(٢)، كما وتم فيه "إقرار البرنامج السياسي وإنتخاب أوصمان صبري سكرتيرا للحزب"^(٣)، الذي كان من دعاة إستخدام جميع أشكال المقاومة بما فيها المسلحة، إعتقادا منه أن العشائر العربية سوف لن تغامر بالهجي للمنطقة، فيما لو وجدت مقاومة كردية لاسيما وأن أبناء الإنتصارات الكردية في العراق كانت تثير لديهم المخاوف. وإلخاماد صوت المواطنين الكرد، نفذت في سجن غويران خطة للتعذيب الجسدي والإرهاب النفسي بلغت من الوحشية والبربرية ما لم يسبق لها مثيل في تاريخ سوريا... وكان الجلادون يطالبون المعتقلين أثناء التعذيب بتريدهم شعاراتهم وهي: "يسقط الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا، ويسقط البارزاني، ويسقط الشعب الكردي..."^(٤)، لقتل روح المقاومة ضد هذا المشروع العنصري وإثارة الإرهاب والخوف بين الشعب الكردي.

ولابد من الإشارة إلى أن الزعيم الكردي مصطفى بارزاني قد توجه برسالة إلى الرئيس السوري آنذاك د. نورالدين الأتاسي يطالبه بإطلاق سراح السجناء السياسيين الكرد وتخفيف معاناتهم . كما أن الأعلام الكردي العراقي آنذاك كان يطرح وضع الكرد السوريين في جريدتي "خه بات" و"والتآخي" وإذاعة صوت كردستان العراق^(٥).

١ - صلاح بدرالدين، الحركة القومية . . . ، المصدر السابق، ص ٧٤ .

٢ - مقابلة مع هلال خلف ، هوليير في ٢٩/٩/٢٠٠٩ .

٣ - صلاح بدرالدين، غرب كردستان (دراسة تاريخية - سياسية - وثائقية - موجزة) ، مطبعة الإتحاد - برلين، ١٩٩٨، ص ٥٨ .

٤ - حول الموضوع راجع : عبد الحميد درويش ، المصدر السابق ص ١٠٥ - ١٠٦ .

٥ - عبد الحميد درويش، المصدر السابق ، ص ٨٩ - ٩٠ .

كان الموقف الرسمي لحزب البعث الحاكم هو عدم الاعتراف بالشعب الكردي كمكون أساسي أصيل في المنطقة ، بل إعتبروا الكرد جالية مهجرة غريبة ظهرت في سوريا نتيجة مؤامرة دولية، لذا يجب إنهاء وجودها عن طريق تطبيق مشروع الحزام والإحصاء تسهيلاً لعملية الطرد والتهجير. وبناء على التوصيات الواردة في كتاب محمد طلب هلال ، وضع حزب البعث في سوريا خطة عمل تنطوي على إقامة حزام أمني عربي على طول الحدود السورية – التركية بدءاً من نقطة على حدود العراق في الشرق وحتى سه رى كانية (رأس العين) في الغرب وبطول ٣٧٥ كم وبعرض ١٠ - ١٥ كم. وما يثير الدهشة أن قادة حركة ٢٣ شباط طبقوا هذا المشروع الشوفيني تحت يافطة "مزارع الدولة (والمزارع الجماعية) (والحزام الأخضر) وبإسم (الإشتراكية) لإبعاد الصفة العنصرية عنه امام الراي العام الداخلي والدولي، لكنه في حقيقة أمره مشروع عنصري يهدف إلى إنشاء منطقة عازلة يفصل اكرادغرب كردستان عن أكراد شمال وجنوب كردستان، حيث قامت الحكومة بمصادرة أراضي الفلاحين الكرد الواقعة ضمن منطقة الحزام وتوزيعها على عناصر عربية حيث جرى إستقدام آلاف العائلات العربية من محافظتي حلب والرقّة الذين غمرت أراضيهم بمياه سد الطبقة، وتم توطينهم بعد بناء قرى نموذجية مجهزة بكل حاجاتهم من مدارس نموذجية ومياه الشرب وسائر الخدمات الاجتماعية الضرورية وتسليحهم بشكل جيد ودفع رواتب لزعمائهم، وبذلك إستولوا على أراضي الفلاحين الكرد التي ورثها أبا عن جد عنوة وحرمان القرى الكردية من جميع الخدمات الصحية والتعليمية تاركين سكانها في وضع يرثى له بعد أن جردوهم من كل وسائل العيش، وبشكل تعسفي.

ففي المؤتمر القطري الثالث لحزب البعث في ايلول عام ١٩٦٦، جاءت في الفقرة الخامسة توصية بخصوص محافظة الحسكة دعت إلى: "إعادة النظر بملكية الأراضي الواقعة على الحدود السورية التركية، وعلى إمتداد ٣٥٠ كم وبعمق ١٠ - ١٥ كم وإعتبرها ملكاً للدولة، وتطبق فيها أنظمة الإستثمار الملائمة، بما يحقق أمن الدولة"^(١).

١ - وثائق المؤتمر القطري الثالث لحزب البعث العربي الإشتراكي في سوريا، الفقرة الخامسة - توصية بمحافظة الحسكة، أيلول ١٩٦٦.

لم يميز على قرار المؤتمر المذكور سوى شهرين حتى طالعت نشرة (المناضل) وهي نشرة دورية سياسية داخلية، يصدرها مكتب الدعاية والأعلام في التوجيه القومي لحزب البعث العدد(١١)، وتحت عنوان "تقرير لخطة إنشاء مزارع حكومية في محافظة الحسكة المقدم من رئيس مكتب فلاحي البعث في عددها الصادر بتاريخ منتصف كانون الأول عام ١٩٦٦ وتحت عنوان "تحقيقات في التطبيق الإشتراكي" مايلي : "إن الأخطار التي صنعها الاستعمار والتي واجهت وتواجه شعبنا العربي في شمال العراق بدأت تطل برأسها في محافظة الحسكة منذ سنوات، الأمر الذي أصبح بمسيس الحاجة - بعد أن تغافلت عنه أغلب الحكومات السابقة - إلى المعالجة الصريحة والجزرية ... ويمكننا القول أن بقاء الحدود مفتوحة على هذا الشكل بين قطرنا وبين تركيا يساعد على أعمال التجسس وزيادة الهجرة الكردية إلى قطرنا وذلك لكون الشريط المحاذي لحدودنا داخل الحدود التركية تسكنه العناصر الكردية مما يشكل خطرا دائما على حدودنا وقوميتنا، وخصوصا هذه المنطقة الإنتاجية من الناحية الزراعية وأهميتها من الناحية الصناعية خصوصا بعد إكتشاف البترول بالقرب من هذه المنطقة"^(١). ولعدم تتجنب إثارة المشاعر القومية لدى اكراد المنطقة لم تسم الحكومة المشروع باسمه الحقيقي "الحزام العربي" ، بل أسمته " مزارع الدولة " وأعتبرته مشروعا إستثماريا زراعيا ولكن بأيد عربية، وتبلغ المساحة الإجمالية للشريط الممتد على طول الحدود العراقية - التركية - السورية (٣٠٠١٣١١ دونما)، ويجاور من الناحية الشمالية - الشرقية منطقة البترول الهامة^(٢).

وإضافة إلى هذه المشاريع العنصرية التي تدخل في عداد سياسة الجينوسايد (الإبادة الجماعية) عبر سلسلة من الإجراءات السياسية والإقتصادية والأمنية بهدف إفراغ المنطقة من سكانها الكرد وهي سياسة يمكننا تسميتها بسياسة "الموت البطئ"، قامت سلطات البعث بإجراءات أخرى كانت لها تأثير كبير ومباشر على حياة المواطنين الكرد، وفي هذا الإطار: فقد منعت الحكومة الكرد منعاً باتاً من بيع وشراء الأراضي والعقارات والآلات الزراعية، ومنعتهم من ترميم وإصلاح دورهم المهتدة بالإنهيار فوق رؤوس ساكنيها، وإلى جانب هذه

١ - المناضل ، العدد (١١) ، منتصف كانون الأول- ١٩٦٦ ، ص ١٢ - ١٣ .

٢ - رشيد حمو، المسألة الكردية في سوريا- البدايات والآفاق (د . م) (د . ت) ، ص ٩٤ .

الإجراءات التعسفية إتبعته سياسة تعريب السكان والمنطقة حيث منعت الناس من تسمية أبنائهم بأسماء غيرعربية، وقامت بتعريب أسماء القرى، وفرضت على سكان القرى المجاورة لحدود العراقية منع التنقل بينها ليلا إلا بإذن مسبق من قوى المهجانة في المنطقة. وعلى صعيد آخر، جرى نقل الموظفين الكرد من المناطق الكردية واستيعبهم بموظفين عرب وخضع الطلاب الكرد في المدارس والجامعات لمراقبة شديدة. وفي مجال الثقافة واللغة الكردية قراءة وكتابة، فقد فرض عليها حظر تام وأصبحت حيازة كتاب "ألف باء" كردي جريمة يعاقب عليها، كما أصبح الإستماع إلى إذاعة "صوت كردستان" و"بغداد" و"يريقان" التي كانت تبث برامجهما باللغة الكردية جريمة أيضا يساق المستمع إليها إلى المحاكم والسجن . . . وهكذا كانت السياسة الرسمية المتبعة حيال الأكراد منذ عهد حكم الإنفصال، وخلال عهدي "أمين المحافظ والأتاسي - الزعين" تأخذ طابع "إضطهاد قومي" منظم ضد الشعب الكردي شاملا جميع نواحي حياتهم الاجتماعية . . . ولتن كانت السياسة التي دعا إليها محمد طلب هلال تتعلق بأكراد الجزيرة إلا أنها طالت كذلك أكراد (كوباني) عين العرب و(عفرين) جبل الأكراد أيضا بل أكراد سوريا كافة^(١)، ناهيك عن عدم قبول طلبة الكرد في المعاهد والكليات العسكرية وعدم تعيينهم في السلك الدبلوماسي والجامعات وفصل العديد من الطلبة الموظفين ووكلاء المعلمين بحجة "خطر على أمن الدولة".

بدأ مكتب الإصلاح الزراعي باتخاذ الإجراءات لترحيل (٤٠٠٠) عائلة من منطقة الحزام التي تضم (٣٨٥) قرية إلى مناطق أخرى، لكن من جهة أخرى فإن هناك حوالي ٢٥ ألف نسمة داخل منطقة الحزام، مسجلين كأجانب عند السلطات. فكر الحزب والحكومة في محافظة الحسكة أن هؤلاء الأجانب يجب أن يمنعوا من السكن في منطقة الحدود. إن الطريق الصحيح لتحقيق هذا الغرض هو "إجبارهم ومنعهم من الحصول على أية وظيفة لكي يهاجروا بالتدرج إلى البلاد الأخرى خلال خمس سنوات ويجب أن تستخدم القوة ضدهم إذا كان ذلك ضروريا"^(٢).

١ - رشيد هجو، المصدر السابق، ص ٩٤ - ٩٦.

٢ - تقرير حول تهجير الكرد في سوريا، (KAK-S) (Komela Aborînasên Kurd - Sûrî) (جمعية الاقتصاديين الكرد - سورية)، ١٩/٣/٢٠٠٧ .

وفي إطار تنفيذ هذا المخطط الشوفيني قامت السلطات المحلية بسحب الأملاك الشرعية من الفلاحين الكرد في العديد من قرى منطقة ديريك مثل قرى (تل جمال - كر قحفك - كر زيارات) وفي منطقة چالاغا (الجوادية) تم قتل وجرح العديد من فلاحي قرى (شبك ، كقري دنا، كر بكيل، ابريا، جواديه)، أثناء محاولتهم المقاومة دفاعا عن أراضيهم، وتم إستيطان العرب فيما بعد عنوة في قراهم.

وفي أواخر شهر تشرين الأول ١٩٦٦ وصلت لجنة الإصلاح الزراعي إلى قرية (هلالية) الكردية غرب القامشلي على الحدود التركية، وطلبت من السكان تسجيل أسمائهم في قوائم الأشخاص الذين يجب نقلهم إلى المنطقة الصحراوية. وفي ناحية عامودا، وخلال شهري حزيران وتموز ١٩٦٦، كان مدير الناحية الملازم الأول رمضان عبيد يبلغ سكان قرى(سوركا - غزاليكى - كرى موزا - حازدا ژور- حازدا ژير- تويز - قره قوب - سيميتيك - باب خيري، كردو وغيرها) بوجوب المغادرة فوراً^(١)، لكنه فشل في مهمته بسبب مقاومة الفلاحين ورفضهم، فبادرت السلطات إلى نقله وتعيين النقيب يوسف طحطوح المعروف بـ (أبو فواز) الذي كان يبتث الرعب والإرهاب في المنطقة. كما قام مدير ناحية الدرايسية محمد غباش، الذي أصبح فيما بعد وزيرا للتموين ومن ثم وزيرا للداخلية بالضغط على سكان القرى وإنذارهم بالرحيل ناهيك عن أنه سلم عدة أسر لتركيا.

وفي بداية عام ١٩٦٧ باشرت السلطات السورية تنفيذ المرحلة الثانية من الخزام العربي بالهجوم المسلح وبث الرعب والإرهاب بين السكان الكرد ولاسيما في أعقاب هزيمة سوريا في حرب الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، حيث لجأ الضباط ورجال الأمن بتشديد قبضتهم إنتقاما من الكرد بدل هزيمتهم مع إسرائيل. ففي قرية (كرسور المرسينيه) على سبيل المثال قام مدير ناحية عامودة العقيد يوسف طحطوح^(٢) برفقة قوة مدججة بالسلاح بجمع رجال وأطفال القرية بادئا بالتهديد وإثارة الرعب وتوجيه المسبات مثل : صهاينة - خونة -

١ - علي صالح ميراني، الحركة القومية الكردية في كردستان - سوريا (١٩٤٦ - ١٩٧٠)، دار سبيريز للطباعة والنشر - دهوك، ٢٠٠٤، ص ٢٣٦.

٢ - العقيد يوسف طحطوح، كان مديرا لناحية عامودا، من أشرس الضباط البعثيين وأكثرهم حقدا على الكرد، تولى فيما بعد مناصب أمنية رفيعة في دمشق ثمنا لممارساته اللاإنسانية.

يابارزانيين- روحوا إلى البارزاني لا يمكن لكم هنا... إلخ. فضل الفلاحون الكردي الموت في أراضيهم على الانتقال إلى المناطق الداخلية المأهولة بالعرب. فقد شهدت عشرات القرى الكردية مواجهات بطولية دامية مع قوات الشرطة والأمن المجهزة بالأعتدة والمدعومة بقوات المهجأة، رافضين المهجرة ومغادرة أرض الآباء. وتعرض هؤلاء نتيجة مواقفهم إلى التعذيب والإعتقال ناهيك عن ضربهم بالرصاص الحي، ومن هذه القرى نذكر على سبيل المثال لالحصر قرية (تل خاتونوك) التابعة لناحية تربة سبي التي تصدت لقوة مؤلفة من (١٥) سيارة (زبل) تحمل حوالي متتي عنصر مسلح من قوات المهجأة والشرطة والأمن، حيث وقع إشتباك دام أكثر من ساعة وقع خلاله العديد من الجرحى بين صفوف الفلاحين. وكان لأحداث قرية (كرى پري) وقرية (علي فرو) في عام ١٩٦٧ أصداء واسعة داخل سوريا وخارجها، حيث قام الفلاحون بقيادة كوادر البارتي اليساري وبمشاركة الشيوعيين بالتصدي لمدير ناحية عامودا العقيد يوسف طحطوح الذي تقهقر أمام القرويين العزل ووقع عدة جرحى بين الفلاحين سافر بعضهم للعلاج في الخارج. وهكذا تحدى سكان قرية علي فرو المخابرات وشرطة المنطقة وجلسوا أمام المصفحات والآليات العسكرية السورية وقالوا : "إسحقونا وإقتلونا ولكن لن نخرج من ديارنا، فإعتقلت السلطات السورية أكثر من متتي كردي من تلك القرية الصامدة وكان معظمهم من النساء والأطفال وساقوهم إلى سجن الحسكة والدماء تسيل منهم من شدة الضرب بأعقاب البنادق..."^(١)، حينها راحت سلطات المنطقة تضخم من حجم القضية أسموها بالتمرد المسلح، فوصلت قوات ضخمة ومدرعات من الداخل لترى أن الحدث لم يكن سوى رفض سكان علي فرو مغادرة أرض آباؤها، حتى أن صحيفة لوموند الفرنسية كتبت عن هذه الحادثة في أيار عام ١٩٦٧، كما أن الصحفي الفرنسي جان پيير رينو الذي زار محافظة الحسكة عام ١٩٧٢، تحدث عن ذلك في مقالة. بينما كتبت جريدة Evening standard اللندنية الصادرة في يوم ١٤ كانون الأول ١٩٦٧ قائلة: "وصلت تقارير إلى لندن عن إضطراب واسع مع إندلاع عنف مسلح في المنطقة ذات الأكرثية الكردية على الحدود مع تركيا، الإضطرابات وقعت نتيجة سياسة الحكومة السورية لتقليص الوجود الكردي في الشمال بواسطة محاولة التهجير القسري للسكان الكورد، لمنطقتهم أهمية بسبب وجود آبار

١ - جواد ملا، المرجع السابق، ص ٨١.

النفط"^(١). وقام الفلاحون في مناطق ديريك وتربه سبي وعامودة باستخدام الزجاجات الحارقة في إشعال مزارع الدولة التي أنشأت على أراضيهم، وإستمرت المقاومة حتى نهاية عام ١٩٦٩. وكانت هذه المقاومة تتويجا لمقررات المؤتمر الأول للبارتي الديمقراطي الكردي اليساري، حيث أتمخذه فيه قرار جماعي التصدي لمخطط "الحزام العربي" بمختلف السبل والوسائل الممكنة وتعبئة الجماهير الكردية وتعزيز روح المقاومة في صفوفها واللجوء إلى إحراق المزارع كحل أخير إذا لم تتراجع السلطات^(٢). مع أن الحزب الشيوعي السوري كان أقرب فصيل للحركة الكردية، وغالبا ماشهدت القرى الكردية تقاربا في المواقف بين أعضاء الحزبين لاسيما في القضايا المصرية، إلا أن قيادات الحزب الشيوعي من الكرد إتخذوا مواقف - كوسمبوليتية - (أي لاقومية)، حيث إعتبروا الحزام العربي مشروعا إشتراكيا، والحالة الوحيدة التي نفذت فيها الحزام كان في أواخر عام ١٩٦٦ حيث نفذت مجموعة من الفلاحين الكرد الشيوعيين وعلى رأسها عضو المكتب السياسي ومسؤول العلاقات الخارجية رمو شيخو قرار حزب البعث، حيث هجرت أمكنة سكنها في قرية تل شعير الواقعة شرقي القامشلي على الحدود والقرى المجاورة إلى قرية (قلعة الهادي - قلعة)^(٣).

في بداية عام ١٩٦٨ قامت السلطات بحملة إعتقالات جديدة في صفوف الحركة الكردية لإجبارهم على الرضوخ وجرهم إلى مواقف أكثر ليونة وعدم التعرض لمخططات الحكومة، كان من بينهم صلاح بدرالدين إثر عودته من مؤتمر الطلبة الأكراد المنعقد في بلغراد، وكان قد أطلق سراحه في الربع الأخير من العام ذاته، وكان أوصمان صبري تحت الإقامة الجبرية. كانت سياسة البعث آنذاك تأخذ محورين، الأول مواصلة الإعتقالات والمحور الآخر، فتح باب الحوار مع قادة الحزبين - اليمين واليسار. وفي هذا الإطار يقول السيد حميد درويش: "بدأت تظهر بوادر تغيير إيجابية في موقف حزب البعث، وتجسد ذلك في مبادرة فرع حزب البعث في محافظة

١ - علي صالح ميراني، المرجع السابق، ص ٢٣٨.

٢ - صلاح بدرالدين، الحركة القومية . . . ، المصدر السابق، ص ص ٦٨ - ٧٠.

٣ - حول هذا الموضوع راجع : وثائق المؤتمر الثالث للبارتي الديمقراطي الكردي في سوريا - التقريران السياسي والأيدولوجي، كانون الثاني ١٩٧٣.

الجزيرة إلى إجراء لقاء مع حزبنا، ولم تتردد قيادة حزبنا في إبداء موافقتها على هذه المبادرة رغم أنها كانت على مستوى أحد فروع حزب البعث وليس القيادة القطرية... وقد تم اللقاء في ٢٤ نيسان من عام ١٩٦٨ في مبنى محافظة الحسكة، حضرها عن حزب البعث عزالدين نعيمة محافظ الحسكة وأمين فرع حزب البعث يومها مهدي الحسيني بالإضافة إلى رئيس فرع الأمن السياسي ورئيس فرع أمن الدولة في المحافظة، ومن جانبنا حضر كل من عبد الحميد درويش وجكرخوين وعبدالله ملا علي وزير خليل^(١) وتمر مصطفى^(٢) وإبراهيم عيشة...^(٣)، حيث أبدى الطرفان الرغبة في الإستمرار في هذه اللقاءات وتواصل الحوار. وكان الشارع السياسي الكردي يومذاك ينتقد اليمين على قبوله بالجلوس مع المسؤولين المحليين وليس مع القيادة في دمشق.

وفي نهاية العام المذكور جرى لقاء بين قيادة اليسار والبعثيين، وحصرًا مع الضابط محمد علي النابلسي رئيس شعبة الأمن السياسي بدمشق^(٤). وحول الموضوع يقول هلال خلف بوتاني: "حضر النابلسي ومعه شخصان إلى دار آيو أوصمان صبري الذي قدم إليه بمحضوري مذكرة من (١٥) صفحة حول المطالب الكردية وجاءت في المذكرة: "في حال إستمرار السلطات بإضطهاد شعبنا وإنكار حقوقه فلسنا مستعدين للدفاع عن سوريا حتى ولو وصل الإسرائيليون إلى الفرات... " وفي عام ١٩٧٣ حين إعتقال دهام ميرو تم إطلاعهم على مذكرة أوصمان صبري. ويؤكد هلال خلف: "أن حواراتنا إستمرت حتى بعد إطلاق صلاح بدرالدين من السجن حيث كنت وصلاح مكلفين من الحزب بهذه المهمة"^(٥)، ويقول صلاح بدرالدين أنه بعد عودته إلى القامشلي«التقى برئيس الشعبة السياسية بالجزيرة خليل جهماني بناء على طلب الأخير، ويقول السيد صلاح بدرالدين: "لاحظت أن الرجل يتكلم مثل لغة - النابلسي وينفس الإتجاه. ويضيف بدرالدين : من خلال محادثاتنا في دمشق والقامشلي مع هذين

١ - ابن أخ جكرخوين يعيش في السويد حاليا .

٢ - برز إسمه منذ عام ١٩٦٥ ينحدر من منطقة (كوجران)، بقي مع حميد درويش حتى وفاته.

٣ - عبد الحميد درويش، المصدر السابق، ص ١٢٢ .

٤ - صلاح بدرالدين، الحركة القومية . . . ، المصدر السابق، ص ٩٩ .

٥ - مقابلة مع هلال خلف، هوليير في ٢٩ أيلول ٢٠٠٩ .

المسؤولين وفي المحصلة كان مطلوباً منا أن نغير الموقف السياسي بإتجاه المهادنة ونتخلى عن التحريض على مسألة - الحزام العربي - ونوقف كل نشاطاتنا الداخلية والخارجية وأن نتحول إلى بوق دعائي للنظام عامة ومجموعة - صلاح جديد - بشكل خاص وكانا يلمحان لوجود آخرين غيركم إذا لم توافقوا - وكان غيرنا هو اليمين - وكل ذلك لم يحصل حيث واطبنا على نهجنا دون تردد"^(١). ويقول هلال خلف: "صارحني صلاح بدرالدين بأن الجهات الأمنية طلبت منه إبعادي وأبو أوصمان صبري لكنه رفض طلبهم"^(٢)، ومن جهة أخرى يقول صلاح بدرالدين: "أخبرني إبراهيم ماخوس"^(٣) وزير خارجية سوريا الأسبق في الجزائر، أن مجموعتهم كانت قد قررت وقتها توسيع قاعدتها والانفتاح على الإتجاهات السياسية والتعامل مع الأكراد في سوريا والعراق، وكلفت عبدالكريم الجندي^(٤) بفتح قناة مع البارزاني عبر طريقه الخاصة وليس عبر الحركة الكردية السورية التي يمكن أن تكون مخترقة وعرضة للإستغلال من قبل المجموعة الأخرى. وكان التوجه أن يجري الحوار مع الحركة الكردية في سوريا على حد قوله"^(٥). كما يؤكد ذلك حميد درويش، فقد كتب: "ومن الجدير ذكره أنه خلال هذه اللقاءات تطرقنا مرارا إلى الوضع في العراق عامة وكردستان العراق خاصة، والمواقف من الحكم العراقي بعد أن تسلم البعث السلطة في بغداد في ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨ وكان رأي المسؤولين أنهم يجذبون التفاهم مع قيادة الحركة الكردية في العراق فيما إذا توفر عامل واحد وهو

١ - صلاح بدرالدين، الحركة القومية .. المصدر السابق، ص ١٠٠.

٢ - مقابلة مع هلال خلف، المصدر السابق .

٣ - سياسي سوري بعثي شغل منصب وزير الخارجية بين ١٩٦٦ - ١٩٧٠ ، خرج إلى الجزائر بعد إستلام حافظ الأسد للسلطة وأسس حزب " البعث الديمقراطي" سعد سعدي ، المرجع السابق ، ص ٣٦٦ .

٤ - عبدالكريم الجندي : رئيس المخابرات السورية في حكم صلاح جديد منذ ١٩٦٦ - ١٩٧٠ ، إشتهر بالقسوة والبطش بمخوم النظام الحاكم وخاصة البعثيين المعارضين. في المرحلة الأخيرة من الصراع على السلطة في سوريا بين الأسد وصلاح جديد، أذاع راديو دمشق أن عبدالكريم الجندي قد إنتحرت بعد أن أطلق على نفسه النار، بعد محاصرته من قبل رفعت الأسد.إنظر: تمام البرازي، ملفات المعارضة السورية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٤، ص٤١.

٥ - صلاح بدرالدين، الحركة القومية، المصدر السابق، ص٩٩ - ١٠٠.

التفاوض والتعامل مع الحركة الكردية، وهي موحدة الصفوف، أي إيجاد التفاهم بين البارزاني والطالباني وكان هذا الطرح من جانب البعث موضع الإرتياح بالنسبة لنا^(١). وفي ليلة ١٠ كانون الثاني ١٩٦٩ توجه كل من حميد درويش وجكرخوين للقاء بقيادة الثورة وقائدها البارزاني ناقلا إليهم رغبة حزب البعث والمسؤولين في سوريا في التفاهم مع الثورة الكردية، شرط أن يتوحد الصف الكردي، ويبادر القائد البارزاني إلى التفاهم مع جلال الطالباني...^(٢)، وكان من الطبيعي أن يرفض الزعيم الكردي مصطفى بارزاني هذه الرغبة المشروطة مسبقا. كان هدف حزب البعث السوري من وراء هذه المحاولة تقوية جناح - ٦٦ في العراق واليمين في سوريا على حساب الثورة واليسار، وكان ذلك بداية التفكير الجدي للبعث السوري بوضع إصبعها في الحركة الكردية. في ربيع عام ١٩٦٩ زار رئيس الوزراء يوسف زعين القامشلي ومن ثم زار رميلان المنطقة النفطية وغيرها.

وفي بداية آب عام ١٩٦٩ جرت محاكمة مجموعة من قيادة وأعضاء الپارتی الديمقراطي الكردي الیساری لدى محكمة "أمن الدولة العليا بدمشق، حيث كانت المرة الأولى التي يحاكم فيها الوطنيون الكرد أمام هذه المحكمة التي تعقد بالأساس من أجل قضايا حساسة تتعلق بأمن الدولة، بناء على إدعاء النائب العام لدى المحكمة العسكرية الإستثنائية المؤرخ في ٢٧ تموز لعام ١٩٦٨ ضد: عثمان صبري حيدر، وصلاح بدرالدين عمر ومحمد حسن خليل، ومحمد حتو محمد وعبدالهادي عبداللطيف بجرم الإشتراك بتأسيس جمعية سرية للقيام بأعمال من شأنها إثارة النعرات المذهبية والعنصرية وجرم القيام بنشاط حزبي محظور . . .^(٣).

حظي اليسار بتأييد شعبي كبير في غرب كردستان نتيجة مواقفه واصبح يحتل مكانة رفيعة في الحركة التحررية الكردية عموما، فقد شهدت المنطقة أحداثا ساخنة ومقاومة شعبية ضد السلطات الحاكمة طبقا لقرارات الحزب، وتوسع شعبيته بين الجماهير الكردية في المدن والقرى، بين الطلبة والعمال، وكان هذا التأييد الجماهيري الواسع يستمد قوته من موقف

١ - عبدالحميد درويش ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ - ١٢٤ .

٢ - المصدر نفسه، ص ١٢٧ - ١٣٦ .

٣ - نموذج من الاحكام الصادرة بحق المناضلين الأكراد في سوريا ، والتهمة الموجهة إليهم : صلاح بدرالدين، غرب كردستان، المصدر السابق، ص ٩٤ - ٩٦ .

الپارتي اليساري من الثورة الكردية. ففي نهاية عام ١٩٦٩ كتبت جريد " خبات " في إحدى أعدادها حرفيا : "لنا علاقات وطيدة مع الپارتي اليساري الكردي في سوريا بقيادة أوصمان صبري ولنا علاقات إعتيادية مع جماعة حميد درويش"^(١)، وكان هذا يضعف مواقف أنصار اليمين في المناقشات مع اليساريين.

المؤتمر الوطني في عام ١٩٧٠ :

إن البذرة الأولى التي شكلت نواة انعقاد المؤتمر الوطني جاءت من طرف اليمين، في جو بلغ فيه الصراع بين اليسار واليمين ذروته^(٢)، فالأول إنتهج سياسة المواجهة مع السلطات الشوفينية الحاكمة، بينما الآخر إختار لنفسه أسلوب الحوار، لدرجة - حسب وصف صلاح بدرالدين - "تابعت قيادة اليمين مهامها وعلاقاتها مع أجهزة السلطة على شكل تقديم إستشارات حول القضايا الداخلية للحركة الكردية في سورية واسرارها وخصوصياتها وصلت الأمور إلى الخوف من تكريد الصراع"^(٣). وحسب سعد ناجي جواد "كان الپارتي الديمقراطي الكردي اليساري في سوريا الحزب الكردي المعارض الوحيد في سوريا"^(٤)، بينما كان اليمين الكردي يمر في ظروف صعبة جدا، حيث كانت الجماهير الكردية تطالبه بتحديد موقفه من البارزاني وثورته، ناهيك عن الصراعات داخل حزبهم للسبب ذاته. ولا يخفي حميد درويش ذلك، حيث كتب يقول: "أصبح حزبنا عرضة للإنتقاد الشديد من جانب قيادة الثورة الكردية ومؤيديها في سوريا بغية التأثير علينا وبالتالي تغيير موقفنا ليكون مواليا لهم معاديا للطالباني ورغم إننا حاولنا ضمن إمكانياتنا المتواضعة مناهضة سياسة الحوار والتركيز على خصوصية الحركة الكردية في سوريا، إلا أن الجماهير الكردية التي إنجرت وراء العاطفة القومية والشعارات الديماغوجية البراقة التي طرحت من قبل الأوساط المعادية لحزبنا، وفي

١ - لازلت أتذكر النص حرفيا ، لكنني نسيت العدد (الباحث) .

٢ - د.إسماعيل حصاف، الحركة الكردية في سوريا بين أزمة الفكر والممارسة، ٢ - ٢، عفرين - نت، ٢٧/٧/٢٠٠٦.

٣ - صلاح بدرالدين، الحركة القومية، المصدر السابق، ص ١١٠ - ١١١.

٤ - د. سعد ناجي جواد، الأقلية الكردية، المصدر السابق، ص ٢٨.

الوقت نفسه تحت تأثير هذه الظروف واجهنا تيارا قويا داخل حزبنا أيضا يطالب بتبني موقف التأييد المطلق والكامل والغير محدود لقيادة البارزاني وهكذا أصبحنا في موقف لا يحسد عليه . . ."^(١)، ولهذا جاء سفره مع جگه رخوین بتاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٦٩ إلى كردستان العراق. حمل حميد في جعبته رسالتان، الأولى رسالة حزب البعث السوري إلى قيادة الثورة الذي أبدى رغبته في التقارب معها شريطة التفاهم مع جلال الطالباني، والثانية مطالبة قيادة الثورة للتدخل لتوحيد الطرفين المتصارعين في الحركة الكردية في سوريا، عموما كانت الرسالتان ذات مضمون واحد، أي توحيد طرفي الصراع في كل من كردستان العراق وسوريا. وعن لقائه بالبارزاني، كتب حميد قائلا: "أما الموضوع الآخر الذي أشرناه معه، وهو إمكانية إيجاد علاقة وتعاون مع الحكم في سوريا، بعد توحيد الصف الكردي في العراق أي بعد تسوية الخلافات مع جماعة المكتب السياسي السابق بقيادة إبراهيم احمد، هذا حسب إقتراح البعث . . . ثم تطرقنا معه إلى النقطة الثانية وهي عن موقفهم المساند لجماعة أوصمان صبري وطلبنا أن يتدخل ويستخدم نفوذه لتوحيد صفوف الحزب بدلا من تأييد أوصمان وجماعته"^(٢)، ومن ثم يضيف قائلا: "عقدنا جلسة أخرى مع سكرتير الحزب حبيب محمد كريم والمكتب السياسي وإتفقنا على أن يحضر الطرفان إلى كردستان العراق أي أوصمان صبري وصلاح بدرالدين، ثم جگه رخوین وأنا في شهر أيار القادم وقررنا أن يبقى جگه رخوین في نايردان إلى حين عودتنا . . . وفي الوقت ذاته ستوجه دعوة من المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني إلى كل من أوصمان صبري وصلاح بدرالدين للحضور إلى كردستان"^(٣). إن حميد درويش عندما أقدم على طرح مشروع الوحدة، كان يعلم جيدا إستحالة الوحدة مع اليسار بسبب الخصوصيات التنظيمية والفكرية والنضالية لكل طرف آنذاك، لكنه ربما أراد خلط الأوراق وتبيان حسن النية كورقة يدافع بها عن نفسه أمام الجماهير وأعضاء حزبه وتحسين صورته لدى البارزاني، لكنه بإعتقادي لم يكن يتوقع أن تصل الأمور إلى هذا الحد الجدي.

١ - عبد الحميد درويش، المصدر السابق، ص ١٢٤ - ١٢٥.

٢ - المصدر نفسه، ص ١٣٨ - ١٣٩.

٣ - المصدر نفسه، ص ١٤٠ - ١٤١.

عندما عاد حميد إلى مدينة قامشلو اجتمع على الفور باللجنة المركزية لحزبه ووضعهم في الصورة، وبعد عدة أيام "تقرر أن يذهب حميد درويش وطاهر سفوك إلى دمشق لتسليم رسالة البعث إلى العقيد عبدالكريم الجندي مدير الأمن القومي وعضو القيادة القطرية لحزب البعث، إلا أن اللقاء لم يحصل فقام بتسليم الرسالة إلى يد عزالدين نعيسة محافظ الحسكة الذي أخبر حميد: "بأن هناك جهات لاترغب لهذا الموضوع أن يتم وهي تحاول بشتى السبل إعاقته وإفشاله"^(١). ومن ثم زار كل من حميد وطاهر أوصمان صبري في داره الكائن في حي الأكراد بدمشق وسلماه رسالة الدعوة إلى كردستان العراق، و أبلغهم أوصمان صبري بأنه لن يذهب إلى كردستان العراق لأنه لم يعد حزيبا إذ قدم إستقالته من الحزب، ومن المعروف أنه إستقال بعيد إنعقاد الكونغرانس السابع في ١٥ تشرين الأول عام ١٩٦٩.

وفي أعقاب تراجع حزب البعث عن مشروعه مع جماعة اليمين قررت اللجنة المركزية التخلي عن مشروع الوحدة، وبهذا الصدد كتب السيد حميد قائلا: "عدنا أنا وطاهر إلى الجزيرة، أطلعنا الرفاق على ماجرى لنا في دمشق قررنا بعدها أن لاداعي لذهابي أيضا إلى كردستان العراق، وتقرر أن يذهب طاهر سفوك في الموعد المحدد ليبلغ قيادة البارتي وعلى رأسها البارزاني بأن أوصمان صبري لن يأتي لأنه قد إستقال من الحزب، ولذا فلا مبرر لحبسي أيضا . . ." ^(٢)، وبالفعل عاد طاهر سفوك بعد شهر من كردستان العراق ولحقه جگه رخويين في الصيف.

شهد الربع الأول من عام ١٩٧٠ أحداثا عدة وكان وضع الجناح اليساري جيدا بالرغم من أنه كان يلتئم جرحه بعد التآمر على سكرتير الحزب أبو أوصمان الذي قدم إستقالته في نهاية عام ١٩٦٩. ففي صبيحة الثامن من آذار عام ١٩٧٠، وخلال المهرجان الخطابي في سينما دمشق بالقامشلي، بمناسبة إستلام البعث للسلطة، حضر المهرجان عدد من طلبة الثانوية من الصف الحادي عشر والثاني عشر من مدرستي عربستان والعروبة بالقامشلي وكلهم أعضاء في البارتي اليساري وهم كل من : غربي سليمان يوسف (طبيب موجود في السويد وهو من القامشلي)، عبدالمجيد خليل حنش (من عامودا)، أكرم أحمد سليمان كنعو (من قرية

١ - عبدالحميد درويش، المصدر السابق، ص ١٤٣ - ١٤٤.

٢ - المصدر نفسه، ص ١٤٥.

معشوق)، عبدالفتاح شيخموس فاطمي (من قرية أوزملر)، خيرالدين محمد مراد (من قرية تل حسنات) ، عكيد إسماعيل شويش (من الهلالية بالقامشلي - متوفي) احمد جميل عزت (القامشلي) وقاموا بتريديد الهتافات التالية:

- عاشت الأخوة العربية - الكردية .
- على صخرة الأخوة العربية - الكردية تتحطم مؤامرات الإستعمار والصهيونية.
- عاش نضال المرأة العربية- الكردية .
- عاشت الصداقة العربية- السوفياتية .
- تسقط جرائم الصهاينة في أبي زعيل .
- دعم العمل الفدائي عمل وواجب وطني وإنساني مقدس .

وفي اليوم التالي تم إستدعاء هؤلاء الطلاب من مدارسهم من قبل شعبة الأمن السياسي بالقامشلي التي كان يرأسها آنذاك ضابط أمني بإسم فريد شهلا. وقد تعرض الطلاب لأبشع أنواع التعذيب على ايدي عناصره، وتم توقيفهم (٣٧) يوما في القامشلي ومن ثم تحويلهم إلى المحكمة العسكرية بالقامشلي وبعدها إلى المحكمة العسكرية بدير الزور للتحقيق أمام قاضي الفرد العسكري، حيث تم سجنهم لأكثر من عام في سجن القلعة المركزي بدمشق بتهمة إيقاظ النعرات العنصرية وفق المادة (٢٨٥) من قانون العقوبات العام^(١).

وفي يوم الحادي عشر من آذار من عام ١٩٧٠ أعلن بيان آذار التاريخي الذي دفع بالحركة الكردية إلى مواجهة الأحداث في عموم كردستان^(٢). وقد أستقبل هذا البيان في سورية بالتنديد والإستنكار من جانب جناح البعث الآخر الذي أتهم خصومه في بغداد بالتنازل عن الأرض العربية - والمساهمة في خلق إسرائيل ثانية في الوطن العربي - وقد ظهر هذا الموقف بشكل واضح في بيان القيادة القومية لحزب البعث - بدمشق - والذي نشر في مجلة - المناضل - الناطقة بإسم تلك القيادة والتي توزع بإعداد محدودة^(٣).

١ - من نصوص وثائق الإدعاء الأولي رقم ١٤١٣/٢٢٩٠٣ تاريخ ٢١ / ٤ / ١٩٧٠.

٢ - راجع: د. إسماعيل حصاف، الحركة الكردية في سوريا بين أزمة الفكر والممارسة، ٢ - ٢، عفرين - نت، ٢٠٠٦/٧/٢٧.

٣ - صلاح بدرالدين، الحركة القومية، المصدر السابق، ص ١١٦.

عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق مؤتمره الثامن في الأول من تموز عام ١٩٧٠ حضره كل من صلاح بدرالدين وملا محمد نيو ممثلين عن الپارتی الديمقراطي الكردي اليساري في سوريا بدعوة رسمية، حيث ألقى صلاح كلمة فيه. إن عدم دعوة اليمين سببت لهم أزمة كبيرة داخل الحزب وفي الشارع الكردي، ويقول حميد درويش: "كشفت قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني عن نواياهم الحقيقية الغير ودية تجاه حزبنا لأن هذه الدعوة مجد ذاتها كانت بمثابة طعنة شديدة توجه إلينا وتأييدا قويا للطرف الآخر^(١).

وتعرض اليمين لضغوطات جماهيرية جديدة، إتهمته بمعاداة البارزاني والثورة الكردية، معتبرة اليسار يمثل الشرعية، مادام معترفا من قبل القيادة الكردية في كردستان العراق. وكتب حميد درويش بأن "التيار الشعبي الجارف هذا ترك أثرا عميقا على نفسية رفاق حزبنا ومعنوياتهم، حيث باتوا في موقف دفاعي ضعيف، مما حدا بالعديد من منظمات الحزب إلى أن تطالب القيادة للقيام بعمل شيء، وإرسال وفد إلى كردستان العراق في محاولة لحضور المؤتمر إنقاذا للحزب من الضعف والإنعزال الجماهيري . . . وبعد مداوات وإختلاف في الرأي قرر الحزب إرسال وفد مكون من: "حميد درويش سكرتير الحزب، جگه رخوين، طاهر سفوك أعضاء اللجنة المركزية والرفاق حمزة نويران، إبراهيم صبري، مصطفى إسماعيل، عبدالرحمن حسين وعبدالرحمن مرو"^(٢)، ووصلوا "ناوردان" مقر المكتب السياسي وقبل إنعقاد المؤتمر بخمسة أيام، إلا أن محاولاتهم بحضور المؤتمر باءت بالفشل.

لم يبق أمام حميد ورفاقه سوى اللجوء إلى المناورة، لأن حزبه كان على حافة الهاوية، فإقترحوا على البارزاني والمكتب السياسي صيغة الوحدة التنظيمية بين اليمين واليسار. وفي ١٣/٧/١٩٧٠ دعا البارزاني كلا من صلاح بدرالدين ومحمد نيو إلى إجتماع في مقره، وبحضور كل من حميد درويش و جگه رخوين والوفد المرافق لهما، وبعد ذلك طلب البارزاني من حميد وصلاح بأن يتم وضع حد للخلافات بين الحزبين وأنه سيطلب من رفاقهما الحضور لإنعقاد مؤتمر وطني لحل وحسم هذه الخلافات، وتحدث حميد قائلا: "جئت إلى هنا لأقدم إعتذاري عن أي خطأ قد حصل" وتوجه إلى البارزاني بالقول: "هذا رأسي وهذا سيفك وأنا في حضرتك،

١ - عبدالحميد درويش، المصدر السابق، ص ١٤٧ - ١٤٨.

٢ - المصدر نفسه، ص ١٤٨ - ١٤٩.

وأنا نخول البارزاني بجل مشكلتنا حسب ما يراه مناسباً^(١)، وبعد مداوات ونقاشات عدة أتفق على أن يحضر من كل طرف (٢٥) عضواً يمثلون الحزبين لعقد مؤتمر توحيدى. وكان حميد يدرك بأن هذه الخطوة هي السبيل الوحيد لإنقاذ حزبه من الأزمة، لأن الجماهير ستتحدث من الآن فصاعداً حول موضوع الوحدة وبالتالي فإنها ستضع اليمين واليسار في كفة واحدة وهو المطلوب بالنسبة لليمين. أما اليسار فكان متردداً في قبول هذا الإقتراح من قبل جماعة حميد. وفي الكونغرفانس المنعقد في القامشلي برئاسة محمد نيو وافقت الأغلبية على مشروع المؤتمر التوحيدي. وكتب صلاح بدرالدين بأن: "قيادة اليمين وفي آخر لحظة أرادت القيام بمناورة تأمرية جديدة، حيث إقترت على رفاقنا بعدم الذهاب إلى كردستان وبدلاً من ذلك تشكل سوية قيادة جديدة على أن يكون "صلاح بدرالدين" سكرتيراً عاماً للحزب الجديد الموحد"^(٢). وحول ذلك يقول حميد درويش في كتابه: "وفي الوقت الذي كنا ننتهياً للسفر إلى العراق، ولم يبق سوى أيام معدودة، قمت ببادرة أخرى عسى أن تشكل مخرجاً من هذه الدوامة التي نعيشها هذه السنوات، وطلبت من الطرف الآخر أن ألتقي بهم في القامشلي فحضر كل من عصمت سيدا وعزيز سيامند ويوسف ديبو وبهجت ملا محمود أعضاء قيادة جناح اليسار الكردي، وطلبت منهم ان تقوم بخطوة توحيدية ونحن لازلنا في سوريا كي نقطع الطريق على المشاريع الأخرى، لأننا نسمع أن عدداً كبيراً من غير الحزبيين أي من خارج طرفي الحزب يتنهياً للسفر إلى العراق. وأقترحت لهذه الغاية أن تشكل كخطوة أولى لجنة مركزية من ١٣ عضواً يشترك كل طرف منا بـ (٦) أعضاء إضافة إلى صلاح بدرالدين الذي سيتولى منصب سكرتير الحزب وهكذا سيكون لجناحكم الأكثرية في اللجنة المركزية. أما الرفاق الستة الذين سيدخلون المركزية من قبلنا فلن يكون الرفاق حميد درويش و جگه رخوين ورشيد همو من بينهم كي لا يكون هناك أية إعتراضات على الأشخاص . . . بعد فترة لم تقل عن ساعة واحدة تلقيت منهم جواباً سلبياً برفض الإقتراح"^(٣).

١ - صلاح بدرالين ، الحركة القومية ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ .

٢ - صلاح بدرالدين ، الحركة القومية الكردية ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

٣ - عبد الحميد درويش، المصدر السابق، ص ١٥٢ - ١٥٣ .

إنعقد المؤتمر الوطني في ناوپردان بتاريخ ٢١ آب ١٩٧٠، حضره (٢٥) مندوبا عن اليسار نذكر منهم : صلاح بدرالدين، ملا محمد نيو، بهجت ملا محمود، عصمت سيدا، يوسف ديبو، عزيز سيامند، سعيد بارودو، محي كوجر، زبير عمر ، ومن جبل الأكراد : كل من رفعت عثمان (متوفي) ، حسن إحو (من قرية معملا - متوفي) ، محمود مصطفى و (٢٥) مندوبا عن اليمين»^٢ وحضر (٥٦) من الشخصيات الوطنية، ويقول رشيد سمو "إن أكثر من ستين شخصا آخرين حضروا الاجتماع أيضا بإسم الحيايين، ولذلك سمي هذا الاجتماع بالمؤتمر الوطني"^٣.

إفتتح المؤتمر حوالي الساعة التاسعة صباحا، ترأس جانباً منه الزعيم الكردي مصطفى بارزاني الذي أخبر المؤتمرين بأن سبب دعوته لهم لتوحيد طرفي الحزب، وترأس بقية الجلسات دارا توفيق عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق، ودامت أعمال المؤتمر خمسة أيام متتالية ثلاثة ساعات في الصباح وساعتان في المساء. وأخذت على أثرها جملة من القرارات كانت على الأغلب لصالح البارتي اليساري ولاسيما تلك تتعلق بمسألة ماهية الشعب الكردي في سوريا، وتم الإبقاء على جريدة (دنكي كرد) الجريدة المركزية للييسار آنذاك^٤. وشهد جزء من المؤتمر مناوشات وإتهامات بين اليمين واليسار، لدرجة إنسحب حميد درويش منه بعد توجيه تهمة الخيانة إليه ومن ثم عاد إلى الجلسات التالية^٥. قرر المؤتمر تشكيل قيادة مرحلية لقيادة الحزب في غضون تسعة أشهر والدعوة إلى مؤتمر عام خلال هذه المدة، ووضع لهذه القيادة منهاج تهتدي به خلال عملها وسميت هذه القيادة بـ "القيادة المؤقتة" لأن مدة عملها محددة بتسعة أشهر^٦، ينتخب بعدها قيادة دائمة للحزب وتألقت القيادة المؤقتة من أحد عشر عضوا وكان على الشكل التالي : ثلاثة من أعضاء اللجنة المركزية

١ - دنكي كرد، الحزب الديمقراطي الكردي السوري (P.D.K.S)، العدد ٢١٨، أوائل أيلول ٢٠٠٧.

٢ - حول أسماء مندوبي اليمين راجع كتاب : عبد الحميد درويش، المصدر نفسه، ص ١٥١.

٣ - رشيد سمو، المسألة الكردية، المصدر السابق، ص ١٠٠.

٤ - تنويه من يوسف ديبو، المصدر السابق.

٥ - إنظر: عبد الحميد درويش، المصدر السابق، ص ١٥٥ - ١٥٦.

٦ - رشيد سمو، المسألة الكردية، المصدر السابق، ص ١٠٠ - ١٠١.

للپارتي اليساري وهم كل من بهجت ملا محمود وعصمت سيذا ويوسف ديبيو والإحتياط رفعت عثمان. وثلاثة من اللجنة المنطقية لليمين وهم كل من : تمر مصطفي، رستم ملا محمود وإبراهيم حجي صبري والإحتياط فيصل دقوري. وأوتي ب (٦) أشخاص أعضاء غير حزبيين منهم : دهام ميرو^١ ومحمد سليم حاجو، شيخ محمد عيسى، درويش ملا سليمان (قتل على يد نازي بالمانيا يوم ١٦ آذار ٢٠٠٢)، وشفيق جمعة والإحتياط صادق محمد علي بصفة مراقبين وشهود خير بين الطرفين . . . وحرصا على نجاح العملية الوحودية تم إستبعاد كل من حميد درويش ورشيد جمو ومحمد نيو وصلاح بدرالدين من قيادة الحزبين وإبقائهم في كردستان بقرار من البارزاني. وبانتهاء المؤتمر اسندت مهمة سكرتارية القيادة المؤقتة بالإتفاق إلى دهام ميرو. ويضيف رشيد جمو قائلا: "وفي المؤتمر الوطني تقرر بقتائي وبقاء كل من حميد درويش وصلاح بدرالدين ومحمد نيو في العراق، حيث عهد إلى حميد إدارة معهد الكادر في بغداد كما عهد إلي العمل في إدارة مجلة "الكادر" وكان لي محاضرة أسبوعية ألقيتها على الكادر، أما صلاح بدرالدين فقد أبدى رغبته في ترك العمل السياسي وطلب السماح له بالذهاب إلى أوروبا، كما فعل محمد نيو الشئ ذاته فترك ساحة العمل السياسي وأقام في مدينة الموصل كلاجئ لدى الحكومة العراقية . . . مكثت انا وحميد في بغداد لمدة سبعة أشهر ثم عدنا إلى سورية لنعمل في حزبنا"^٢. وفي أعقاب العودة إلى سوريا إشتدت الخلافات

١ - شخصية وطنية كان من مؤيدي البارتي اليساري قبل المؤتمر الوطني، عندما طلب منه البارزاني ترشيح نفسه سكرتيرا للبارتي، توجه إلى البارزاني قائلا: "إنني كبير في السن وهناك أصحاب شهادات أرجأفائي من المهمة. فأجابه البارزاني: "وهل أنت أكبر مني سنا"، حينها أجابه السيد دهام « كلنا من پیشمرگتک نغدیک بأرواحنا"، هذا الحديث منقول حرفيا على لسان دهام ميرو، أعتقل دهام مع مجموعة من الوطنيين من قبل الأمن السوري وسجن في الفترة ما بين (١٩٧٢ - ١٩٨١) ، توفي في قريته (موزة لان) .
مقابلة مع السيد محمود حاجي، هولير، ٢٧ / ٧ / ٢٠٠٩ .

١٢٩ - مقابلة مع رشيد جمو، المصدر السابق" وحول الموضوع راجع أيضا: علي صالح ميراني، الحياة الحزبية السرية في كردستان - سوريا ١٨٩٨ - ٢٠٠٨، رصد وثائقي لمسيرة أكثر من قرن من تطور الوعي القومي في الجزء الجنوب الغربي من كردستان، دراسة تاريخية - سياسية، تقديم ومراجعة: إ.د. عبد الفتاح علي مجيى بوتاني، مركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق، دهوك، ٢٠٠٩، ص ٦٠ وما بعدها.

ولم تتوقف القيادة المحلية في توحيد الحزبين حسب قرار المؤتمر بل تحولت هي الأخرى إلى حزب سياسي ثالث بجانب الپارتی الديمقراطي الكردي اليساري في سوريا والپارتی الديمقراطي التقدمي في سوريا.

عقد الپارتی الديمقراطي الكردي اليساري كونفرانسه العاشر في عام ١٩٧١ في قرية (جمعاية)، حيث تم فيه ربط النضال القومي مع النضال الطبقي وتكون المكتب السياسي من كل من عصمت سيذا ويوسف ديبو ورفعت حسن عثمان، وأنتخب عصمت سيذا كمسؤول إداري للحزب حتى أواخر عام ١٩٧٢. وعند عودة صلاح بدرالدين إستلم سكرتارية الحزب وأنتخب محمد نيو في المكتب السياسي وكانت القيادة تتكون من (١٢) عضوا. وعقد اليسار مؤتمره الثالث في قامشلو بدار خضر مستي عام ١٩٧٣ إلتزم الحزب بالماركسية – اللينينية ووضع برنامج حول إقامة جبهة وطنية كردية في سوريا^١.

وفي أعقاب عودة حميد ورشيد بعد سبعة أشهر للإجازة، عقد اليمين كونفرانسه الخامس في نيسان ١٩٧١ بالقامشلي الذي اتخذ فيه قرارا بعدم عودة حميد ورشيد إلى كردستان العراق^٢. وفي نيسان عام ١٩٧٢ عقد اليمين مؤتمره الثاني في قرية (قوتكي) الواقعة على الطريق الدولي قامشلي – حلب والتي تبعد عن القامشلي ٢٠ كم، وفي دار عبدي چاچان (متوفي)، وكان من أبرز القرارات فيه، "قرارا يقضي بمراعاة خصائص الحركة الكردية في سوريا، والحفاظ على إستقلالية قرار الحزب في أية علاقات تقيمها القيادة مع الأطراف الكردستانية^٣". وقد وضع هذا القرار حدا أمام جميع المحاولات الرامية مستقبلا لتقييم

١ - كان الباحث (إسماعيل حصاف) مندوبا في المؤتمر.

٢ - عبدالحميد درويش، المصدر السابق، ص ١٨٣ .

٣ - عبدالحميد درويش، المصدر السابق، ص ١٨٦ .

سياسة الحزب الكردستانية. وأخيرا كان اليمين هو المستفيد الأول في هذه اللعبة للأسباب الآتية:

- تخلص اليمين من إنتقادات الشارع الكردي ومن المعارضة في داخل الحزب .
- حافظت قيادة اليمين على وحدتها بعد الآن بشكل أفضل من السابق، إستمرت وحدتها حتى إنعقاد الكونغرانس السابع في عام ١٩٩٢، حيث حصل تفكك القيادة.
- إضعاف الپارتي اليساري الذي تعرض إلى هزات عدة وإنشقاقات متواصلة، بدءا بالتحاق بهجت بالقيادة المرحلية في عام ١٩٧١ وطرد رفعت وجماعته في ١٩٧٢ وظهور كتلة محمد نيو في ١٩٧٤ وإنشقاق عصمت سييدا في عام ١٩٧٥ . . . إلخ.

الخاتمة:

نستنتج من خلال عرض هذا البحث المتواضع، أن أزمة الحركة السياسية الكردية في كردستان سوريا، كانت قد بلغت الذروة في بداية سبعينات القرن الماضي، ولأسباب ذاتية وخارجية، لم تفلح المساعي الحميدة والمجادة في إنجاز عملية الوحدة بين جناحي الحزب "اليمين" و"اليسار" والذي من أجلها جاء إنعقاد مؤتمر ناوبردان عام ١٩٧٠. وعندما فشلت القيادة المرحلية في توحيد الحزبين بناء على قرار المؤتمر الوطني، تحولت هي الأخرى إلى حزب سياسي ثالث بجانب الپارتي الديمقراطي الكردي اليساري في سوريا و الپارتي اليمقراطي التقدمي في سوريا.

وستشهد الحركة السياسية الكردية في هذا الجزء من كردستان في السنوات التالية التي تلت مرحلة ما بعد المؤتمر الوطني، صراعات أعمق وأزمات أكثرحدة، كانت قد أسهمت مباشرة في زعزعة وحدة الصف الكردي وتعرضه لتصدعات وإنشاقات متواصلة وغير طبيعية، مما ستخلق فراغا سياسيا داخل الحركة السياسية الكردية، ومن ثم ستساهم في توفير أرضية ملائمة لبروز عشرات الأحزاب والمنظمات الجديدة، وإنتقال الحركة إلى مرحلة أكثر تعقيدا وتعرضها لأزمة مزمنة، مما منعتها من القيام بواجبها القومي والوطني كما يجب، ومن شل قدرتها على القيام بواجباتها النضالية في إنجاز مهام المرحلة.

أوصمان صبري حياته ونضاله السياسي

(١٩٠٥ - ١٩٩٣)

المقدمة:

يعد أوصمان صبري الملقب (آبو - العم) واحدا من أبرز الشخصيات البارزة في الحركة القومية الكردية في سوريا بسبب أعماله ونضالاته القومية على الصعيدين الثقافي والسياسي، حيث دخل معترك النضال المستمر منذ بداية حياته، وخاصة على أثر فشل ثورة ١٩٢٥ بقيادة شيخ سعيد بيران وتقسيم كردستان العثمانية ولجؤه لسوريا. وبالرغم من الدور الكبير الذي لعبه أوصمان صبري سواء أكان في حزب خويبون أوفي الجمعيات السياسية والثقافية وصولا إلى قيامه بتأسيس البارتي الديمقراطي الكردستاني (الكردى - فيما بعد) في سوريا، لم يتناوله كما هو مطلوب الدراسات الأكاديمية. وهذا البحث محاولة لتسليط الأضواء على دوره السياسي كمؤسس للبارتي الديمقراطي الكردستاني في سوريا، وتبيان دوره كشخصية مؤثرة في الحركة القومية الكردية.

طفولته وتعليمه:

ولد أوصمان صبري في يوم الخامس من كانون الثاني من عام ١٩٠٥ في قرية نارنجي (Narincê) قضاء كخت (Kext) من محافظة سمسور (آديمان) الواقعة حاليا في كردستان تركيا). إسم والده صبري كبير عشيرة مرديسان (Merdîs) وأمه (أمينة).

يقول أوصمان صبري في مذكراته: " ولدت في ١٩٠٣/١/٧ في قرية نارنجي، العاصمة الرئيسية لعشيرة مرديس^(١) والتي كانت عبارة عن مجموعة قرى^(٢). وتقع ما بين مدن ملاطيا، والرها (اورفا)، وسيفرك وسمسور (آدييمان) ومرتبطة بالمدينة الأخيرة^(٣).

ولأنه كان ابن رئيس العشيرة، فقد حظي باهتمام بالغ ورعاية تربوية عالية، وبهذا الصدد كتب يقول: "في بداية حياتي، وكوني ابن رئيس العشيرة، تلقيت تدريبا واسعا: الفروسية، فن القتال، عادات وأعراف العشيرة، بحيث أثارت هذه الحصائل الثلاث إهتمامي إلى أن بلغت سن السابعة عشر^(٤). في عام ١٩١٦ حين لبي والده نداء ربه، كان أوصمان صبري في العاشرة من عمره^(٥) شر، تولى عمه شكري زعامة العشيرة، وتزوج من والدته أمينة وحمل على شأنه رعاية ابن أخيه أوصمان وتربيته وجميع مسؤولياته، فقد أدخله المدرسة، وأكمل أوصمان مكتبة الرشدية، ولولا الظروف لتمكن من متابعة دراسته، وحول تعليمه كتب أوصمان صبري قائلا: "في نهاية عام ١٩١٧ جاءنا معلم حيث نلت الشهادة الابتدائية. وفي العام التالي أرسلني عمي إلى مدرسة "الرشدية" في "كخت". وخلال ثلاث سنوات نلت شهادتي أيضا هناك. وبسبب وفاة والدي الذي لم يخلف سواي، أراد عمي ومن خلفه والدتي وابناء العائلة، تزويجي لكي أخلف أولادا. وبسبب هذا الهدف السفيه، قطعوني عن الدراسة. وفي ذلك الحين لم أكن استوعب قيمة التعليم، لذا أرضخت لرغباتهم المعيبة واللامعقولة. وفي عام ١٩٢٠ وبعد أن حصلت على شهادة "الرشدية" عدت أدراجي إلى القرية، بغية الإلمام بتقاليد وأعراف العشيرة^(٦). ويضيف أوصمان صبري بهذا الشأن: " لقد كبرت برعاية وأبوة عمي، الذي

١ - عشيرة مرديس كانت جزءا من إمارة مرديس الواقعة على طريق قبائل الرحل على سفوح جبل بيلي (Bêlî) المعروف بجبل نمود. إنظر مذكرات أوصمان صبري: Bîranînên Osman Sebrî, Weşanên

.Aram: Kewçer 2004,rûpel.9

2 - Berken Berc, Têkoşer û xemxurekî ziman û gelê Kurd:Osman Sebrî,kovara Vesta,güz-payiz,2003 .

3 - Bîranînên Osman Sebrî, jêdera berê, rûpel.9 .

٤ - المصدر نفسه، ص ٩.

5 - Berken Berc, Jêdera berê .

٦ - المصدر نفسه.

أحبني أكثر من ابنائه ويجعلني اسير في مقدمة العائلة، وفيما لو غاب يوما عن العشيرة، كان ينوبني عنه في إدارة شؤونها، التي كانت تتبعني^(١)، يبدو بأن أوصمان صبري ومنذ بداية عمره تمتع بصفات قيادية.

تبلور الفكر القومي لدى أوصمان صبري؛

لاشك أن عاملان إثنان قد أثرا على فكر أوصمان صبري في هذا الجانب، العامل الأول هو تعرفه على معلم مدرسة القرية، والآخر، كان ثورة عام ١٩٢٥ بقيادة شيخ سعيد پيران. ففي الثامن عشر من عمره، تعرف أوصمان صبري على شخصية مثقفة وحظي بصداقته، ويتعلم منه الكثير، وحول ذلك يقول: "عندما بلغت الثامنة عشرة من عمري، ارسل القدر في طريقي شخص بإسم إسماعيل أفندي^(٢)، رجل متعلم، تجاوز أبناء عصره وعيا وإدراكا. ومن خلال صداقتي له، تعلمت منه الكثير من الأشياء الإيجابية، وألها سقطت من عيني أعراف وتقاليد العشيرة السيئة، تغيرت نظرتي تجاه الظلم والظلامين، وخلقت لدي الرغبة في أن أكون من الخيرين^(٣)، ومنذ ذلك اليوم تغيرت نظرة أوصمان صبري كليا تجاه المجتمع.

كانت ثورة عام ١٩٢٥ في شمالي كردستان، بمثابة نقطة تحول في عقل وفكر أوصمان صبري، بتاثير منها تشكلت شخصيته القومية كمن يفيق من ثباته، وبرزت لديه فكر الكردايتي كأمة لها خصوصياتها ومقوماتها الذاتية. وحول ذلك كتب يقول: "حينما قاد شيخ سعيد ثورته في نهاية عام ١٩٢٤، لم أكن اعرف شيئا حول الشعب الكردي والنضال في سبيل تحريره. كل ما كنت أعرفه هو أنني كردي، لكن كجزء من الدولة التركية. مع أن عمي شكري كان مستوعبا للمرحلة، مدركا بأن فشل الثورة سيحول الوضع الكردي إلى جحيم وسوف لن يكون بمقدورهم العودة إلى ماكان هم عليه"^(٤). وحول هذا الموضوع، وفي جلسة

1 - Bîranînên Osman..., jêdera pêşî, r.9 .

٢ - كان إسماعيل أفندي من أهالي ميرون، عمل معلما لطلبة الإعدادية، وبسبب أفكاره السياسية تم نقله في عام ١٩٢٣ إلى مدرسة قريتنا. إنظر: مذكرات أوصمان صبري، المصدر نفسه، ص ٣٥.

٣ - المصدر نفسه، ص ٣٥.

٤ - المصدر نفسه، ص ١٠.

توجه إليه عمه قائلا: " فيما لو فشلت ثورة شيخ سعيد، فإن مصطفى كمال سيفكك بنية المجتمع الكردي، وعلينا الإتصال بالشيخ سعيد ونضعه في الصورة، بأنه عندما يبلغ سيفك، سنقوم بوضع أيدينا على مدن ملاطيا، ماراش، عنتاب وسمسور. وسيكون بمقدورنا تحرير غرب كردستان" ^(١) الثورة قد فشلت قبل أن تبلغ منطقتهم، ونتيجة للوسائل وهكذا أحببت جميع محاولات الثورة بسبب الممارسات الوحشية وإستخدام العتف من قبل القوات التركية.

إعتقال أبو أوصمان:

تعرض أوصمان صبري عشرات المرات إلى الإعتقال والسجن، حيث يقول: "ففي الفترة ما بين ١٩٢٦ - ١٩٧٢ سجن ١٨ مرة وثلاث مرات تم نفي" ^(٢)، وهذا يعني أنه قد قضى أكثر من (١٢) عاما من عمره في السجن، وحكمت عليه الحكومة التركية بحقه الإعدام مرتين" ^(٣).

وما أن تم القضاء على ثورة عام ١٩٢٥، حتى قامت القوات الكمالية على الفور وبشكل يومي بالهجوم على القرى والمدن الكردية والشروع بإعتقال رؤساء العشائر والمتنورين الكرد، وقد كتب أبو أوصمان عن ذلك بقوله: "وأخيرا جاء دورنا، فقد تم إستدعاء عمي وخالائي وأنا بالإضافة إلى ماتتين وسبع أشخاص من عشيرتنا، إلى محكمة الإستقلال، إلا أننا لم نسلم جميع المطلوبين... " ^(٤).

بعد أن حكمت المحكمة بالسجن على عمه شكري خمسة عشر عاما، وأثناء نقله من سجن أنطاليا، تمكن أوصمان صبري في الرها (اورفة) من إنقاذ عمه من أيدي الأتراك، وعاد به إلى أرض الديار. وأمضيا حوالي شهر في الجبال بهدف القيام بثورة جديدة، وتعليقا على ذلك،

١ - المصدر نفسه.

٢ - جواد ملا، كردستان والكرد وطن مقسم وأمة بلا دولة، الطبعة الثانية، لندن، ٢٠٠٠، ص ١٤٢. وكذلك: Kovara Vesta, güz-payîz, 2003.

٣ - قراءة في سيرة المناضل الكبير عثمان صبري، نقلا عن مجلة الحوار، العدد ٢١، خريف ١٩٩٨

4 - Kovara Vesta, jêdera pêşî, r. 10.

كتب أوصمان صبري قائلاً: "ولكن حينما قدم الجيش التركي، لم تتمكن عشيرتنا لوحدها من الوقوف في وجه الحكومة التركية ومحاربتها، وبالتالي وقع عمي مرة أخرى بيد الحكومة، وفي هذه المرة تم تحويلي وعمي نوري وست عشرة آخرين برفقته إلى المحكمة"^(١)، وفي هذه المرة أعتقل أيضاً أوصمان صبري في سجن دنزلي"^(٢).

لقد كان السجن الأول بمثابة مدرسة سياسية بالنسبة إليه، فهنا تعلم السياسة ويتلاطم بين أمواجها، وبنفسه توقف عند هذه المسألة قائلاً: "ففي يوم ٢٤/٦/١٩٢٦، أعدم عمائي شكري ونوري، وحكم علي مع ست عشرة رفيقا وأرسلونا إلى سجون الدولة التركية، وهكذا دفعوني إلى بحر السياسة، بالرغم من عدم إلمامي بها وقلة معارفي. ومع أنني شاب قروي، لم يفزعني هذا الشيء، ورغبت السباحة فيها دون توقف، لأتمكن من خدمة شعبي وأثار من إعدام عمائي وعدد من أجدادي الذين قتلوا على يد الأتراك"^(٣).

وفي السجن تلقن أوصمان صبري الكثير من مبادئ السياسة، وبدأ ينظر إلى الحياة برؤية جديدة، لنرى ماذا يقول هو بنفسه حول ذلك: "بقيت رهين سجن "دنزلي" سنة وإحدى عشرة شهرا، وفي هذه الأثناء بدأت مداركي تتوسع رويدا رويدا، ولم أعد ذاك القروي الساذج، يوما بعد آخر كنت أتعلم أشياء جديدة، وكنت أعد نفسي لنضال صعب وميرير. في شهر أيار من عام ١٩٢٨ أصدر مصطفى كمال عفوا عاما عن جميع المعتقلين الكرد، وكنت واحدا من المشمولين"^(٤). وعندما عاد أوصمان صبري من السجن إلى بيته، رأى أن الدول قد قامت بمصادرة أملاكهم وثرواتهم، ومن هنا وقف أوصمان صبري أمام بداية مرحلة جديدة، وقد ورد ذلك في مذكراته: "...وضعت الحكومة يدها على أموالنا، ولم يترك منه سوى القليل جدا، لم يملأ أعين المرء، وحينما أعدقت النظرفي الأمر وفكرت مليا بوضعي، لم يبق أمامي سوى خياران: طريق الخزي والعار والإستسلام، والثاني طريق النضال، فسرت على درب

1 - heman jêder,r.11.

2 - Kovara Vesta,güz-payîz,2003 .

٣ - المصدر نفسه.

٤ - المصدر نفسه.

النضال دون تردد"^(١) ومنذ ذلك اليوم ينضم أوصمان صبري إلى صفوف النضال، وتلقى مصاعب جمة في هذا الطريق ويعتقل مجددا: "في بداية عام ١٩٦٦ أعتقلت مجددا مع ستة وعشرين من أعوات الكرد، وتم إحالتنا إلى المحكمة العسكرية في ملاطيا، لم نعمل شيئا، لكن الحكومة أرادت تصفيتنا بتهمة التحضير لثورة جديدة، التي كانت جزاؤها الإعدام. ومن حظنا، أن نائب المدعي العام حسين حسني الذي قام بالتحقيق معنا كان كولونيلاً كردياً، حيث أبدى تعاطفاً تجاهي، وقال لي في أثناء التحقيق: "إنني كردي مثلك، لكنني وللأسف لم أقدم ما يذكر لشعبي، وكل ما عملته كانت في مصلحة الأتراك. وكلّي ثقة بأنك ستخدم شعبي، لذلك سأغامر برأسي وأضحى بحياتي من أجل إطلاق سراحك وسراح رفاقك، لكن إياك أن تبقى في الدولة، لأن الأتراك سوف يقتلونك"^(٢). وبعد مرور سبعة أشهر، يقوم الكولونيل الكردي بإطلاق سراح أوصمان ورفاقه، وتحققت نبوءته، فقد كتب جگرخوين "كان الحكم قد أصدر بإعدام أوصمان صبري، لكنه كان حذراً جداً وعمل بمهنية عالية لئلا يقع في أيدي الأتراك"^(٣).

ففي أعقاب خروج الفرنسيين من سوريا، مارس الشوفينيون العرب سياسة خاصة تجاه الكرد، وقاموا بإعتقال قادتهم، وكان أوصمان صبري من بينهم، الذي تعرض لعشرات المرات إلى الإعتقال. ففي عام ١٩٦٠ وفي عهد الوحدة بين مصر وسورية برئاسة جمال عبد الناصر، يتم إعتقال أوصمان صبري بناء على أمر صادر من رئيس المكتب العسكري عبد الحميد السراح ويبقى رهن الإعتقال حتى عام ١٩٦٢، ومن ثم يهرب إلى بيروت ويبقى هناك حتى عام ١٩٦٣. وإثر عودته سرا، أعتقل مجدداً في مدينة حلب مع عدد من رفاقه الحزبيين في ليلة ٢٥ أيار ١٩٦٤ من قبل أجهزة الأمن، وبنهاية العام المذكور يتم إطلاق سراحه. وفي يوم ١٤ من حزيران عام ١٩٦٩ وأثناء محاولته اجتياز الحدود إلى شمالي كردستان، هرباً من قرار الإعتقال الصادر بحقه، أعتقل على الحدود السورية - التركية وبقي معتقلاً في سجن دمشق

١ - المصدر نفسه.

٢ - المصدر نفسه.

٣ - ذكرى وفاة المناضل الكردي أوصمان صبري، قامشلو في ١١/١٠/٢٠١٢.

حتى نهاية عام ١٩٧٣، ومن ثم وضع تحت الإقامة الجبرية ومراقبة البوليس والأجهزة الأمنية طوال حياته"^(١).

إنتقال أوصمان صبري إلى غرب كردستان (بينخت) وانضمامه إلى خويبون:

قبل الإنتقال إلى غرب كردستان، كان لا بد من أخذ ثأر عمه شكري، تنفيذاً لوصيته، وفورتو فالظروف للقيام بذلك، وفي منطقة الرها، وفي تلك البقعة الواقعة ما بين قريتي جرنار (Cirna Reş) وهليسه (Helîse)، يثار أوصمان لعمه ويقتل بدر آغا، ومن ثم يصعد إلى رأس تل مرتفع، يصب وجهه بإتجاه مدينة ديار بكر وبصوت مرتفع ينادي قبر عمه (استجابة لوصية عمه) قائلاً: "ها قد أخذت بثأرك اليوم، نفذت ما علي، والباقي على الله"^(٢). بعد "خروج أوصمان صبري من السجن، يسافر إلى السليمانية ومنطقة بارزان ويجتمع في عام ١٩٢٧ مع كل من شيخ محمود الحفيد والشيخ أحمد البارزاني، بهدف توحيد الحركة القومية التحررية الكردية، ولكن لأسباب عديدة، لم يلق مشروع النور"^(٣). وبعد أن عاد إلى دياره ويرى الوضع بنفسه، ينفذ وصية الكولونيل الكردي حسين حسني ويتجه نحو الحدود، حيث الجزء الواقع من كردستان تحت النفوذ الفرنسي. وفي يوم "٢٦ / ١٢ / ١٩٢٩ يجتاز أوصمان صبري الحدود إلى سوريا ليحل ضيفاً على عشيرة بارزان في كوباني"^(٤). غادرت دياره، - يقول أوصمان صبري، - جئت إلى سوريا وأصبحت عضواً من أعضاء

١ - قراءة في سيرة المناضل الكبير عثمان صبري، مجلة الحوار، العدد ٢١، خريف ١٩٩٨.

٢ - حول ذلك راجع: مذكرات أوصمان صبري، المصدر السابق، ص ٢٣ - ٢٨.

٣ - جواد ملا، كردستان والكردي ووطن مقسم وأمة بلا دولة، الطبعة الثانية، لندن، ٢٠٠٠، ص ٦٩ "لكن أوصمان صبري نفسه لم يتطرق إلى هذه النقطة في مذكراته (الباحث).

٤ - هاجرت في فترة غير معروفة إلى سروج (Serûj) وهي إتحاد يضم مجموعة قبائل، موطن عشيرة البرازية يقع الآن في كوبان، وكانت حين لجؤ أوصمان صبري إليهم تحت زعامة الأخوين مصطفى ويزان شاهين بك، وكانا عضوين في جمعية خويبون، إنظر: مارك سايس، القبائل الكوردية في الإمبراطورية العثمانية، ترجمة: د. هه وراز سوار علي، تقديم ومراجعة وتعليق: د. عبدالفتاح علي بوتاني، دهوك، ٢٠٠٢، ص ٧٦-٧٧ "ذكرى وفاة المناضل الكردي أوصمان صبري، قامشلو ١١/١٠/٢٠١٢.

حزب خوييون"^(١)، إلا أن أوصمان صبري وبسبب صرامته وصراحته، ينسحب من هذه المنظمة، لم يستطع العمل مع أبناء البگوات والأغوات وحول ذلك كتب يقول: "بقيت مع خوييون أكثر من عامين، لكنني سرعان ما تركتها، ويقدر إمكاناتي عملت في تنظييمات أخرى... وخلال هذه الفترة خلقت أعداء كثير لي. وا أسفاه أن معظم هؤلاء الأعداء كانوا من زعامات الكرد"^(٢). وكما يلاحظ "كان قدري جميل باشا على خلاف مع رفاقه من المناضلين القدامى من أمثال حاجو آغا والشاعر أوصمان صبري، حتى بلغ بهم الأمر أحيانا في سحب المسدسات بوجه بعضهم البعض..."^(٣). فمنذ البدء لم يكن أوصمان صبري راضيا عن أداء خوييون، وقد عبر عن ذلك بقول: "عندنا نحن الكرد قول مأثور " Dengê defê ji dûrve xweş tê - صوت الطبل (الدف) عذب من بعيد"، ليتني بقيت على مسموعاتي عن خوييون، ليتني لم ألتق بهم. قبل أن ألتق بمجموعة خوييون، كم كانت مُشرفة وكبيرة في أعيني. وبعد أن ألتقيت بهم، صُغرتُ رجالها بمرور الأيام في أعيني، حتى بلغ الأمر بي إلى درجة بقدر ما أحببتهم، بقدرما زاد كرهني لهم بعشرات المرات وعداوتي تجاههم"^(٤).

بعد لقاء أوصمان صبري مرتين أو ثلاث بـ جلادت بدرخان وتناولهما وضع الوطن، تحدث إليه جلادت بدرخان قائلا: "منذ عام ونحن بحاجة إلى شخص متمكن مثلك، لعمل مقدس لنرسله إلى ديرسيم. نحن اليوم أحوج أكثر من أي وقت مضى، لرجل نبعثه إلى هناك، وها قد أرسلك الرب إلينا"^(٥).

١ - تشير بعض المصادر إلى أن عودته إلى سوريا، كانت في يوم ٢٤ كانون الأول. إنظر: Kovara .Vesta.güz-payîz,2003

٢ - مذكرات أوصمان صبري، المصدر السابق، ص ١١ - ١٢.

٣- مايمسانيز، عائلة جميل باشا الدياربكرلي والنضال القومي الكردي، الترجمة من التركية: فيض الله برايم خان ودلشا يوسف، المراجعة اللغوية والتقديم: فدان آدم، وزارة الثقافة - إقليم كردستان، ٢٠٠٧، ص ٢٠٨ "جكرخوين، ص ٢٧٩، ٢٧٨، ٢٠٥.

٤ - مذكرات أوصمان صبري، المصدر السابق، ص ١٢٣.

٥ - المصدر نفسه، ص ١٢٨.

كان خوييون ينوي القيام بحركة شاملة والقيام بثورة في جميع أطراف الوطن، وبخاصة في ديرسيم، وحول ذلك كتب أوصمان صبري قائلاً: "كانت النشرات التي أستلمتها من خوييون، ناشدت الكرد للقيام بثورة، وكلفت بضرورة توزيعها من حدود سوريا إلى ديرسيم"^(١). وبهذا الشكل، إستلمت من خوييون ثلاثة مسودات وألّفي نشرة... دون رصاص ومبلغ مالي"^(٢)، إلا أنه وبسبب تقصير من خوييون والظروف الصعبة، يضطر أوصمان العودة مرة أخرى إلى سوريا، طالبت الحكومة الكمالية الفرنسيين بتسليمهم أوصمان صبري، ولكن ووفقاً لمصالحهم، إكتفى الفرنسيون بنفيه إلى الرقة، لإبعاده عن منطقة الحدود"^(٣). لم يمض سوى خمس عشرة يوماً على عودة أوصمان صبري إلى سوريا، حتى دعاه المستشار الفرنسي قائلاً له: كنت قد وعدتني بالألا تقوم بأية حركة سياسية إلا بإذن مني، لكنك نقضت العهد وذهبت دون علم مني إلى ديرسيم. أن ذهابك هذا قد أثار ضجة كبيرة في تركيا وأدخلنا في مشاكل نحن بغنى عنها، فالعلاقات بيننا وبين الأتراك تتوطد جذورها يوماً بعد آخر، لا نريد أن تنهار تلك الصداقة بسبب تصرفات شخص. وبناء على شكوى من الأتراك، أصدر القوميسار فرمانا في إطار الإتفاقية المبرمة بيننا وبين الأتراك، بإبعادك عن الحدود. وبناء عليه وجد مندوب حلب في مدينة الرقة المكان الأنسب لإقامتك"^(٤)، كما طلبوا منه تشديد المراقبة على أوصمان صبري وأن لا يتحرك إلا بعلمنا. إلا أن أوصمان صبري يخرق مجدداً الفرمان الفرنسي، حينما قرر حزب خوييون في عام ١٩٣٠ القيام بحركة شاملة على طول الحدود السورية مع تركيا، وتم تحديد الأول من تموز بأن يتم الدخول إلى تركيا عبر ست جبهات، بحيث تبدأ ساحة الحرب من منطقة جرابلس الواقعة على نهر الفرات وتنتهي عند منطقة عين ديوار الواقعة على نهر دجلة، وتقرر أن تكون الجبهة الخامسة بقيادة كل من بوزان بك وأوصمان صبري، بالإتجاه نحو محور الرها (أورفا)، وكتب أوصمان قائلاً: "في مساء يوم الأول من تموز سلموني ثلاثة وعشرون

١ - المصدر نفسه، ص ١٣٠.

٢ - المصدر نفسه، ص ٣٢.

٣ - ذكرى وفاة المناضل، المصدر السابق.

٤ - مذكرات أوصمان، المصدر السابق، ص ١٤١.

عنصرًا، وفي العاشرة ليلاً اجتزت الحدود مع عناصره^(١) بهذا الشكل، عاد أوصمان إلى شمال الوطن بقرار من حزب خويبون لدعم ثورة آكري، وعبر الحدود من مناطق عشيرة برازان (Brazan) مهاجماً القراقول حيث سلم جميع عناصر الجندرية المتواجدين فيها أنفسهم واستولوا على جميع الأسلحة التي كانت بحوزتهم^(٢). وبسبب أغلاط المجموعات والتشكيلات الكردية، نجحت القوات التركية في السيطرة على الوضع وتشتيت وإضعاف المجموعات الكردية^(٣). لا بد من القول، بأنه من أصل القيادات الست المكلفين بإجتياز الحدود الشمالية والقيام بحركة هجوم واسعة، إنطلاقاً من حدود العراق وحتى جرابلس غرباً^(٤)، قد تقاعست تلك القيادات وتخلت عن مهماتها، سوى أوصمان صبري الذي قام بواجبه، وأكدت المصادر على ذلك: "فقط، أرسل بوزان بك قوة للهجوم على مقر كان يقع على مقربة بلدة من بلدات سروج، وقامت بالفعل بمداهمة المقر بقيادة أوصمان صبري. وفي أعقاب حركة خويبون هذه، بادرت حكومة الإنتداب بإبعاد الشخصيات المعروفة في خويبون عن مناطق الداخل القريبة مع تركيا^(٥)". وفي أعقاب فشل المحاولات الثورية، توجه أوصمان صبري إلى جنوب كردستان - منطقة بارزان، وهناك يلتقي في عام ١٩٣٠ بالمناضل الكبير عبد الرحيم كاسي ويتم بينهما صداقة متينة وطويلة، وفي نهاية العام المذكور، يغادر المنطقة باتجاه غرب كردستان، لكنه يعتقل في سجون الموصل وبغداد في أيار ١٩٣١ بأمر من السلطات البريطانية، بعد الإفراج عنه يضطر إلى الإختفاء عند بدو العرب، وفي عام ١٩٣٥ يعتقل مرتين في لبنان^(٦)،

١- للمزيد حول حركة عام ١٩٣٠ راجع: مذكرات أوصمان صبري، المصدر السابق، ص ١٤١ - ١٤٧.

2 - Kovara Vesta, güz-payîz, jêdera pêşi, r.15.

٣- حسن هوشيار سردى، ثورة الشيخ سعيد (مذكرات شاهد عيان)، ترجمة: خليل الكالو، أربيل، ٢٠١٠، ص ٢١٩.

4 - Qedri Cemil Paşa (Zinar Silopî), doza Kurdistan, çapa sêyem, Dîyarbekir, 2007, r.108 .

5 - Qedri Cemil Paşa, heman jêder, her weha.

مالميسانيز، عائلة جميل باشا الدياربكرلي والنضال القومي الكردي، الترجمة من التركية: فيض الله برايم

خان ودلشا - يوسف، المراجعة اللغوية والتقديم: فدان آدم، وزارة الثقافة - إقليم كردستان، ٢٠٠٧، ص ١٤٤.

لبنان"^(١)، وهنا وفي العام ذاته "نفوه الفرنسيون إلى جزيرة مدغشقر في أفريقيا، وبعد عام واحد أعادوه مجدداً إلى سوريا"^(٢)، وكان آيو أوصمان قد أخذ معه إلى المنفي شقيقته وإبنة ولاتو"^(٣). كان قرار المنفي قد اتخذ، بعد أن شعرت فرنسا بخطر أوصمان صبري كشخصية سياسية على مصالحها القومية. وكان أوصمان صبري نفسه ينظر إلى الفرنسيين كقوة إحتلال، وعبر عن نظرتهم تجاههم قائلاً: "أكثر ما لفت في سوريا إنتباهي، وأوجع قلبي، هو وجود الفرنسيين في داخل البلاد. أولئك الجنرالات الذين عبروا حدود دول عديدة، وجاؤوا يحكمون سورية، بدا لي أمر معيب. لا أعلم لماذا كنت أعتبرهم أسوأ من غلاة الترك، ربما لأن نظري لن يتعود على رؤيتهم"^(٤).

كما يبدو، كان أوصمان صبري أحد النشطاء المهمين في حويبون، حيث أشار مصادر عدة إلى ذلك، من بين هذه المصادر نذكر أكرم جميل باشا^(٥)، حيث كتب في مذكراته: "كان أوصمان صبري أصغر الجميع بعمره، لكن الجميع منحوه الثقة، وكان محبوباً لدى جميع

٦ - ذكرى وفاة المناضل ... المصدر السابق.

٢ - وكذلك: ذكرى وفاة... المصدر السابق. Kovara Vesta, güz-payîz, 2003, r. 16 .

٣ - جواد ملا، كردستان والكرديون مقسم وأمة بلا دولة، الطبعة الثانية، لندن، ٢٠٠٠، ص ٧٠.

٤ - أوصمان صبري، المصدر السابق.

٥ - هو ابن قاسم بك بن جميل باشا الديار بكرلي، ولد عام ١٨٩١ ودرس في الرشدية العسكرية لمدة سبعة أعوام وتخرج منها عام ١٩٠٨، نال الشهادة الثانوية السلطانية بإستانبول عام ١٩١٢، بعدها أرسل إلى أوروبا لدراسة الهندسة لكنه لم يكملها بسبب نشوب الحرب العالمية، عاد وشارك في جبهات القتال، ومر بظروف صعبة، في نهاية آذار ١٩٢٩ لجأ إلى سورية، مثل حويبون في سنوات الحرب الثانية، إستقر به الأمر في قرية (تعلكي) ناحية درباسية، ثم إنتقل إلى دمشق وتوفي فيها عام ١٩٧٤ عن عمر ناهز ٨٢ عاماً. إنظر: مذكراته، ص ٩-٥٧.

الأعضاء، وكان الجميع يحملون هموم حياته اليومية، حتى لا يقع بأي شكل في ضيق، لكنه استغل ثقتنا طوال خمس عشرة عاما لنفسه"^(١).

في عام ١٩٣٨ يترك أوصمان صبري صفوف خويبون^(٢)، موجهها إليه إنتقادات حادة، وأشار روهاث آلاكوم إلى ذلك بقوله:"إنشق أوصمان صبري عن خويبون، وفي مذكراته، يعتبر (خويبون حزبا لايملك أسسا). أن أوصمان صبري الذي أعتقل مرارا، يعتبر مناظلا وشخصية راديكالية بين الكرد السوريين، عبر عن إنتقاداته في قصته الموسومة (بين قبور آمد) التي تعد ذات شأن، كما وجه إنتقادات حادة للبدرخانيين وبخاصة كاميران بدرخان"^(٣).

عام ١٩٣٧ عاد عثمان صبري من منفاه بجزيرة مدغشقر، وبدأ بتأسيس نادي بجي الأكراد بدمشق بإسم " يكتيا خورتان" في عام ١٩٣٨، حيث إنضم إليه معظم شبان حي الأكراد، لاسيما بعد إنضمام نادي هنانو"^(٤)، تغير الإسم إلى "نادي كردستان"، حيث تراوح عدد أعضائه ما بين ٣٠٠ - ٤٠٠ عضو، عمل على بث الروح القومية بين الشباب وعلى نشر وتعليم القراءة والكتابة باللغة الكردية..."^(٥).

١ - اكرم جميل باشا، مذكراتي، الترجمة من التركية إلى العربية: د.قديري الديار بكرلي، المراجعة اللغوية والتقديم: فدان آدم، الطبعة الثالثة، ديار بكر-٢٠٠٧، ص٤٩. وكذلك: مالميسانيز، المصدر السابق، ص١٤٦، زنار سلوبي، قضية كردستان، ص١٧٦، د.نوري ديرسي، ديرسم في تاريخ كردستان، ص٢٥٤.

٢ - ذكرى وفاة المناضل...، المصدر السابق.

٣ - روهاث آلاكوم، خويبون وثورة آكري، مراجعة: شكور مصطفى، هولير، ١٩٩٩، ص٣٨-٣٩، آمد وزين، وولاتياريزي هييزا (عوسمان سه برى وها ديبفه)، باريس، ١٩٩١، ل.٩(آمد وزين، الوطني البارز آيو عثمان صبري- هكذا يتكلم)، نشر كمذكرات وتحليل السيرة الذاتية بصورة حوار للمرة الأولى في عام ١٩٩١ في باريس، وأعدت كإطروحة من قبلهم، ويتمتع بأهمية بالغة من حيث الناحية المعلوماتية، راجع: روهاث آلاكوم، المصدر السابق، ص١٤٢.

٤ - أسس شبان حي الأكراد (ركن الدين) ناديا ثقافيا إنضم إليه العديد من شباب الحي، إنضم إلى (وحدة الشباب) عام ١٩٣٨، إنظر:- محمد ملا أحمد، صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكردي في سورية، أربيل، ٢٠٠١، ص ٤٠.

٥ - محمد ملا احمد، صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكردي في سورية، أربيل، ٢٠٠١، ص ٤٠.

لم ينحصر دوراً أوصمان صبري فقط في مجال السياسة، بل أعطى إهتماماً خاصاً باللغة والأدب الكرديين، وذاع صيته كشاعر وأديب مشهور، فمنذ البدايات وبعد "فصله عام ١٩٤٨ من العمل بقرار من وزير الداخلية، يجعل من منزله مدرسة اللغة الكردية (في حي الأكراد - ركن الدين) بالشام"^(١). في عام ١٩٤١ كتب أوصمان صبري مقالة عن ثورة آگری، والتي أصبحت مصدراً مهماً عن أحداث تلك الفترة"^(٢)، وفي كتاب آخر له الموسوم Çwar Leheng - الفرسان الأربع"^(٣)، يتحدث عن بطولة وشجاعة الشوار الكرد في ثورة آطري. ومن جهة أخرى، فإن تلك الصحف التي كانت تنشر من قبل كل من جلادت وكاميران بدرخان مثل "Hawar - الصرخة" و"Ronahî - النور" و"Roja nû - اليوم الجديد" و"Stêr - النجمة"، كانت تشرى بمقالات وكتابات كل من أوصمان صبري و جگرخوين^(٤). ناهيك عن ذلك ففي عام ١٩٥٤، رأى النور كتابه "الألقباء الكردي"، وبعد سنتين أي في عام ١٩٥٦ زاره في دمشق جمال نيز وتحاورا حول الألقباء الكردية - الفونت اللاتيني التي تتناسب مع طبيعة اللغة الكردية^(٥). ومنذ فترة قريبة، تذكر جمال نيز ذاك اللقاء حيث كتب: "ألف رحمة على روحه أوصمان صبري الطاهرة، فقد تعرفت عليه في تموز عام ١٩٥٦ بالشام، وحتى يومنا وطوال حياتي، ستبقى محبة ذلك الرجل العظيم، ذاك المناضل المخلص، في قلبي"^(٦). وهكذا، نرى بأن أوصمان صبري، قد لعب دوراً مميّزاً في نشر الوعي القومي والثقافي.

أوصمان صبري مؤسس الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا:

في عام ١٩٥٧ أسس أوصمان صبري مع عدد من الوطنيين الكرد "الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا" وانتخب سكرتيراً له"^(٧). لاشك أن هناك من يرغب في تقليل دور أوصمان

١ - روهاات آلاکوم، المصدر السابق، ص ٤٠.

2 - Vegere ser:Osman Sebrî,Agirî,Hawar,jimare 36, 1941.

٣ - عثمان صبري، "چارهنگ"، روشن، العدد ١٩٩١، ٦.

٤ - روهاات آلاکوم، المصدر السابق، ص ٧٣.

٥ - راجع: قراءة في سيرة المناضل الكبير عثمان صبري، مجلة الحوار، العدد ٢١ خريف ١٩٩٨.

٦ - مقتبس من صفحة ١٠٠ جمال نيز على الفيسبوك، مخاطباً د.جواد الملا، ٣٠/٣/٢٠١٣.

7 - Kovara Vesta, jêdera pêşî,r.16 .

صبري في هذا المجال، إلا أن أغلب المصادر تؤكد على دوره الرئيسي في ذلك، ومن بينها إحدى رسائل الماجستير: "أن أوصمان صبري هو من أسس البارتي الديمقراطي الكردي في سوريا"^(١)، وأكثر من ذلك يقول محمد ملا أحمد: "ومن دمشق إنطلقت فكرة تأسيس البارتي الديمقراطي الكردستاني في سوريا وبالذات من (أوصمان صبري)"^(٢).

مثير للدهشة، وبعد مرور (٥٦) عاما على تأسيس الحزب، يؤكد حميد حاج درويش أحد مؤسسي الحزب والعدو الأيديولوجي الأول واللدود لأوصمان صبري، يؤكد على أنه هو صاحب فكرة التأسيس، حيث يقول: "في عام ١٩٥٥ إقترح علينا اوصمان صبري أن نؤسس معا جمعية أدبية تحت إسم "جمعية أحياء الثقافة الكردية"، ووافق الجميع على إقتراحه، بعدها قمنا بنشر بعض الأدبيات الكردية مثل (dêrdê min) و (Bahoz) والألف باللغة الكردية من تأليف أوصمان صبري، كما نشرت الجمعية (صفحات من تاريخ الأدب الكردي) للسيدة روشن بدرخان، وكذلك (الرد على الكوسمو بوليتية) من تأليف عبد الرحمن ذبيحي وغيرها من الكتب... ولما رأى أوصمان صبري نشاطنا بهذا المستوى من الأداء، إقترح علي في بداية عام ١٩٥٦ فكرة تشكيل حزب سياسي كردي، بدلا من هيئتنا الثقافية، وطلب مني أن أؤيده في ذلك، فوافقته من دون تردد، وبدأ آيو أوصمان بكتابة المنهاج السياسي باللغة الكردية وسمي بـ (Rêzana Partiya Kurdên Demokrat yên Sûriya) - حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين) وحتى أظل صادقا مع نفسي ومع القراء الكرام فإنني لم أساهم بفعالية في كتابة المنهاج نظرا لأنني كنت شابا صغيرا في العشرين من عمره، ولم أكن أعرف الشئ الكثير عن السياسة وعن منهاج الأحزاب"^(٣). تشير بعض المصادر أن أوصمان

1 - Deniz Gumustekin, patterns of support of ethnic violent groups by co-ethnic groups, under the direction of Dr.Michael Harb, Thesis for the degree of master of arts in the College of arts and sciences Georgia state University,2012, p.28.

٢ محمد ملا احمد، المصدر السابق، ص ٤٠.

٣ - عبد الحميد درويش، قبسات من نضال الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا في ذكراه ال ٥٦، (٢)، ٢٠١٣، عن الموقع الرسمي للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا.

صبري، أول ما عرض فكرته كان على شيخ عيسى. ومن جانبه كتب رشيد جمو^(١) قائلا: "كان أوصمان صبري أول من يفكر بتأسيس حزب سياسي كردي في سورية، وقد فاتحني بهذا الأمر عام ١٩٥٣، ولكن بسبب كوني عضواً في الحزب الشيوعي فقد رفضت الفكرة ولم أقبل بها، ويبدو أنه كان قد عرض الفكرة على العديد من الأشخاص في الجزيرة، إلا أن هؤلاء - رغم تأييدهم للفكرة - لم يجدوا في أنفسهم الكفاءة والقدرة لإخراجها إلى حيز الوجود. وفي عام ١٩٥٦ وبعد تركنا للحزب الشيوعي عاد أوصمان إلى الإتصال بي مرة ثانية وعرض علي الفكرة من جديد، فإلتقيت به في دمشق ودرسنا الموضوع من جميع جوانبه على ضوء الظروف القائمة في البلاد، فقبلت الفكرة هذه المرة، ولكنني إستمهلته بعض الوقت كي أدرس المسألة مع رفاق في حلب كانوا قد خرجوا معي من صفوف الحزب الشيوعي. وفي حلب درست المسألة مع كل من شوكت حنان ومحمد علي خوجه وخليل محمد فأيدوا إستعدادهم للتعاون معنا والعمل على تأسيس الحزب المنشود، فأبلغت أوصمان بالأمر وباشرنا العمل معا في دمشق وحلب والجزيرة. عقدنا نحن الرفاق السبعة (أوصمان صبري ورشيد جمو ومحمد علي خوجه وشوكت حنان وخليل محمد وحميد درويش وحمزة نويران) أول إجتماع في حلب بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٥٧، وفي هذا الإجتماع أنتخب أوصمان صبري سكرتيراً للحزب"^(٢).

١ - ولد عام ١٩٢٥ بقرية هوبكانلي القريبة من راجو من أبوين فقيرين ، في صغره درس العلوم الدينية . وفي عام ١٩٣٥ إلتحق بمدرسة راجو الأولية وفي عام ١٩٣٨ درس في أعزاز ، لكنه لم يكمل دراسته بسبب قيام ثورة مسلحة ضد الفرنسيين في جبل الأكراد . في عام ١٩٥١ أسس مع عدد من رفاقه "جمعية الثقافة الكردية" سجن في المزة بسببها . في عام ١٩٥٢ قام بتأسيس أول تنظيم سياسي شيوعي في المنطقة . في عام ١٩٥٥ ترك صفوف الحزب الشيوعي بسبب الخلاف على المسألة القومية. وهو أحد مؤسسي البارتى الرئيسيين في عام ١٩٥٧ ، شغل منصب عضو المكتب السياسي وبقي فيه حتى تركه للحزب عام ١٩٩٣ بسبب الخلاف مع حميد درويش . بإنتهاء أعمال المؤتمر الوطني في كردستان العراق أشرف على إصدار مجلة (الكادر) في بغداد ويلقي محاضرات في دورة الكادر . أعتقل مرات عدة ، وله مجموعة من الكتب حول القضية الكردية ، يقطن قريته في جبل الأكراد . رسالة رشيد جمو الجوابية للباحث ، قرية هوبكانلي في ٣٠ / ٧ / ٢٠٠٩ .

٢ - رشيد جمو، المسألة الكردية في سوريا، البدايات والآفاق، (د.م) (د.ت)، ص ٤٨.

فمنذ البداية، كان آيو أوصمان صاحب موقف ويتحول إلى مناضل صلب، لم ترعبه زنازين النظام، وكان يسير في طليعة المناضلين، وبسبب مواقفه أعتقل مرارا. وبعد حادثة قرية (علي فرو)^(١) في عام ١٩٦٧، طغت على الجماهير الكردية حماسة منقطعة النظير تمثلت في دعوة الشعب الكردي إلى الإضراب العام وتوزيع النشرات والبيانات المنددة بالممارسات العنصرية للسلطات السورية. فقاومت سلطات الأمن السورية هذه الإنتفاضة الجماهيرية بإعتقالها العديد من الكرد خلال عام ١٩٦٧ وعلى رأسهم المناضل آيو أوصمان^(٢). وحول شجاعة أوصمان صبري وتمسكه بمبادئه النضالية، كتب جواد ملا: "في بداية عام ١٩٦٩ حضرت إحدى الجلسات العلنية لحكمة أمن الدولة السورية بدمشق التي كانت تحاكم المناضل الكبير (آيو أوصمان صبري)، وأشهد للحق والتاريخ ببطولة ووطنية (آيو) التي لا حدود لها حيث قال له النائب العام في محكمة أمن الدولة ما نوع مهامك في الحزب؟ فرد عليه آيو بصوت جريء جهوري ، أنا رئيس الحزب. فوقف النائب العام على قدميه وضرب بيده على الطاولة التي أمامه قائلا: وإلى الآن أنت الرئيس!، فرد عليه آيو مرة ثانية وبصوت أقوى، نعم إلى الآن"^(٣)، ويضيف جواد ملا: "وأذكر أيضا قبل تلك المحاكمة، أن زاره وفد سوري حكومي وقالوا له: نحن نؤمن بعدالة القضية الكردية ولكن يوجد عدد من المسؤولين غير مقتنعين، لذا نطلب منك أن تقوم بإقناعهم. فقال لهم آيو: إذا كنتم حقا مقتنعين بعدالة القضية الكردية، فأنتم أقرب مني إليهم

١ - من قرى عشيرة مرسينية، التابعة لقضاء قامشلو - ناحية عامودا)، أعطت أحداثها في عام ١٩٦٧ أصداء واسعة داخل سوريا وخارجها، حيث قام الفلاحون بقيادة كوادر البارتني اليساري وبمشاركة الشيوعيين بالتصدي لمدير ناحية عامودا العقيد يوسف طحطوح الذي تقهقر أمام القرويين العزل ووقع عدة جرحى بين الفلاحين سافر بعضها للعلاج في الخارج. وهكذا تحدى سكان قرية علي فرو المخابرات وشرطة المنطقة وجلسوا أمام المصفحات والآليات العسكرية السورية وقالوا: "إسحقونا وإقتلونا ولكن لن نخرج من ديارنا، فإعتقلت السلطات السورية أكثر من مائتي كردي من تلك القرية الصامدة وكان معظمهم من النساء والأطفال وساقوهم إلى سجن الحسكة والدماء تسيل منهم من شدة الضرب بأعقاب البنادق، جواد ملا، المرجع السابق ، ص ٨١.

٢ - جواد ملا، المصدر السابق، ص ٨٢.

٣ - المصدر نفسه، ص ٨٣.

وأحق مني بإقتناعهم. إذهبوا وإقنعوا رفاقكم"^(١). وهكذا نرى أن أوصمان صبري لم يرضخ للمستعمر وكان دوما يدافع عن الحقوق المشروعة للشعب الكردي.

الإنشقاق في الپارتي ودور آبواوصمان في تأسيس الجناح اليساري:

في عام ١٩٦٠ أعتقل حوالي (٨٠) شخصا من كوادر وقيادات الحزب على يد أجهزة الأمن في حكومة الوحدة، وأمام المحكمة العسكرية، برز داخل قيادة الحزب تياران، أولهما ثوري قاده أوصمان صبري، الذي دافع أمام قاضي الفرد العسكري عن برنامج الحزب (المنهاج والنظام الداخلي) ، مؤكدا على أن الكرد قومية متميزة، ويعيش على أرضه، والثاني إنهزامي قاده نور الدين زازا الذي إعتبر الكرد أقلية واصفا الحزب بأنه جمعية ثقافية^(٢) ، ويقال أنه إختار هذا الموقف المرن للنجاة من الأحكام القاسية المحتملة. وكان زازا يقول: " ما المشكلة لو أجاب الرفاق أمام المحكمة بأن منظمنا عبارة عن جمعية ثقافية وليس حزبا سياسيا"^(٣). وفي لقاء مع الباحث، أكد هلال خلف نقلا عن لسان أوصمان صبري: " كان نور الدين زازا جريئا في السجن، لكنه لم يكن يثق بإمكانية تحقيق شعار الحزب"^(٤).

١ - جواد ملا، المصدر السابق ، ص ٨٣-٨٤.

٢ - حول الموضوع راجع: محمد ملا أحمد، المصدر السابق، ص ٨٨-٩٥ "صلاح بدرالدين، الحركة القومية الكردية في سوريا، رؤية نقدية من الداخل (١)، رابطة كاوا للثقافة الكردية، أربيل، ٢٠٠٣، ص ٣١-٣٢.

٣ - عبدالحميد درويش، أضاء على الحركة الكردية في سوريا (أحداث فترة ١٩٥٦ - ١٩٨٣)، الطبعة الثانية، السلیمانية، ٢٠٠٣، ص ٥٧ .

٤ - هلال خلف مواليد هرم رش ١٩٣٤ انضم إلى صفوف الپارتي في عام ١٩٥٨ وكان أحد رموز اليساري الأساسيين ، تعرض إلى الملاحقة لسنوات طويلة ، كرس جل حياته للحركة السياسية ، تناول مسؤوليات في حلب وعفرين وكوباني والجزيرة وعاش في بيروت، زار البارزاني في عام ١٩٦٦ عندما مثل اليسار في المؤتمر السادس، ترك الحزب عام ١٩٦٨ إذ كان يطالب إتخاذ مواقف صارمة تجاه سياسة الحكومة ضد الكورد وقال: إما أنا أترك الحزب أو نيو. ساهم في تأسيس الحزب الإشتراكي الكردي في سوريا وكان عضوا في مكتبه السياسي لسنوات عدة ودخل في صراع مع صالح كدوا إثر إنضمام الأخير إلى حميد عام ٢٠٠٢، الآن عضو قيادة المراقبة والتفتيش ومسؤول العلاقات الكردية في سوريا في حزب الوفاق الكردي (مقابلة مع هلال خلف بوتاني، هولير في ٢ / ١٠ / ٢٠٠٩).

ففي الفترة ما بين عامي ١٩٦٠ - ١٩٦٥، وفي أعقاب إعتقال معظم قادة الحزب ونشوب خلاف في القيادة، تطور الوضع إلى تفاقم أزمة حادة وبروز فراغ سياسي في صفوف الحزب، وإزاء ذلك كان لابد أن يتحرك كوادر الدرجة الثانية في الحزب ومن صفوف القاعدة. ويشير صلاح بدر الدين^(١) إلى أنه في صيف عام ١٩٦٤ وخلال وجوده في حلب لأداء واجب المشاركة في معسكر الفتوة بمنطقة - الراموسة - زار مرتين أوصمان صبري والرفاق الآخرين المعتقلين في سجن حلب، والذين أفهموه بأنهم يدركون تفاقم الأزمة وخطورة الوضع ويعلمون أن السبب الأساسي هو تأمر اليمين وخاصة - عبد الحميد درويش - وهم مع أي عمل إنقاذي إصلاحي من جانب قواعد الحزب^(٢)، وقد أيدت القيادة وجميع الرفاق خارج السجن، موقف أوصمان صبري ورفاقه^(٣). وكان ذلك بسبب جراته ودفاعه عن حقوق الشعب وصلابة مواقفه سواء أكان في السجن أو أمام المحكمة. ومن جهة أخرى وعلى الصعيد الكردستاني، دافع الحزب

١- ولد في ١١ آذار ١٩٤٥ بقرية نعمتلي القريبة من قامشلو، انتسب مبكراً إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني، وساهم مع الجناح اليساري القومي عام ١٩٦٥ في تدشين النهج القومي الديمقراطي في الحركة الكردية. انتسب إلى كلية الحقوق بجامعة دمشق واعتقل قبيل التخرج. عاش الجزء الأكبر من حياته ومنذ صيف ١٩٦٦ في العمل السري والاختفاء بالداخل والهجرة القسرية إلى لبنان وكردستان العراق وتونس وألمانيا الديمقراطية والاتحادية فيما بعد وسجن لعام واحد في سجن القلعة بدمشق، وتم تحويله إلى محكمة أمن الدولة العليا بدمشق بعد تجريده من الحقوق المدنية. منذ كونفرانس عام ١٩٦٨ أصبح السكرتير الأول للبارتي الديمقراطي الكردي اليساري في سورية ثم أميناً عاماً لحزب الاتحاد الشعبي الكردي بعد تبديل الاسم في المؤتمر الخامس عام ١٩٨٠. التقى الراحل الملا مصطفى البارزاني قائد ثورة أيلول للمرة الأولى في حزيران ١٩٦٧ بمنطقه بالك/ كردستان العراق. أسس في لبنان - رابطة كاوا للثقافة الكردية - كمؤسسة ثقافية في أعوام ١٩٧٥ - ١٩٧٨. ويتأسس الرابطة في كردستان العراق منذ عام ١٩٩٩. ويمارس قناعاته الثقافية والسياسية بصورة مستقلة. وضع عدة مؤلفات مهمة منها: الكرد والحركة التحررية الكردية - بيروت - برلين - ١٩٨٢.٢ - الأكراد شعباً وقضية - بيروت - ١٩٨٦ - ٣ - موضوعات كردية - بيروت - ١٩٨٧ " القضية الكردية والنظام العالمي الجديد - بيروت - ١٩٩٢. غرب كردستان - بيروت - ١٩٩٨. القضية الكردية أمام التحديات - أربيل - ١٩٩٩. الحركة القومية الكردية في سورية، رؤية نقدية من الداخل، أربيل - ٢٠٠٣ " صلاح بدر الدين يتذكر - بيروت - أربيل ٢٠١١ وغيرهم إضافة إلى مئات المقالات .

٢ - صلاح بدر الدين، الحركة القومية المصدر السابق، ص ٤٦.

٣ - محمد ملا أحمد، المصدر السابق، ص ٨١.

الديمقراطي الكردستاني - العراق عن أوصمان صبري، وكانت القيادة على إتصال مع البارتي في العراق، ومن خلال إتصالاتها ومراسلاتها أعلنت البارتي في العراق موقفها هذا من الدكتور نور الدين وجماعته، ومن خلال تأييدها هذا أيدت قيادة البارتي في العراق، موقف أوصمان صبري، وكتبت جرائدها على صفحاتها "الحرية لأوصمان صبري ورفاقه، ولم تذكر إسم الدكتور نور الدين زازا، مع أنه كان هو رئيسا للبارتي لا أوصمان صبري"^(١).

وفي خضم هذا الصراع والأجواء الساخنة، عقدت جماعة اليسار كونفرانسها الأول في ٥ آب ١٩٦٥ في قرية جمعاية، بحضور (٢٧) مندوبا، تمخض عن هذا الكونفرانس التاريخي، تأسيس البارتي الديمقراطي الكردي اليساري في سورية، كخطوة ضرورية لإصلاح خط الحزب، وتم في إنتخاب قيادة مرحلية من كل من: محمد ملا نيو^(٢) وصلاح بدر الدين وهلال خلف بوت.

وبناء على مقررات الكونفرانس، كلفت القيادة المرحلية صلاح بدر الدين إجراء الإتصالات مع كافة أعضاء القيادة القديمة دون إستثناء وإبلاغهم بنتائج ومقررات الكونفرانس

١ - المصدر نفسه، ص ١٢١.

٢ - ولد املا محمد نيو عام في قرية قرديسي بکردستان الشمالية عام ١٩٣٠ وقد توفي والده وهو صغير إلا أن شقيقه الأكبر المرحوم محمود نيو تولى تربيته بما فيه تعليمه في المدارس الدينية. فقد تلقى علومه في العديد من القرى الكردية في مناطق القامشلي - عامودة - درباسية لدى عدد من العلامة الكرد أمثال ملا عبد الرزاق - ملا عبد الله القرطميني وغيرهم. وبعد أن أنهى علومه الدينية في أوائل الخمسينيات أنتقل إلى مدينة القامشلي لإعالة أسرته وفي عام ١٩٥٨ إنتسب الى صفوف البارتي الديمقراطي الكردي في سورية . وفي عام ١٩٦٣ انتخب عضواً مرشحاً للجنة المركزية وكانت تلك بداية ملاحقته من قبل السلطات الأمنية وفي آب ١٩٦٥ واحداً من الشخصيات البارزة في قيادة تلك المسيرة وانتخب عضواً في المكتب السياسي للحزب اليساري الكردي في سورية ومسؤولاً عن مكتب التنظيم في الحزب وقد لعب دوراً بارزاً في تطوير وتعزيز العملية التنظيمية وتمكن من خلق أفضل آلية لإعداد عشرات الكوادر الذين ساهموا في بناء تنظيم واسع وصل تعداده في اواخر الستينات من القرن الماضي إلى أكثر من ثلاثة آلاف عضو حزبي، ترك اليسار في عام ١٩٧٤ وانضم فيما بعد للحزب الإشتراكي الكردي في سوريا ، توفي يوم ١٦ أيار عام ٢٠٠٧ .
مقابلة مع المرحوم في ٥ / ٦ / ١٩٩٠ . وكذلك : أبو جنكو (صالح كدو) ، ملا محمد نيو في ذمة الخلود ،

ومعرفة مواقفهم تجاه الحدث. وبهذا الصدد كتب صلاح بدر الدين: "كلفني الرفاق بأداء المهمة مع رفاق حلب ودمشق، وكان آخرهم أوصمان صبري في دمشق"^(١). وفيما يتعلق بقبول صبري مع مجموعة اليسار، يقول عيسى حصاف^(٢) بعث إلينا صلاح بدر الدين رسالة من دمشق، ورد فيها "تم تأمين الكتب المطلوبة" وكان ذلك عبارة عن كلمة السر المتفق بيننا، بأن أوصمان صبري قد وافق العمل مع اليسار"^(٣). ويقول هلال خلف: "بعد مضي عدة أشهر استطعنا إقناع آيو أوصمان بالإلتزام معنا وإستلم منصب سكرتارية اليسار"^(٤). ومن جهة أخرى، يضيف عيسى حصاف: "كان آيو أوصمان يؤمن بالقضية الكردية ويثق بالشعب، إلا ان أمله كان ضئيلا بالقيادة، وعندما قرر العمل، كان مترددا في ذلك لعدم ثقته بقيادة الحزب"^(٥).

في ٢٠ تموز عام ١٩٦٦ عقد اليسار مؤتمره الأول بحضور (٧٠) مندوبا، ويقول هلال خلف: "للمرة الأولى من تاريخ الحزب، توقف المؤتمرون، عند مشروع الحزام العربي والذي كنا قد عرفنا به قبل عشرة أيام فقط من عقد المؤتمر"^(٦)، كما وتم فيه إقرار البرنامج السياسي وإنتخاب أوصمان صبري سكرتيرا للحزب^(٧)، الذي كان يؤمن بجميع وسائل النضال بما فيه الخيار العسكري.

١ - صلاح بدر الدين، الحركة القومية . . . المصدر السابق، ص ٤٦.

٢ -- لقاء مع عيسى حصاف بالقامشلي، ٢/٨/٢٠٠٢، مواليد قرية (كرسور) ١٩٤٧ ، كان أحد الناشطين الذي ساهم في عقد كونفرانس الخامس من آب ١٩٦٥ وتأسيس الجناح اليساري، ترك الحزب وانضم إلى الحزب الشيوعي وأصبح كادرا بارزا في منظمات القاعدة، ومن ثم غادرهم لعدم قناعته بأساليبهم النضالية، أنهى دار المعلمين في الحسكة عام ١٩٦٨ ثم الجامعة العربية في بيروت ، عمل مدرسا للغتين العربية والفرنسية لسنوات طويلة يسكن قامشلو حاليا.

٣ - لقاء مع عيسى حصاف بالقامشلي، ٢/٨/٢٠٠٢ .

٤ - مقابلة مع هلال خلف ، هولير في ٣ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٥ - مقابلة مع عيسى حصاف، هولير، ٢٠ أيار ٢٠١٣.

٦ - مقابلة مع هلال خلف، هولير في ٢٩/٩/٢٠٠٩.

٧ - صلاح بدر الدين، غرب كردستان (دراسة تاريخية - سياسية - وثائقية - موجزة) ، مطبعة الإتحاد - برلين، ١٩٩٨، ص ٥٨.

أولى البارتي الديمقراطي الكردي اليساري إهتماما بالقضايا الإستراتيجية الأساسية مثل: هل الكرد في سورية شعب أم أقلية؟، هل البارتي حزب سياسي أم جمعية ثقافية؟، إضافة إلى سبل مواجهة السياسات الشوفينية للسلطات الحاكمة، وكذلك فيما يتعلق بمسألة الموقف من الثورة الكردية في كردستان العراق، حيث وقف البارتي اليساري إلى جانب قائد الثورة مصطفى البارزاني بالصد من مواقف المكتب السياسي. وقد أشار جواد الملا إلى هذه المسألة قائلا: "أتذكر تماما حينما إلتقى محمد أمين فرج ممثل جلال الطالباني بالقائد التاريخي للشعب الكردي في سورية آيو أوصمان صبري في مدينة دمشق عام ١٩٦٦، الذي طلب من آيو بأن يكون موقف أعضاء الحزب الديمقراطي الكردي في سورية الذين يدرسون في أوروبا موقفا حياديا من الخلاف فيما بين المكتب السياسي للبارتي والملا مصطفى، فأجابه آيو بأنه لا يوجد حياد في هذه المسألة فوجود المكتب السياسي في بغداد والملا مصطفى على رأس الثورة الكردية، فإني مع الملا مصطفى وبدون مناقشة"^(١). كان لإنشقاق الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق تأثير مباشر على الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا، وسببا رئيسيا في إنشقاكه عام ١٩٦٥.

إبعاد أوصمان صبري عن البارتي:

هناك عدة آراء تتعلق بموضوع ترك أوصمان صبري صفوف الحزب، وبهذا الصدد يقول صلاح بدر الدين الذي كان يعد الشخص الثاني في التنظيم: "وخلال إنعقاد الكونغرانس السادس وبصورة مفاجئة أبدى أوصمان صبري رغبته في الإستقالة لأنه قرر التوجه إلى كردستان تركيا وإشعال ثورة هناك"^(٢)، ومن جانبه كتب جواد الملا: "عندما إنعقد الكونغرانس السابع للحزب في مدينة عامودا ١٩٦٩، الذي كان يضم (٢٠) عضوا من ممثلي المناطق الكردية، وحينما تم عرض مسألة مقاومة الحزام العربي على التصويت، فكنت مع المناضل الكبير أوصمان صبري وأربعة رفاق آخرين فقط إلى جانب المقاومة، حينها قدم سكرتير الحزب أوصمان صبري إستقالته ، وباستقالته إنهارت حركة المقاومة الكردية في

١ - جواد ملا...، المصدر السابق، ص١٤٧.

٢ - صلاح بدرالدين، الحركة القومية الكردية في سوريا، المصدر السابق، ص ٥٩.

سورية"^(١)، وفي رسالة جوابية للباحث كتب جواد الملا: "أن المؤتمر الذي عقده البارتي عام ١٩٦٩ كان تحت اسم الكونفرانس السابع والذين كنت اذكرهم صلاح بدر الدين وملا محمد نيو وعصمت سييدا وهلالو وشمو يزيدي ولقد كان الكونفرانس ٢٠ عضوا ومن ضمنهم العم اوصمان وانا... ولقد سعى صلاح ان يدعو مؤيديه في الحزب واهمل كل من له علاقة طيبة مع العم اوصمان ولكنه لم يستطع من ابعادي لأنني كنت مسؤولا عن تنظيم الحزب في دمشق وبيروت وكنت مرافقا للعم في معظم اجتماعاته... ومن ضمن الذين ابعدهم صلاح تنظيمات حلب وكرداغ حيث لم يشارك في الكونفرانس اي عضو منهم... وللحقيقة والتاريخ ان العم اوصمان كان ينيوي مقاومة الحزام العربي بالقوة ولكن صلاح و١٦ عضو الذين وافقوه هم الذين قرروا مصير الحزب والشعب الكردي في تلك المرحلة مع الاسف الشديد... وصوتت مع العم وكذلك شموا اليزيدي والرابع لا اذكر اسمه"^(٢). أما يوسف ديبو^(٣) فيقول: "في الكونفرانس السابع المنعقد عام ١٩٦٨ اتهم أوصمان صبري صلاح بدر الدين بأنه مرتبط بجهات إستخباراتية وأمنية، ولكن صلاح كان يتهم أوصمان صبري ويقول أن البارزاني يتهم أوصمان صبري بأنه عميل دولة إستعمارية خارجية، وأيضا إتهمه عندما قال أوصمان سأحرق الحبوب في مناطق الحزام العربي وسأجلب السلاح، ولدي دول ومصادر لجلب السلاح، فهنا كان يتهمه صلاح بأن أوصمان صبري عميل لدولة أو يخون الوطن وطرد أوصمان صبري بتهمة الخيانة"^(٤). وحول شخصية أوصمان صبري يقول عيسى حصاف: "كان العم أوصمان شخص

١ - جواد الملا...، المصدر السابق، ص ١٤٦-١٤٧.

٢ - رسالة من السيد جواد الملا للباحث، لندن - هولير، تاريخ ٧ آب ٢٠١٣.

٣ - مواليد قرية مزكفت التابعة لترته سببه عام ١٩٣٦، إنتسب إلى البارتي في أيلول عام ١٩٥٧، أعتقل أكثر من مرة، كان أحد أعضاء القيادة المحلية (١٩٧٠ - ١٩٧١) مندوبا عن اليسار، إنشق عن صلاح بدرالدين في الكونفرانس الحادي عشر المنعقد في صيف ١٩٧٥ وتولى سكرتارية الحزب اليساري الكردي (١٩٨٩ - ١٩٩٧) عضو مجلس عام للتحالف الكردي (١٩٩٩ - ٢٠٠٥) يسكن حاليا في قرية (جمعاية) تنويه من يوسف ديبو، ردا على المقابلة شفكر من غرفة غربي كردستان، كانون الأول ٢٠٠٨.

٤ - وقفة مع ٥٠ عاما من السياسة، غرفة غربي كردستان في حوار شفكر مع الشخصية السياسية يوسف ديبو، ١٩ كلنون الثاني ٢٠٠٩.

علماني، لم يكن يعترف بالحدود المصطنعة لكردستان، لذا لما طرد من الحزب، قرر القيام بثورة في شمال كردستان، ولم يفكر قط يوما بتشكيل مجموعاته داخل التنظيم، وعليه تمكن منه الآخرون"^(١)، ثم يضيف: "لقد كان أوصمان صبري رجلا صلبا تجاه سياسات النظام، وكان يدعو إلى حمل السلاح ضد المستوطنات العربية في منطقة الحزام"^(٢).

أما الشخص المقرب من أوصمان صبري ورفيقه في النضال هلال خلف، والمطلع جيدا على تطور أحداث التنظيم كونه كان واحدا من مصدر القرار في الحزب، وحول كيفية إبعاد أوصمان صبري من الحزب يقول: "في المؤتمر الثاني المنعقد في عامودا ١٩٦٨، وجه أوصمان صبري إصبع الإتهام نحو صلاح بدر الدين، واثناء إحتدام الصراع في المؤتمر خرج أوصمان صبري من المؤتمر (وهناك من يقول أخرج - الباحث)، اعاده محمد ملا نيو، وبعد المؤتمر، لم يعد أوصمان إلى العمل الحزبي، وفي عام ١٩٦٩ وبينما كان أوصمان صبري في تركيا، قامت المجموعة المناوئة له مستغلا غيابه بعقد كونفرانس في عامودا، وبتهمة ملفقة لاساس لها بإرتباطه بدولة أجنبية طرد من الحزب، كما وطردوني بتهمة "جماعة أوصمان"، عندما حاولت كشف ألاعيبهم. كان البارتي اليساري وجميع الرفاق مستعدون للقيام بخطوات عملية، لكن محمد نيو كان وراء فشل المشروع"^(٣). وتكاد تنطبق رواية عيسى حصاف الذي أيضا ترك الحزب آنذاك مع رواية هلال خلف، ففي رسالة جوابية للباحث كتب قائلا: "عقد المؤتمر الثاني في ١٩٦٨ في عامودا وانفجرت الأزمة والمواجهة بين آيو أوصمان وصلاح بدر الدين، بعد إلقاء تقرير من صلاح إتهم فيه أوصمان صبري بالإرتباط بدولة إستعمارية...ومن جهته إتهم أوصمان صبري صلاح بدر الدين بالإرتباط بالأمن السوري، وإنسحب آيو من المؤتمر وتعرض لأزمة صحية حادة وبعد مساع أعيد إلى المؤتمر وأبقى سكرتيرا للحزب بتقليص بعض صلاحياته. وفي آب عام ١٩٦٩ عقد كونفرانس حزبي في عامودا وقد دعي آيو إليه

١ - مقابلة مع عيسى حصاف، هولير، ٢٠ أيار ٢٠١٣.

٢ - المصدر نفسه.

٣ - مقابلة مع هلال خلف، هولير، ٤/١٠/٢٠٠٩.

لكنه لم يكن في سورية، حيث بلغ إبنه هوشنك بموعد الكونفرانس. واتخذ بحقه عقوبة الطرد من الحزب بتهمة الخيانة الحزبية والوطنية"^(١).

وحول شخصية أوصمان صبري، يقول هلال خلف الذي كان الرفيق الأقرب إليه آنذاك: "كان أوصمان صبري رجلاً صريحاً، قوي الشخصية، جريئاً في مواقفه، واضعاً المصلحة العامة فوق المصالح الشخصية، عدواً لدوداً للبگوات والأغوات، وكان أكثرهم حرصاً على القضية الكردية، وفيما مع رفاقه، كان ينتقد بشدة الشيوعيين لمواقفهم السلبية تجاه المسألة الكردية. كان يتقن الكردية والعربية والتركية، إذ أنه درس التركية حتى الصف الخامس، أما العربية فتعلمها بمجهوداته الذاتية"^(٢).

في يوم الحادي عشر من شهر كانون الثاني عام ١٩٩٣ إنتقل أوصمان صبري إلى جوار ربه، ودفن بمقبرة قرية بركقرى — Berkevîrê الواقعة على مقربة من بلدة الدرياسية بمحافظة الحسكة. جدير بالذكر، بأن أوصمان صبري وحتى أنفاسه الأخيرة، واصل نضاله السياسي في طريق تحرير شعبه حاملاً آلامه، وجاء في وصيته: "إن مت ولم أرى كردستان مستقلة، لاتضعوا على جسدي باقات الورود"^(٣).

١ - رسالة جوابية من عيسى حصاف إلى الباحث^٤ في يوم ٢٢ شباط ٢٠١٥.

٢ - مقابلة مع هلال خلف، هوليير، ٢/١٠/٢٠٠٩.

الخاتمة:

يعد أوصمان صبري بحق واحدا من ابرز الشخصيات المؤثرة والمعروفة في الحركة القومية الكردية. فقد عرف باسم (أبو أي العم) من قبل روشن بدرخان عقيلة جلادت بدرخان، التي كانت تناديه بهذا اللقب لصلابة مواقفه وعداوته تجاه بكوات وآغوات الكرد، مع أنه بنفسه ينحدر من عائلة ثرية كردية، تعود إليها رئاسة عشيرة مرديس. فمنذ بداية حياته دخل الحركة السياسية كمناضل صلب، مدافعا عن حق الشعب الكردي في الحياة والحرية وقف إلى جانب الطبقات الشعبية الكردية ضد الإضطهاديين القومي والطبقي، وبسبب ذلك تعرض عشرات المرات إلى الاعتقال والنفي على يد السلطات الفرنسية والتركية والسورية والعراقية واللبنانية.

لقد كان دوره بارزا في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية للمجتمع الكردي، فقد كان عضوا نشطا في جمعية خويبون، وكلف من قبلها بالاتصال بقائد ثورة ديرسم سيد رزا، وقبل ذلك كان الوحيد الذي لبي دعوة خويبون من سوريا، حيث قاد في عام ١٩٣٠ مجموعة ثورية إلى داخل تركيا بهدف دعم ثورة آكرى داغ، وإليه يعود الفضل في تعليم الشباب الكرد اللغة الكردية محولا المنزل الذي كان يقيم فيه في حي الأكراد بدمشق إلى مدرسة غير رسمية.

كما وإليه يعود الفضل في تشكيل الحزب الديمقراطي الكردستاني (الكردي فيما بعد)، وتولى سكرتاريته، والوحيد الذي دافع عن مبادئ الحزب وشعاراته، أمام القاضي الفرد العسكري، وكان الوحيد الذي دعا إلى حمل السلاح في وجه عمليات التعريب في محافظة الجزيرة من قبل سلطات دمشق عندما كان سكرتيرا للبارتي الديمقراطي الكردي اليساري في سورية. وبسبب موافقه الصلبة ضد الأنظمة المحتلة لكردستان من ترك وفرنسيين وشوفينيين عرب، فقد أعتقل (١٨) مرة طوال حياته في كل من: تركيا والعراق وسورية ولبنان، حيث قضى (١٢) عاما من عمره في السجون. ونفاه الفرنسيون إلى الرقة وجزيرة مدعشقر في أفريقيا. ونفته حكومة دمشق بعد الاستقلال إلى السويداء.

لم يكن أوصمان صبري مناضلا سياسيا فقط، بل برز في مجالات أخرى عديدة، فقد كان أديبا بارعا ومثقفا ثوريا وشاعرا ولغويا، ترك خلفه عشرات الكتب والمقالات القيمة والمهمة، تاركا بذلك إرثا فكريا ونضاليا للأجيال القادمة.

لكن الرجل لم يحصل على حقه حتى الآن، إذ لم يتناول الأبحاث الأكاديمية إلا قليلا، وبحسنا هذا محاولة متواضعة للملئ هذا الفراغ ولو جزئيا.

الحركة الكردية في سوريا بين أزمة الفكر والممارسة

تعتبر المسألة الكردية إحدى أهم المسائل القومية كإرث إستعماري كلاسيكي التي تبحث عن حل ديمقراطي عادل ونهائي ومن غير الممكن إيجاد قضية قومية أخرى في العالم كله بهذا المستوى من التعقيد كالقضية الكردية التي تمس دولا وأطرافاً عدة متناقضة المصالح والثقافات تلك التي تعيش في حالة من الصراعات المستمرة إلا في الحالة الكوردية حيث يتفق الجميع فيما بينهم لخلق الحركة التحررية الكوردية حينما تدعو الضرورة برأيها إلى ذلك .

وبسقوط النظام العفلقى في بغداد تدخل القضية القومية الكردية مرحلة جديدة جديرة بالإهتمام تشكل نقطة تحول في التاريخ الكردي السياسي المعاصر، بعد أن سجلت الحركة قفزة نوعية نسميها القفزة الكبرى، فإن المرحلة تحتاج إلى مزيد من الدراسات الأكاديمية وإلى تحليلات سياسية وفكرية لمواكبة المتغيرات الدولية والمستجدات الحاصلة على صعيد كردستان والمنطقة ولفهم العلاقات الدولية الجديدة وتسخيرها لخدمة القضية القومية الكردية.

فالحركة التحررية الكردية في كردستان العراق تنتقل من مرحلة حماية النفس والدفاع عن الوجود ضد سياسة الإبادة الجماعية المرسومة في عقلية النظام المهزوم إلى مرحلة تكوين وتحقيق الذات القومي في اتحاد فدرالي تعددي والإستعداد بنشاط للخطوة القادمة نحو القفزة الجديدة التي قد تجعل من الملف الكردي جزءاً أساسياً من الأجندة الدولية وقد يكون العقد القادم هو عقد فك العقدة (المعضلة) الكردية .

لقد أثبت الشعب الكردي جدارته بالحياة ، فبعد مرور قرن كامل من التقسيم المعاصر لوطنه كردستان، لم يتوانى أبنائه يوماً عن الدفاع عن حقوقهم القومية المشروعة، لابل تحولت المسألة الكردية إلى مادة مهمة في الحرب الباردة مابعد الحرب العالمية الثانية وكردستان طوال القرن العشرين إلى أكثر البؤر توتراً في العالم، ثورات وإنتفاضات متتالية في فترة ما بين الحربين، وفي النصف الثاني من القرن الماضي بدءاً من قيام وسقوط جمهورية كردستان وعاصمتها مهباد مرورا بالثورة الكردية المسلحة (ثورة أيلول) ١٩٦١ - ١٩٧٥ في كردستان

العراق وتمجيدها بعد المؤامرة الدولية اللااخلاقية وثورة كرد إيران المحدودة عام ١٩٦٧ والإنتفاضة الكردية بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وزعيمه الشهيد الدكتور عبدالرحمن قاسم في كردستان إيران على أثر سقوط الشاهنشاهية والإنتفاضة العارمة لكرد تركيا بقيادة حزب العمال الكردستاني حتى حصول أزمة زعيمه عبدالله أوجلان (آيو) وإعتقاله أيضا بمؤامرة دولية سنة ١٩٩٩ .

إن لكل ذلك معان ودلالات عميقة تؤكد مدى أصالة النضال الكردي تاريخيا وقديسية قضيته ومثانة بنيته وجبروت جباله. فالقضية القومية الكردية لا تحل بالعنف مهما بلغت شدته ومهما كانت جبروت الخصم. فمثلا، عجز النظام العراقي رغم قوته وأسلحته الفتاكة وأجهزته البوليسية القمعية المرعبة التي لم تكن لها مثيل في بقاع الأرض كله عن إسكات صوت الحق الكردي الذي لم يتجاوب مع اليأس السياسي والنضالي أوالتخلي حتى عن مبدأ واحد أو المساومة عليه، بل إزدادات الحركة إيمانا وعنفوانا وقوة وتحديا كل ذلك من أجل النصر. عندما يشعر الإنسان بذاته إزاء قوة إنسانية أخرى تتحداه وتجعل وجوده في خطر، حينئذ تنبثق الطاقات الكامنة فيه من أجل تأكيد الوجود.

وبالرغم من أن القضية القومية الكردية في إطارها العام تشمل حركة التحرر الكردية في أجزاء كردستان الأربعة لكنها في إطارها الخاص ونتيجة التطورات الحاصلة في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية تفرعت وفقا للجغرافيا السياسية المفروضة بالقوة بعد سايكس - بيكو وطبقا للتطورات الاجتماعية والسياسية لكل جزء، ولكن هذا بطبيعة الحال لن يعيق الانتماء الواحد تفاعلا وتأثيرا. ووفق هذا المنظور فإن التطورات الأخيرة في كردستان العراق أثرت إيجابا على مجمل الحركة السياسية الكردستانية.

وهذه المقالة مكرسة للحركة الكردية في سوريا كجزء من المناقشات التي تدور حول هذا الموضوع في الآونة الأخيرة بهدف تسليط الأضواء والخروج بنتائج قد تكتمل بعضها البعض تكون مفيدة مستقبلا.

لاشك أن الحركة الكردية في سوريا جزء من حركة التحرر الوطني الكردية تتفاعل معها وتتأثر بها، كما الحال بتأثرها بالمجتمع السوري والتطورات الداخلية للبلاد. وقبل الولوج في موضوع تأسيس البارتي لابد من إعطاء صورة بسيطة عن أوضاع سوريا السياسية في المرحلة المستقصية. فعلى أثر سقوط حكومة صبري العسلي في ١١ حزيران ١٩٥٤ شكلت وزارة

جديدة برئاسة سعيد الغزي الذي سعى إلى إجراء إنتخابات حرة نزيهة وحدد يوم ٢٤ أيلول لها ومايلفت النظر في هذه الإنتخابات هو صعود - ولأول مرة - مندوب شيوعي في العالم العربي إلى البرلمان وهو خالد بكداش الكردي الأصل .

وفي ٢٤ شباط ١٩٥٥ وقع حلف بغداد مع تركيا التي في الشهر التالي حشدت قواتها على الحدود السورية في إطار الحملة الموجهة عليها، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥٥ تعد مع بريطانيا لقلب نظام الحكم في سوريا والضغط عليها لجرها إلى حلف بغداد. وحذر الكرملين تركيا أنه لن يبقى مكتوف اليدين في حالة تدخل عسكري تركي لسوريا. وفي ظل هذه الأجواء أنتخب شكري القوتلي مجددا رئيسا للبلاد وفي تموز سنة ١٩٥٦ شكل صبري العسلي حكومة اتحاد وطني وشارك فيها البعث مشاركة نشطة وتسلم صلاح البيطار فيها حقيبة الخارجية.

قدم ايزنهاور يوم ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ الخط السياسي الأمريكي الجديد للملئ أي فراغ قوة في المنطقة ويسمح هذا المذهب لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى المساعدات الاقتصادية والمالية باستعمال القوة المسلحة إذا مارأى ضرورة لذلك، لمساعدة أية أمة أو مجموعة أمم تطلب مثل تلك المساعدة ضد عدوان مسلح آت من أي بلد تسيطر عليه الشيوعية الدولية. ورد الإتحاد السوفياتي يوم ١١ شباط بخطة شيبيلوف الموجهة مباشرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وتنص هذه الخطة على حل سلمي لنزاعات الشرق الأوسط وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة وإلغاء كل الأحلاف العسكرية وبذلك كان عام ١٩٥٧ عام المجابهة بين واشنطن وموسكو.

كانت الحركة السياسية في إزدياد مضطرد، مارست الأحزاب نشاطاتها بحرية مطلقة حيث توفرت مناخات ملائمة لتقبل الأفكار اليسارية الراديكالية في البلاد ووجدت لها أنصار بشك خاص بين الكرد كحركة تحررية وكأقلية قومية ورأت بعض الصحف الأمريكية بأن سوريا قد أصبحت زعيمة الشيوعية في المنطقة.

وهذه الأوضاع دفعت بالأمور نحو تأسيس ولأول مرة حزب سياسي كردي في البلاد وهو البارتي الديمقراطي الكردستاني (الكردي فيما بعد) في صيف عام ١٩٥٧ في وقت كانت سوريا محاصرة ونظامها السياسي غير مستقر كما أنها كانت الهدف الأول للسياسة الأمريكية كما ذكر آنفا، ثم جاءت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بقيادة الزعيم عبدالكريم قاسم لتتصعد من

العملية الثورية في معظم أجزاء كردستان، إذ دعت ثورة ١٤ تموز الزعيم الكردي مصطفى بارزاني من منفاه بموسكو ومروره بالعاصمة التشيكية براغ فالقاهرة حيث حل ضيفا على الرئيس المصري آنذاك جمال عبدالناصر الذي كان من أنصار حل المسألة الكردية حلا سلميا ديمقراطيا وصدور الدستور العراقي الجديد الذي أقر في بنده الثالث منه على أن : (العرب والاكرد شركاء في هذا البلد (أي العراق) . وجاءت هذه الخطوة لتزيد من حدة النضال السياسي الكردي ونهضته القومية وعلو شأنه وتقوية عزيمته وقد تعاضمت أهمية القضية الكردية في الشرقين الأوسط والأدنى وفي العالم أليا بالإعتراف به كشعب له خصوصياته القومية في التاريخ المعاصر وأوجدت هذه الثورة مدا ثوريا عارما في المنطقة.

لم يكن الجانب البرناجي للبارتي (تحرير وتوحيد كردستان) يتجاوب مع حجم الحركة السياسية الكردية في كردستان سوريا وطبيعتها، بل كان نتاج أفكار قومية سادت المجتمع الكردستاني وغزت عقول المتنورين الكرد خلال مرحلة نضالية طويلة للحركة الكردية منذ مابعد معاهدة فرساي وكانت عودة لإرادية إلى برامج الثورات والإنتفاضات الإستقلالية في كردستان التي لم يكن قد مضى على قيام البعض منها سوى عقدين أو ثلاثة من الزمن، لاسيما وأن الإنتداب أصبح في خبر كان في وقت شهدت القارة السوداء موجة عارمة من التحرر والإستقلال .

وفي منطقة الهند - الصينية ألحقت القوات الفيتنامية هزيمة نكراء بالفرنسيين في ديان بيان فو إبان ذروة الفكر الثوري الماركسي والمد السوفياتي في دعم بعض من حركات التحرر وإنتشار مفهوم المساواة وحق تقرير المصير للشعوب كافة كبيرها وصغيرها وحضور ممثلين عن الحركة الكردية إلى مهرجان الشباب العالمي في موسكو من أبرزهم كان الشاب الطالع جلال طالباني الذي كان عضوا في اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني وصدور مقررات مؤتمر باندونغ لحركة عدم الإحياز المنعقد بجاوة الغربية في أندونيسيا والصراع الحاد بين القوتين العالميتين في سنوات الحرب الباردة وإنعكاساتها المباشرة على كردستان التي منها بدأت هذه الحرب (الباردة) في مرحلتها الأولى وتأثيراتها التي تبلورت من خلال ظهور الأحلاف الإستعمارية كحلفي الناتو وبغداد (السننو فيما بعد) والذي في حقيقته ليس سوى حلف سعد آباد الذي وجد سنة ١٩٣٧ بين تركيا والعراق وإيران بهدف التعاون العسكري والسياسي

كرسته المعاهدات المشتركة بين هذه الدول وكان هدفه غير المعلن مراقبة تحركات الحركة الكردية في الدول الثلاث وتصفيتها حين الضرورة.

وجاء حلف بغداد لتطويق الحركة التحررية الكردية وخنقها ووقف المد السوفياتي من الشمال والضغط على سوريا كمحاولة لجرها على الحلف المذكور وتحويل كل من إيران وتركيا الدولتين المقسمتين لكردستان إلى قاعدتين إستعماريّتين متقدمتين.

وشهدت الحركة الكردية آنذاك تطورا ملموسا إذ سارت في إتجاه التاريخ وكانت النخبة تتجمع حول الحزب المنشود الذي كان هدفه ضمان حقوق الشعب الكردي. وقبل الإحاطة بالموضوع إرتأيت تقسيم النضال السياسي المعاصر للحركة الكردية في سوريا وفق رؤيتنا إلى عدة مراحل :

١ - مرحلة تأسيس البارتي وحتى الإعتقالات ١٩٥٧ - ١٩٦٠ .

٢ - المرحلة الإنتقالية ١٩٦٠ - ١٩٦٥

٣ - الصراع الفكري والبرنامجي وكونفرانس آب ١٩٦٥ - ١٩٧٠

٤ - المرحلة الرابعة وتبدأ بالمؤتمر الوطني مرورا بالمؤتمر الثالث لليساري إلى الإنهيار ١٩٧٠ - ١٩٧٥ .

٥ - المرحلة الخامسة مابعد التآمر الدولي وإنهيار الحركة المسلحة .

المرحلة الأولى :

وتبدأ من تأسيس البارتي وحتى الإعتقالات التعسفية (١٩٥٧ - ١٩٦٠) : فقد جاء تأسيس البارتي على يد المناضل عثمان صبري (آپو) كحزب كردي سياسي، ليشكل ظاهرة فريدة أملتها ضرورات المرحلة، لم يسبق له مثيل في تاريخ الشعب الكردي في سوريا في تاريخه المعاصر وهو مظهر لحاجة واقعية ونتيجة لتطور تاريخي موضوعي تعبر عن رغبات وإرادة الشعب الكردي. ولكن المنطقة سرعان ماشهدت أحداثا أثرت سلبا على مسار تطور الحركة السياسية الكردية في عموم كردستان والمنطقة.

ففي العراق تراجع عبدالكريم قاسم في الفترة الثانية من حكمه عن مبدأ الثورة وبدأ بملاحقة نشاط الحركة الكردية وبادر بإغلاق مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد ومنع صدور جريدة خه بات لسان حال الحزب وحاول التخلص من مصطفى بارزاني الزعيم

الكردي الذي إنتاجاً إلى الجبال مع أنصاره مطالباً بإلغاء الدكتاتورية والعودة إلى النظام الديمقراطي ومنح الشعب الكردي الحكم الذاتي في إطار عراق موحد ولجوء قاسم إلى معاداة حليفه السابق الحزب الشيوعي. وبإختصار فإن ثورة ١٤ تموز في العراق التي أسقطت حلف بغداد وقوضت قوائمها وبعثت آمالاً كبيرة عند حدوثها، قد سارت في طريق آخر بتحريض ودعم الفئات الشوفينية والرجعية.

أما الحدث الثاني فيرتبط بقيام الوحدة بين مصر والإقليم السوري في إستفتاء شعبي أجري يوم ٢٣ شباط ١٩٥٨، حيث نظم عبدالحميد السراج المولود في حماة عام ١٩٢٥ والذي أصبح منذ آذار عام ١٩٥٥ رئيساً للمكتب الثاني (مصلحة الإستخبارات) دكتاتورية بوليسية حقيقية متمثلة في الإعتقالات التعسفية والتعذيب وملاحقة الوطنيين. وكان للسياسيين الكرد نصيب كبير في ذلك، ففي عام ١٩٦٠ تعرضت مجموعة واسعة من قادة وكوادر البارتي إلى الإعتقالات التعسفية والملاحقة والتعذيب ناهيك عن أن المناطق الكردية كانت تشهد إرهاباً منظماً واسع النطاق من قبل البوليس السري وعناصر الدرك والأجهزة الأمنية. ورغم أن الفلاحين الكرد كانوا يبدوون إعجابهم بشخصية جمال عبدالناصر التي برزت على الساحة وبدوره الكبير في الأحداث السياسية وإستقبال الجماهير الكوردية المهالفة له أثناء زيارته القامشلي وهي تتهافت باسمه، إذ كان عبدالناصر يعي جيداً مكانة ووزن الحركة الكردية ضمن معادلات القوى الشرق أوسطية وكان من دعاة حل القضية القومية الكردية حلاً ديمقراطياً عادلاً. ومن هذا المنطلق فقد أحتضن في القاهرة زعيم الشعب الكردي وقائده مصطفى بارزاني الذي منها عاد إلى بغداد كقائد لحركة تحرر وطني. ولكن سيف الإرهاب والتسلط والضغط العنيف طال الجميع لدرجة بدأت الجماهير تنبذ الوحدة رافضة التعامل البوليسي والقمع المنظم، حتى أن الصحف الشيوعية آنذاك كتبت بأن الوحدة مؤامرة أوحث بها واشنطن لضرب القوى اليسارية في البلاد تلك الوحدة التي سقطت في عام ١٩٦١ بعد أن نظم الجيش في ٢٨ ايلول إنقلاباً وأقبل السراج من منصبه يوم ٢٦ منه وكانت سوريا في نهاية العام المذكور ضعيفة جداً.

ويعتبر عام ١٩٦١ عاماً فاصلاً في التاريخ الكردي ففيه سجل حدثان مهمان بالنسبة لجريبات الأحداث الكردية، الحدث الأول كما سبق ذكره هو سقوط الوحدة التي لم تجلب لشعوب المنطقة سوى المزيد من البؤس والحمران والإرهاب. أما الحدث الثاني فكان قيام ثورة ١١

أيلول الكردية التحررية بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وزعيمه مصطفى بارزاني بعد أن منع قاسم المنظمات السياسية والاجتماعية الكردية ودفع بالجيش ضد بارزاني ورجاله وأصبحت حرب تحرير حقيقية.

وتشكل ثورة أيلول بداية مرحلة تاريخية مهمة لحركة التحرر الوطني الكردية ونقطة إنعطاف، إذ جعلت من القضية الكردية محور سياسة الشرق الأوسط بعد صمت دام أمده، وأعطت لمفهوم الكردايتي بعدا جديدا ومحتوى أدق وأصبحت أملا في تحقيق الوجود القومي الكردي وتلبية آماله وطموحاته التي طارت في مهب الريح وأسهمت هذه الثورة بفعالية ناشطة في عملية التفاعل بين أبناء الشعب الكردي في الأجزاء الأربعة وفي إنتشار الأفكار التضاللية والثورية من أجل تأمين حقوقه القومية. ولهذا فقد تحولت ثورة أيلول إلى ثورة كل الكرد وزعيمها البارزاني إلى زعيم الشعب الكردي في عموم كردستان. وكان لأحداث الثورة آثار على الرأي العام الكردي الذي كان شعوره بالتضامن مع كرد العراق في كفاحهم المسلح من أجل الإستقلال في تنام متزايد. وكان هذان الحدثان كافيين بتجديد وانتعاش الحركة الديمقراطية الكردية التي كانت تمر في أزمة حقيقية حينها وفي مرحلتها الإنتقالية. فالخلافات برزت على السطح في السجن بين قيادة البارتلي، وكان لابد لهم من إعادة حساباتهم السياسية والبرامجية من جديد. وقد تركت هجرة الدكتور نورالدين زازا الأبدية إلى أوروبا فراغا كبيرا في صفوف الحزب في حينه، ناهيك عن الملاحظات البوليسية للقيادة ولأعضاء الحزب في المدن والقرى الكوردية إلى جانب الإمكانيات المالية الضعيفة التي رافقت تاريخ البارتلي منذ نشوئه وحتى يومنا هذا وبروز تيارين متناحرين في صفوف البارتلي الذي إختلف الأمر بالنسبة لمواقفه بعد السجن.

كانت تجربة الحركة السياسية الكوردية في سوريا في مرحلتها الأولى جديدة تنقصها الخبرة العملية والممارسة، وكان المجتمع الكردي في سوريا آنذاك لا يزال إقطاعيا لم يتعرض للتفكك وكان الريف يتعامل بجزر شديد وسرية تامة مع كوادر البارتلي في مرحلته السياسية الأولى ومع الشيوعيين خوفا من العقوبة المزدوجة من الأغا أولا ومن الأمن السياسي ثانيا، إذ كان الفلاح بين شقي الرحى. ولكن جدار الخوف بدأ شيئا فشيئا ينهار في منتصف الستينات مع تبلور الفكر اليساري داخل الحركة الكردية، عندما إنقسم المجتمع الكردي في الريف على نفسه

بين موال للآغا ومناوئ له على أثر تمرد الفلاحين الكرد ورفع العصا في وجهه على أثر احتكاكهم بالحركة السياسية الكردية وبخاصة اليسارية.

المرحلة الثانية الإنتقالية ١٩٦٠ - ١٩٦٥:

إن من أهم سمات المرحلة الثانية هو ضعف البارتي وعدم تماسكه وبداية ظهور تيارين في صفوفه وكانت مرحلة إنتقالية إنتهت بالإنتشاق. كان يمكن للنخبة الثورية في القيادة السياسية والقواعد أن تدرك الواقع المتجمد الذي لا بد أن يتحول في النهاية إلى الإنخرف والخطأ تستهلك مستقبلا الطاقات الثورية. وإلى هذه المرحلة بالذات تعود بدايات ذرع الفكر الأيديولوجي وتبلور قاعدة ثورية جديدة إستمدت قوتها من الريف الكردي من طبقة الفلاحين أولا ومن طبقة العمال التي كانت في طور التكوين وبخاصة العمال الزراعيين ثانيا ومن الفئات الثورية المثقفة والبرجوازية الصغيرة وبعض الفئات الوطنية عموما بين أوساط القاعدة الشعبية التي كانت تتعرض لإضطهاد مزدوج. وكان الجو السائد هو الأمل بالتجديد خاصة بعد أن ساد عدم الثقة وظهور أزمة حادة في القيادة في ظل غياب أي إتفاق داخلي على برنامج يتصف بالواقعية يعبر عن الإرادة الشعبية. وأصبحت الحياة داخل البارتي ميتة كان لا بد والحال هذه من نهضة يقوم بها الشباب.

وبرز تياران متناقضان في الفكر والممارسة ينظران إلى الأمور برؤى مختلفة ويحلان الوضع بمنهجية متناقضة أضف إلى ذلك أن الوعي القومي كان في تعاضم مستمر بين الأوساط الشعبية الكردية المختلفة التي بدأت تميل إلى مزيد من من الجدالات النقدية في مجال الفكر والسياسة، أن مضمون الجدل يحرك الجدل ذاته.

وبدأت تتبلور مدرستان مختلفتان مضمونا وشكلا وكانت هذه ثورة اجتماعية ساهمت إلى حد كبير في تفكك المجتمع الإقطاعي وإنهاء دور رجال الدين. وكان لسقوط الوحدة بصمات واضحة على تطور الأحداث داخل البلاد، فقد أجمع الرأي العام السوري آنذاك عن أن حكم الوحدة إستهدف خنق الحياة السياسية الديمقراطية وكان السعي العام والنضال المشترك ينصب نحو إقامة حكم دستوري ديمقراطي يحقق للشعب الديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية. وحصيلة هذه الفترة كانت تطورا فكريا ووعيا قوميا ولعبت الثورة الكردية في كردستان العراق دورا فعالا في هذا المجال، وكان التأثير المباشر يأتي عبر جهاز الإذاعة المسموعة الراديو التي لم

تكن متوفرة أساسا إلا على نطاق ضيق، يجتمع حولها الفلاحون بأذان صاغية عطشى لسماع أخبار الثورة، يهتفون فرحا لكل إنتصار جديد.

اليقظة الكردية في سوريا إرتبطت بفعاليات كرد العراق وأخذ المجتمع الكردي يتقبل الفكرة القومية " الكردايتي " بلهف شديد. لقد لعبت الثورة الكردية دورا أساسيا في تأكيد ملامح القومية المعاصرة وتثبيت مشروعية وجوده القومي دوليا، أنجزت هذا الدور بكفاحها المسلح وبنضالها السياسي وحملها عبء النضال طوال سنين طويلة. ومن جانبها كانت الجهات الأمنية والسلطات الحاكمة تعامل الكرد وفق هذا المقياس، فكانت إنتصارات البيشمركة على جبهات هندرين وزوزك ورانيا... إلخ تقابلها تشديد المواقف الشوفينية في الدول المجاورة للعراق. فجاءت الإجراءات التعسفية ضد الكرد أثر تقوية الحركة الكردية المسلحة في كردستان العراق والإهتمام الدولي بها وتحويلها إلى قوة فعالة في الشرقين الأوسط والأدنى. ففي سوريا لجأت العقليّة الشوفينية وتحت مزاعم الخطر الكردي الموهوم إلى إجراء إحصاء إستثنائي نهاية عام ١٩٦٢ حرم بموجبه آلاف العوائل الكردية من بينها رئيس الأركان السوري السابق عبدالباقي نظام ولدين وبعد ذلك بسنوات بسيطة ظهر مشروع محمد طلب هلال العنصري بالإضافة إلى أن الحكومة السورية حينها شاركت عسكريا عام ١٩٦٣ في عملية النمر عندما أرسلت قوات يقودها الضابط السوري فهد الشاعر الذي وقع في الأسر الكردي وأخلي سبيله وقيل له بما معناه: "عد إلى أولادك حرا وإياك أن تظهر هنا مرة أخرى" . وجاءت المشاركة العسكرية في إطار خطة مشتركة منسقة مع كل من إيران وتركيا بهدف خنق الحركة وتصفيتها، حينها طرحت القضية الكردية في الأمم المتحدة من قبل مندوب منغوليا وأرسل الإتحاد السوفياتي إنذارا إلى هذه الدول محذرا إياها من مغبة أي تدخل لقمع الحركة الكردية في العراق. أن الحافز الذي حدا بعواصم هذه الدول إلى الإسراع في هذا الأمر هو القضاء عسكريا على الحركة التحررية الكردية الصاعدة التي غيرت موازين القوى كلها في المنطقة.

وأدت تلك التطورات السياسية إلى خلق فجوة هائلة تمثلت في الخلافات الداخلية لدرجة أصبح هناك كتلتين متميزتين في الهيئات الحزبية، وكان لبروز خلافات داخل قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق ونتائج مؤتمر ماوت أثر فعال ومباشر على وضع الحركة الكردية في سوريا وفي عملية التسريع نحو الفرز النهائي ووضع النقاط على الحروف فكان

كونفرانس آب ١٩٦٥ جوابا لذلك إذ أن وحدة القيادة السياسية بين التيارين المتنافسين كانت مفقودة، وأن أي عمل من أحد الطرفين كان يقابل بالكثير من الريب والشكوك من الطرف الآخر .

- المرحلة الثالثة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ :

سجل كونفرانس آب ١٩٦٥ بداية مرحلة جديدة ونقطة تحول إستراتيجي وفكري في الحركة السياسية الكردية في سوريا، وقد نفذت هذه الخطوة مجموعة من الشباب المثقف الثوري المفعم بالنضال، هؤلاء الذين رأوا إستحالة الإستمرار بهذا الشكل في الحزب الواحد، إذ لم يكن ممكنا المضي قدما على النهج السابق دون برنامج ثوري جديد يضع الفئات الطموحة والنخبة الواعية أمام مسؤولية جديدة تاريخية وصعبة بعد فترات من التعثر. وتشكل مقررات كونفرانس آب نقطة تحول تاريخي، إذ إنقسم الحزب لأول مرة على نفسه على أساس فكري عرف باليمين واليسار وكان الأمر إلى هذا الحد طبيعيا جدا فكل ظاهرة تشكل وحدة عضوية يكمن التناقض والصراع في أعماقها وذلك هو سر التطور. أن صراع الجانبين هو المضمون الداخلي للحركة والتطور وأن النقيضين يتعايشان في حقيقة واحدة كالحياة والموت ، أي فكرة صراع الإضداد. وناهيك عن الإختلاف في الرؤية تجاه القضايا المصرية الأخرى، كان اليمين يرى في الكرد السوريين أقلية لذا كانت مطالب هذا الجناح لاتتجاوز حدود الإعتراف ببعض الحقوق الثقافية وساهم بهذا الشكل في خلق ثقافة المساومة لدى الشبان الكرد. أما التيار اليساري إتخذ من النظرية العلمية نهجا له وكان ينظر إلى الكرد كشعب له خصوصيته القومية وتناول برنامجه حقوق الشعب الكردي القومية السياسية والاجتماعية والثقافية. ولكن رغم هذا التمايز لم يكن للفريقين مشروع متبلور، فالمقاييس والمشروعية كانت تتعرض خلال نظرة وتقييم الثورة الكردية في العراق إلى الحزبين المنشقين، وعبرت خه بات في تلك الفترة عن علاقة الحزب الديمقراطي الكردستاني الوطيدة مع اليساري والعلاقات الإعتيادية مع الجناح الآخر .

ورغم الظروف النضالية الصعبة آنذاك وخاصة الأحوال الاقتصادية المتردية، فإن الحركة السياسية كانت نشطة جدا وبرز في صفوفها كوادر محلصة بذلت كل وقتها في النضال السري والملاحقة وتعرضت إلى الإعتقالات، كان الكادر السياسي يقطع عشرات الكيلومترات سيرا على الأقدام أو راكبا دراجات هوائية وهم مفعمون بالروح النضالية الثورية. لقد أنجز اليسار

الكردي في هذه الفترة الكثير من الخطوات الإيجابية فوقف إلى جانب الفلاح ضد الإقطاع مستخدماً في حالات كثيرة العنف وإستحوذ على عاطفة الجماهير في الريف والمدينة خاصة بين المثقفين وعمق الفكر القومي والفكر الطبقي وجعل من القضية الكردية محورا أساسيا منظما عدة مظاهرات سلمية في سنوات السبعينات في إطار إحتفالات العامة رافعا شعارات على شاكلة : ((عاشت الأخوة العربية - الكردية)) و((على صخرة الأخوة العربية - الكردية تتحطم المؤامرات الإستعمارية)) ((ولا للجزام والأحصاء))... إلخ. وساهم نشطاء الحزب في الفعاليات الإنتخابية كالإدارة المحلية وغيرها بالتعاون مع أعضاء الحزب الشيوعي السوري لتوحيد الكلمة في المواقف التي تمس المصالح المشتركة في الريف الكردي .

وإهتمت الحركة لأول مرة، بالمرأة كعضو فعال في المجتمع وبرزت من بينهن أسماء لامعات في تلك الفترة في المدينة والريف. ويجب القول بأن المرحلتين الثالثة والرابعة ١٩٦٥ - ١٩٧٥ شهدت تطورا ملحوظا على جميع المستويات، فقد غيرت الحركة الكثير من المفاهيم في المجتمع الكردي وفضحت الأهداف المخفية لبعض رجال الدين وتعتبر تلك الفترة وبحق من أنشط الفترات في تاريخ الحركة السياسية الكردية في سوريا. أن هذا التغيير المفاجئ أو الطفرة في تطور المجتمع لن يأت بسبب تغير كيفية مفاجئ وإختفاء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية القديمة بل بسبب تأثيرات جانبية عديدة موضوعية وذاتية. وتبلورت خلال هذه الفترة لغة خاصة للكادر السياسي وأضيفت مصطلحات جديدة إلى اللغة العامية وبرزت أناشيد وأشعار وأغاني قومية ردها الشبان والشابات في المناسبات والأعراس وفتح الريف صدره مرحبا بالملاحقين والكوادر. أن المرحلة الثالثة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ هي من أكثر المراحل التي إتسمت بالصراع الفكري والأيدولوجي داخل الحركة الكردية وإنعكست آثارها على المجتمع بشكل واضح. وقد إنتهت هذه المرحلة بتلبية قيادة الجناحين الدعوة لحضور المؤتمر الوطني .

– المرحلة الرابعة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ :

بداء من سنة ١٩٧٠ بلغ الصراع بين جناحي الحزب ذروته فكل طرف متمسك بمنهجية لايتزحزح وكان الجو السائد لديهما جوا ملئ بالتجديد ملئ بالحذر الشديد فالنجاح يبقى مرهونا بعوامل داخلية وخارجية. ويبدو أن الجدل عاد بين الطرفين إلى الواجهة حول مسألة الشرعية، فالجميع بدأوا يشعرون بأن هناك مأزق لا بد من تجاوزه، وقد ترسخت هذه الرؤية بعد

بروز أفق جديد وعودة الإستقرار نسبيا إلى كردستان العراق بعد التوقيع على إتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠. فالخيار الوحيد هو قبول المبادرات دون حماس مادام اللاعبون الرئيسيون سوف يكونون من خارج الحلبة. أن الحركة السياسية الكردية في سوريا تعرضت لعوامل فوقية ودخلت في أزمة كبيرة وإتخذت المناقشات الفكرية والمبدئية منحا جديدا، حيث أدخل الطرفان في لعبة سياسية جادة ودفعهما نحو مشروع الوحدة، الذي كان بالرغم من أهميته التاريخية يهدد الوحدة التنظيمية لكل منهما. وكان على قيادة الحزبين أن تتعامل إنطلاقا من الواقعية السياسية ووجدت نفسيهما مضطرين لقبول المشروع، فإن رفضه يعني رفض رغبة زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق الخالد مصطفى بارزاني أولا والنهرب من الوحدة المنشودة ثانيا. ففي الحالتين يعني سحب الثقة من الطرف الراض وتعريته جماهيريا. وكان من أولويات أهداف قيادة الحزبين العمل من أجل عدم الإصطدام بالمشروع وقبوله ولو تكتيكيا ومحاولة الحفاظ على الهيكلية الحزبية بالقدر الممكن. ولأول مرة مارست قيادة الحركة الكردية في كردستان العراق نفوذها في خطة عملية شاملة، وللمرة الأولى بعد إنشقاق ١٩٦٥ واجهت قيادة الطرفين مشكلة معقدة إستعصت على الحل، ولايمكننا بالفعل التقليل من شأن الحدث الذي أحدث زوبعة سياسية في الحركة الكردية في سوريا وله مكانة في تاريخها السياسي المعاصر لاسيما وقد حضره قائد الثورة الكردية البار مصطفى بارزاني. ولكن باعتقادي إرتكبت قيادة الحزب خطأ فظيعا بقبولها الحضور إلى مؤتمر ناويردان عام ١٩٧٠ مادام قد فرض على الحركة السياسية الكردية قيادة مرحلية على رأسها أشخاص بالرغم من وطنيتهم وتمسكهم بقضية شعبهم لم يمارسوا السياسة من قبل وكان يفترض توحيد جناحي الحزب إلا أن الحدث قد أفضى إلى شل الحركة السياسية والتنظيمية لاسيما وأنها إجبرت القيادات البارزة في الجناحين بالبقاء قسرا في كردستان العراق .

وبدلا من توحيد الحزبين برز حزب ثالث الذي إستمد شرعيته ومصداقيته من المؤتمر الوطني وكان لهذا القرار تأثير حاسم على تفتيت الحركة السياسية الكردية في سوريا وإبعاد الجماهير عن الحزب الأم وخلق تصدع في جبهته الواحدة بعد أن ترك العديد منهم صفوفه وإلتحاقهم بالقيادة المرحلية بعد فشل عملية الوحدة. وشهدت المرحلة أثر ذلك تعاظم نفوذ الإقطاع والتفتاتهم حول القيادة الجديدة، علما أن الغالبية منها كانت قبل بضع سنين تقف حجرة عثرة في طريق البارتني، محاولة منها إعادة دورها في المجتمع الكردي. وتبدوا من خلال

نظرة إرتجاعية لثلاثة عقود من الزمن أن الذهاب إلى المؤتمر فقط بحثا عن الشرعية كان خطأ تاريخيا إذ سرعان ما إصطدمت تلك الرؤية بوقائع ملموسة وقد إشتد بعد ذلك التنافس بين العديد من الفئات التي إعتمدت على المحسوبيات السياسية وليس أساسا على الصراع الأيديولوجي والفكري، وتميزت الحياة السياسية بشدة الخصومة حتى أن الجلسات على المستوى القيادي لن تخلو من المشادات بالأيدي على الطريقة البرازيلية أو المناقشات البيزنطية ويصعب على المتتبع للحدث إيجاد إي خيط مشترك يربط بين التيارات الثلاث سواء إنطلقنا من مفهوم الفكر الأيديولوجي أو من القاعدة التي إعتمدت عليها أو الخط السياسي العام أو حتى من ناحية التربية الحزبية. وإذا كان لهذا المشروع أهميته فلأن الوحدة لن تتحقق بالرغبات الفردية مادامت لاتستند إلى أسس ومبادئ وبرامج مدروسة.

وكان العالم والشرق الأوسط في هذه الفترة يشهد مدا سياسيا عارما وتصاعدا في الفكر الثوري الماركسي رغم أن جميع الدلائل تؤكد أن الإنهيار الداخلي للنظام الشيوعي في الإتحاد السوفياتي وفي أوروبا الشرقية قد إنضمت منذ ذلك الحين . فإنتصارات الشعب الفيتنامي كانت يضرب بها المثل في جنوب شرق آسيا، وإحتكت القيادات الكردية بالقيادات العربية ومنها الفلسطينية وخاصة الماركسية منها لتعميق العلاقات الكفاحية العربية - الكردية والتعريف بالقضية الكردية كحليف مشترك، في وقت كانت المسألة الكردية في العراق تمر في لحظات حاسمة من تاريخها نتيجة تعنت الحكومة العراقية وتمسكها بمواقفها العنصرية الراضة للتجاوب مع متطلبات الشعب الكردي، فبدلا من أن يلجأ النظام العراقي إلى البحث عن إمكانيات وسبل حل القضية الكردية حلا سلميا عادلا وديمقراطيا وتلافي الخلافات لتقوية الوحدة الوطنية سبيلا لمنع التدخلات الأجنبية في شؤون البلاد، لجأ النظام المذكور إلى أسلوب المؤامرة فكان إتفاقية ٦ آذار ١٩٧٥ في الجزائر بين صدام حسين والشاه الإيراني برعاية أمريكية مباشرة خطط لها ونفذها وزير خارجيتها آنذاك هنري كيسينجر. وهكذا نجد أن المؤتمر الوطني في ناوردان سنة ١٩٧٠ رغم هدفه النبيل ومحاولات مصطفى بارزاني التوحيدية، سعت بعض من القيادات في سورية وطبقا لمصالحها الآتية إلى تفتيت الحركة السياسية الكوردية في سوريا، فالإنقسامات السياسية بلغت من العمق مايجعل تحقيق أي مشروع وحدوي آنذاك مستحيلا ولم يصبح مثل هذه الوحدة ممكنا مع فئات دخلت الساحة لأهداف أخرى.

وبذلك فإن هذا العمل لم يؤد إلى إزالة العقبة وهذه الخطوة لم ترق بالحركة الكردية إلى مستوى أفضل مما استدعى إعادة النظر في الممارسة وإجبار السياسيين على أقران أقوالهم بالأفعال. وأن الحزب بشقيه سينبعث من جديد ولكن بعد ان اصابهما الضعف وتعرضهما إلى بعض الإفلاس على الصعيد الشعبي. وبرزت القيادة المرحلية كحركة سياسية لم تكن تستند، رغم إرتكازها إلى الجماهير، إلى أي عمل سياسي مسبق أو أرضية تاريخية. كما يمكننا أن نلاحظ أن الثنائية المتضادة اليمين واليسار كانتا قد إستعادتا بناء تنظيميهما في الأرياف والمدن لمواجهة المشروع الجديد، إذ لم يعد بالإمكان للأطراف الثلاثة الإستمرار معا. أما من جهته فقد أقدم اليسار على إنطلاقة جديدة لتجاوز الأزمة وملئ الفراغ السياسي المفروض على الحركة، فجاء إنعقاد المؤتمر الثالث سنة ١٩٧٣ الذي كان من أبرز قراراته الإلتزام بالماركسية - اللينينية مع الأخذ بعين الإعتبار الظروف الخاصة والمشخصة للشعب الكوردي، وكان أول حزب قومي كردي يلتزم بالفكر الماركسي. وجاء هذا القرار تجاوبا مع روح العصر ومحاولة لإنقاذ الحركة من الفراغ السياسي ومن روح المهارات التي عمت الأوساط السياسية والحزبية. وتجدر الإشارة إلى أن أعضاء الحزب لم يتمتعوا بخلفية فكرية واسعة، فالإمكانات كانت شخصية، وقد جند الحزب من أجل تحقيق هذا الهدف كل إمكانياته، وأطلقت الحركة دينامية جديدة وسط الشعب راسمة الخطوط العريضة لقفزة أخرى نحو الأمام بغية أحداث إنقلاب في المناخ السياسي. وبالرغم من أنه كان تقريرا شاملا مستوفيا، إلا أنه لم يكن هناك إتفاق جماعي داخل المؤتمر، ففي العام التالي ١٩٧٤ غادرت مجموعة من الكوادر ومنهم عناصر قيادية فاعلة في الحزب حينها أطلق الحزب شعار : "الحزب يتقوى بتخلصه من العناصر الإنتهازية".

وبالرغم أن الأيديولوجية اليسارية لعبت دورا فاعلا على جانب الفكر القومي في توعية الشباب الكردي ودفعه نحو الثقافة والإمام بالفكر السياسي والنظري إلا أنه من المآخذ هو أن الحزب لم يسعى إلى الإرتقاء بالمستوى الفكري لأعضائه، فلم تكن هناك محاضرات خاصة في هذا المجال ولادورات متخصصة أو حتى توجيه الكادر نحو الكتاب وتعليم لغة الأم. وبصرف النظر عن الملاحظات آنفة الذكر، فإن اليسار الكردي تمتع بفاعلية خاصة كونه إلتزم بفلسفة كانت تلقى الترحاب والقبول في الأوساط الجماهيرية وإن لم يكن هذا قاعدة ثابتة، فالتربية السياسية كانت موجهة نحو الحركة الكردية في العراق، وقد يكون لذلك علاقة بشعبية الزعيم

الكردي مصطفى بارزاني، ولكن هذا الأمر جعل من الپارتي بشكل أو بآخر منظمة تابعة للديمقراطي في كردستان العراق، مما أثر سلبا على الحركة السياسية الكردية في سوريا بعد الإنهيار المؤسف للثورة الكردية بعد إتفاقية السادس من آذار المشؤومة عام ١٩٧٥. فنحن أمام أحداث تاريخية مضت عليها عقود من الزمن تحتاج على التشخيص الدقيق بدلا من العاطفة. وإزاء ذلك فإن المرحلة التالية والأخيرة التي جاءت بعد ١٩٧٥ ترتبط إرتباطا وثيقا بهذه المسألة التي لها علاقة بإنهيار الحركة المسلحة الكردية والحالة الإنشقاقية لقيادة الپارتي في كردستان العراق وصدور تقييمات متعددة من جانب الشخصيات المرموقة في القيادة المذكورة وانتقال العديد منهم إلى دمشق وبيروت مما إنعكست ذلك على الحركة الكردية في سوريا

ان هذه المرحلة تتسم بالتشتت وسيطرة حالة من الشواذ غير الطبيعي على الحركة بعد أن ظهرت أسماء العديد من التنظيمات لدرجة تثير السخرية لدى الأوساط الشعبية والسياسية في الداخل والخارج خاصة أن أغلب تلك التنظيمات لاتمثل سوى مجموعة لايمكن أن تعبر بهذا الشكل عن إرادة الشعب . وعليه لابد من إبداء بعض الملاحظات :

أن الحركة الوطنية الديمقراطية الكردية في سوريا لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب لتتمكن من إنجاز مهامها وتحقيق الحقوق الديمقراطية والقومية للشعب الكردي في سوريا. لقد حان الوقت لتبحث عن سبل ووسائل الوصول إلى مثل هذه الدرجة. فعلى الرغم من العمر الزمني للحركة الذي يقارب نصف قرن، لكنها تفتقر إلى المقومات الرئيسية التي تبنى عليها عادة حركات التحرر. فمنذ سبعينات القرن الماضي وحتى يومنا هذا تعاني حركة التحرر الكردية من أزمة مستمرة، فالإنشقاكات والإنشطارات العفوية - الساذجة منها والمهادنة انهكت النضال الوطني الكردي وأفرغته من محتواه الفكري والأيديولوجي متنقلة بها إلى روح المهاترات الحزبية والإتهامات المتبادلة لدرجة لم يترك قيادي واحد إلا وأتهم من قبل الآخر ولذلك فإن من أولى الأزمات التي تواجه الحركة أزمة القيادة، إذ تفتقر الحركة إلى زعيم يصبح نواة لجمع الشمل الكردي بمعنى آخر عدم توفر مقومات كاملة لإفراز شخصية مرموقة مقبولة من الجميع .

إذن هناك أزمة قيادة سببها عدم الإجماع على شخص معين يكون محورا مشتركا تلتفت من حوله مجموع الحركة السياسية. وهذا العامل ربما يعود لسببين أولهما عدم توفر المقومات

التاريخية لتفرز مثل هذه الشخصية وكما تقول نظرية الحتمية التاريخية أن الرجل العظيم نطفة كامنة في رحم الزمان قذفت بها الروح الباطني ليحدث ميلاده تغييرا شاملا في كل ما حوله وهذا يحدث ولكن نادرا في حياة الشعوب وثانيهما هو أن الحركة الديمقراطية الكردية في سوريا تاريخيا تحولت إلى جزء تابع لقوى أكبر منها مجدها وجعلتها نواة تدور هي في فلكها. وهذه المسألة وتلك التقلبات أضرت بالعمل السياسي واضعة إياه في قالب شبه جامد، فالسياسة نتاج فكر الساسة، أي أن فكر السياسي هو الذي يحدد سياسته ويقاس نجاح السياسي بقدر نجاحه في التوفيق بين فكره وسياسته العملية. وهذا مالم يتحقق بسبب الفراغ السياسي والعوامل الموروثة الناتجة عن الأزمات المستمرة وعجز القيادات بهذا الشكل عن أداء دورهم ناهيك عن الضعف الأيديولوجي وحالة اللامبالاة ما بين الخطاب السياسي اليومي والفعل العملي تجاه المسائل المطروحة والتبرير الدعائي الذي لا يستند إلى المنطق خاصة فيما يتعلق بالمسائل الخلافية والمنهجية وبلغة الصراع اليومي وعدم توفر المصادقية في أحيان كثيرة في التعامل علما أن القوى السياسية العاملة لا تختلف إختلافا أساسيا في القضايا الجوهرية وخاصة ما يتعلق بالجانب البرنامجي وبالتالي فإن الإزدواجية بين الدبلوماسية الرسمية والنشاط الخفي أنقادت الحركة على طريق مسدود ومصدرا للعديد من الأخطاء التي وقعت فيها القيادة. وأن الحركة السياسية وبعد مضي خمسين عاما على وجه التقريب عجزت عن صياغة برنامج شامل مشترك أو تصور دقيق للأهداف المرجوة بسبب حالة التشرزم والإنشاقات والضعف العام والإفتقار إلى مرجعية واحدة، نتج عن ذلك خلق هوة بين الحركة الشعب بسبب حالات الأنا وغياب برنامج قادر على إلتفاف الجماهير من حوله وعدم التطوير والإتهامات المتبادلة. وفي إطار هذه المناقشة البالغة الأهمية نفتقد دوما إلى الوثائق التحليلية ومراجعة الذات مراجعة نقدية وتحديد مكامن الضعف وتشخيص الأمراض والعلل التي تدفع بالأمر بهذا الشكل أوداك وعدم توفر الشجاعة للمبادرة ودراسة ومراجعة أسباب فشل القيادات وفهم الماضي وأزماته من أجل إصلاح ذات البين بين أطراف الحركة. ونتيجة هذه الأوضاع فإن المرحلة الحالية قد أفرزت تيارات عدة متشابهة أحيانا في أسمائها وتلتقي أحيانا أخرى في برامجها. صحيح أن منطق التاريخ يستند على صراع الإضطداد والديالكتيك هو سر حركة التاريخ ولكن الحالة الكردية الحالية تبقى شاذة لا تخضع للحتمية التاريخية ولا لنظرية التطور. ومن هنا فإن الضرورة تقتضي بالمضي قدما نحو سبل تجاوز هذه الأزمة، وبالفعل فقد جرت

محاولات كثيرة ولكن لم تؤد إلى النتائج الصحيحة، وفي هذا السياق كان بروز كل من التحالف أولاً والجهة ثانياً كأطر نضالية إلا أن طرف بمفرده عاجز عن أداء دوره التاريخي، لاسيما أنه نشأ تحالف عجيب بين أطراف كانت تتقصد أو تتجاهل بعضها البعض، لابل انفصلت عن ذات الحزب منقسمة إلى فئات متناحرة دخلت في صراعات جانبية وإتهامات كثيفة متبادلة ثم عادت لتلتحم بصيغ أخرى .

فقد تحولت مثل هذه التحالفات إلى حقل صراع مغلق بين الأبناء العامين والتشديد في ممارستها حتى على قياداتها، محولة الإطارين التحالف - الجهة إلى حرب باردة كردية - كردية وإلى حصانة دبلوماسية على شاكلة مجلس الأمن لحماية بعضهم البعض من الآخرين والإسراع في إطلاق الأحكام دون مبررات تاريخية.

ودون أن نوجه أصابع الإتهام إلى طرف معين أو التقليل من مكانته، بات ضرورياً الوقوف عند النقد الذاتي المتبادل ومراجعة الذات وكشف الأخطاء التي حصلت حتى الآن والإرتقاء بإسلوب التفكير من حيث التأطير والتنظيم ومن منظور إرتجاعي تقييمي وقبول جميع أنواع الإنتقادات والآراء ودراسة المشاريع التي قدمت للحركة الكردية بكل جدية وهي عديدة وقيمة وعدم إهمالها ومنها مشروعنا المتواضع الذي قدمه الدكتور إسماعيل حصاف في صيف عام ٢٠٠٢ بإسم مشروع "المؤتمر الشعبي الكردي" الذي يهدف إلى عقد مؤتمر وطني تحضره جميع الأطراف والشخصيات للخروج ببرنامج الحد الأدنى وتصحيح دفة السفينة، وهو الحل الأمثل والمنشود في المرحلة الراهنة فالتاريخ سوف يتسارع لأمحالة .

ملاحظة:

- المقالة منشورة في عفرين نت في صيف ٢٠٠٣ .

أزمة الحركة الكردية في كردستان سوريا إلى أين؟

في الخامس من شهر آب الجاري يكون قد مضى (٤٥) عاما على إنطلاقة اليسار الكردي وإنعقاد كونفرانس آب التاريخي في عام ١٩٦٥، هذه الإنطلاقة التي شكلت قاعدة مهمة في عملية التغيير الراديكالي في بنية العقل داخل المجتمع الكردي في غرب كردستان ومحورا فكريا على الصعيدين المنهجي والنضالي والأيديولوجي. وإذا كانت هذه الإنطلاقة قد بدأت على يد الرعيل الأول وبرزت فيه أسماء كل من المناضلين : أوصمان صبري (أبو) وصلاح بدرالدين وهلال خلف وملا محمد نيو وغيرهم، فإنها بالتأكيد أدت إلى تبلور ونشؤ مدرسة فكرية نضالية إنبثقت من صفوف الجماهير الكردية إلتفت حولها جميع الفئات الوطنية في المجتمع الكردي من عمال وفلاحين ومثقفين ثوريين ووطنيين ...إلخ. جاء إنعقاد كونفرانس آب في مرحلة تاريخية بالغة الحساسية على الأصعدة الداخلية والكردستانية والدولية، وكان إستجابة للمرحلة التاريخية فكريا وقوميا وردا على المحاولات التي كانت تهدف إلى تقزيم الحركة السياسية الكردية في الداخل والنيل من قيادة ثورة أيلول الوطنية في شخص قائد الثورة مصطفى بارزاني، وجاء كونفرانس آب ليضع النقاط على الحروف من خلال التصدي لتلك المحاولات والدفاع عن القضية من خلال الحفاظ على الثوابت في إطاره التاريخي على أن لا يخرج الحركة السياسية الكردية عن مسارها الصحيح وأن لا تفقد الحركة الكردية مضمونها التاريخي التحرري.

فعلى الصعيد الدولي، خطى كونفرانس آب بإنطلاقاته الثورية قفزة نوعية، بحيث عمق المضمونين الإجتماعي والتحرري للحركة الكردية كجزءا لاتتجزء من حركة التحرر الوطني وفصيل من فصائل الثورة العالمية، فجاء البارتي الديمقراطي الكردي اليساري في سورية لي طرح نفسه كفصيل قومي ويساري يمثل الحركة الكردية في كردستان سورية قوميا وطبقيا ليغلق الأبواب أمام المتاجرين بالشيوعية من الكرد الذين حاولوا إفراغ المضمون الحقيقي للحركة الكردية بسبب مواقفهم الكوسموبوليتية البعيدة كل البعد عن المبدأ الماركسي - اللينيني الذي ينص على حقوق الشعوب في تقرير مصيرها.

وعلى الصعيد الكردستاني، كانت تجربة جديدة في الحركة الكردية في جميع أجزاء كردستان ولاسيما في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية، وبالتالي إرتقت بالحركة الكردية فكريا إلى

مستوى حركات التحرر داخل القوى الثورية العالمية ولو بتواضع شديد طبقا للوضع المشخص بالحركة الكردية في حينه.

والأهم من هذا وذاك كان كونفرانس آب على الصعيد الداخلي ردا على النهج اليميني الذي أراد أساسا نفس العامل التاريخي والحيو - بوليتيكي للشعب الكردي في البلاد من خلال تجريده من خصوصياته القومية وبالتالي كان لكونفرانس آب مسوغاته التاريخية " فقد وقف عند أزمة البارتي وقضاياه الخلافية وركز على أهم المسائل الإستراتيجية التي واجهت الحركة الكردية في سوريا ومن أهمها :

١- هل الأكراد في سوريا شعب له جذور في الأرض والتاريخ أم أقلية قومية تسللت إلى البلاد .

٢- هل البارتي حزب سياسي و أداة نضالية ثورية تنظيمية أم جمعية ثقافية إصلاحية.

٣- هل للکرد في سوريا حقوق قومية كاملة حسب مبدأ حق تقرير المصير والتي تمحورت حول (الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية) أم الحقوق الثقافية فقط التي تمسكت بها اليمين.

٤- وسائل النضال وطريقة مواجهة المشاريع والمخططات الشوفينية من قبل النظام خاصة مشروع الخزام العربي.

٥- الموقف من الثورة الكردية في كردستان العراق ومن السلطة في سوريا.

علينا إذن العودة بأربعة عقود ونصف إلى الوراء لنرى كم كان ضروريا نشؤ اليسار الكردي ، العشرات من الكوادر الذين قدموا الغالي والرخيص وفي ظروف كانت تتسم بالصعوبة القصوى ولاسيما من ناحية الإمكانيات ، في سبيل نجاح هذه التجربة النضالية ، فكان بروز تيارين (اليمين واليسار) في الحركة الكردية أمرا ضروريا وإستجابة للمرحلة التاريخية ، وتعبيرا عن بنية وتركيبية المجتمع الكردي ، وفصلا ما بين نهجين متضادين: نهج ثوري وآخرانبطاحي . فاليسار مدرسة نضالية فكرية أفرزتها الواقع التاريخي في حينه وهي في حالة الديمومة ولها آفاق مستقبلية .

وبالرغم من مرور حوالي نصف قرن على هذا الحدث التاريخي المهم في عمر الحركة الكردية، فإن الحركة السياسية عموما في كردستان سوريا تمر بأزمة عميقة جدا، وقوى اليسار الكردي خصوصا عجزت عن ترسيخ مشروعها وتأطير مفاهيمها التقدمية والثورية في الواقع

الإجتماعي، فالشارع الكردي يتقدم كثيرا على حركته السياسية لأنها وضعت زمام أمورها في أغلب الأحيان بيد اليمين فحالة التشرزم تكاد تأكل جسم الحركة، في غياب برنامج ومشروع قومي ووطني، إمكانيات مادية ضحلة ، غياب الكادر ...، الإنشاقات المستمرة، العزلة عن الجماهير وخاصة عن المثقفين، غياب الشخصية المحورية (الكاريزمية) ... إلخ، إذن الحركة الكردية تسير إلى أين ...؟

لا يختلف إثنان أن المجتمع الكردي وكأي مجتمع آخر لا يتحمل كل هذه الأحزاب التي لاتعبر لافكريا ولاطبقيا عن كينونته، فليس هناك مبررات تاريخية وفكرية لظاهرة التعددية في المجتمع الكردي في غرب كردستان، تكاد تكون برامج متشابهة ومتقاربة ، خطاب سياسي موحد، ومع ذلك فالحركة السياسية الكردية تمر في أزمة كبيرة وفراغ سياسي وليس بإمكانها وبهذا الشكل من الجمود قيادة الحركة بالشكل المطلوب وتأمين مستلزمات النضال! .

إن الحركة السياسية الكردية في الوقت الراهن أحوج من أي وقت مضى إلى مراجعة نفسها، لابل وأكثر من هذا فالضرورة التاريخية تحتم على القوى اليسارية والوطنية والثورية أن تقف وقفة نقدية أمام مواقفها والدخول في حوار مسؤول من أجل التخلص من هذه الحالة المزرية عبر عمليات إندماجية مابين الفصائل المتقاربة أو أيجاد الأرضية المشتركة من أجل الإتفاق على برنامج الحد الأدنى. فالحركة الكردية بحاجة إلى إعادة تقويم الذات من خلال :

- تقديم إجابات عملية وملموسة لسؤال ما العمل ؟.
- التفاعل مع الإنتلجنسيا ومشاركتهم في العمل والإستفادة منهم .
- تأطير النضال بما يتلاءم مع تنامي الوعي بالقضايا السياسية وإزدياد حجم وأهمية المسألة الكردية إقليميا ودوليا.
- إعادة بناء العقد الاجتماعي ما بين الأحزاب والمجتمع على قاعدة صحيحة ووضعه في المسار اللازم.

- تحديد الأولويات وتطوير الذات وفق خط إستراتيجي والبحث عن نقاط الإلتقاء والعمل الجاد من أجل تجاوز الأزمة ، غير هذا لابد من البحث عن البديل الأفضل.

• تسرت هذه المقالة في شهر آب ٢٠١٠.

المسألة الكردية في سوريا

تعتبر المسألة الكردية من اهم التحديات التي تواجه سوريا الحديثة قيادة وشعباً، هذه القضية التي تبحث عن حل جذري نهائي عادل منذ نشوء الدولة السورية في اعقاب الحرب العالمية الثانية .

تعود جذور ظهور الدولة السورية بمكوناتها القومية والدينية المتعددة من العرب والكرد والأرمن والآشوريين والسريان والكلدان والشركس والدروز والعلويين والايديين الكرديين الخ إلى أيام الحرب الكونية الأولى التي تزامنت مع تدهور الدولة العثمانية ثم سقوطها، ولم تؤخذ آراء كل هذه الفئات ولم تستشر فيما لو ترغب في الإنضواء تحت سقف واحد، وإنما العملية جاءت وفق مخطط استعماري تليي مصالح الدول الكبرى التي عقدت العزم على تقسيم ميراث السلطنة العثمانية في سايكس - بيكو عام ١٩١٦ .

وبهذا الشكل، برزت ملامح الدولة السورية كجزء من الميراث العثماني. وقد ضم مؤتمر فرساي مندوبين عرباً وكرداً جنباً إلى جنب، لكل منهما قضيتته القومية الخاصة به، ولكن المشروع الكردي تم إجهاضه مبكراً في لوزان طبقاً للمصالح الدولية، ووجد قسم من الكرد أنفسهم داخل حدود مرسومة على الورق بأقلام استعمارية لا حول لهم ولا قوة، كما هو الحال بالنسبة للفتنة الثانية العربية التي أيضاً تعرضت إلى ذات التجربة .

ولعب الكرد دوراً وطنياً متميزاً في مرحلة ما بين الحربين وفي سنوات الحرب العالمية الثانية ثم في السنوات الأولى التي تلت الحرب من أجل طرد المستعمر الفرنسي وطرد المحتل. وقد برزت من بين صفوف الشعب الكردي أسماء نضالية لامعة من أمثال إبراهيم هنانو وبطل ميسلون يوسف العظمة وفوزي قاوقجي الذي قاد فصائل الجيش الشعبي من سوريا الى فلسطين وغيرهم الكثير .

وعندما نالت سوريا الإستقلال بفعل الكفاح الوطني المشترك وخروج الفرنسيين كان محمد علي العابد الكردي الأصل أصبح اول رئيس للجمهورية السورية وتقلدت فيما بعد شخصيات من أصول كردية مناصب رئاسية وسيادية في البلاد ومنهم حسني الزعيم وفوزي سلو وايدب

جيجكلي ورئيس الوزراء محسن البرازي من كرد حماه ورئيس الاركان توفيق نظام الدين (لم يرد اسمه في احصاء عام ١٩٦٢ ووجد من الجنسية السورية) ... الخ.

شهدت سورية في أواسط الخمسينيات موجة عارمة من الحالة الديمقراطية والبرلمانية تزامنت مع الفكر الثوري التحرري لشعوب العالم، وإلى هذه الفترة تعود بدايات تبلور الفكر السياسي المعاصر في كردستان سوريا إنتهت بتأسيس البارتي الديمقراطي الكوردستاني (الكوردي فيما بعد) عام ١٩٥٧ .

ويمكن القول بأن الحدث الكردي في سوريا منذئذ إرتبط بتطور أحداث كردستان العراق من منظور (القومية العربية) التي تصاعدت وتيرتها بشكل غريب في كل من سوريا والعراق حاملاً لواءها الرئيس المصري آنذاك جمال عبدالناصر مستغلاً العروبة وسيلة لقيادة العالم العربي، واخذ الفكر القومي العربي يتبلور يوماً بعد آخر والذي وجد ضالته فيما بعد عند البعثيين بشكل خاص الذين وصلوا إلى سدة الحكم في سوريا والعراق عن طريق الانقلابات العسكرية، فعلى اثر ثورة ١٤ تموز في العراق عام ١٩٥٨ وعودة الزعيم الكردي مصطفى البارزاني من الإتحاد السوفياتي عبر تشيكوسلوفاكيا والذي حل ضيفاً على عبدالناصر وصدور الدستور العراقي الذي أقر في بنده الثالث شراكة العرب والكردي في العراق وإتحاد القضية الكردية منحه جديداً في الشرق الاوسط ، لجأت الأوساط الشوفينية الحاكمة آنذاك في سوريا إلى تنظيم حملة شعواء ضد الشعب الكردي متهمه اياه بالانفصاليين والصهيونيين وإعتقال قيادة البارتي الديمقراطي الكوردستاني في عام ١٩٦٠ .

وعندما إندلعت ثورة أيلول التحررية عام ١٩٦١ في كردستان العراق في أعقاب تراجع قاسم عن مبادئه بادرت الشوفينية العربية الحاكمة في دمشق إلى وضع محظطات ومشاريع عنصرية خطيرة ضد الكرد السوريين، آخذة افكار الأبارتيد في جنوب أفريقيا ومقلدة المستوطنات الصهيونية ضد الفلسطينيين. ففي بداية الستينيات أصدر رئيس شعبة الأمن السياسي في محافظة الحسكة الملازم أول محمد طلب هلال كراساً بعنوان (دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية الاجتماعية والسياسية). والمتضمن أخطر توصيات تهدف إلى تزييب وإنصهار الكرد وتعريب كردستان الغربية والتي قد لا تجد لها مثيلاً في العالم المعاصر كله، فقد صدر هذا الكراس في الوقت الذي عرف عام ١٩٦٠ بعام أفريقيا بسبب حصول أغلبية دولها على الإستقلال، ويجب النظر إلى هذا العمل في سياق سياسة الإبادة الجماعية

والمطالبة بمحاكمة محمد طلب هلال دولياً بما لحق من أضرار بمئات الألاف من الكرد الذين لا يزالون يدفعون الثمن بسحب جنسياتهم والإستيلاء على أراضيهم إلى جانب تعرض المناطق الكردية إلى تشويه وتغيير ديموغرافي بسبب إسكان عناصر غربية في قرى ومدن كردستان سوريا لأسباب عنصرية هادفة. ففي كراسه هذا يقترح محمد طلب هلال بناء مستوطنات في المنطقة الكردية بالمجزيرة على غرار المستوطنات اليهودية وإسكان عناصر عربية وقومية في المناطق الكردية الحدودية بهدف تهجير الكرد وعزل الكرد السوريين عن كرد تركيا والعراق وكذلك لمراقبة النشاطات السياسية الكردية، محذراً في الوقت نفسه من سعي الكرد إلى الانفصال وتشكيل دولة كردية مستقلة، وذلك تحريضا للشوفينية العربية بالقيام بالإجراءات اللازمة. وبالفعل، فقد نفذت القيادة السياسية في سوريا سلسلة من الإجراءات العنصرية اللاإنسانية بحق الكرد. ففي عام ١٩٦٢ لجأت الأوساط الحاكمة في دمشق إلى إجراء إحصاء إستثنائي حصراً في محافظة الحسكة، جرد بموجبه نحو (١٥٠) ألف مواطن كردي من جنسيتهم السورية بتهمة أن هؤلاء قد تسللوا من تركيا إلى سوريا، وكان من بينهم رئيس الأركان السوري توفيق نظام الدين، وهؤلاء قد بلغ عددهم الآن نحو (٥٠٠) ألف مجردين من حقوق المواطنة منذ ٤٥ عاماً، في الوقت الذي يحصل الشخص على الجنسية الأوروبية خلال عام واحد أو أقل .

أما المشروع الآخر فهو مشروع الخزام العربي العنصري الرجعي الذي ينفذ على مراحل من خلال الإستيلاء على أراضي الكرد بحجة إنشاء مزارع الدولة وتوزيعها على العرب الوافدين، وهذا يعتبر من أخطر المشاريع العنصرية في العالم لأنه يستهدف وجود شعب يعيش على أرض أجداده التاريخية .

ففي عام ١٩٦٧ نفذت السلطات الحاكمة في دمشق المرحلة الأولى من هذا المشروع عبر الإستيلاء على أخصب الأراضي الزراعية للفلاحين الكرد على طول الشريط الحدودي مع كل من العراق وتركيا وبطول (٣٧٥) كيلو متراً وعرض (١٠-١٥) كم بذريعة اقامة (مزارع الدولة) وهي بمحدود مليون دوئم إنتزعت بالقوة من أصحابها الكورد في (٣٣٥) قرية كردية يقطنها زهاء (١٦٠) ألف نسمة من أبناء الكرد .

وفي الفترة التي تلت إتفاقية آذار عام ١٩٧٠ وتطور الأحداث في كردستان العراق، إجتمعت القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم في دمشق برئاسة الأمين القطري المساعد مع

رئيس لجنة الغمر في ٢٤ حزيران عام ١٩٧٤ وأصدرت قراراً تحت رقم (٥٢١) يقضي بتطبيق الحزام العربي على أرض الواقع وتوزيعها على الأسر العربية التي جلبت من محافظتي حلب والرققة والمعروفين بعرب الغمر وبنّت لهم مستوطنات نموذجية بلغ عددها زهاء (٤٠) مستوطنة (١٢ في منطقة ديريك و ١٢ في منطقة قامشلو و ١٥ مستوطنة في منطقة سرى كانيه) وبلغت المساحات المسلمة لهم بمحدود (٨٠٠) الف دونم من اخصب الأراضي لزهاء ٤٥٠٠ عائلة عربية حيث حصلت كل عائلة على مساحة ١٥٠ - ٣٠٠ دونم وحرمان الكرد من أراضيهم وهم يتفرون كيف تهضم حقوقهم ولا حول لهم ولا قوة.

واليوم، وفي أعقاب سقوط الدكتاتورية في بغداد وإنشاء الجمهورية الثانية في إطار عراق فيدرالي موحد وتمتع الكرد بحقوقهم القومية وقيادتهم لإقليم كردستان، وفي الوقت الذي كانت الحركة الكردية تأمل في ان تباشر الحكومة السورية بإعادة الجنسية إلى المجردين منها من الكرد، وبدلاً من ذلك فقد لجأت الحكومة مؤخراً وفي إطار إستكمال مشروع الحزام العربي، الذي يستهدف أصلاً الوجود الكردي، وفي خطوة نحو خلق حاجز بشري بين كردستان العراق وكردستان سوريا ويهدف تحويل هؤلاء الوافدين إلى حصان طروادة للقيام بنشاطات ضد الحركة التحررية الكردية ومراقبة المناطق الحدودية وإلى ما شابه ذلك من العقليات المريضة والتي في نهاية الأمر سيكون هؤلاء العرب الوافدون وسيلة لتحقيق هدف سياسي ولأنهم سيستولون على أراض ليست لهم وفي أخطر المناطق النزاعية وأسكنها على حدود ثلاث دول سيخسرون الكثير ويندمون عاجلاً ام آجلاً .

ففي تاريخ ٣ شباط ٢٠٠٧، أصدر وزير الزراعة والإصلاح الزراعي كتاباً تحت الرقم /١٦٨٢/ م د يقضي باستئناف عملية توزيع أراضي مزارع (الدولة) في منطقة ديريك على الحدود مع كردستان العراق. وبقرار من مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي بالحسكة تم توقيع العقود بين الرابطة الفلاحية في مدينة ديريك وبين (١٥١) عائلة قد تضررت من توسيع محمية جبل عبدالعزيز ومن سد الباسل على حد زعم السلطات في يوم ١٣ حزيران ٢٠٠٧ للحصول على الأراضي أدناه على الحدود العراقية - التركية :

- خراب رشك المعربة الى (سويدية شرقية) ٣٥٢٠ دونماً
- كري ره ش المعربة الى (تل اسود) ١٥٠٠ دونم
- قدير بك المعربة الى (قادرية) ٢٤٠ دونماً

- كركى ميرو - شيبانا المعربة الى (تل الأمراء) ٢٢٠ دونماً
- قزر جيبي المعربة إلى (قضاء رجب) ٨٠ دونماً.

هكذا ستأتي السلطات بهذه الأسر العربية من ريف مدينة الشدادة الواقعة جنوب مدينة الحسكة بحوالي (١٠٠) مئة كيلو متر إلى ريف مدينة ديريك وتوزيع زهاء (٥٦٠٠) دونم من أخصب أراضي كردستان عليهم، علماً أنه قد تم تعويض جميع هذه الأسر مادياً وبشكل كامل ومنذ عدة سنوات، وفي الوقت الذي يحرم عشرات الآلاف من أبناء الكرد من الإستفادة منها بهدف إرغامهم على الهجرة وتفريغ المنطقة من الكرد وتحديث هذه الممارسات من قبل الحكومة السورية التي لا تزال تعيش بعقلية الستينيات من القرن الماضي، في وقت يشهد العالم توجهاً مطرداً نحو حل القضايا القومية في الداخل التي تتحول إلى قاعدة توطيد الوحدات الوطنية وتمنع بالتالي التدخلات الخارجية .

[أن القضية الكردية في سورية بلغت مرحلة من النضج السياسي لا يمكن التأثير عليها بمثل هذه المشاريع أصلاً ولأن الكرد في هذه المرة لن يفوتوا الفرصة بسهولة لإستقدام هذه العوائل، فإقليم كردستان في الشرق يتمتع بنظام فيدرالي حر وفي الشمال سيتم الإعتراف بحق الشعب الكردي وما يؤكد على ذلك فوز الكرد بـ (٢٤) مقعداً في البرلمان التركي .

على الحكومة السورية قراءة التاريخ جيداً والإستفادة من أخطاء الآخرين، فهذه المشاريع قد تنجح ولكن مؤقتاً، وعلى العرب الوافدين رفض هذه الإقتراحات فتجربة كركوك ماثلة امام الجميع.

أحداث قامشلو الأسباب والنتائج الدروس والعبر

(١)

تحولت القضية الكردية اثر المستجدات الحاصلة في العراق، الى أهم الملفات الساخنة اقليميا ودوليا، هذه المسألة التي تبحث عن حل سياسي ديمقراطي عادل منذ ما يقرب قرن كامل. فسقوط النظام الدكتاتوري الشوفيني الممحي في التاسع من نيسان ٢٠٠٣، سجلت الحركة التحررية الكردية قفزة نوعية أخرى، اعدادا نحو انطلاقات جديدة. فالمتغيرات التي حصلت في العراق أوجدت أرضية خصبة لنمو سريع وانتعاش واسع للفكر الحر والمبادئ العدالة والمساواة وشدت مرحلة جديدة للحركة القومية التحررية الكردية خصوصا والحركة الديمقراطية عموما في الشرقين الأوسط والأدنى.

أن توقيع قانون ادارة الدولة للعراق الجديد في الثامن من آذار ٢٠٠٤ قد شكل حافزا مهما للشعب الكردي، اذ بموجبه يعترف الدستور المؤقت بالفيدرالية الجيو- قومية لكردستان العراق التي تدشن نواة الحلم الكردي، مشكلة نقطة تحول بارز في التاريخ السياسي المعاصر للأمة الكردية المجزأة ووضعت الملف الكردي على رأس أجندة الحكومات المقسمة لكردستان. ان سقوط نظام بغداد قد قلب الشرق الأوسط رأسا على عقب وأحدث عدة انقلابات كبرى: لقد شهدت الحركة الكردية انعطافا أعاده إلى إستراتيجية الجبهة المتحدة، فبعد أن نجا الشعب الكردي في كردستان العراق من خطر الإبادة الجماعية، نجح في توحيد الخطاب السياسي الكردستاني في هذا الجزء مما أدى إلى تقارب صفوف الشعب الكردي في الأجزاء الأربعة والتفافه حول حقه في تقرير المصير وتفاعله وإصراره على المضي قدما نحو الحرية والإنعتاق وإلى تدويل القضية الكردية كمسألة ملحة وساخنة وأن تجاهلها تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة والنظر إلى القضية الكردية كقضية واحدة لاتتجزأ ودخولها إلى طريق الحل.

الإنتقال الآخر الذی حصل هو إقرار حكومات الدول المقسمة لكرديستان بالقومية الكردية التي تحولت قضيتها إلى مسألة شرق أوسطية وهذه المسألة تعود بنا إلى بدايات التقسيم وترجع الملف الكردي إلى بداية القرن الماضي في مؤتمر فرساي بباريس ١٩١٩. أما الإنتقال الثالث فهو تصعيد الحركة الديمقراطية لعموم شعوب الشرق الأوسط ومنها العربية وتفعيل أنصار أحياء المجتمع المدني وجعل قضية الإصلاحات الديمقراطية ملحة تطرح نفسها، الأمر الذي سيؤدي إلى تصدع في جسم المنطقة من حكومات وشعوب ما بين موال ومعارض للاجراء الديمقراطي.

والإنتقال الرابع، هو سقوط أسوأ نظام عرفه التاريخ البشري وأكثره دكتاتورية وقمعا مما يؤكد على أن سياسة القوة في التعامل مع قضايا الشعوب والأقليات المضطهدة العالقة والمسائل الديمقراطية قد فشلت وأنه لاجدوى من اللجوء إلى الآلة العسكرية والأمنية كأداة تحكم . ويساهم في رسم وجه الشرق الأوسط الجديد نظرية الدومينو الشهيرة التي تقول بأن سقوط أي نظام يتبعه إنهيار جميع الأنظمة الأخرى . ومن أهم سمات هذه النقطة الاخلال بالتوازن الاقليمي القائم لصالح الديمقراطية والتقدم.

وسوف يكون لهذه التطورات أثر بالغ على ردود الأفعال المختلفة. ففي الوقت الذي إستقبل الكرد ومعه القوى الديمقراطية في كافة أجزاء كردستان وفي أوروبا والمهجر بحفاوة بالغة الأنباء السارة المتعلقة بالتحولات الجديدة على الصعيد القومي والإقليمي كتعبير عن المشاعر والأحاسيس القومية وهذا من حقه كأى شعب آخر يفرح بانتصاراته على أمل غد مشرق وأن يعبر أبناء كردستان المجزأة عن فرحته تجاه ما حدث من إنجازات لأخوته في كردستان العراق وأن يشد من أزره لنيل حقوقه المشروعة في الأجزاء الأخرى. وبالمقابل فقد شهدت المنطقة جملة من التحركات الدبلوماسية والعسكرية التي جاءت في إطار جمع الشمل لمحاربة الحركة الكردية المتصاعدة وتطويقها تحت حجة الخطر الكردي المزعوم والعودة إلى سياسة الأحلاف الرجعية السيئة الصيت كحلفي سعد أباد وبغداد (السننو) ناسين أو متناسين بأن المناخ الدولي قد تغير. فحلف سعد أباد تشكل في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية في وقت كان العالم يعاني من أزمات دولية عدة في ظل صراع استعماري وصعود النازية والفاشية ونزعة العسكرة، بينما حلف بغداد تشكل في ظل الحرب الباردة بين القطبين كحلقة من الأحلاف الإستعمارية لتطويق الحركة التحررية الكردية وتصفيته ومنع

التغلغل الشيوعي. أما اليوم فالعالم أصبح قرية صغيرة والإساءة إلى أي فرد أو أسرة من هذا المجتمع يلقي الرفض والإستنكار من قبل الجميع .

ومما يؤسف له أن الحكومات المقسمة لكردستان إرتكزت على القوة العسكرية في التعامل مع الحركة التحررية الكردية المتصاعدة، وجاءت أحداث مهاباد وقامشلو وإستنبول خير شاهد على العقلية الشوفينية القروسطية بدل من إنتهاج سياسة الإستيعاب والواقعية في التعامل مع الحقيقة.

لقد أثارت النجاحات الكردية والديمقراطية قلق التيارات الشوفينية داخل الأوساط الحاكمة للدول المقسمة لكردستان وإتجه العنصريون الذين أصيبوا بإحباط متزايد نحو إستخدام كافة الوسائل والسبل لعرقلة مسيرة التاريخ والوقوف ضد تطلعات الحركة التحررية الكردية المشروعة حيث إلتقت حول مسألة واحدة وهي الخوف من أن تتحول الفيدرالية في العراق الى نموذج حي لحل القضية الكردية في الأجزاء الأخرى ومن تحويل العراق إلى دولة ديمقراطية مستقرة مهددة عروش الأنظمة الشمولية التوتوليتارية.

احداث قامشلو الأسباب والنتائج

دروس وعبر

(٢)

أن حل المسألة القومية الكردية في الشرق الأوسط جزء من المسألة الديمقراطية التي يستحيل تحقيقها دون حل القضية الكردية حلا ديمقراطيا عادلا، وقد يكون الحل الفيدرالي هو الأنسب في كافة أجزاء كردستان بما يضمن هذا الحل حقوق الجميع وبما يعزز من الوحدة الوطنية وتمتين العلاقات والروابط بين شعوب الشرق الأوسط.

استخدمت الأوساط الحاكمة في تركيا وإيران وسوريا العنف والقمع ضد مواطنيها الكرد عندما حاولوا التعبير عن مشاعرهم القومية تجاه اخوتهم في كردستان العراق إضافة إلى تحركاتها السياسية إقليمية للبحث عن سبل إيجاد أشكال من التحالفات المعادية للحركة الكردية فيما بينها.

وإذا كانت الدبلوماسية السورية طوال أربعة عقود ونيف تبحث عن مثل هذه التوازنات مع دول الجوار لمواجهة ما يسمى بالخطر الكردي أو محاولة استخدام الورقة الكردية كعامل ضغط في توازناتها الإقليمية، فإن دمشق وعلى أثر المتغيرات العراقية ولاسيما تلك المتعلقة بالفيدرالية الكردية في العراق شهدت تحركا دبلوماسيا نشطا يرمي إلى إيجاد تحالفات إقليمية موجهة ضد الحركة التحررية الكردية آخرها كانت الاتفاقيات التركية - السورية، هذا بالرغم من أن تركيا أول دولة اعترفت بدولة إسرائيل عام ١٩٤٧ وهي إحدى دول الناتو وحليفة إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية منذ ما يزيد عن نصف قرن وكانت دوما تشكل خطرا على الأمن القومي العربي عموما وعلى سورية خصوصا.

بينما شكلت كردستان طوال عصور التاريخ وفي العصر الاسلامي خطا دفاعيا مهما يحمي الأمن القومي العربي ناهيك عن العلاقات الكفاحية التي تربط الحركتين التحريريتين الكردية والعربية منذ عقود من الزمن. وكانت العاصمة السورية دمشق قد احتضنت فصائل من الحركة الكردية ومن المعارضة العراقية التي كانت تعمل لإسقاط نظام بغداد خلال ثلاثة عقود الأخيرة. وتعتبر سورية الدولة الوحيدة من بين الدول المقسمة لكردستان أقل تعرضا ((للخطر)) الكردي. فالنضال الكردي في سوريا لا يتجاوز حدود النضال السياسي السلمي والمطالب الكردية لا تتجاوز في الوقت الحاضر حدود الإعتراض ببعض الحقوق القومية ورفع الغبن عن كاهل الشعب الكردي في إطار الدولة السورية الموحدة ووضع حد للسياسة العنصرية ولعمليات التعريب المنظمة وإشاعة الديمقراطية وإلغاء الأحكام العرفية وقانون الطوارئ التي هي جزء من مطالب القوى الديمقراطية وانصار المجتمع المدني.

ولكن وبدلا من أن تتجاوز الحكومة السورية مع المطالب الشرعية والعادلة للشعب الكردي في كردستان سوريا وتوطيد العلاقة وحسن الجوار مع كردستان العراق فإنها تمضي قدما وباصرار في إنكار حقوق الشعب الكردي في سوريا واتخاذ مواقف معادية للحركة الكردية عموما .

وجاءت أحداث قامشلو في الثاني عشر من آذار ٢٠٠٤ لتكشف القناع عن وجوه الفئات الشوفينية الحاكمة في البلاد التي قامت بتحريض جماعات عنصرية حاقدة موالية للرئيس العراقي المخلوع صدام حسين للقيام بأعمال تسمى إلى العلاقات التاريخية بين الكرد والعرب أولا وإلى الوحدة الوطنية ثانيا عبر السماح لهم بإطلاق شعارات معادية للشعب الكردي ولقياداته التاريخية وتحولت الحرب الكلامية إلى صدامات حقيقية فعلية كذريعة لضرب الشعب الكردي وتصفية حركته التحررية وإدخال الرعب في صفوفه ومن خلاله إلى صفوف كل الشعب السوري.

وقد أدت المواجهات إلى وقوع أحداث مأساوية في الفترة ما بين الثاني عشر والسادس عشر من شهر آذار بتواطؤ السلطات مع العناصر الشوفينية وإقدام الجيش على قتل وجرح المئات من المواطنين العزل ظنا منها بأنها ستفرض نموذجها السياسي مكتشفا في الوقت ذاته عن وجود لأزمة ثابتة وعملية احتقان وتراكمات تاريخية تسمح في كل مرة باطلاق موجة احتجاج جديدة. ومن المؤكد أن هذه المحاولة لالتخلو من بعد سياسي وذلك أنها أتت لتعطل

ولتكبح عملية التطور وقتل المحاولات الديمقراطية في مهدها وبث التفرقة بين العرب والكرد وزرع سياسة الخوف والأرهاب في صفوف أنصار احياء المجتمع المدني في البلاد. لقد كان يوم الجمعة السوداء الواقع في الثاني عشر من آذار عندما حضر جموع غفيرة الى الملعب البلدي في قامشلو لمشاهدة مباراة بكرة القدم بين فريق الجهاد وفريق من دير الزور يوما قاسيا، تحول اللعب إلى معركة والفرح إلى حزن وإختفت الإبتسامة ودبت الفوضى والذعر وإستبد الغضب. أن هذه الحادثة علمتنا درسا واضحا وهو أنه اذا أتيح للسلوك العدوانى الشوفينى أن يستمر دون رادع فانه يؤدي الى العنف في النهاية. وقد أدى هذا الحدث إلى الغليان السياسى ليشمل كافة مدن وقصبات وبلدات كردستان سوريا من ديريك وتربه سبيه وعامودا وكوبانى وعفرين لتنتقل إلى مدينتى حلب ودمشق وخاصة حي زور - آفا .

أن السلطات الحاكمة وللأسف وبدلا من تطويق الحدث في بدايته أختارت أسلوب القوة العسكرية في التعامل مع الأمور حيث وصلت القوات المستنفرة على عجل إلى المناطق الكردية، مما أدت إلى وقوع أحداث مأساوية وعمليات قمع دموية بحق الكرد العزل راحت ضحيتها عشرات الشهداء ومئات المرحى وسيق الألوف إلى المعتقلات، وهذه السياسة بالذات هي التي دفعت بالأمور نحو الأسوأ وإلى إستمرار المواجهات ناهيك عن حدوث أعمال الشغب والنهب لمخلات الكرد في الحسكة وغيرها .

أحداث قامشلو - الأسباب والنتائج - الدروس والعبر

(٣)

والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا أقدمت السلطات السورية على هذه الخطوة التي شكلت سابقة خطيرة في التعامل مع القضية الكردية. من المؤكد أن هناك جملة من الأسباب التي دفعت بالسلطات الحاكمة إلى إختيار هذا المنزل الخطير في التعامل مع الشعب الكردي وقضيته العادلة مع أن طلائعه السياسية لم تغير نهجها السياسي خطابا وممارسة. فالعقلية الشوفينية هي السائدة في الأوساط الحاكمة التي أختارت نهج فرض سياسة القوة مع الآخرين من خلال تمرير فلسفتها التوتوليتارية عبر منظماتها المختلفة في المدارس والجامعات والمؤسسات وبالتالي فقد أفرز هذا النهج خلال أربعة عقود ونيف مجموعات عنصرية مغلقة على نفسها تتجاهل الآخرين وأوجدت فئة متنفذة جعلت من البلاد مزرعة خاصة بها تحت حماية الدولة الأمنية التي تضرب بيد من حديد.

كان الشارع الكردي في قامشلو حتى لحظة قدوم الفريق المضيف هادئا، فالحركة الكردية في سوريا ومنذ نشؤها حركة سياسية ديمقراطية تطالب بحقوقها القومية في اطار النضال السياسي الديمقراطي تنبذ كل أشكال العنف والقوة في التعامل مع الأحداث الكردية مناشدة السلطات في سوريا بالاعتراف الدستوري بالهوية القومية الكردية عبر ممارسات لا تخرج عن إطار النضال الديمقراطي لمجموع القوى الديمقراطية في عموم سوريا.

وقد شهدت الساحة الوطنية خلال السنوات الأخيرة نشاطات كردية فعالة وخاصة بعد ماعرف بربيع دمشق الذي قتل في مهده، ومن هذه النشاطات تفعيل الدور الكردي في حركة المجتمع المدني وتنظيم المظاهرات كأسلوب نضال سلمي.

فالحركة الكردية تشكل اليوم معادلة مهمة وصعبة في الحارطة السياسية السورية التي تؤثر وتتأثر بمجموع الحركة الديمقراطية في البلاد وتحولت الى جزء إستراتيجي من نواة أحياء

المجتمع المدني بل وتلعب دورا مميزا في قيادة هذا المجتمع من خلال نشاطاته عبرت عن نفسها من خلال المظاهرات السلمية منذ عامين. ويبدو أن النظام قد توقع إنتقال التصعيد الكردي إلى بقية المدن السورية خاصة بعد أن شهدت دمشق المظاهرة المشتركة بين العرب والكردي في الثامن من آذار يوم المرأة والوثيقة الألفية الموقعة من قبل المثقفين السوريين المقدمة إلى رئاسة الجمهورية بهدف إجراء التحولات الديمقراطية فأثرت تلك القوى الى إحداث فتنة الثاني عشر من آذار في ملعب قامشلو ذريعة لضرب الكردي وحركته الوطنية لدب الرعب ليس فقط في صفوف الشعب الكردي بل وفي صفوف المجتمع السوري بأسره.

ان هذه الخطوة ستشكل بداية انعطاف كبير في تاريخ النظام الذي قد يتمخض عنه قيام ثورة شاملة في البلاد وانهييار نظام البعث في سوريا، لأنها تؤكد على فشل النظام في السير على الطريق الديمقراطي المطلوب إقليميا ودوليا ووضعت النظام في وضع لا يحسد عليه داخليا وخارجيا وبالتالي فالنظام أمام خيارين لاثالث هما اما التجاوب مع روح العصر والإصلاح وهو الخيار الذي فيه مصلحة البلاد بكل أطيافه وأما خيار مناهضة الإصلاحات حيث يكمن فيه الدمار والخراب والمواجهة.

أما السبب الآخر الذي دفع بالسلطات للتعامل عسكريا مع الكردي دون أي مبرر، هو العامل الإقليمي ومايلعبه الكردي من دور في التحولات الديمقراطية في الشرق الأوسط وخاصة بعد سقوط النظام العفلقلي في بغداد والمساواة بين الكردي والعرب كشعبين أساسيين في العراق والتوقيع على مشروع الدستور المؤقت الذي تقر بالفيدرالية القومية للكردي العراقيين والأبجاذات التي حققها الشعب الكردي في كل من كردستان ايران وتركيا من إنجازات ولو بسيطة وماتشهده المنطقة من تحولات ديمقراطية بتأثير العامل الكردي نفسه وخوف دمشق من مثل هذه التحولات الديمقراطية التي تخيف الحرس القديم والفتنات الرجعية والمحافظة في ادارة البلاد .

أما السبب الآخر فهو الدولي وماترتبت عليه من فتح ملف القضية الكردية ومناقشتها في أعلى المستويات في البرلمانات والمنظمات الدولية مما أثير مخاوف السلطات الحاكمة في سوريا من أن تقف وجها لوجه مع حقيقة حجم القضية الكردية في سورية وهي منذ إستلامها للسلطة تنفي وجود الشعب الكردي في البلاد وتنكر حقوقه موجهة لها الإتهامات دون وجه حق .

لاشك أن أحداث قامشلو وماتبعتها من انتفاضة كردية عارمة عمت معظم مدن كردستان

ومدينتي دمشق وحلب قد تركت نتائج وخلفت دروس وعبر لابد من دراستها والإستفادة منها:

١- أن أحداث قامشلو لم تكن محض صدفة وصراع بين فرق رياضية بل كانت نتيجة إحتقان تاريخي مزمن للقضية الكردية وعملية أمنية منظمة مسبقا التي تعود جذورها إلى إتفاقية سايكس - بيكو وإلحاق جزء من كردستان بسوريا الفرنسية.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية ربطت العقلية الشوفينية في البلاد المسألة الكردية بتطورات أحداث كردستان العراق بشكل خاص، فقد مارست حكومة الحدة والأرهاب ضد الشعب الكردي في سورية على أثر عودة الزعيم الكردي الخالد مصطفى بارزاني من موسكو وقرار الدستور العراقي ١٩٥٨ في بنده الثالث على أن العرب والأكراد شركاء للبلاد في العراق.

وعندما اندلعت ثورة أيلول الكردية التحررية عام ١٩٦١ بعد تراجع قاسم عن مبادئ الثورة كان الأحصاء الأستثنائي في ٥ تشرين الأول ١٩٦٢ ثم إشتراك القوات السورية تحت امره فهد الشاعر في عملية (النمر) ١٩٦٣ المنظمة من قبل حلف السنو الذي قرر إرسال قوات إيرانية وتركية لضرب الحركة الكردية المسلحة، والذي لم يحقق أهدافه بسبب الإنذار السوفياتي إلى الحكومات الإيرانية والتركية والسورية على لسان وزير الخارجية أندرية غروميكو. ثم جاء مشروع الحزام العربي العنصري الهادف الذي كان جزءا من الحملات الهستيرية والاجراءات العنصرية بحق الشعب الكردي والذي طبق بعد إتفاقية ١١ من اذار ومنح الحكم الذاتي للکرد في العراق.

واليوم وبعد توقيع الدستور المؤقت في العراق واعتبار العراق دولة العرب والکرد والأعتراف باللغة الكردية لغة رسمية في العراق الى جانب العربية جاءت فتنة قامشلو كرد فعل عنصري على نجاحات الكرد في العراق والتي تستهدف الوجود الكردي.

٢- أن النظام نشط من فعالياته بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ لتطويق الحركة الكردية بنظام التحالفات المتشابكة والاتفاقيات الدفاعية خاصة مع تركية لإحتواء ما يسمى بالخطر الكردي المزعوم. وهذه الإستراتيجية تهدد النظام بقدر ما تهدد الكرد لأن الأمور ستنتقل عكسا عليه.

٣- حاولت الأوساط الحاكمة العزف على الورقة العربية - الكردية بتأليب فئات شوفينية عربية إما من أتباع مدرسة صدام حسين المخلوع وأما فئات سطحية تتأثر بشعارات عروبية شوفينية أو ذات خلفية أمنية وبعثية مناهضة للکرد. الا أن مثل هذه المخططات لا بد أن تفشل، فالعلاقات العربية الكردية أقوى من ذلك بكثير، لأن العيش المشترك منذ مئات السنين قد خلق

أرضية صلبة لاتتزعزع بالسهولة، إضافة إلى التفاعل العربي - الكردي المستمر ومن الضروري تعميق هذه النهج .

إضافة الى أن الرياح تجري بما لاتتشهيه السفن فقد توسعت الأحداث الكردية لتشمل البلاد كله وإستيعاب قسم من العرب مخاطر الفتنة ووقوفهم إلى جانب الكرد.

٤- أن أحداث قامشلو لم تعد عملية إحتواء بل محاولة من النظام لوأد الطموح الكردي المشروع وتستهدف الفكر الحر عموما بمن فيها القوى الديمقراطية العربية في البلاد مستهدفة لخنقها وسحقها حتى يجمي نفسه من شبخ الديمقراطية الذي يجول الشرق الأوسط.

٥- يعتبر هذا الحدث مؤشرا خطرا ذلك أنه قد يؤدي الى تصعيد المواجهة وإدخال المنطقة في مشاكل يصعب السيطرة عليها. أن المسألة عبارة عن فتيل مفرقات مشتعل موصول برميل من البارود وأن إثارة الفتنة وممارسة ألعاب من هذا القبيل قد تؤدي في جو من العواطف المحمومة والشكوك والمخاوف المتبادلة إلى إشتعال النار سيصعب إطفائها والسيطرة عليها أو إلى ثورة الحجارة الفلسطينية والفتن دوما تنذر بالسوء لكافة الأطراف.

٦- أن الوقت قد حان أن تتجاوز الحكومة السورية مع الحقيقة الدامغة وهل يمكن حجب الشمس بالغريال والإعتراف دستوريا بالشعب الكردي كثنائي قومية بعد العرب ومنحه حقوقه القومية والديمقراطية عبر تشكيل النظام الفيدرالي أسوة بالعراق، لأن الإتحاد الإختياري هو أقوى أنواع الإتحادات علما أن عدد الكرد في سوريا يقارب ثلاثة ملايين أو أكثر، الأمر الذي سيؤدي إلى خلق جو طبيعي في دولة واحدة موحدة قوية تسودها الوئام والسلام وكذلك الإعتراف بالحقوق الثقافية للسريان والاشور والكلدان وغيرهم.

٧- أن سياسة القوة قد فشلت ولم يكن إسلوب القمع الدموي الذي أقدمت عليه السلطات إلا تحريكا في نهاية المطاف للقضية الكردية، فقبل حدوث أزمة قامشلو لم تكن المسألة الكردية في البلاد معروفة حتى لأغلب الأوساط السورية في المحافظات الأخرى بسبب ظروف الحركة والتعتيم الإعلامي وضعف الحركة الكردية نفسها وعدم قيام القوى اليسارية بواجباتها وخاصة الشيوعيين الكرد ولكنها بعد الثاني عشر أجتازت الحدود الوطنية والأقليمية لتتحول الى قضية دولية ساخنة.

أحداث قامشلو الأسباب والنتائج

الدروس والعبر

(٤)

وهذه الأستراتيجية الجديدة التي أنتهجتها الحكومة السورية بالتعامل مع القضية الكردية، تفسر إصرار الفتنه الحاكمة على عدم التجاوب مع المناخ الدولي الراهن وتقف حجر عثرة أمام التحولات الديمقراطية الجارية في العالم والشرق الأوسط. ولكن السؤال المطروح هل النظام في دمشق أقوى من نظام بغداد الذي إنتهى دون رجعة بسبب عنجهيته وإغراقه في الإجرام، وهل أقوى من الآلة العسكرية التركية التي باتت تتجاوب جزئيا مع القضية الكردية منسية شعار أترك الجبال،، وهل أقوى من نظام بينوشيت في تشيلي أو من نظام بريتوريا في جنوب أفريقيا والأمثلة كثيرة.

وفي عصرنا حيث العالم قد أصبح قرية واحدة يتوفر وسائل الاتصال والتضامن المشترك مع بعضها البعض، وبالتالي فإن المناخ الدولي قد تغير بعد الحرب الباردة. ويبقى خيار الواقعية هو الأفضل في عصرنا وانتهاج سياسة الإستيعاب ومنح الشعب الكردي حقوقه القومية والديمقراطية في اطار إتحاد فدرالي بين العرب والکرد.

وتعد أحداث قامشلو نقطة تحول تاريخي في حياة الحركة التحررية الكردية لكرديستان سوريا على الأقل لسببين، الأول إثبات وجود القومية الكردية ومسألتها المزمنة التي طالما نفتها الأوساط الحاكمة منذ أكثر من أربعة عقود في كافة المناسبات الداخلية والخارجية .

الثاني - تخطي المسألة الكردية في سوريا الحدود الوطنية لتتحول فجأة إلى قضية دولية ثمها دماء عشرات الشهداء الأبرار.

الثالث - هو أن الحدث كان اختبار لقوة الإرادة الكردية تاركا حركتها السياسية أمام مفترق الطرق ملقنا اياها درسا قد يكون مفيدا في المستقبل على أن التاريخ لن يسري دوما في خط مستقيم.

أن مناقشة الأحداث التي جرت في كردستان الجنوبية الغربية تضعنا أمام جملة من الإستنتاجات المهمة بالنسبة للحركة الكردية وللنظام في سوريا التي هي برأينا طريق الحل الأمثل لمستقبل سوريا وتنوعه الثقافي وتعدد أتنياته :

الإستنتاج الأول، هو أن القضية القومية الكردية في سورية تتمتع بخصوصيات تاريخية وسياسية وأصبحت بعد أحداث الثاني عشر من آذار ركنا أساسيا ودعامة مهمة فيما يتعلق بمستقبل البلاد وأمنه واستقراره، وأن الكرد بدأوا يحتلون موقعهم الطبيعي في خضم صراع القوى السياسية حاليا ومستقبلا وأنه لانجاح لأي برنامج وطني رسمي أو عداه يتجاهل المسألة الكردية. بمعنى آخر، لايمكن للعرب السوريين التمتع بالديمقراطية والمساواة والحرية إلا بعد حل القضية الكردية حلا جذريا ديمقراطيا عادلا على أساس حق تقرير المصير في اطار الأتحاد الأختياري.

الإستنتاج الثاني، أن القوة العسكرية والآلة البوليسية القمعية والإعتقالات التعسفية لم تعد إسلوبا ناجعا، لأن سياسة القوة قد فشلت وأقرب مثال على ذلك مصير نظام البعث في العراق وما آل اليه مصير قاده لأن مثل هذه الممارسات تثير السخط والأشمئزاز والرفض من قبل المجتمع الدولي في قريته الواحدة وتحث هزة في الرأي العام. وأن مثل هذه الحركات لن تزيد إلا دينامية جديدة وستؤدي بالتالي إلى افرازات جديدة في المجتمع الكردي والسوري وسيعزل النظام يوما بعد يوم وأدركت الحكومة أن الإرادة الكردية كانت أقوى مما أعتقدت.

الإستنتاج الثالث، أن أحداث الثاني عشر من آذار ومابعده قد إنكشفت وجود لأزمة ثابتة مزمنة لن تنته إلا بجلها بإزالة كافة الإجراءات والآثار العنصرية كحل مشكلة الأجنب وإزالة آخزام العربي العنصري وإعادة العرب المهجرين إلى مناطقهم الأصلية وإعادة الأراضي المسلوبة إلى أصحابها - لسكان الكرد الأصليين ورفع الأحكام العرفية وحالة الطوارئ والإعتراف الدستوري بالشعب الكردي كثاني قومية إلى جانب القومية العربية في البلاد.

الإستنتاج الرابع - أن الإستراتيجية الكردية لم تعد صالحة وبالتالي لابد للحركة الكردية في سوريا من إيجاد صيغة أرقى تعبر عن الواقع الحالي - لأن المسألة الكردية لم تعد مسألة أمنية وبالتالي فإن الإستمرار على هذا النهج يعني أن الأحزاب الموجودة ستفقد مصداقيتها. الإستنتاج الخامس - لا بد من التعايش المشترك بين الشعبين الكردي والعربي وضرورة الحذر من الإنزلاق في أساليب العنف التي تحاول السلطات جر الحركة الكردية اليها وتفادي رد الفعل التلقائي ازاء التهديدات وعدم الأستسلام للأستفزاز مع ضرورة تصعيد العمل السياسي الديمقراطي مع القوى الديمقراطية السورية وفتح الحوار الكردي - العربي واللجوء إلى كافة الوسائل السلمية كالمظاهرات والأعتصامات والمقاطعة.... الخ.

أن أفضل خيار أمام نظام دمشق هو حل القضية الكردية على أساس الإتحاد الأختياري الحر والأقرار بنظام الإتحاد الفيدرالي بين العرب والکرد واعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في البلاد إلى جانب العربية لعدة أسباب منها أن الكرد يشكل ١٥ بالمائة من سكان سورية وتمتع المناطق الكردية بخصوصيات قومية وجغرافية الى جانب أن اقتصاد البلاد بشكل أساسي يعتمد عليها ومنح كافة الأقليات والفئات حقوقها وهذا ضمان لاستقرار والخؤول دون أي تدخل خارجي وجعل سوريا مثالا للديمقراطية والتطور.

الإستنتاج السادس - لن يتمكن أحد من حصر ظاهرة الديمقراطية أو وقف إنتشارها وأن التاريخ سوف يتسارع لاحالة وأن الضغط دوما يولد الأنفجار والتهديدات تصعد الكفاح بوتيرة أرقى والتصفيات تؤمن دعما خارجيا للحركة وتكسبها التعاطف الدولي وتوفر لها سبل الديمومة.

أن ممارسة العنف ضد الشعب الكردي ومواصلته ستؤدي أخيرا إلى عزل النظام عن أكثر القوى تنظيما ووعيا واخلاصا للبلد أي من القوة الكردية ومعها القوى الديمقراطية لاسيما وأن سورية أصبحت جارة لأوروبا الجديدة بعد دخول قبرص الجنوبية فيها التي لاتبعد عن الشواطئ السورية سوى مئة ميل ونيف وتركيا مرشحة فيما لو أستجابت للشروط الأوروبية في مجال حقوق الأنتسان عموما وحل المسألة الكردية خصوصا.

وأخيرا فإن تصريح السيد الرئيس د. بشار الأسد رئيس الجمهورية في مقابلته في الأول من أيار مع قناة الجزيرة يشكل بادرة خير ويعلق عليه آمالا جسام عندما قال: " بأن القومية

الكردية جزء أساسي من النسيج السوري والتاريخ السوري وبالتالي فهذا الاعتراف يشكل البداية الصحيحة نحو حل القضية الكردية في البلاد حلا ديمقراطيا عادلا ونهائيا".

أن تصريح الدكتور بشار يعتبر اعترافا رسميا بالشعب الكردي كثاني قومية في البلاد ولا بد أن تبادر المؤسسات المعنية في الدولة الى وضع هذا التصريح حيز التطبيق وإقراره دستوريا بشكل عملي من خلال فتح باب المفاوضات مع الحركة السياسية الكردية لا منع أحزابها من ممارسة نشاطاته السياسية وإلا فإن هذا التصريح سيفقد مضمونه خلال فترة وجيزة.

ولابد من إبداء ملاحظتين في هذا الإطار، الأول هو أن الموقف الرسمي السوري تجاه المسألة الكردية يجب تقييمه من خلال الموقف من الفيدرالية القومية لكردستان العراق. والثاني أن لا يكون هذا التصريح لإمتصاص النقمة الشعبية الكردية بعد أن وضعت أحداث قامشلو اسفينا بين الكرد والنظام .

وقد حان الوقت لتقييم الحركة الكردية مؤسساتها السياسية وهيئاتها التمثيلية في لجان اعلامية وثقافية وسياسية ورسم الإستراتيجية والتكتيك لتدخل في مفاوضات مع دمشق حيث مفاتيح حل القضية الكردية التي تشكل مسألة وطنية داخلية التي حلها تخدم الوحدة الوطنية وإزالة النعرات العنصرية وبناء دولة حديثة تكون الشراكة فيها للعرب والكرد ومنح الأقليات القومية والدينية حقوقها كاملة. وهذا هو الطريق الوحيد لصيانة سورية الموحدة المستقرة بعيدا عن التدخلات الخارجية .

تم كتابة المادة في آذار ٢٠٠٤ خلال إنتفاضة قامشلو.

إنتفاضة قامشلو وانعكاساتها الإقليمية والدولية على المسألة الكردية في سوريا

بداية، أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى الأخ عارف جابو وموقع عفرين - نت، على تفضلهم بدعوتي، للمشاركة في ملف أحداث قامشلو المأساوية، في ذكراها السنوية الأولى ، كمساهمة لتبادل الآراء ووجهات النظر، وصولا إلى حل القضية الكردية في سوريا حلا ديمقراطيا عادلا ونهائيا .

تشكل إنتفاضة الثاني عشر من آذار نقطة تحول تاريخي للحركة الكردية في جنوب غرب كردستان، وبداية مرحلة جديدة في النضال القومي الكردي في هذا الجزء، بما خلفت من آثار ونتائج على الصعيد القومي والوطني والإقليمي والدولي، حيث أصبحت القضية الكردية في سوريا وللمرة الأولى، منذ السنوات الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية وظهور سوريا كدولة مستقلة على الخارطة السياسية، مادة للتداول بهذا الزخم، لتحتل شيئا فشيئا حجمها الطبيعي ومكانتها على الصعيدين الوطني والدولي .

للقضية الكردية في كردستان سوريا بعدان، كما هو الحال في أجزاء كردستان الأخرى، البعد الأول، له علاقة بالخصوصية القومية الكردستانية والبعد الآخر، ذات طابع وطني سوري .

أما البعد الأول، فهو بعد قومي تاريخي، حيث مكامن جذور القضية التي منها تفرعت لتمس كيانات عدة شرق أوسطية ومنها سوريا .

وتستدعي الضرورة بالعودة إلى الواقعة التاريخية وإلقاء الضؤ على تطوراتها بمقدار ربط العلة بالمعلول، فالحاضر هو نتاج الماضي، وذلك بتسجيل الوقائع التاريخية وتحليلها تحليللا دقيقا، وعرضها كأدلة دامغة، للوصول إلى أحكام كلية تتمكن من خلالها إلقاء الضؤ على الحاضر والمستقبل.

إن تعرض تاريخ الشعب الكردي إلى التشويه والتزوير وبشكل مقصود، خلال عقود طويلة، سبب في ضياع الحلقة الموضوعية، سياسيا وتاريخيا بنظر شعوب المنطقة ولاسيما

الفئات العنصرية منها، تلك التي تجهل أساسا حقيقته التاريخية، وحسب قول شفيتسر أصبحت الكتب المدرسية في التاريخ تربة خصبة للاكاذيب التاريخية وأصبح إساءة استعمال التاريخ ضرورة قومية. وهنا يبرز دور النخبة في النفاذ من خلال القشرة التي تمثل سطح الأحداث إلى اللب ليصل ببصيرته إلى العلل بطريقة إستقرائية وصولا إلى إيجاد العلاج اللازم للقضية الكردية وإيصال صوتها إلى القومية الحاكمة لتلعب دورها من خلال الضغط على حكامها بالسير نحو حل القضية القومية الكردية في سوريا كجزء من المسألة الوطنية الملحة . ويمثل هذا البعد جوهر القضية الكردية في وحدة واحدة، جامعا الشعب الكردي في حينه ضمن دائرة جغرافية كردستان الموحدة كولاية من الولايات العثمانية إلى جانب الولايات العربية والبلقانية وغيرها .

وكان مستوى التطور يتم ولو ببطئ شديد، وفق معيار واحد، وكانت الخصوصية القومية للكرد تكتمل بشكل طبيعي في إطار جغرافية واحدة، بفعل الروابط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المشتركة الخاضعة لنظام واحد في إطار الإستقلالية الإماراتية داخل الإمبراطورية العثمانية المستبدة والمتخلفة. وبالتالي فإن البعد الأول يتداخل مع الثاني حتى يومنا هذا، لأن ماتم لاحقا بحق الشعب الكردي كان خارجا عن إرادته .

إن إتفاقية سايكس - بيكو الإستعمارية، هي الشعرة التي قضمت ظهر البعير، إذ تم تقسيم جغرافية كردستان العثمانية طبقا لرغبات القوى الإستعمارية إلى ثلاثة أجزاء : قسم تنازلت عنه الدول الإستعمارية لصالح تركيا الكمالية، والأخر ألحق بالعراق الحديث تحت الإنتداب البريطاني والثالث وضع في منطقة النفوذ الفرنسي الذي ألحق بسوريا لاحقا . مما عرقلت مسيرة التطور المشترك لأبناء الكرد على أثر إقامة الأسلاك داخل الكيان الواحد، وهذا التصرف الإستعماري لم ينجح في إقتلاع جذور كردستانية الفرد الكردي الذهنية والبسيكولوجية الموروثة ذاتيا، فإلى يومنا هذا يستخدم الكردي كلمتي serxet û binxet أي فوق الخط وتحت الخط كتعبير عن الكيانين التركي والسوري، لأن ما حصل كان بمعزل عن الرغبة الكردية ولم يكن له صوت فيما آل إليه مصيره .

وكان من نتائج وضع الحدود تقسيم العائلة الواحدة والقبيلة الواحدة والأسرة الواحدة مما خلفت آثارا نفسية معقدة، ووضع إجتماعيا شادا، ومشاكل سياسية خطيرة، مما أدت إلى

تأخر وعي الذات الكردية وضياع أهم حلقة من مستلزمات تكون الأمة الكردية ويقصد منها العامل الإقتصادي أو التكامل الإقتصادي . وبطبيعة الحال، عندما وضع الإستعمار إستراتيجية المؤامرة في تقسيم الشعوب، فهو ليزج المنطقة برمتها في دوامة حتى تبقى مرتعا خصبا لها متى ما أرادت التدخل في شؤونها.

أن تراجع الدول الأوروبية عن مبادئ ويلسون في تحقيق رغبات الشعوب الإستقلالية ومنها الشعب الكردي، وإنتهاكها لقرارات مؤتمر الصلح في قصر فرساي ١٩١٩ والإتفاقيات التابعة لها، هي التي رسمت الخطوط المستقبلية المعقدة فيما آلت إليه مصير الشعب الكردي وحملت بذور الصراع للقضية الكردية إلى المستقبل .

إن سلخ جزء من كردستان المركزية ووضعه تحت الإنتداب الفرنسي لم يقض على الطموح الإستقلالي لدى الكرد، ولم يكن ممكنا الإعتراف بالحدود الموسومة بين تركيا وسوريا، حيث إستمر التفاعل والتواصل بين الجزئين عبر الحدود بشكل غير شرعي حتى ستينات القرن الماضي ومن ضمنه العلاقات التجارية التي ساهمت جزئيا في تكوين مقومات الأمة الكردية، وتم تقليص ذلك على يد الأجهزة الأمنية أيام الوحدة .

ولم يأت شعار " تحرير وتوحيد كردستان " لأول تنظيم سياسي كردي في منتصف عام ١٩٥٧ من الفراغ ومحض صدفة وإنما كان تعبيرا عن ذهنية ومكونات الكرد الداخلية الموروثة .

أما البعد الثاني، فهو وطني سوري، بدأ يتكون منذ سلخ فرنسا لجزء من كردستان ووضعه تحت إنتدابها، وتجذر هذا البعد في ذهنية الكردي مع تشكيل الحدود السياسية لسورية طبقا للتقسيمات الإستعمارية وفق إتفاقية سايكس - بيكو، التي أدت ألى ربط مصير جزء من الكرد مع جزء من العرب وبعض الأقليات الإثنية والطائفية داخل حدود رسمتها القوى الإستعمارية وحولتها مع الزمن إلى أمر واقع دون أن يكون لأي طرف لا العرب ولا الكرد ولاسواهم رأي فيما حصل .

إن قيام الدولة السورية لم تقم على أسس قانونية صحيحة، لأن المقرر والمشرف كان إستعماريًا، حيث ربط جزء من بلاد الشام بعد تفتيته ما بين فلسطين وشرقي الأردن ولبنان، مع جزء من كردستان، بعد نكث العهود التي قطعت للكرد، ودون إجراء إستفتاء للشعبين

الكردي والعربي، للتعرف على مواقفهما في تقرير مصيرهما طبقا لقانون القواعد الدولي. ومنذ ذلك الوقت بدأ للكردي إنتماء ان قومي كردستاني ووطني سوري، كما هو الحال بالنسبة للمواطن العربي إنتماء سوري وآخر عروبي .

كانت السياسة الفرنسية المناوئة للطموح الكردي الإستقلالية في مؤتمر الصلح تثير سخط وإستنكار الشعب الكردي، الذي وقف ضد الوجود الفرنسي منذ البداية، رافعا راية المقاومة العسكرية ضده، مما سبب في ترك الفراغ الإداري في المناطق الكردية، إذ لم يثبت الفرنسيون أقدامهم فيها إلا بعد موافقة بعض الأغوات الكرد .

جاءت المقاومة الكردية – العربية ضد الفرنسيين لنيل الحرية، فالشعبان كانا يشتركان في معاناة واحدة، كما كانت أيام الدولة العثمانية. وكان الإستقرار الكردي يصطدم على تخوم الأطراف الجنوبية من جغرافية كردستان بالبداوة العربية التي كانت تأتي بحثا عن الكلا والمراعي لقطعانها الضخمة من المواشي والإبل. وكانت حدود العشائر من الطرفين مرسومة بخطوط حمراء يستحيل تجاوزها، ولكن في إطار التفاهم وحسن الحوار والإحترام المتبادل.

وكان للشعب الكردي أسبابه في رفض الإدارة الفرنسية التي مزقت جغرافية كردستان، وتمسكت بنظرية إستراتيجية المؤامرة ضد الشعب الكردي، وقدمت الدعم للكمايين في سحق الثورة الكردية عام ١٩٢٥، ثورة شيخ سعيد بيران، التي إنتهت مأساويا على يد القوات الكمالية بدعم أوروبي.

فقد برز من الكرد أسماء لامعة قاومت القوات الفرنسية، ففي جبل الأكراد (جبل الزاوية) على أطراف حماة شكل إبراهيم هنانو فرقا عسكرية كردية معلنا الثورة على الفرنسيين في عام ١٩٢٠ وأحمد به ر آفي وشهيد ميسلون يوسف العظمة وغيرهم الكثيرون. وعلى مقربة من قامشلو تمكن الشوار الكرد من قتل روكان قائد القوات الفرنسية. وفي السنوات التالية لجأ الفرنسيون إلى إستخدام القوة ضد الشعب الكردي الآمن، ففي عام ١٩٣٧ قصفت الطيارات الحربية بلدات وقرى كردستان وبخاصة منطقة عامودا على أثر إنتفاضي بياندر وعامودة ضد الإحتلال الفرنسي .

لقد نالت سوريا الإستقلال الوطني وتم طرد القوات الفرنسية من البلاد، بفضل النضال المشترك للشعبين العربي والكردي والإتنيات الأخرى ، وبرزت على المخارطة السياسية في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية الجمهورية السورية، جمهورية جميع الإتنيات القومية عربا

وكردا وأقليات أخرى كتحصيل حاصل، وكان محمد علي العابد من القومية الكردية يصبح أول رئيس للجمهورية المستقلة حديثا . وكانت الزعامات السورية في الخمسينات أغلبها تنحدر من أصول كردية من أمثال أديب الشيشكلي وحسني الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي وتوفيق نظام الدين رئيس الأركان الأسبق... إلخ .

ولولا إغتيال الديمقراطية الخمسيناتية على يد حكومة الإنفصال وتسلط النظام الشمولي خاصة منذ تسلّم حزب البعث للحكم، لكان هناك إمكانية تطوير الحالة الديمقراطية في سوريا لتصبح نموذجا شرق أوسطية، شكلت المسألة الكردية جزءا من مكوناتها .

ومع بروز التيارات العربية القومية المتشددة، توجهت الأثرية العربية في البلاد نحو منطقتي التسلط والإخلال بالعقد الوطني وتجاهل الوجود الكردي ودوره في طرد الإستعمار الفرنسي ومساهمته في إخراج سوريا بشكله الحالي ناسين أو متناسين أن الكرد يعيشون على أراضي أجدادهم التاريخية .

تنطلق الشوفينية العربية في تعاملها مع القضية الكردية في سوريا، بربطها بالحدث الكردستاني فيما وراء الأسلاك، ولاسيما في العراق .

مع تحول القضية الكردية في العراق منذ قيام الجمهورية عام ١٩٥٨م إلى قضية مركزية ساخنة وملحة، تصاعدت وتيرة الإضطهاد القومي والعنف وإجراء الممارسات الشوفينية ضد الشعب الكردي في دول الجوار المقسمة لكوردستان ومنها سوريا، حيث راحت قيادات البلاد تربط بين العامل الكردي في الداخل مع الخارج لإحتواء مايسمى بالخطر الكردي المزعوم. ففي الوقت الذي وقفت الأنظمة السورية المتعاقبة ضد أية تسوية سلمية للمسألة الكردية في العراق، صعدت من ممارساتها الشوفينية في الداخل لحو الهوية القومية الكردية.

فقد لجأت حكومة الإنفصال إلى أشرس ممارسات الإرهاب في كردستان سوريا، على أثر عودة القائد الكردي مصطفى بارزاني من موسكو إلى بغداد، بعد أن حل ضيفا على الرئيس الأسبق جمال عبدالناصر في القاهرة، وإقرار الدستور الجمهوري في بنده الثالث بشراكة العرب والكورد للعراق. ففي عام ١٩٦٠ أعتقلت السلطات السورية المئات من المناضلين الكرد الذين تعرضوا للتعذيب الجسدي والنفسي والإهانة .

وعندما إندلعت ثورة أيلول التحريرية في عام ١٩٦١ بعد تراجع قاسم عن مبادئ ثورة تموز، كان مشروع الإحصاء الإستثنائي الذي تم إجراؤه إستثنائيا في الخامس من تشرين

الثاني من عام ١٩٦٢ بناء على المرسوم رقم ٩٣ الصادر في ٢٣ من آب في العام نفسه في المناطق الكردية بالجزيرة محافظة الحسكة، حرم بموجبه أكثر من ١٢٠ ألف مواطن كردي من الجنسية السورية الذين يبلغ عددهم الآن حوالي نصف مليون إنسان .

وجاءت مشاركة القوات السورية تحت إمرة فهد الشاعر في عملية مايسمى ((الدجلة)) في تشرين الأول من عام ١٩٦٣، في إطار حملة حلف السننو، التي زجت فيها قوات تركية وإيرانية دعماً للحملة العسكرية العراقية البربرية ضد الشعب الكردي المسلم، تلك الحملة التي كانت تهدف إلى محاصرة كردستان العراق من كافة الجهات الإيرانية - التركية - السورية لإنهاء الثورة الكردية المسلحة وإخناقها .

لم تحقق الحملة أهدافها بسبب الإنذار السوفياتي إلى الحكومات التركية والإيرانية والعراقية والسورية على لسان وزير خارجيته أندريه أندريه غروميكو بسحب قواتها فوراً من كردستان، وكذلك طرح القضية الكردية في الأمم المتحدة من قبل مندوب منغوليا الشعبية .

وعندما تحولت الحركة الكردية في العراق في منتصف الستينات إلى أمر واقع لها مكانتها الإقليمية والدولية، فارضة نفسها على حكومات بغداد بفتح باب الحوار معها، بدأت الحكومة السورية بتنفيذ مشروع الحزام العربي، بإستيلاء مديرية الإصلاح الزراعي على أخصب الأراضي المتاخمة على الحدود السورية - التركية بحجة ضمها إلى مزارع الدولة .

وفي السبعينات من القرن الماضي لم تكن الممارسات الشوفينية المطبقة بحق المناطق الكردية في سوريا، بمنى عن أحداث كردستان العراق حينما توصل الطرفان الكردي والحكومي في بغداد إلى إتفاقية ١١ من آذار ١٩٧٥ التي منحت الشعب الكردي حكماً ذاتياً لم ينفذ، كتطبيق الحزام العربي وجلب القبائل العربية من مناطق الرقة وحلب وتوطينها عام ١٩٧٣ في الشريط الحدودي وتوزيع الأراضي عليها وحرمان الفلاحين الكرد الأصحاب الحقيقيين لها بهدف تعريب المنطقة وخلق حزام أمني عنصري يفصل بين أكراد سوريا وأكراد تركيا .

كل تلك السياسات الشوفينية بحق الكرد إضافة إلى حرمان المناطق الكردية من وسائل التطور الإقتصادية والثقافية، حيث لاجامعات ولامعامل ومصانع ولاوزير أو سفير أو نائب برلماني من الكرد، مما خلق جيش من الشباب الكرد دون مستقبل، كل ذلك ساهمت في نشوء

إحتقان تاريخي وتراكمات مزمنة من القضايا الإجتماعية والسياسية والثقافية... إلخ التي هي في مجملها جزء لايتجزأ من خصوصيات المسألة الكردية .

تولت القضية الكردية أثر المتغيرات الحاصلة في العالم والمنطقة إلى إحدى أهم الملفات الساخنة إقليمياً ودولياً، تلك التي وفرت عوامل داخلية وخارجية أمام إنتعاش الحركة الديمقراطية وتصعيد الفكر الحر ومبادئ العدالة والمساواة ودشنت مرحلة جديدة للحركة القومية التحررية الكردية خصوصاً والحركة الديمقراطية عموماً في الشرق الأوسط والأدنى . وقد شكلت تلك الأحداث في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وسقوط أسوأ الدكتاتوريات في التاريخ المعاصر في بغداد، نقطة تحول بارز في التاريخ السياسي المعاصر للأمة الكردية المشتته، ووضعت الملف الكردي على رأس أجندة الحكومات المقسمة لكردستان التي بدأت تقر جزئياً بالقومية الكردية .

وترافقت مع المتغيرات الكردية، تصعيد الحركة الديمقراطية في المنطقة وتفعيل أنصار أحياء المجتمع المدني طارحة قضايا الإصلاحات الدستورية، وهذا ماشهدته سوريا منذ إطلالة القرن .

أثارت النجاحات الكردية قلق التيارات والفئات الشوفينية داخل الأوساط الحاكمة وخارجها، الذين أصيبوا بإحباط شديد ومحاولات ركوب الموجة التسلطية لإعاقة مسار التطور الذي لا بد أن يحصل مهما كانت المصاعب، خوفاً من أن تؤخذ حل القضية الكردية في كردستان العراق نموذجاً للأجزاء الأخرى، لاسيما بعد أن تحولت كردستان العراق إلى نواة للحركة التحررية الكردية وإلى قلعة لعموم القوى الديمقراطية في المنطقة منذ عدة عقود .

وجاءت أحداث قامشلو على أثر توقيع الدستور المؤقت الذي يقرب بالشراكة العربية - الكردية في عراق فيدرالي تعددي ديمقراطي وبالإعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية إلى جانب العربية، لضرب الحركة الكردية وقتل طموحه القومي المشروع وخنق الفكر الحر للقوى الديمقراطية في البلاد وإبعاد شبح الديمقراطية الذي يجول في الشرق الأوسط .

شهدت المدن والبلدات والقصبات الكردية في الفترة الواقعة ما بين الثاني عشر والسادس عشر من آذار أحداثاً مأساوية راحت ضحيتها عشرات القتلى ومئات المرحى وآلاف المعتقلين من المواطنين الكرد العزل وفصل أكثر من سبعين طالبا كرديا فصلا نهائيا من كليات مختلفة، ونهب دكاكين ومحلات الكرد في الحسكة و سرى كانيه (رأس العين)، على خلفية

أحداث ملعب قامشلو التي تحولت إلى إنتفاضة شعبية عفوية، تلك الأحداث التي أجبتها فئات شوفينية عربية مغرضة بتواطؤ من السلطات بهدف الإساءة إلى العلاقات التاريخية وحسن الجوار بين الشعبين الكردي والعربي أولاً وإلى زعزعة الإستقرار في البلاد ثانياً عبر إطلاق شعارات معادية للشعب الكردي ولقياداته التاريخية.

إن هذه المحاولة تحمل في طياتها بعداً سياسياً، أتت لكبح وإيقاف عجلة التاريخ وإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، ووضع حد للحركة الديمقراطية المتصاعدة وزرع سياسة الخوف والإرهاب في صفوف أنصار المجتمع المدني في البلاد من خلال ضرب الشعب الكردي. وأدى الحدث إلى الغليان السياسي ليخرج من دائرة السيطرة منتقلاً إلى المدن الكبرى مثل العاصمة دمشق وحلب، حيث التجمعات الكردية. إن سياسة التعامل العسكري مع الحدث بدلاً من تطويقه ومحاسبة المسؤولين عن ذلك، هي التي دفعت بالأمر نحو الأسوأ .

وقد أكدت الأحداث أن سياسة القوة في التعامل مع قضايا الشعوب والمسائل القومية والديمقراطية لا تجدي نفعاً، وأن الضغط يولد الانفجار، والتهديدات تصعد الكفاح بوتيرة أرقى والتصفيات الجسدية تؤمن دعماً خارجياً وتكسيبها التعاطف الدولي وتوفر لها سبل الديمومة ومحكمة الشباب الكرد أمام المحاكم العسكرية تفيد المسألة الكردية إعلامياً .

ويبقى خيار الواقعية وإنتهاج سياسة الإستيعاب والإعتراف بالتعددية القومية ومنح الشعب الكردي حقوقه القومية والديمقراطية في إطار وحدة البلاد، لاسيما وأن العالم قد أصبح قرية واحدة في إطار النظام العالمي الجديد . لقد خلفت أحداث قامشلو نتائج عدة وعلى كافة المستويات الكردية والوطنية والإقليمية والدولية.

أن قانون التناقض هو سر تطور حركة التاريخ الإنساني، فقد إنكشفت أحداث قامشلو عن وجود أزمة تاريخية مزمنة، حبلية ومحتقنة جراء تراكمات مستمرة من الظلم والإجحاف والتجاهل بحق الشعب الكردي في سوريا على أيدي أنظمة متعاقبة منذ مايزيد على قرن كامل في تاريخه المعاصر، لن تنته إلا بإزالة المسببات ومعالجة القضية الكردية معالجة نهائية بإلغاء كافة الإجراءات والآثار العنصرية والإعتراف الدستوري بالكرد كثاني قومية في البلاد. وبالتالي، فإن هذه الأحداث تعد نقطة تحول تاريخي في حياة الحركة الكردية في كردستان سوريا، فقد أثبت من خلالها، وطنياً ودولياً، عن وجود القومية الكردية ومسألتها المزمنة التي طالما نفتها الحكومات المتعاقبة منذ عقود من الزمن وعلى كافة الأصعدة .

وجاء الحدث ومنذ ساعاته الأولى، ليلعب دوره التاريخي، كمنقلة نوعية أو طفرة في تطور القضية الكردية في سوريا، التي تحطت الحدود الوطنية، لتتحول إلى قضية دولية، فقد دفعت إنتفاضة قامشلو بالمسألة الكردية في سوريا إلى الأمام بنصف قرن زمنيا. بالإضافة إلى أن الحدث مجد ذاته كان إختبارا لقوة الإرادة الكردية، مبينا أن التاريخ لن يسري دوما في خط مستقيم .

كما وبينت الأحداث أن القضية الكردية في البلاد كمسألة قومية، تتمتع بخصوصيات تاريخية وسياسية خاصة بها، تميزها عن غيرها من الفئات والمكونات الأخرى في المجتمع السوري، لكنها في الوقت ذاته تشترك معها في قضايا أخرى عديدة كقضية الديمقراطية والقضايا الوطنية والمصلحة المشتركة حقوقا وواجبات .

وأصبحت القضية الكردية بعد الثاني عشر من آذار تطرح نفسها كقضية البلاد كله، تنتظر حلا ديمقراطيا شاملا وعادلا، لأن ذلك يشكل ركنا أساسيا ودعامة مهمة من دعائم الأمن الوطني والإستقرار في البلاد وتقويتها إقليميا ودوليا .

وبدأ الكرد يحتلون موقعهم الطبيعي ولو جزئيا في توازنات القوى السياسية داخل البلاد، ميرهننا على أنه لا نجاح لبرنامج وطني سواء أكان هذا البرنامج صادر من الحكومة أو من المعارضة يتجاهل القضية الكردية في البلاد .

ويبدو أن هناك بوادر إستدراكية لهذه المسألة ومن جهات عدة، حول مسألة الربط بين الخصوصية الكردية والخصوصية السورية، تلك الجهات التي بادرت إلى فتح باب الحوار مع الجانب الكردي في الداخل والخارج في دمشق واللاذقية وقامشلو وملتقى باريس، ولايستبعد المرء أن بعض من هذه النشاطات قد تكون بوحى من الدولة نفسها .

إن الحوار العربي - الكردي هو المدخل الصحيح نحو خلق أرضية ملائمة وتوفير مستلزمات حل القضية الكردية في سوريا حلا جذريا كشرط أساسي نحو نجاح المشروع الوطني، لأنه لا وحدة إلا في التعدد، وأن حل المسألة القومية في أي بلد هو مقياس الديمقراطية فيه .

وعلى الصعيد الرسمي يعد إعتراف رئيس الجمهورية د. بشار الأسد في مقابلته التلفزيونية في الأول من أيار ٢٠٠٤ بالقومية الكوردية كجزء أساسي من النسيج السوري وتاريخه على خلفية أحداث قامشلو أول وثيقة رسمية تصدر منذ الإستقلال من رأس الدولة، طمأنت الشارع

الكوردي وكانت بمثابة الضو الأخضر للفئات العنصرية العربية بإيقاف الفتنة وعدم التماذي عندما برأ أحداث قامشلو من علاقات بالخارج، تحتاج إلى تطبيقه دستوريا من قبل الجهات العليا المعنية، وإقران الكلام بالأفعال.

أن إنتهاج سياسة التجاهل تجاه الشعب الكردي في سوريا، وممارسة العنف ضده، وتنفيذ المشاريع العنصرية بمقته، تحرم البلاد من الطاقات الحقيقية لأكثر القوى تنظيما ووعيا وإخلاصا، ناهيك عن أن ذلك لايليق بسمة العصر وتطوره، في مناخ دولي أصبح فيه العالم قرية واحدة، وأصبحت سوريا جارة لأوروبا عبر قبرص الجنوبية وتركيا . لاسيما وأن سياسة القمع في التعامل مع قضايا الشعوب المضطهدة قد أثبتت عدم جدواها تاريخيا، وتنتهي عادة بفشل الآلة العسكرية والأمنية كأداة تحكم .

إن المسألة القومية من أخطر العوامل إطلاقا المثيرة للفوضى وعدم الإستقرار فيما لو تعرضت للقهر والتعسف والضغط المستمر، لابل أنها عبارة عن فتيل مفرقات مشتعل موصول بريميل من البارود وأن ممارسة الإجراءات العنصرية بمقها ، وإثارة الفتن والقتل، قد تؤدي في جو من العواطف المحمومة والشكوك والمخاوف المتبادلة إلى تصعيد المواجهة وتوسيع دائرة الصراع .

وفي هذا الإطار كانت إنتفاضة قامشلو العفوية ولكنها المعبرة بصدق عن روح النضال القومي المتمرس والطويل، ورد على فئات كانت تنوي الشر للبلاد كله من خلال فتنة تستهدف الكرد أولا وبقية الشعب السوري ثانيا . لقد أشار رنكة في حديثه عن الإصلاح الديني في ألمانيا بقوله : كان من المستحيل أن تصل التناقضات إلى هذا الحد دون أن تصل إلى صراع .

إن الإستقرار الوطني في البلاد هو لمصلحة كل السوريين عربا وكردا وأقليات إثنية وديني، وأن إستقواء الدولة أمام تعاظم التحديات الخارجية هو بشعبها، وهذا لايتحقق إلا بالإقرار بالتعددية السياسية والقومية والمصالحة الوطنية وحل القضية الكوردية حلا ديمقراطيا عادلا، لأن ذلك يعتبر مقياسا للديمقراطية في البلاد .

أن مفتاح الديمقراطية تمر عبر حل القضية الكردية، وليس بالعكس كما تعودنا على تكراره، وهذا مايؤكدده أحداث العراق منذ نصف قرن كامل . لم يصبح عبدالكريم قاسم دكتاتورا إلا بعد أن بدأ بضرب الشعب الكردي في أيلول ١٩٦١، ولم تكن نصيب الحكومات

العراقية المتعاقبة التي شنت حروبا على كردستان سوى السقوط واحدة تلو الأخرى، ولم يبرز نجم صدام حسين في بداية السبعين إلا بسبب إتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ التي منحت الكرد حكما ذاتيا، وما أن وقع صدام حسين إتفاقية ٦ آذار التآمرية حتى بدأ نجمه يتهاوى. وبإختصار كلما عمت السلام ربوع كردستان كلما تنعمت شعوب العراق كلها بدفئ شمس الحرية والديمقراطية والعكس بالعكس .

ومن هنا فإن حل المسألة الكردية في سوريا مسؤولية تقع على عاتق كل القوى الوطنية والديمقراطية في البلاد التي تفتقر إلى إستراتيجيات واضحة تجاه هذه المسألة الملحة والحيوية جدا بالنسبة لبناء وإستكمال المشروع الوطني الديمقراطي ولتفاعل وتطوير لجان أحياء المجتمع المدني .

ومن إفرازات إنتفاضة قامشلو، إعطاء الإعتبار اللازم للحركة السياسية الكردية التي باتت تشكل معادلة صعبة ومهمة في الحارطة السياسية السورية، وأخذت مكانتها في صفوف أحياء المجتمع المدني .

أما كرديا، فعلى الرغم من أن الإنتفاضة وحدت الشارع الكوردي بشكل فظيع، فقد تبين مدى عمق الأزمة في جسم الحركة السياسية الكردية، وضرورة تجاوزها لإنجاز مهمة النضال القومي والديمقراطي، حيث وضعت إنتفاضة قامشلو الحركة الكردية في البلاد، أمام مهمة صعبة بضرورة إيجاد صيغ أرقى من التحالفات النضالية، تتناسب مع المرحلة التاريخية، وإقامة مؤسساتها السياسية وهيئاتها التمثيلية، في لجان إعلامية وثقافية وسياسية، وتوحيد الخطاب السياسي والإعلامي، وتحديد المطلب الكوردي والرؤية الكوردية في مشروع برنامج موحد وفق إستراتيجية جديدة، يقدم للقيادة السورية في دمشق، حيث مفاتيح حل القضية الكردية التي تشكل في الوقت ذاته مسألة وطنية داخلية ملحة.

وقد جعلت الإنتفاضة من الحركة السياسية الكردية رائدة النضال الديمقراطي في البلاد ونواته، حيث أنها كرست نهجا نضاليا جديدا لم يسبق له مثيل كإعتصامات السلمية والإضراب عن الطعام والمظاهرات والتجمع أمام أبواب المحاكم وبالإشتراك مع بعض القوى الديمقراطية العربية في البلاد وظهور سياسة الأبواب المفتوحة لمناقشة المسألة الكردية علنا في المنتديات والمراكز الثقافية والفنادق .

تتطلب المرحلة التاريخية من الحركة الكردية تصعيد العمل السياسي السلمي وتعميق
أواصر النضال المشترك مع القوى الديمقراطية السورية المؤمنة بحقوق الشعب الكردي وتوطيد
العلاقات الكردية - العربية على أساس العيش المشترك والتفاهم في مجتمع يسوده العدالة
والمساواة والإعتراف المتبادل .

أن الحركة الكردية في سوريا التي تمثل أكثر من ١٨% من مجموع سكان البلاد، تشكل
معادلة مهمة في الخارطة السياسية لسوريا، وهي تعبر عن قضية مزمنة، تبحث عن حل
ديمقراطي عادل، من خلال الإعتراف بالشعب الكردي وبلغته دستوريا كثنائي قومية والإقرار
بمقوقه القومية في إطار إتحادي وتأمين حقوق الأقليات القومية والدينية ، مما يشكل دعامة
للوحة الوطنية وعامل إستقرار إستراتيجي للبلاد في التوازنات الإقليمية والدولية. وأن بقاء
المسألة الكردية دون حل تؤثر سلبا على تطور مجالات الحياة وتشكل مصدر توتر ونهديد في
المنطقة تستخدم كورقة ضغط من قبل الآخرين وسوف لن تعم السلام والأمن الشرق الأوسط
دون حل القضايا الرئيسية ومنها القضيتين القوميتين الفلسطينية والكردية.

القضية الكردية في سوريا وضرورات الحل

إن العفو الرئاسي الذي أطلقه الرئيس السوري الدكتور بشار الأسد في الحادي والثلاثين من آذار من العام الجاري (٢٠٠٥)، بحق المعتقلين الكرد والبالغ عددهم ٣١٢ شخصا على خلفية إنتفاضة قامشلو، يشكل خطوة في الإتجاه الصحيح، لكنها تبقى ناقصة لسببين : أولهما، لعدم شمولية القرار جميع معتقلي الرأي في البلاد، وثانيهما، إستمرارية العمل في ظل قانون الطوارئ، يعرض أمن المواطن للإعتقال التعسفي في كل لحظة.

أساسا، أن المجموعة الكردية التي أخليت سبيلها، أعتقلت تعسفيا دون ذنب إرتكبهه، جعلت منها كبش فداء، على أثر إستفزازات أثارها فئات شوفينية عربية حاقدة عن سبق وإصرار. وبدلا من أن تتبادر أجهزة السلطة إلى تهدئة الأمور وتضييق دائرة الحدث، بإعتقال المسببين الفعليين وتحويلهم إلى محاكم شرعية لينالوا جزاءهم، بسبب رفعهم لشعارات عنصرية مغرزة وصورا لا تمت بصلة بالمصلحة الوطنية ، مسيئة للعلاقات التاريخية الكردية - العربية ومناوئة للوحدة الوطنية ومستقبل التعايش المشترك على أساس الإعتراف المتبادل، بدلا من ذلك لجأت الدوائر الأمنية إلى إعتقال مئات الكورد لإجبارهم على الإعتراف بمسائل لاعلاقة لهم بها .

تعد المسألة الكردية من أهم القضايا التي تطرح نفسها بإلحاح داخليا وخارجيا، بما تتسم بخصوصيات دولية ووطنية مزمنة، ذات بعد تاريخي وتأثير مستقبلي على مجمل أوضاع البلاد. وبلغت القضية الكردية في سوريا مرحلة النضوج وفرض وجودها كواقع ملموس على القوى السياسية في البلاد نظاما ومعارضة، وبالتالي فإن اللجوء إلى المهدئات والجرعات لن تجدي نفعا. فالمسألة القومية الكردية أكبر من أن تعالج أمنيا، إذ أكدت الأحداث ان إنتهاج أسلوب القوة وممارسة العنف والإعتقالات لم تكن في يوم ما حلا ناجعا في التعامل مع القضية الكردية، بل تدفع بها أكثر فأكثر نحو التآزم والتعقيد وفتح الباب أمام الجهات الخارجية بمحاولة إستغلالها والتدخل في شؤونها والتلويح بها كورقة ضغط حين الزوم، وبالتالي فإن حلها عامل أمن

وإستقرار للبلاد ومسؤولية تقع على عاتق الحكومة في دمشق وذلك بفتح باب الحوار مع الطرف الكردي مباشرة.

وفي ظل الأوضاع غير المستقرة والقلقة التي تشهدها المنطقة والضعفات الدولية، فإن الإصلاحات الداخلية تأتي في مقدمة أولويات النظام في دمشق وضرورة قراءة اللوحة السياسية داخليا بشكل دقيق وتشخيص الأمور التي تواجه البلاد وتوفير مستلزماتها بما يخدم تمتين الوحدة الوطنية وضرورة إتخاذ قرارات تاريخية ووضع حد لإحتكار السلطة والإفتتاح على حركة المجتمع المدني وإلغاء قانون الطوارئ والسماح بالتعددية السياسية وغيرها من الأمور الهامة.

ويأتي الملف الكردي على رأس الملفات الساخنة التي يجب أن تتناولها الأجندة السورية في أعلى مستوياتها، وذلك محل المسألة الكردية حلا ديمقراطيا عادلا ومعالجتها معالجة جذرية ونهائية دستوريا من خلال الإعتراف بالشعب الكردي وبلغته كثنائي قومية بعد العرب، إذ يشكل مايزيد على نسبة ١٨٪ ومشاركة الكرد الفعلية في إدارة البلاد، ليتسنى لأبناء الشعب الكردي من ممارسة حقوقه الطبيعية في الحياة السياسية سواء أكان ذلك على مستوى ممارسة خصوصيته القومية في أقاليمه في الجزيرة وعفرين أو على مستوى البلاد كله، وفتح المجال أمامه، لكي يلعب دوره بشكل كامل في الحياة السياسية، لأن حرمان البلاد من طاقات نسيج مهم من المجتمع السوري، يخلق أجواء غير طبيعية وغير عادلة يعيق عملية ديمقراطية الحياة السياسية في البلاد التي طالما ينادي بتحقيقها جميع الأحرار والقوى المؤمنة بالديمقراطية وأنصار أحياء المجتمع المدني والقوى السياسية الحريضة على أمن البلاد ووحدتها الوطنية من خلال الشراكة الفعلية في الحقوق والواجبات بين الشعبين العربي والكردي ومنح الأقليات الإثنية والدينية حقوقها كاملة. لأن يمثل هذه الإجراءات تتقوى الوحدة الداخلية، حينما يشعر المواطن بغض النظر عن هويته القومية بأنه يشارك الجميع في شؤون إدارة البلاد وممارسة حقوقه كاملة عبر هيئات تمثيلية.

أن المدخل إلى الديمقراطية الحقيقية في البلاد يمر بالتأكيد عبر حل القضية الكردية في سوريا حلا جذريا ونهائيا بمنح الشعب الكردي حقوقه القومية في إطار وحدة البلاد والبدء بمخطوات عملية في هذا الإطار، وإن أي إصلاح داخلي يتجاهل المسألة الكردية لن يكتب له النجاح. القضية الكردية تشكل الحلقة المفصلية في قضايا البلاد الداخلية التي تنتظر الحل وبات ضروريا تدشين مرحلة من الإفتتاح السياسي على الحالة الكردية في سوريا.

المسألة الكردية في سوريا بعد سنتين من إنتفاضة آذار التاريخية

دشنت الإنتفاضة الشعبية الكردية في غرب كردستان وسوريا والتي دخلت التاريخ تحت إسم (إنتفاضة قامشلو) بداية مرحلة تاريخية جديدة في تاريخ الحركة التحررية الكردية في كردستان سوريا فكرا وممارسة وبعدا ومنهج عمل وتغييرا في الخطاب السياسي الكردي، هذه الإنتفاضة التي هزت الشرق الأوسط ثلاثة أيام بلياليها، وإرتقت بالملف الكردي في هذا الجزء من كردستان المنسي منذ عقود إلى الصدارة وطنيا وقوميا ، عربيا وإقليميا ودوليا.

يبدو أن تقييم الحدث الكردي الأذاري الدامي ليس سهلا، هذا إذا ما أخذنا بعين الإعتبار السبب المباشر الظاهري والقريب لقيامه (لعبة كرة قدم تتحول إلى إنتفاضة قومية)، والمناخ الأمني التحكيمي المحيط وذهنية الخوف المترافقة للمواطن وخروج الحدث وللمرة الأولى عن دائرة الخوف المرسومة بخط أحمر كرديا وسوريا منذ عقود ، ناهيك عن غموضية الخطاب السياسي الكردي المتردد والمزدوج وفقدان آلية مبرمجة وموحدة داخل الحركة السياسية الكردية.

إلا أن نظرة موضوعية وجدلية للحدث، وإخضاعه للوعي التاريخي زمانا ومكانا، ومراجعة عوامل قيامه الموضوعية منها والذاتية قد تخفف إلى حد ما هذه المهمة للتمكن من إتخاذ تقييم واقعي عملي إسهاما في بلورة خيوط الحدث ونسجه طبقا لقوانين التطور كمحصلة مادية لتفاعلات تاريخية ساهمت في بلورتها ونضجها عوامل ذاتية قومية كردية وكردستانية وأخرى وطنية سورية إلى جانب المؤثرات والعوامل الخارجية .

الإنتفاضة بالتأكيد لم تخطط كرديا بل أصبحت أمر واقع، لأن خيوطها نسجت في دوائر شوفينية هادفة، للنيل من الشعب الكردي وحركته التحررية في هذا الجزء من كردستان، مادام تلك الدوائر قد فقدت قبل أقل من عام واحد من تاريخ الحدث الأذاري، ركننا أساسيا من أركان قاعدتهم الفكرية الرجعية الإستبدادية، لضرب الحركة الكردية وشلها وتخفيفها

وإثارة فتنة قومية بين الكرد وجيرانهم من العشائر العربية ، لعل ولعسى تحتاز إلى الطرف الآخر من الحدود العراقية ، حيث الإمتدادين الكردستاني والعربي ربما خلطا للأوراق .

إن ما شهدته المدن والبلدات والقرى الكردية من هبة قومية كبرى إنطلقت من قامشلو وانتقالها إلى المدن السورية الداخلية حيث التجمعات الكردية ، كان عملا ضخما بكل المقاييس ، لكنها لم تأت من فراغ. لأنها في حقيقة أمرها ثمار لبذرة زرعتهما القوى الإستعمارية منذ سايكس - بيكو عندما قامت بفعلتها التأميرية الشنيعة في تقسيم كردستان بين دول جديدة أخذت تظهر على الخارطة السياسية، تتكون من جغرافيات وقوميات وأجناس مختلفة ناقصة الحرية بعد إفراغ مؤتمر الصلح من مضمونها، ومن ثم تعرض كردستان وبخاصة بعد إعتلاء البعث سدة الحكم إلى سياسة التعريب المنظم والتهجير القسري وحرمان الشعب الكردي من كافة الحقوق الإنسانية والقومية وإمتصاص ثرواته القومية وجعله عرضة للإنتشار المجر في جميع أصقاع الأرض بحثا عن الإستقرار النسبي وتأمين لقمة عيشه.

تحتاج إنتفاضة قامشلو إلى تقييم سياسي وأكاديمي كجزء من واقعة تاريخية، لمعرفة مالنا وماعلينا من مسؤوليات جسام، الأمر الذي يستوقف ويستوجب التمعن والتحليل بغية التدارك والمعالجة، ولو أنه من الصعب التجرد من الأهواء الذاتية أثناء التقييم، لأنه ينطوي على معايير نسبية ، قد تختلف بين شخص وآخر أو بين تيار وآخر، وأبين عصر وآخر، ومن ثم يتعذر أن يكون حكم التاريخ موضوعيا أو محايدا، ولكن كما يقول مارتن لوثر عن التاريخ : أنه يرينا أنفسنا على حقيقتها واتخاذها معيارا.

ففي الوقت الذي نقدم على محاولة تقييم الإنتفاضة الكردية، فإننا بلاشك مقدمون بشكل مباشر أو غير مباشر على تقييم الحركة السياسية الكردية بأطرافها التي من المفروض أن تشكل الظليعة الثورية للجماهير الشعبية ، للكشف عن مكامن الضعف في برامجها والخلل المسيطر عليها وإفتقارها إلى الإستراتيجية والتكتيك والفراغ السياسي القاتل الذي يعاني منه الحركة السياسية الكردية في سوريا منذ عقود وحاجة الحركة بشكل من الأشكال إلى تنظيم جماهيري قوي أو إلى أداة تعبر بالقول والفعل عن جميع المكونات السياسية المتواجدة على الساحة يملئ هذا الفراغ، بل إلى شخصية إحترافية يجمع عليها الأغلبية.

فالإنتفاضة ليست إلا تجسيد للأفكار والتطلعات التاريخية المزمنة للجماهير الكردية بمختلف فئاتها ومكوناتها الاجتماعية الأساسية، وهو فعل شعبي بشري عارم صانع

للتاريخ، الأمر الذي لا يمكن تجاهله، لأن الشعوب في اللحظات الحاسمة من خلال أفعالها التي تعتبر طفرة في التحول، تليي رغبة روح العصر .

أن الإنتفاضة واقعة شعبية حقيقية وتعبير قومي تاريخي، وتشخيصها يتطلب إبراز أسباب قيامها وهي أسباب داخلية وأسباب خارجية .

أما الأسباب الداخلية فمنها السبب المباشر والأسباب العامة :

أن السبب المباشر للحدث هو ماجرى في ملعب مدينة قامشلو - الملعب البلدي - وإقدام الفريق المضيف فريق دير الزور و فئات شوفينية عربية مغرضة بتواطؤ من السلطات على تأجيج الحدث عبر إطلاق شعارات معادية للشعب الكردي ولقياداته التاريخية بهدف الإساءة إلى العلاقات التاريخية وحسن الجوار بين الشعبين الكردي والعربي أولاً وإلى زعزعة الإستقرار في البلاد ثانياً.

أما الأسباب العامة فتنحصر فيما يلي :

١ - فقد إنكشفت أحداث قامشلو عن وجود أزمة تاريخية مزمنة، حبلى ومحتقنة جراء تراكمات مستمرة من الظلم والإجحاف والتجاهل بحق الشعب الكردي في سوريا على أيدي أنظمة متعاقبة منذ مايزيد على قرن كامل في تاريخه المعاصر، وتعرض الشعب الكردي وبخاصة خلال النصف الثاني من القرن الماضي إلى سياسة التجاهل والإنكار، وإلى ممارسات لاديمقراطية إشتدت بشكل فظيع خلال حقبة البعث، الأمر الذي خلق تراكمات تاريخية وحالات إحتقان .

٢ - عدم الإعتراف بالمسألة الكردية وإعتبارها قضية مستوردة من الخارج ورفض الوجود الكردي أرضاً وشعباً .

٣ - إنكار الهوية القومية للکرد وتجاهل خصوصيات الشعب الكردي التاريخية والقومية والاجتماعية والثقافية.

٤ - ممارسة سياسات خاصة في المناطق الكردية والتعامل أمنياً مع جميع مرافق الحياة .

٥ - ممارسة سياسات التعريب والإنصهار كالحزام العربي وإحصاء عام ١٩٦٢ وحرمان ربع

مليون كردي من الجنسية الوطنية وحرمان المواطنين من ممارسة حقوقهم بشكل طبيعي .

٦ - سياسة التمييز العنصري ضد الشعب الكردي وتعرضه للسياسات الشوفينية

والتعريب المنظم ومنعه من ممارسة حقوقه اللغوية.

- ٧ - حرمان الكرد من ممارسة حقوقهم الطبيعية في الدولة في المجالس التمثيلية والمناصب السيادية والبرلمان وفي السلك الدبلوماسي والعسكري والدراساتي الأكاديمي... إلخ .
- ٨ - تجاهل كردستان من النواحي التطويرية والعمرانية والعلمية : حرمان المنطقة من المعامل والجامعات والمشاريع علما أن المنطقة تعتبر خزانة البلاد الأساسية نفطيا وزراعيًا وعلى صعيد الثروتين الحيوانية والمائية .
- ٩ - غياب الحالة الديمقراطية والحريات العامة وعدم مساوات الكرد أمام القانون وتكريس سياسة التمييز والإنكار وتعرض الشعب الكردي إلى الإضطهادين القومي والطبقي والمستوى المتدني من الدخل القومي للأسرة الكردية .
- ولاشك أن إنتفاضة قامشلو قد تمخضت عنها نتائج كثيرة وعلى كافة الصعد :
- ١ - على الصعيد القومي :
- قد يكون هناك من حاول إستغلال الإنتفاضة كبروبوغندا لحزبه، إلا أن ذلك لن يقلل من دورها التاريخي والمفصلي .
- أصبحت الإنتفاضة حدا فاصلا في بنية العقل الكردي قاسما تاريخه إلى ما قبل وما بعد الإنتفاضة، جاعلا من الحدث مقياسا ومعيارا للتقييمات السياسية .
- أعتقد أن عهد مبدأ الإنتهازية الوضيعة بدأ يتفكك ويتلاشى مع الحدث الآذاري، فاقتدا دوره كنهج سياسي، وإن كتب له البقاء فلن يعبر عن لغة القاموس الجديد والمطلوب .
- الإنتفاضة تجديد وإنبعث للخصوصية القومية الكردية، لتفرض وجودها محطة مايعترض سبيلها وإبراز طاقاتها الكامنة والمبدعة في مجالات شتى من تطور في اللغة والشعر والأدب والفن وغيرها، وهو سعي نحو الصعود لخلق حالة من التوازن ما بين الحضارتين الكردية والعربية والتعبير عن نفسها كحالة خاصة وخصوصية مستقلة في سورية موحدة تعددية وديمقراطية والخروج من دائرة الإنسجام الظاهري الوهمي كأمر واقع.
- أن قيمة الإنتفاضة التاريخية تنحصر في الدور الذي أدته في المسار العام، أن أحداث آذار التي بدت فوضى ظاهريا، تكشف عن تحول في بنية العقل الكردي، إنه وعي بالتاريخ ، إنه طفرة في التحول الفكري الاجتماعي، إنه يخضع لقانون الفعل ورد الفعل وإستجابة لضرورات المرحلة وتحقيق لقانون التطور بحثا عن عالم الحرية وتجسيد حي عن تطلعات وأفكار تتفاعل منذ قرن كامل كمحصلة لقوى اجتماعية وفكرية وروحية واقتصادية .

سأما كرديا، فعلى الرغم من أن الإنتفاضة وحدت الشارع الكردي بشكل فظيع وبتأييد كردستاني عارم، إلا أنها كشفت عن مدى عمق الأزمة في جسم الحركة السياسية الكردية في سوريا وعجزها وإفتقارها إلى الآلية النضالية السلمية من السيطرة على الشارع الكردي ومدى عزلتها الجماهيرية وفقر إمكانياته، وضرورة تجاوزها لإنجاز مهمة النضال القومي والديمقراطي، حيث وضعت إنتفاضة قامشلو الحركة الكردية في البلاد، أمام إمتحان عسير ومهمة صعبة بضرورة إيجاد صيغ أرقى من التحالفات النضالية، تتناسب مع المرحلة التاريخية، وإقامة مؤسساتها السياسية وهيئاتها التمثيلية، في لجان إعلامية وثقافية وسياسية، وتوحيد الخطاب السياسي والإعلامي، وتحديد المطلب الكردي والرؤية الكردية في مشروع برنامج موحد متبلور وفق إستراتيجية جديدة يعبر عن الحالة الكردية في البلاد ويشكل أساسا مرجعيا جريئا وواضحا متضمنا للحقوق القومية الكردية ودعامة للحراك السياسي الكردي الفكري والدبلوماسي، يقدم للجهات السياسية العليا في البلاد، حيث مفاتيح حل القضية الكردية التي تشكل في الوقت ذاته مسألة وطنية داخلية ملحة. وقد جعلت الإنتفاضة من الحركة السياسية الكردية رائدة النضال الديمقراطي في عموم البلاد ونواته، حيث أنها كرست نهجا نضاليا جديدا لم يسبق له مثيل كالإعتصامات السلمية والإضراب عن الطعام والمظاهرات والتجمع أمام أبواب المحاكم وبالإشتراك مع بعض القوى الديمقراطية العربية في البلاد وظهور سياسة الأبواب المفتوحة لمناقشة المسألة الكردية علنا في المنتديات والمراكز الثقافية والفنادق .

– بينت أحداث آذار مدى العلاقة والترابط بين القضية الكردستانية في أجزائها الأربعة، والتي تتمتع بخلفية تاريخية وسياسية واحدة كجزء من الكل الأمر الذي يعطيها بعدا دوليا، حيث جاءت أحداث قامشلو، في أعقاب توقيع الدستور المؤقت الذي أقر بالشراكة العربية- الكردية في عراق فيدرالي تعددي ديمقراطي وبالإعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية إلى جانب العربية ، وكان الهدف من تأجيج الحدث هو لضرب الحركة الكردية وقتل طموحها القومي المشروع وخنق الفكر الحر للقوى الديمقراطية في البلاد وإبعاد شبح الديمقراطية الذي يجول في الشرق الأوسط .

فقد أثارَت النجاحات الكردية قلق التيارات والفئات الشوفينية داخل الأوساط الحاكمة وخارجها، الذين أصيبوا بإحباط شديد ومحاولات ركوب الموجة التسلطية لإعاقبة مسار التطور

الذي لا بد أن يحصل مهما كانت المصاعب، خوفا من أن تؤخذ حل القضية الكردية في كردستان العراق نمودجا للأجزاء الأخرى، لاسيما بعد أن تحولت كردستان العراق إلى نواة للحركة التحررية الكردية وإلى قلعة لعموم القوى الديمقراطية في المنطقة منذ حوالي نصف قرن.

- بينت الأحداث أن مرحلة مابعد الحرب الباردة وسقوط أسوأ الدكتاتوريات في التاريخ المعاصر في بغداد، تشكل نقطة تحول بارز في التاريخ السياسي المعاصر للأمة الكردية المشتتة، ووضعت الملف الكردي على رأس أجندات الحكومات المقسمة لكردستان التي بدأت تقرر جزئيا بالقومية الكردية .

- تحولت القضية الكردية أثر المتغيرات الحاصلة في العالم والمنطقة إلى إحدى أهم الملفات الساخنة إقليميا ودوليا. وبالتالي، فإن هذه الأحداث تعد نقطة تحول تاريخي في حياة الحركة الكردية في كردستان سوريا، فقد أثبت من خلالها، وطنيا ودوليا، عن وجود القومية الكردية وقضيتها المزمنة التي طالما نفتها الحكومات المتعاقبة منذ عقود من الزمن وعلى كافة الصعد .

- أكدت الأحداث أن سياسة القوة في التعامل مع قضايا الشعوب والمسائل القومية والديمقراطية لاتجدي نفعاً، وأن الضغط يولد الانفجار، والتهديدات تصعد الكفاح بوتيرة أرقى والتصفيات الجسدية تؤمن دعماً خارجياً وتكسيبها تعاطفاً دولياً وتوفر لها سبل الديمومة، ومحكمة الشباب الكرد أمام المحاكم العسكرية تنفيذ المسألة الكردية إعلامياً، فدم الشهداء كما يقال، يفعل عادة مالاتفعله سيوف المنتصرين.

- وجاء الحدث ومنذ ساعاته الأولى، ليلعب دوره التاريخي، كمنقلة نوعية أو طفرة في تطور القضية الكردية في سوريا، التي تخطت الحدود القومية لتتحول إلى مسألة وطنية وإلى قضية دولية، فقد دفعت انتفاضة قامشلو بالمسألة الكردية في سوريا إلى الأمام بنصف قرن زمنيًا. بالإضافة إلى أن الحدث بحد ذاته كان اختباراً لقوة الإرادة الكردية، مبيناً أن التاريخ لن يسري دوماً في خط مستقيم .

- كما وبينت الأحداث أن القضية الكردية في البلاد كمسألة قومية، تتمتع بخصوصيات تاريخية وسياسية خاصة بها، تميزها عن غيرها من الفئات والمكونات الأخرى في المجتمع

السوري، لكنها في الوقت ذاته تشترك معها في قضايا أخرى عديدة كقضية الديمقراطية والقضايا الوطنية والمصلحة المشتركة في الحقوق والواجبات في إطار دولة موحدة تعددية .
- أصبحت القضية الكردية بعد الثاني عشر من آذار تطرح نفسها كقضية البلاد كله، تنتظر حلا ديمقراطيا شاملا وعادلا، لأن ذلك يشكل ركنا أساسيا ودعامة مهمة من دعائم الأمن الوطني والإستقرار في البلاد وتقويتها إقليميا ودوليا .
وبدأ الكرد يحتلون موقعهم الطبيعي ولو جزئيا في توازنات القوى السياسية داخل البلاد، مبرهنا على أنه لا نجاح لبرنامج وطني سواء أكان هذا البرنامج صادر من الحكومة أو من المعارضة يتجاهل القضية الكردية في البلاد .

- إن الحوار العربي الكردي هو المدخل الصحيح نحو خلق أرضية ملائمة وتوفير مستلزمات حل القضية الكردية في سوريا حلا جذريا كشرط أساسي نحو نجاح المشروع الوطني، لأنه لا وحدة إلا في التعدد، وأن حل المسألة القومية في أي بلد هو مقياس الديمقراطية فيه .

- وعلى الصعيد الرسمي يعد تصريح رئيس الجمهورية د. بشار الأسد في مقابلته التلفزيونية مع قناة الجزيرة في الأول من أيار ٢٠٠٤ على خلفية أحداث قامشلو: "إن القومية الكردية جزء مهم من النسيج الوطني والتاريخي في سوريا..."، أول وثيقة إقرار رسمية بالقومية الكردية تصدر منذ الإستقلال من رأس الدولة، وكانت بمثابة الضؤ الأخضر في حينه للفئات العنصرية العربية بايقاف الفتنة وعدم التماذي عندما برأ أحداث قامشلو من أي تورط خارجي، تحتاج إلى الإقرار دستوريا بالشعب الكوردي من قبل الجهات العليا المعنية ومنحه حق تقرير المصير في إطار سوريا موحدة .

- إن المسألة القومية من أخطر العوامل إطلاقا المثيرة للفضى وعدم الإستقرار فيما لو تعرضت للقهر والتعسف والضغط المستمر، لابل أنها عبارة عن فتيل مفرقات مشتعل موصول برميل من البارود وأن ممارسة الإجراءات العنصرية بحقها، وإثارة الفتن والقتال، قد تؤدي في جو من العواطف المحمومة والشكوك والمخاوف المتبادلة إلى تصعيد المواجهة وتوسيع دائرة الصراع .

- أن مفتاح الديمقراطية تمر عبر حل القضية الكردية، وليس بالعكس كما تعودنا على تكراره، وهذا ما يؤكد أحداث العراق منذ نصف قرن كامل . لم يصبح عبدالكريم قاسم

دكتاتوراً إلا بعد أن بدأ بضرب الشعب الكردي في أيلول ١٩٦١، ولم تكن نصيب الحكومات العراقية المتعاقبة التي شنت حروباً على كردستان سوى السقوط واحدة تلو الأخرى، ولم يبرز نجم صدام حسين في بداية السبعينات من القرن الماضي إلا عندما أقدم على توقيع إتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ التي منحت الكرد حكماً ذاتياً، وما أن وقع صدام حسين إتفاقية ٦ آذار التأميرية مع الجارة إيران وبوساطة جزائرية عام ١٩٧٥ ضد الحركة التحررية القومية الكردية وثورتها الرائدة - ثورة أيلول والتي على أثرها قرر البارزاني الخالد الإنسحاب إلى العمق الكردستاني في إيران تفادياً لوقوع مذابح وكوارث ضد أبناء كردستان، حتى بدأ نجم صدام حسين يتهاوى ليتحول إلى دكتاتور منبوذ ومعزول داخليا ودولياً، وبإختصار كلما عمت السلام ربوع كردستان كلما تنعمت شعوب العراق كلها بدفئ شمس الحرية والديمقراطية والعكس بالعكس.

ومن هنا فإن حل المسألة الكردية في سوريا مسؤولية تقع على عاتق كل القوى الوطنية والديمقراطية في البلاد التي تفتقر إلى إستراتيجيات واضحة تجاه هذه المسألة الملحة والحيوية جداً بالنسبة لبناء وإستكمال المشروع الوطني الديمقراطي ولتفاعل وتطوير لجان أحياء المجتمع المدني.

ومن إفرزات إنتفاضة قامشلو، إعطاء الإعتبار اللازم للحركة السياسية الكردية التي باتت تشكل معادلة صعبة ومهمة في الخارطة السياسية السورية، وأخذت مكانتها في صفوف أحياء المجتمع المدني .

- لأول مرة بعد الإستقلال ترسل قطعات عسكرية بهذا الحجم إلى كردستان، التي تحولت الى منطقة عسكرية وإشتدت القبضة الأمنية وظهور ممارسات لم تكن موجودة في فترة ما قبل الإنتفاضة وسيطرة لغة القمع والتلويح بالعصا الغليظة.

- الإنتفاضة أعطت بعداً دبلوماسياً للقضية الكردية في سوريا وللمرة الأولى، منذ السنوات الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية وظهور سوريا كدولة مستقلة على الخارطة السياسية، تصبح مادة للتداول بهذا الزخم، لتحتل شيئاً فشيئاً حجمها الطبيعي ومكانتها على الصعيدين الوطني والدولي لتتبلور كقضية تتمتع بخصوصيات وطنية ودولية متميزة، فقد كرس لها ندوات ولقاءات في الداخل، وفي الخارج تناولتها المحافل الأوربية، إضافة إلى وصول دبلوماسيين وسفراء دول أجنبية وأوربية للمنطقة للتعرف عن قرب على أبعاد المسألة

الكردية، الأمر الذي يعطي للقضية الكردية في هذا الجزء بعدا دوليا ويعود بجذورها إلى أصل المسألة منذ مؤتمر الصلح ، ولعبت الجالية الكردية في المهجر دورا متميزا في ذلك .

- ومن نتائج الإنتفاضة الكردية تصعيد الحركة الديمقراطية والمعارضة السورية في الداخل والخارج وتفعيل دور أنصار أحياء المجتمع المدني طارحة قضايا الإصلاحات الدستورية وتوفير مناخات للجرأة ، وفي الوقت ذاته ظهرت أصوات شوفينية من داخل النظام ومن بعض أقطاب المعارضة بإنكار وجود القضية الكردية في سوريا، مما تبين تقارب وجهات النظر بين النظام وطيف واسع من المعارضة فيما تخص المسألة الكردية وإفتقار برامج المعارضة إلى حقوق الشعب الكردي في سوريا وإن إحتوت فغامضة ومبهمه .

- نية السلطة في معالجة مسألة المجردين من الجنسية كخطوة نحو تهدئة الخواطر وتخفيف حالة التراكم الإحتقاني وإستخدامها إعلاميا وخاصة في الخارج، إلا أن المسألة الكردية لن تحل إلا إذا بت في حلها حلا نهائيا دستوريا ديمقراطيا ، لأن ملف الأجانب بالأساس بدعة من السلطات الستينانية الحاكمة وحلها لايعني سوى تصحيح لمشكلة آنية مختزعة تشكل جزءا من حل لقضية دائمة .

- وضعت الإنتفاضة الأذارية جميع الجهات: النظام والمعارضة والأحزاب الكردية أمام مسؤولياتهم التاريخية، مسلطة الضؤ على توازنات القوى السياسية ومكوناتها وضرورة إعادة قراءة التاريخ ومراجعة الذات منهجا وسلوكا وممارسة عمل ووضع الخطاب السياسي أمام المحك، بطبيعة الحال كل واحد من موقعه وموضحا في الوقت نفسه أزمة النظام وشللية المعارضة ونظرتها المعتمدة إلى القضية الكردية وحالات التشرزم والتأزم في جسم الحركة السياسية الكردية .

والسؤال المطروح ماذا فعلت الحركة السياسية الكردية بعد عامين من الحدث الأذاري المسالم؟ بكل أسف لن ترتقي الحركة الكردية حتى الآن إلى الشكل المطلوب، فهي لن توحد صفوفها ولن تتفق فيما بينها على طريقة العمل التمثيلي المشترك، بل وبدلا من ذلك تعمقت أزمته وتباينت وجهات نظرها، فعلى مستوى الخطاب السياسي أضيفت مصطلحات جديدة من قبل بعض من التيارات ولكن دون برمجة ودون تخطيط .

والأسوأ من هذا وذاك، هو التحرك الجهوي غير الموحد على الصعيد السياسي مع القوى العربية المعارضة ومشاركة أحزاب كردية في إعلان دمشق دون أخرى، الأمر الذي يزعزع

القرار الكردي ويجعله ميتا ساعة صدوره ويعرض الأهداف والمطالب القومية للتشويه والتقزم والضعف، مع العلم أنه ليس من حق أي طرف التفرد بقرارات تمس المصالح العليا للشعب، إلا إذا تم التصديق عليها جماعيا حينها تنتزع مصداقيتها من الشعب نفسه، فما من طرف في الحركة السياسية الكردية يمتلك حق التمثيل الفعلي للشارع الكردي لأنه ليس هناك من يمثل إرادة الأغلبية من الشارع الكردي، وأي إنترام أو تعهد باسم الشعب وقضيته قد يسبب إحراجات وإشكاليات مستقبلية يعقد من حل المسألة الكردية في البلاد ويلحق الضرر بالقضية ومستقبل الإستقرار في البلاد .

وأخيرا أن الواجب يدعوا الأحزاب والفصائل الكردية في سوريا العمل من أجل إنعقاد مؤتمر قومي وطني واسع يشارك فيه الشخصيات الوطنية الملتزمة والمستقلة، لإيجاد قاعدة مشتركة من العمل المبرمج الهادف ، وصياغة برنامج موحد يتفق عليه ويحدد فيه وبوضوح الخطاب السياسي الكردي وبلورة الرؤية السياسية للحركة الكردية فيما يتعلق بإبراز الحد الأعلى من المطالب والتصورات حول طريقة معالجة المسألة الكردية في البلاد التي من المفروض أن تصبح قاعدة للحوار مع الجهات المعنية في دمشق ، والتخلص من لغة الإزدواجية التي تشكل أكبر عقبة أمام النضال القومي التحرري للإرتقاء بالحركة القومية الكردية في هذا الجزء ووضعها على الطريق القويم . وانه لمن المؤسف حقا أن لاتمتلك الحركة الكردية بعد مضي خمسون عاما من النضال تصورا متكاملا حول حل القضية الكردية في سوريا إذا لزم الأمر وطلب منه تقديم ذلك .

إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي كرديا

مع أن إعلان دمشق في ١٦ / ١٠ / ٢٠٠٥ يعتبر حدثا لم يسبق له مثيل كرديا منذ إستقلال سوريا في السنوات الأولى التي تليت الحرب العالمية الثانية وإرتباط مصير الشعبين العربي والكرد في إطار الدولة السورية، لكنه لم يرق إلى المستوى اللائق على الأقل بالنسبة للملف الكردي، كونه لا يجسد الواقع التاريخي الحقيقي لشعب يعيش على أرضه منذ آلاف السنين وللحركة السياسية الكردية المعاصرة التي تناهز عمرها نصف قرن.

لقد جاء الإعلان مترددا، حذرا، يفقده الترابط الذهني، مفككا في أفكاره، غير واضح في مرامييه، ويعود ذلك بإعتقادي إلى جملة من العوامل الذاتية المرافقة للعملية. فمن جهة أراد أصحاب الإعلان مغازلة الطرفين: النظام كسلطة حاكمة والطرف المعارض، ومن جهة أخرى أن الأطراف العربية المشاركة، لاتحمل في جعباتها تصورا دقيقا مسبقا حول حل القضية الكردية في البلاد، بسبب إفتقار برامجها إلى أجندة في هذا المجال، وخلو ذهنيتهما على الأقل حتى الآن من مشروع متكامل نحو حل المسألة الكردية في سوريا حلا ديمقراطيا عادلا ونهائيا. والاكثر من هذا فهي لاتمتلك قناعة بهذا الشأن، وبالتالي فإن التيارات السياسية العربية في سورية قد تأخرت نصف قرن كامل عن مواكبة الحدث الكردي أي منذ نشؤ الحزب الديمقراطي الكردستاني - الكردي فيما بعد في سورية.

أما الجانب الأهم والأكثر تحملا للمسؤولية، فهو الطرف الكردي نفسه، الذي لم يرق بمشروعه حتى الآن إلى المستوى المطلوب واللائق بالحركة، فالبيت الكردي يعاني من أزمة في داخله منهاجا وفكرا، وهو لم يرتب نفسه بالشكل اللازم، لابل أنه لا يحمل مشروعا كرديا واضحا وموحدا بمقوقه ومطالبه، وغالبا مايركز على قضايا جزئية مبينا للطرف الآخر العربي في كل من السلطة والمعارضة، بأن حقوق الكرد تنحصر في مثل هذه الجزئيات كإعادة الجنسية وحقوق المواطنة، الأمر الذي سيؤدي مستقبلا إلى تعقيد القضية الكردية بدلا من حلها.

ولابد من إبداء ملاحظات متواضعة حول ماورد من أفكار في إعلان دمشق إسهاما في إثراء المناقشات حول سبل حل المسألة الكردية في سوريا المفتاح الإستراتيجي إلى توطيد الوحدة الوطنية وترسيخ الديمقراطية والمساواة : فقد ورد في الإعلان ((إجتمعت إرادتهم بالتوافق على الأسس التالية:

إقامة النظام الوطني الديمقراطي هو المدخل الأساس في مشروع التغيير و الإصلاح السياسي)) ووردت في الفقرات التالية : ((إعتاد الديمقراطية كنظام حديث عالمي القيم والأسس ...)) وجاءت في الفقرة التي تلتها مباشرة : ((بناء دولة حديثة، يقوم نظامها السياسي على عقد إجتماعي جديد. ينتج عنه دستور ديمقراطي عصري يجعل المواطنة معيارا للإلتواء، ويعتمد التعددية)) ثم ((ضمان حرية الأفراد والجماعات والأقليات القومية في التعبير عن نفسها، والمحافظة على دورها وحقوقها الثقافية واللغوية.

نلاحظ من خلال هذا العرض، ضعف الصياغة المقصودة، التي أرادت لها ذلك، لإعلان دمشق من إعطاء تعريف لصورة النظام المنشود، لاسيما وأن الإعلان تناول حقوق القوميات والطوائف على طريقة قانون الإمتيازات العثمانية في حينه الممنوح للقاطنين الأوربيين من رعايا الإمبراطورية، وضرورة إستبدال الفقرة الخاصة بضمن حرية الأفراد والجماعات بنص واضح يؤكد على ضرورة حل القضايا القومية والطائفية في البلاد ومنح الجميع الحقوق الكاملة.

إن أي مشروع فكري - سياسي يهدف إلى حل المعضلات الداخلية، بهدف إجراء إصلاحات جذرية لتقوية الوحدة الوطنية ولحماية البلاد من ضغوطات وتدخلات خارجية، يجب أن يتناول الفقرات والمواقف التالية وبوضوح:

- الموقف من النظام الديمقراطي التعددي الدستوري الحر.

- الموقف من التوافقية السياسية بين كافة المكونات والأطياف القومية والدينية والمذهبية

- الموقف من التعددية الثقافية والدينية.

- الموقف من المسألة القومية.

- الموقف من المسألة الدينية وفصلها عن دولة التسامح والحوار.

- الموقف من القضاء

وفيما يتعلق بحل القضية الكردية في سوريا ورد الفقرة التالية:

((إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سورية. بما يضمن المساواة التامة للمواطنين الأكراد السوريين مع بقية المواطنين من حيث حقوق الجنسية والثقافة وتعلم اللغة القومية وبقية الحقوق الدستورية والسياسية والاجتماعية والقانونية، على قاعدة وحدة سورية أرضاً وشعباً . ولا بد من إعادة الجنسية وحقوق المواطنة للذين حرّموا منها ، وتسوية هذا الملف كلياً)) .

يلاحظ أن الجملة الأولى ((إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سورية)) إنتهت بوضع (.) نقطة والتركيز مباشرة على حقوق الجنسية والمواطنة ... إلخ وكان المسألة الكردية تنحصر في هذه النقطة والتي ستعطي على شاكلة منحة أو مكرمة منهم، علما أن حل القضايا القومية تحتاج إلى قناعة وجرأة الفئة المثقفة من القومية الكبيرة تطرحها على بساط البحث وتدافع عنها وتجعلها قضية مركزية وإستراتيجية.

ومع أن القضية القومية في أي بلد، من أعقد وأصعب المهام التي تواجه الشعوب والحكومات، وتأخذ حلها سنوات طويلة، على شكل أزمت مزمنة ، ولكن حلها تصبح ممكنا جدا فيما إذا برز دعاة لحلها وخاصة من القومية الكبيرة أوجنوح النظام الحاكم بالذات نحو حلها فيما إذا إقتنعت بذلك لأسباب خاصة بها.

أن القضية القومية ومنها القضية الكردية في سورية ودول المقسمة لكردستان لا يمكن حلها عن طريق الترقيعات والحلول الجزئية إلا بوضع حلول جذرية ونهائية ومعالجتها بشكل مطلق، ومن الطبيعي أن مثل هذا الأمر يحتاج إلى إرادات حرة وإلى عقول وذهنيات متفتحة تعي أهمية حل هذه المسألة.

ولاشك أن المحاولات الرامية إلى تخدير القضية الكردية في سورية عبر عمليات تجميلية ، لن تزيد القضية إلا تأزما وتعقيدا. وكلما جوبهت القضية القومية في بلد ما بالرفض من قبل السلطات الحاكمة كلما كبرت خارجيا لتتحول إلى مسألة دولية.

وتعتبر المسألة الكردية في سورية من القضايا الداخلية التي ترتبط حلها بالنظام الحاكم وهي من مسؤولياته التاريخية ، وأية مقترحات وحلول من قبل النظام أو من دعاة المجتمع المدني سوف لن تكفل بالنجاح إلا إذا تناولت القضية من أساسها وإستندت إلى الخطوات والمبادئ التالية:

- الإدراك الكامل بأهمية حل المسألة القومية الكردية من منطلق إستراتيجي وليس تكتيكي، لأن النظام الدولي الجديد في الشرق الأوسط سوف لن يستقر دون حلها، وهي تشكل جزءا منه.

- أن تتوجه آليات وميكانيزمات العمل للخبراء والمثقفين والسياسيين السوريين نحو إستخلاص رؤية إستراتيجية واضحة تجاه القضية الكردية وحلها حلا ديمقراطيا عادلا ونهائيا - الإعتراف بحق تقرير المصير للشعب الكردي في سورية في إطار الإتحاد الإختياري في الدولة السورية الموحدة وفق إقامة مقاطعات قومية أو ماشابه ذلك، مع أن النظام الفيدرالي هو الأنسب والنموذج الأفضل لحل القضايا القومية في العالم المعاصر مع بداية القرن الجديد.

- الإقرار دستوريا بالشعب الكردي في سوريا كثنائي قومية في البلاد وبلغته رسميا كاللغة الثانية ، لاسيما وأن التجمعات الكردية تتواجد وبكثرة الآن في كافة أجزاء سورية لاسيما في المدن والتجمعات السكانية الكبيرة مثل دمشق وحلب واللاذقية وغيرها، وخاصة من الكسبة والعمال والطلبة الكرد الذين هاجروا إلى العمق السوري إما للعمل أو الدراسة.

- الإعتراف رسميا بتداول مصطلح كردستان سوريا إسوة بكردستان العراق وكردستان إيران - مشاركة الكرد في المناصب السيادية والدبلوماسية والعسكرية والقضائية.

- تطوير كردستان سوريا إنمائيا وعلميا والإستفادة من الإمكانيات البشرية والاقتصادية الخ.

- السماح للأحزاب القومية الكردية والمنظمات الإجتماعية الكردية للعمل بشك رسمي ولغيرها من الطيف الإتني أسوة بالمنظمات العربية.

إن هذه المقترحات التي تبدوا من الوهلة الأولى مستحيلة، هي التي ستشكل الدعامة الرئيسية الصلبة في بناء وحدة وطنية تقوم على المساواة والشراكة الحقيقية تتمتع في ظلها جميع الأطياف والمكونات السورية القومية والدينية بحقوقها كاملة ، لتغلق جميع المنافذ أمام تدخلات القوى الخارجية التي تسعى لإستغلالها والتغلغل بإسمها.

المسألة الكردية في سوريا بين العنف والحل الديمقراطي (الأذار الدامي)

باتت المسألة الكردية تشكل في عصرنا، من أهم القضايا القومية في العالم والتي تنتظر حلا جذريا ونهائيا، وترجع هذه الأهمية على الأقل برأينا إلى سببين رئيسيين، أولهما، عمر المسألة الكردية نفسها التي خلال سنين معدودات قادمة تكمل قرن كامل، أي منذ سقوط الدولة العثمانية الرجعية العاتية، وبالتالي فالقضية الكردية قضية مزمنة ، وتركها بهذا الشكل ودون حل يحولها إلى عامل مهدد للأمن والإستقرار في المنطقة وللمصالح الدولية ولستقبل الأجيال القادمة لجميع الشعوب، والمسؤولية تقع حصرا على كاهل الحكومات المقسمة لكردستان مادام مفتاح الحل والربط بيدها.

أما السبب الآخر، كعامل له دور مؤثر في تحويل القضية الكردية من مسألة داخلية إلى دولية هو إرهاب الدولة المنظم ضد الشعب الكردي (ضرب حلبجة بالأسلحة الكيماوية، عمليات الأنفال والقبور الجماعية، التعريب المنظم ضد الكرد في كردستان سوريا والعراق، إختطاف زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان، أحداث قامشلو عام ٢٠٠٤، إختطاف وقتل الشيخ الخزنوي...إلخ)، هذا الإرهاب الذي أخذ طابعا جماعيا تصاعديا للدول المقسمة لكردستان في السنوات الأخيرة، لاسيما بعد قيام النظام الفيدرالي في كردستان العراق وتحرير جزء من كردستان من يد الدكتاتورية.

فقد شهدت مناطق كردستانية مختلفة سلسلة أحداث مؤلمة مؤخرا جراء إرهاب الدولة المنظم بدءا من الحرب التركية والقصف الإيراني وإنتهاءا بالنوروز الدامي في قامشلو وفي وان وكفر Gever ضد الشعب الكردي التوافق الى الحرية وتكريس العدالة والمساواة بين شعوب المنطقة من كورد وعرب وفرس وترك، ليعيشوا جميعا جنبا إلى جنب في أمن وسلام وإنهاء حالة الغبن ضد الشعب الكردي ووضع حدا أمام إنتهاك حقوقه القومية المشروعة وفي عقر داره، فالكرد من أعرق شعوب المنطقة كسكان أصلاء لأرضهم، حيث يعود تاريخه إلى أكثر

من خمسة آلاف عام في توارث حضاري مستمر، وكان هناك حكام ولايزالون هناك آخرون، يحكمون وهم بالأساس من أصول كردية.

لقد كان نوروز قامشلو هذا العام داميا (الذي سيدخل التاريخ بإسم النوروز الدامي)، جراء فتح أجهزة السلطات الحاكمة فوهات نيرانها ليلة ٢٠ آذار على الشبان الكرد المحتفلون بهجة عيد نوروز - العيد القومي للشعب الكردي وراس السنة الكردية، المحتفل به منذ آلاف السنين، حيث إستشهد الشبان الثلاثة: محمد محمود حسين ومحمد زكي عبدالله ومحمد يحيى خليل وجرح خمسة آخرين، وهكذا الحال أيضا بالنسبة لكردستان الشمالية. محاولة بذلك بهجة العيد إلى مأتم، واختفت اصوات الموسيقى والطرب تحت أزيز الرصاصات الحية التي وجهت إلى الحشد الجماهيري، قاتلة البسمة على شفاة الأطفال، وطويت البراعم الربيعية الآذارية المنفتحة للتورؤوسها حزنا وإستنكاراعلى مافعلته أصحاب العقول الدوغماتية والشوفينية المجردة من كل سمات الأخلاق الإنسانية والقيم البشرية بمارساتهم البربرية الهوجاء ضد شبان لا يحملون في أياديهم سوى كتبها وزهورا ومشاعل نارية مضيء رمز الحياة والتجديد عند الكرد، وهم يهتفون بالأخوة والمساواة والحرية والوثام .

لقد كتبت إبان إنتفاضة قامشلو ١٢ آذار ٢٠٠٤، بأن هذه الإنتفاضة قد دفعت بالمسألة الكردية نحو الأمام خمسون عاما، لأنها أخرجت القضية الكردية في كردستان سوريا من دائرتها المغلقة المفروضة عليها عنوة بالترهيب والتعتيم الإعلامي، إلى كل قرية وبلدة في سوريا من أقصاها إلى أقصاها، وسمع بها من كان يجهلها فعلا أو يتجاهلها قصدا، بحقيقة وجود المسألة الكردية في البلاد وعلى أن هذا البلد ليس فقط للعرب بل وللکرد وغيرهم من الأقليات والطوائف الدينية. وأكثر من هذا فقد أخرجت إنتفاضة قامشلو وبإمتياز قضية الشعب الكردي القومية المشروعة إلى خارج الحدود الدولية لتتحول إلى مادة للمناقشة في المؤتمرات والمحافل السياسية في كثير من عواصم الدول ومراكزها الدراساتية والإستراتيجية ومنظمات حقوق الإنسان .

واليوم ومجددا وبقتل هؤلاء الشبان الثلاثة البررة وهم في ريعان شبابهم ومع بداية الربيع الجميل، عندما يتحاشى المرء الدوس على نملة لتتمتع بربيعها بعد أن فاقت من ثباتها من غيبوبة شتاء طويل، أقدمت يد الإجرام على إطلاق الرصاص الحي عليهم ووضع نهاية لحياتهم في حشد مسالم بالحي الغربي أطراف هلالية، لا لشيء سوى أنهم كردا كانوا يعبرون

عن فرحتهم بالسنة الكردية الجديدة ، كشعب تاريخي عريق له خصوصيته القومية، وبالتالي قتلوا بذلك ومعهم آمال وطموحات أهاليهم وآبائهم الذين طالما أوصلوهم إلى هذا المستوى من الحياة والدراسة وفي ظروف حياتية وسياسية معقدة ويعروق جبينهم .

إن هذا العمل الهمجي اللا أخلاقي الذي يتنافى مع روح العصر ومبادئ حقوق الإنسان وفي عصر لم يعد هناك مكان لإختفاء الحقائق ، قد أضافوا بجريمتهم النكراء هذه دماء الشهداء المجدد - شهداء أذار الدامي في قامشلو إلى دماء الشهداء السابقين، وجعلت منها وقودا جديدة نحو تدويل المسألة الكردية في سوريا وتفعيل الأطر السياسية للعمل من أجل الضغط على النظام لحل القضية الكردية حلا ديمقراطيا عادلا ونهائيا والإعتراف الدستوري بالشعب الكردي كثاني أكبر قومية في البلاد ومنحها الحقوق القومية المشروعة في إطار الدولة السورية .

ولابد من القول، بأن الدولة التي تدخل في وظيفتها حماية المواطن، تتحمل المسؤولية الكاملة عن ما حدث، لأنها لو قامت في عام ٢٠٠٤ بحاسبة المسؤولين عن قتل وجرح العشرات وعلى رأسهم محافظ الحسكة آنذاك سليم كيول وغيره من المتورطين في الإجرام، لما تكررت اللوحة الآن مجددا وبنفس الأسلوب، لذلك فالدولة مطالبة بفتح تحقيق فوري ومحاسبة الفاعلين وتقديمهم إلى محكمة شفافة لينالوا جزائهم العادل ودفع التعويضات لأهالي الشهداء، وإلا فإن الدولة تصبح شريكا لما جرى .

أن المسألة الكردية في سوريا لا تحل بالعنف ، بل بالحوار الديمقراطي البناء القائم على اساس الإعتراف المتبادل، وهذا ما أثبتته تجارب الشعوب في العالم في الهند وكوبا وفيتنام وأفريقيا والجزائر وكردستان الجنوبية وغيرها، ومن هذا المنطلق جاء إستنكار رئيس إقليم كردستان السيد مسعود بارزاني لهذه الجريمة البشعة التي تظاولت شبانا كرد قتلوا لكرديتهم، ودعوته الصريحة والجريئة للرئيس السوري السيد د. بشار الأسد للتدخل في الأمر شخصيا وفتح باب التحقيق ومحاسبة المذنبين والعمل من أجل وضع حد لمثل هذه الإنتهاكات الخطيرة، والسيد بارزاني إنما يتمتع بمحكمة كبيرة وله باع طويل في التجارب النضالية ضد الأنظمة الدكتاتورية وآخرها نظام صدام البائد، إذ فشلت آلة الدولة وفي كل العهود و بكل ترسانتها العسكرية وأجهزتها الأمنية وأساليبها القمعية ومؤسساتها القوية وإرهاب الدولة وإستخدام الأسلحة الفتاكة والمحرمة دوليا ومنها الكيماوية من إسكات صوت الحق الكردي وهاهو يرأس

اليوم إقليما فدراليا موحدًا مع شريكه القسم العربي في العراق، ماذا يد الصداقة وحسن الجوار مع كافة شعوب المنطقة على أساس المساواة والإعتراف المتبادل، هذا الإقليم المستقر- إقليم كردستان، يحتضن اليوم المئات المئات من الأسر العربية من كافة مناطق العراق التي تعمل في كافة المجالات ومنها في جامعات ومدارس ومعاهد ومستشفيات كردستان بكل حرية، بينما إنتهت مصير الدكتاتوريات إلى غير رجعة. وكم يكون امرا منطقيا وتاريخيا لو أصغى الرئيس السوري إلى طلب رئيس إقليم كردستان، لاسيما وأن جملة من الأزمات بدأت تظهر حول سوريا وكان للكرد دوما مواقف وطنية وتاريخية وهم شركاء في هذا البلد أرض آبائهم وأجدادهم سقوها بدمائهم الطاهرة .

هناك دولا كثيرة ذي التعددية القومية، تعيش حياتها بهدؤ لأنها حلت المسألة القومية لديها، الدول تتقوى بوحداتها الداخلية. الحركة الكردية في سورية بدأت تشق طريقها نحو نيل حقوقها، هذه الحقوق التي ستتحقق عاجلا أم آجلا ، ويبقى للتاريخ موافقه، وللکرد كلمتهم. وأخيرا وليس آخرا، أن القضية الكردية في سوريا قضية وطنية ولها بعد دولي منذ أن ألحقت قسم من كردستان العثمانية بالفرنسيين، وأن حلها تكمن في الإعتراف الدستوري بالشعب الكردي ومنحه الحقوق القومية في إطار سوريا الموحدة، وإلا لن يعم الأمن والإستقرار في البلاد ، ناهيك عن أنها قد تستغل من قبل أطراف خارجية.

حل القضية الكردية في سوريا خطوة أساسية نحو ديمقراطية البلاد

ففي الآونة الأخيرة، يدور الحديث في الأروقة السياسية وعلى شاشات الفضائيات العربية والصحافة وفي الشارع السوري، حول قضية الإصلاحات الداخلية في سوريا وإنعقاد المؤتمر القطري لحزب البعث الحاكم المزمع عقده في بداية شهر حزيران وماقد يتمخض عنه من قرارات وتوصيات تهدف إلى تخفيف الإحتقان الداخلي المزمع لدى الشعب السوري المتراكم منذ عدة عقود، يعاني منه المجتمع، محاولة من الفئة الحاكمة لبناء جسر الثقة يربط بين النظام والمجتمع خاصة بعد سقوط الورقة اللبنانية لمواجهة الضغوطات الأورو - أمريكية .

إلا أن المراقبين والمحللين السياسيين والمعارضة ناهيك عن الشارع السوري لا تتوقع من حزب البعث ومؤتمره القادم قرارات حاسمة وتاريخية، وإنما قد تكون على شكل خطوات تجميلية كجزء من رفع العتب للداخل وتحسين وجه البلاد دوليا .

ولاشك أن الملف الكردي يتصدر أهمية وحجما، شكلا ونوعا، الملفات الساخنة إطلاقا التي من المفروض مناقشتها وإيجاد حلول جذرية لها للإرتقاء بسوريا كجزء من متطلبات المرحلة وإستحقاقاتها على الصعيدين الإقليمي والدولي وما يشهده العالم المعاصر من متغيرات فكرية وأيديولوجية ترسيخا لمبادئ الديمقراطية الحقيقية اللامزيفة وتعميقا لنهج العدالة والمساواة وإنهاء للفكر المنغلق القرووسطي تجاوبا مع روح العصر في تقارب الشعوب وحل قضاياها القومية توطيدا للوحدات الوطنية وخلق بنية متينة لها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، في زمن لم يعد هناك مجالا للإستفراد والهيمنة وإسكات الآخر بالقوة، لأن هذا الأسلوب أخذ يعطي مردود سلبي لصاحبه، وهذا ماهو مطلوب تحديدا من القيادة السياسية السورية فيما إذا كان قادرا على ذلك من إتخاذ موقف تاريخي يتجاوب وضرورات

التغيير داخليا وخارجيا، وإلا فإن البلاد قد يدخل في منعطف خطير يؤدي بالجميع إلى الهاوية.

لاسيما وأن هناك ثلاثة أسباب أو دروس على أقل تقدير، يفترض أن تدفع بالحزب الحاكم ومؤتمره المنتظر تناول القضية الكردية في سوريا:

السبب الأول، سقوط الفكرالعروبي - القومجي المتطرف والأيديولوجية العنقلية التي كانت تقوم على إنكار الآخر والمتمثل في الجناح الشرقي لحزب البعث في العراق وفشل سياسة حرب الإبادة - الجينوسايد ضد الشعب الكردي والإقرار فيه بشراكة القوميتين الرئيسيتين: العرب والكرد وحل قضايا الأقليات القومية والطوائف والمذاهب، مما يرسخ قاعدة لدولة فيدرالية ديمقراطية في الشرقين الأوسط والأدنى سستهب رياحها على بقية دول المنطقة وفي مقدمتها على سوريا بسبب الإمتدادات الجيو - بوليتيكية وعلاقات القربى والتداخل بين مجتمعي البلدين عربيا وكرديا .

السبب الثاني، الفشل العسكري والأمني للحكومة التركية في حل القضية الكردية في كردستان الشمالية، وإعادة الملف الكردي في تركيا إلى الواجهة بعد قرار المؤتمر الأوروبي في ستراسبورغ بصدد إعادة محاكمة زعيم حزب العمال الكردستاني السيد عبدالله أوجلان، مما يسقط كل الرهان على تركيا من إتفاقيات وتعاون إستخباراتي بين البلدين لمواجهة مايسمى بالخطر الكردي المزعوم، لاسيما وأن ربان السفينة التركية وفي خضم الأمواج العاتية يسعى الرسو على الشواطئ الأوروبية الدافئة .

السبب الثالث والأهم، هو أن المسألة الكردية في سوريا باتت تشكل أكبر ضاغظ على النظام داخليا وخارجيا وبخاصة كحلقة مهمة طليعية من الحراك السياسي لحركة أحياء المجتمع المدني في البلاد، وقد أظهرت إنتفاضة قامشلو الباسلة في آذار ٢٠٠٤ حجم وأهمية القضية الكردية في البلاد، وأنها قد تشتعل في كل لحظة فيما لو أسبئ التصرف معها، وكذلك مظاهرة قامشلو في ٢١ من أيار ٢٠٠٥ حينما خرج الألوف من أبناء الشعب الكوردي مطالبة بالكشف عن مصير الشيخ معشوق خزنوي .

وختاما بودنا إبداء الملاحظات التالية :

- أن القضية الكردية في سوريا ليست مسألة تجميلية تنحصر فقط في قضية الأجانب والمجردين من الجنسية المسحوبة منهم منذ أربعة عقود ونيف نتيجة إحصاء إستثنائي

عنصري جائر أجري في محافظة الجزيرة الكردية في ٥ من تشرين الأول من عام ١٩٦٢، بل أنها قضية قومية مزمنة تخص حوالي ١٨% من أبناء المجتمع السوري تبحث عن حل وطني ديمقراطي منذ مايزيد عن نصف قرن أي منذ تشكيل الدولة السورية المعاصرة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

وإذا أراد المؤتمر القطري لحزب البعث الحاكم فتح الملف الكردي، فمن الأجدر به تناول هذه القضية من جذورها وصولاً إلى حل مرض ونهائي للقضية الكردية في سوريا في إطار اتحاد فيدرالي الذي يعد من أفضل الخيارات في حل القضية الكردية في البلاد، مما سيوّد دعائم التلاحم والعيش المشترك بشكل أفضل بين الشعبين الرئيسيين العرب والكردي ومنح جميع الأقليات والطوائف حقوقها كاملة. وأن أي محاولة تجميلية سوف لن تجدي نفعاً، ولكي يعم الإستقرار والإنسجام في المجتمع السوري، فمن الضروري إيجاد حل جذري نهائي للمسألة الكردية دستورياً والإقرار بالخصوصية القومية لكردستان سوريا كجزء مهم من مكونات المجتمع السوري ووضع حد للسياسات التعسفية والشوفينية، الأمر الذي سيوّد الوحدة الوطنية ويقوي مكانة سوريا دولياً في وجه تحديات المرحلة وبالتالي سيرسخ جذور العملية الديمقراطية لجميع شعوب ومكونات المجتمع السوري .

- الملاحظة الثانية، على الأحزاب العربية السورية الأخرى مراجعة نفسها وإعادة النظر في برامجها ومواقفها تجاه القضية الكردية في البلاد التي تعتبر مفتاح إلى الديمقراطية .

- الملاحظة الثالثة، ضرورة إتفاف الفصائل الكردية في إطار التحالف الكردي والجهة الكردية وخارج القوسين حول ورقة عمل مشتركة واحدة فيما يتعلق بمستقبل الحركة سياسياً وإيجاد صيغة مشتركة تعبر عن الرؤية الكردية تقدم للقيادة السياسية في البلاد والحذر من مخاطر إنجرار وتزلق هذا الطرف أو ذاك أن يتصرف فردياً مما ستضعف الجبهة الكردية وتزيدها تناحرات ودون أن تصل في النهاية إلى تحقيق ما يخدم الشعب الكردي وقضيته العادلة أولاً وسوريا القوية والمعززة ثانياً .

سوريا إلى أين؟

إن ما يحدث في سوريا هو جزء لا يتجزأ من الثورات الشعبية الديمقراطية العارمة التي تجتاح المنطقة برمتها للإتيان بالحرية العامة وإنهاء أنظمة الدكتاتوريات القابعة على

رقاب الشعوب منذ مايزيد عن أربعة عقود ونيف، ومن الطبيعي جدا ان تشمل تلك الإنتفاضات الشعبية أيضا سورية كدولة شرق أوسطية أولا وأكثرها تعرضا للقهر والإضطهاد ثانيا.

ربما كان بإمكان الرئيس الأسد والقيادة السورية تخفيف الأزمة فيما لو تجاوزت منذ البدايات الأولى مع صرخات الشعب السوري، إلا أنها وبدلا من ذلك، إختارت الحلول العسكرية – الأمنية نهجا، مما أجهضت عملية الحوار التي نادى بها وتدعوا إليها حاليا أطرافا من خارج السلطة ومن داخلها.

تبين أن الرئيس التونسي زين العابدين كان حكيما في قراره، عندما إختار لنفسه الرحيل وفي الوقت المناسب ومع أسرته وبعض من حاشيته إلى خارج البلاد ومن بعده حسني مبارك، ربما لأنهما أدركا حركة التغيير، ورغم ذلك لن يفلتا بعد من العقاب.

أخطأت القيادة السورية عندما سلكت دروب وعرة في مقاومة الجماهير الشعبية المنتفضة في سوريا من أقصاها إلى أقصاها. فالزمن ليس كما كان في عهد الحرب الباردة، حينها كان بإمكان العسكرتاريا إستخدام الدبابة والأسلحة المحرمة دوليا ضد شعوبها مثل مجازر حماه وضرب حلبجه بالكيماوي على يد نظام صدام المقبور. ولكن تلك العقلية وهذا الأسلوب في التعامل مع الملفات الساخنة باتت من الماضي بإنتهاء الحرب الباردة ومنذ أن أسقط الشعب الروماني نظام شاوشيسكو المرعب الذي كان يعد من اعنى الأنظمة القمعية في شرق أوروبا، وما يحدث اليوم في شمال أفريقيا وبلاد الشام والجزيرة العربية من أحداث ليس إلا إمتداد لحالات التغيير التي جرت في تسعينات القرن الماضي والتي كانت يجب أن تحدث مع قدوم القرن الجديد.

حينما يحين زمن التغيير، وينهض الشعب من كبوته، يومها على الحاكم أن يدرك حركة التاريخ، الدبابة قد تطيل من عمره لكنها لن تنجيه من عقاب الجماهير. وهنا لا بد أن أرجع بذاكرتي قليلا إلى الورا وتছিيدا إلى عام ١٩٩٠، وأسجل مشاهداتي في موسكو، فقد رأيت بأم عيني كيف قامت الجماهير الهائجة بتحطيم تمثال دزجينسكي داخل أسوار المبنى الرئيسي للمخابرات السوفياتية، القابعة في قلب العاصمة، ورجلات الأمن يتفرجون من وراء النوافذ العاتمة. كما رأيت تمثال سفردلوو٢ ممدودا على الأرض على مقربة من بوابة الساحة الحمراء والناس يدوسونه جينة وإيابا.

العنف ليس مجديا اليوم في التعامل مع الثورات، فالعالم أصبح قرية واحدة، ولم يعد القضايا داخل البلدان شأنا داخليا كما كان أيام القطبية الثنائية، فالتحولات التي شهدتها العالم في العقدين الأخيرين قد غيرت الكثير من المفاهيم والتوازنات الدولية ولم يعد التعامل مع الشعوب كقطيع مجديا في الظروف الحالية.

لاشك أن الاحداث السورية قد تعقدت كثيرا، فالثورة الشعبية اخذت تدخل مرحلة مهمة، تنتظر قطف ثمارها، فهي من جهة ثورة وطنية شاملة تشارك فيها جميع المناطق والأقاليم وبجميع أطيافها ومكوناتها القومية والإجتماعية، ومن جهة اخرى لم تعد الرعب مجديا، فالشبان يصدون الدبابات بصدرهم العارية، يوحدهم شعار واحد: الشعب يريد إسقاط النظام.

بات المشهد السوري ماساويا، والمهم في الأمر أنه كلما، شددت الأجهزة الأمنية في ممارساتها القمعية والدموية، كلما قوت حركة الشارع، وعلى مبدأ الضغط يولد الانفجار. مشكلة النظام يفكر كما كان في الثمانينات من القرن الماضي ، واخذ يتخبط بجنون في جميع تصرفاته الأمنية والعسكرية والإعلامية وهذا دليل على أنه يحتضر.

يحاول النظام اليوم الخروج من هذا المأزق بشتى الوسائل، ومن بينها محاولة جر بعض الشخصيات السياسية من الحراك الوطني إلى عملية الحوار، وفي هذا الإطار جاءت عدة مبادرات وصولا إلى فتح الطريق أمام مؤتمر وطني للحوار ما بين السلطة والمعارضة، إلا أن هذا النهج سوف لن يكتب له النجاح على الأقل لسببين، أولهما أن القائمين بهذه الخطوة لا يمثلون الشارع السوري وبالتالي أي قرار يصدر عنهم لن يمثل الثورة السورية ولن يعبر عن حركة التغيير الديمقراطي الحقيقي ولن يكون جديرا بدماء آلاف الشهداء الذين ضحوا بأنفسهم في سبيل إسقاط نظام حزب البعث في سوريا، وثانيهما يستحيل عقد مؤتمر حوارى وطني شامل في ظل الدبابة، فالحوار يحتاج إلى أجواء مناسبة، لذلك فأن الشخصيات التي تدخل هذه اللعبة في ظل العنف وقتل المتظاهرين السلميين ستحرق أوراقها.

ومن مستلزمات العمل النضالي بالنسبة للمعارضة في الداخل والخارج توحيد صفوفها والإلتفاف حول مشروع واحد وهو المطالبة بالتغيير الجذري والإتيان بنظام ديمقراطي تعددي حقيقي وصولا إلى إجراء إنتخابات حرة ووضع دستور جديد يضمن حقوق جميع مكونات

المجتمع السوري وتشكيل حكومة دستورية، وتلبية رغبات الشارع السوري في التخلص من نظام القهر والإستبداد.

وفي حقيقة الأمر الشعب الكردي كثاني قومية معني بالتغيير الديمقراطي وإنهاء نظام الإستبداد الذي عانى منه الأمرين وطوال أكثر من أربعة قرون ونييف ، وبالتالي فإن الحركة السياسية الكردية أمام مسؤوليات تاريخية ربما أكبر من بقية الأطياف الأخرى في المجتمع السوري ، فعلى عاتقها تقع مسؤوليتان في آن واحد ، فعليها القيام بمسؤولياتها الوطنية في إطار الثورة السورية العامة - المطالبة بإسقاط النظام، ومن ثم الأخذ بعين الإعتبار المسؤولية القومية، فالحركة السياسية الكردية ولكي تحقق أهدافها وحماية مركزها عليها التوحد في إطار النضال المشترك وتشكيل هيئة تمثيلية ناطقة بإسمها وعدم الإنجار بشكل فردي إلى هنا وهناك ركضا وراء منافع فردية وشخصية، وعدم الإستعجال في إطلاق التصريحات الفردية تجاه الأحداث.

إن الحركة السياسية الكردية من خلال أحزابها تمثل الشعب الكردي في إطار هيكلية حزبية، لكنها قد لا تمثل الحركة الشبابية الفاعلة والجريئة في الشارع الكردي، ومن هنا فإن الحركة السياسية الكردية أمام محاض جديد شكلا ومضمونا.

ربما هناك أكثر من خيار للخروج من الأزمة في سوريا، ولكن الشئ الأكيد أن نظام بشار الأسد فقد شرعيته، ولم يعد قادرا على قيادة البلاد، فهو من جهة فقد إحترامه لدى عموم الشعب السوري، لابل أصبحت هناك عداوة بين النظام الحاكم والشعب، الشعب سوف لن يستكين، وكلما عجل النظام في الرحيل كلما قلل من جرائمه. ومن جهة أخرى لم يعد النظام السوري مقبولا دوليا، وأن ما نشهده من مواقف كالموقف الروسي والصيني، فهو لعبة أمم، وصراع التوازنات، فقد ورطت روسيا من قبل نظام صدام حسين وأوصلته إلى حبل المشنقة ، واورطت نظام القذافي حين أبدت ممانعتها ضد التدخل الدولي في ليبيا. وهي تورط سياساتها اليوم حكام سوريا وعلى رأسهم بشار الأسد، لأن مصلحة روسيا في نهاية المطاف مع الشعوب وليست مع الأنظمة المنتهية صلاحياتها والفاقدة لشرعياتها وأكثر من ذلك منبوذة دوليا. ولم يبق أمامه سوى خيار الرحيل.

قراءة في وضع الحركة الكردية في سوريا وحول المؤتمر المزمع عقده

لابد أولا من التمييز ما بين مفهومي الحركة التحررية الكردية وبين الأحزاب الكردية، فالأولى إمتداد تاريخي ليقظة الكرد القومية تبلورت بشكل أكثر في عصر ثورات التحرر العالمية المناهية بإنهاء الحكم الإستعماري وتأسيس الدول القومية، وبهذا المعنى تعتبر حركة التحرر الكردية ملك لجميع أبناء الشعب الكردي، في حين أن الأحزاب تمثل مجموعات من الناس داخل الأمة ترتبط كل واحدة منها مصالح وأهداف مشتركة فكريا وأيديولوجيا واقتصاديا... إلخ .

تخلفت حركة التحرر الكردية عن غيرها كثيرا لأسباب موضوعية وذاتية، دولية وخارجية، ولعل أحد أهم اسباب فشل الشعب الكردي في تحقيق طموحه القومي هو العامل الذاتي، القائم على التصدع وفرقة الشعب وغياب المشروع القومي الإستراتيجي المتبلور، وغموضيه الأهداف والتذبذب في المواقف والطروحات.

وإذا كانت معظم حركات التحرر قد تمكنت في اعقاب الحرب العالمية الثانية من التحرر وبناء الدول المستقلة، فإن الحركة التحررية الكردية لاتزال في طور التكوين وتكامل الذات بعد أن فشلت فشلا ذريعا في فرض الذات الكردي واللاحاق ببقية دول شعوب المعمورة.

ففي سوريا أصبحت القضية الكردية جزءا من العملية الوطنية لدولة سوريا الوليدة، بعد أن تحررت من النفوذ الفرنسي بفضل نضال الشعبان الكردي والعربي والأقليات القومية الموجودة.

ووجد الحزب الديمقراطي الكردستاني (الكردي فيما بعد) ومنذ ميلاده الأولى عام ١٩٥٧، نفسه في أزمة من الداخل، بسبب التركيبة الإجتماعية المهشة للحزب الذي ضم في صفوفه جميع الفئات المجتمعية والتي سرعان مافرقتها المصالح الإقتصادية المتضاربة والرؤى الإيديولوجية المختلفة ، مما برز نهجان مختلفان في الفكر والممارسة.

ولعل كونفرانس الخامس من آب عام ١٩٦٥، يشكل قفزة نوعية وثورية في عملية التحول الاجتماعي - الفكري ببرز ايدولوجية نضالية واضحة، وذلك بربط النضالين القومي والطبقي والدفاع عن حقوق الكرد في سوريا وحمية نهج الثورة الكردية في كردستان العراق بقيادة الشاعر الكردي مصطفى بارزاني. وبالتالي فإن سنوات العشر من ١٩٦٥ - ١٩٧٥ هي من أفضل فترات الكفاح الكردي في كردستان سوريا، فإلى هذه الفترة تعود الفضل لبروز العشرات من الكادر الكردي الملتزم والمتمرس في العملية النضالية، ولايزال العديد منهم يلعب أدوارا ريادية طليعية في إنجاز مستلزمات النضال التحرري القومي، وبحق فقد أنجبت مدرسة آب " النخبة " النضالية لكرد سوريا، وإذا كانت هناك مرحلة نضالية تفتخر بها الشعب الكردي في سوريا فهي مرحلة بروز اليسار الكردي، وتبلور شخصية عثمان صبري مؤسس الحزب، الذي كان يمكن أن يتحول إلى قائد كاريزمي للحركة في هذا الجزء من كردستان لولا مغادرته العمل السياسي مبكرا.

ومنذ الثمانينات من القرن الماضي دخلت الحركة السياسية الكردية في كردستان سوريا في أزمة داخلية، فكرا وممارسة، نتيجة الإنشقاقات الخطيرة واللامبررة وظهور عدد كبير من التيارات الحزبية، وتقويض الحركة السياسية السورية عموما من قبل الأجهزة الأمنية التي حولت العديد من الأحزاب الوطنية إلى مكونات فارغة.

ويبدو أن الأحزاب الكردية وكغيرها من الأحزاب العربية، قد تأثرت بثقافة البعث الحاكم، وأخذت تطبق فيما بينها السياسة نفسها التي تنتهجها النظام وتطبقها في البلاد، سياسة التفرد بالساحة وإعطاء الشرعية لنفسها، مع أن هذه الشرعية غير مستمدة من المد الجماهيري ومن الشارع الكردي، هذا الأسلوب الخاطئ الممنهج من قبل الأحزاب الكردية في كردستان سوريا، لن تخدم بالتأكيد الأجندة الكردية بل أجنادات معادية للطموح الكردي بشكل أو آخر. لم تحصل منظمة التحرير على الشرعية الدولية كممثل للشعب الفلسطيني إلا بإنضمام جميع التيارات الوطنية الفلسطينية. ولم تتحول جبهة فيتنامين إلى قوة فاعلة، إلا بعد أن ضمت كافة الفصائل والمجموعات بمن فيهم الإمبراطور المخلوع آنذاك، وهناك عشرات من الأمثلة ونماذج جبهوية في العالم قادت شعوبها نحو النصر.

ولكن إحدى المشاكل الرئيسية المعرّقة لعملية الوحدة والتحول الثوري الديمقراطي داخل الحركة الكردية في سوريا غياب " الشخصية الكاريزمية " التي عادة تتحول إلى رمز جامع لجميع التيارات والكتل السياسية ووقوعها بيد التيار الإنهزامي في الحركة الكردية بسوريا. يدور حاليا الحديث عن إنعقاد مؤتمر وطني وشيك لمجموعة الأحزاب الكردية التسعة "الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن"؟! ، وبغياب بقية الأحزاب الكردية والكردستانية والتنسيقيات التي تمثل الشارع الكردي في غرب كردستان إلى جانب الشخصيات المستقلة من رجالات الفكر والكتاب والأكاديميون والتي تغرد خارج هذا السرب... الخ.

يأتي الحديث عن هذا المؤتمر المزمع عقده في وقت بات سقوط النظام قاب قوسين أو أدنى، بينما تعاني الأحزاب الكردية من حالة من الفراغ الفكري- الإستراتيجي، والعملية- النضالي.

أسئلة كثيرة تطرحها الأوساط الكردية والمتابعون في الداخل والخارج، وهي أسئلة مشروعة، تتعلق بميقات إنعقاد المؤتمر وأجواء إنعقاده وتداعياته، وهل سيساهم في تقويض وإسقاط النظام أم في تقويته؟، هل سيؤسس لمشروع التمثيل الكردي، أم سيولد ميتا لحظة إنعقاده؟، وهل سيخرج بمشروع نهضوي قومي قادر على فرض الملف الكردي على الساحة السورية في مرحلة ما بعد النظام أم لا... الخ.

والمطلوب كرديا في المرحلة الراهنة في سوريا:

- ترتيب البيت الكردي من الداخل وعدم تهميش أي طرف في الحركة الكردية أحزابا، شخصيات وطنية، من خلال عقد " المؤتمر القومي الكبير" ، وأن ينبثق عنه مجلس قومي كبير يضم مؤسسات بروفيسيونالية راقية المستوى.

- وضع مشروع قومي يتضمن الحقوق الكردية بشكل جري وواضح بما فيه ضرورة الإقرار الدستوري بالشعب الكردي كثاني قومية رئيسة في البلاد وبناء الدولة الديمقراطية على أساس من الشراكة والنظر إلى المناطق الكردية كإقليم له خصوصياته القومية.

- المطالبة بحل القضية الكردية في سوريا حلا ديمقراطيا جذريا على أساس فدرالي وهو الحل الأمثل للوضع السوري في إطار سوريا موحدة وتأمين حقوق الأقليات الإثنية والمذهبية في البلاد.

- البحث عن شخصية كاريزمية للحركة الكردية في كردستان سوريا والتخلص من مرض " الأنا. "

- عقد المؤتمر في أجواء حرة يفضل أن يكون خارج البلاد ليتسنى إتخاذ القرارات بحرية دون إملاءات او تدخلات أو تأجيله إلى حين مناسب.

إن أي مؤتمر يتم إنعقاده من قبل أحزاب كردية وتهميش الآخرين سيكون مؤثرا هداما يمثل أطرافاً لاغير وسوف لن يمثل الشارع الكردي، لابل سيفتح صفحات جديدة من الخلافات الكردية - الكردية ، وسيولد ميتا لالمحال.

الشرعية الديمقراطية تأتي من الصندوق الانتخابي عبر الإستفتاء الشعبي وليس بقرارات فوقية مطبوعة وفقا لأهواء ونزوات ورؤى خاصة وشخصية أو تنفيذاً لإرادات أخرى. ومن هنا على قادة الأحزاب الكردية في كردستان سوريا الوقوف مليا أمام مسؤولياتهم التاريخية وإستيعاب مهمات المرحلة الثورية التي تشكل نقطة إنعطاف بالنسبة للمنطقة عموما والكرد خصوصا وإلا سيلفظهم التاريخ وسيسقطهم الشعب.

مؤتمر وطني أم إجتماع أحزاب؟! (رؤية نقدية)

ولد المؤتمر الكردي للأحزاب التسعة ميتا في مهده، لعل لقطات الكاميرا للصور الشفافة قد تكون الشئ الوحيد التي تخزنها الذاكرة الكردية عن المؤتمر إلى حين، لأنه لم يستجب للتطلعات القومية التي طالما إنتظرتها القوى السياسية والشعبية الكردية مطولا. هذا المؤتمر كان يمكن ان يتحول إلى أداة طليعية ثورية فاعلة لو خضعت للرغبات الحقيقية للشعب الكردي بمجموع أحزابه وتياراته وشخصياته، لكن ماجرى في حقيقة الأمر، هو أن هذا التظاهر الحزبي المنعقد تحت إسم المؤتمر الوطني الكردي، أهמש الطرف الراديكالي الثوري في الحركة السياسية الكردية المتفاعل مع المتغيرات الجارية في العالم العربي وسوريا، مستقصيا مجموعة أحزاب كردية وتنسيقيات الشباب الفاعل كمثل عن الحراك الشعبي الحقيقي، وسيطرة النهج الكلاسيكي اليميني المنهزم الذي أثبت فشله وعدم قدرته على توفير مستلزمات النضال القومي التحرري في الحركة السياسية الكردية في غرب كردستان.

لم يتوقف منظمو المؤتمر في إختيار توقيت هذا الإجتماع، الذي إنعقد في ظروف وأجواء إستثنائية تمر بها البلاد من قتل وإعتقالات ومطاردات يومية، والسؤال الذي يطرحه المتابعون للشأن العام الكردي والسوري، هو: هل يمكن في الوقت الراهن عقد أي إجتماع دون موافقة وإرضاء الجهات الأمنية وخارج إطار دائرتها المرسومة بخطوط حمراء مشددة، إلا إذا صبت النتائج في طاحونة النظام؟. إنني هنا لست بصدد توجيه الإتهام إلى أشخاص معينين في الحركة السياسية الكردية التي تحتضن بالتأكيد في صفوفها مناضلون حقيقيون أشداء، وإنما أعرض اللوحة السياسية بشكلها الواقعي الموجود.

إن ماجرى هو إجتماع لمجموعة (الأحزاب الكردية التسعة)، ولا يمكن بشكل من الأشكال لا أكاديبيا ولا قانونيا ولا سياسيا إعتبره مؤتمرا قوميا أوطنيا، لأنه أقصى عنه وعن سبق إصرار، تيارات فاعلة في الحراك المتجمعي السياسي الكردي بكردستان سوريا، وبالتالي لا يمكن نعته "بالوطني" مادام لم يللم الحد الأدنى من القوى الحقيقية الموجودة والفعالة في الخارطة السياسية الكردية في البلاد من تنسيقيات وأحزاب خارج الطيف ومن الحراك الشعبي.

أليس مدهشا، أن ينهي هكذا مؤتمر عمله في ليلة واحدة، وهل من الممكن فعليا مناقشة أعمال عظيمة تتعلق بمستقبل ومصير الشعب الكردي في سويغات قليلة، وماذا عن الإستراتيجية المستقبلية للحركة الكردية، وهل نوقش بالأصل هكذا موضوع؟. أسئلة عديدة من حق المواطن الكردي طرحه أمام الملأ.

وماذا عن المطلب الكردي، فقد جاء البيان الختامي المهش ففضاضا، تطرق إلى الحقوق الكردية بأشكال مختلفة، من حق تقرير المصير والحكم الذاتي والفيدرالية واللامركزية، وهذه كلها مصطلحات تعودنا عليها، وتبقى مفاهيم مجردة مادام المتجمعون لم يلتفوا حول شعار واحد وهدف محدد يتمسكون به مطلبا ويقدمونه كبرنامج عمل إستراتيجي ومشروع قومي متكامل حول الشكل النهائي لحل القضية الكردية في إطار شراكة القوميتين الرئيسيتين الكرد والعرب، وعند قراءة البيان يتراءى مباشرة أن تعدد الطروحات تدل على وجود خلافات جادة داخل المؤتمر، بين فئات قد تنتمي إلى مدارس مختلفة في العمل السياسي للكردايته نهجا وممارسة وخلفية.

وإذا كان بالفعل، مؤتمرًا وطنيًا جامعًا، إنبثق عنه هيئة تنفيذية، لماذا لم يتم إختيار القائد - الضرورة في المرحلة الراهنة، ليكون رمزًا جامعًا وموحدًا يجمع في فلكه الجميع كما يحصل عادة في هكذا مؤتمرات، لأن السفينة بحاجة إلى ربان يقودها إلى شاطئ الأمان!

ومن ثم لماذا لم يطرح قبيل إنعقاد المؤتمر وبفترة كافية مشروع برنامج متكامل لمناقشته وإبداء الرأي فيه من قبل التكنوقراط ورجالات القانون والأكاديميين والساسة الكرد، بدلا من الإستعجال في إنعقاده وقبل أن يستكمل مستلزماته، مما يثير تساؤلات حول شكل وتوقيت إنعقاده والنتائج الهشة المتخضة عنه.

إضافة إلى ذلك هناك مآخذ على موقف المؤتمرين من النظام ومستقبله، إذ جاء مبطنًا، غامضًا ومؤولا، مما يخلق شرخًا في الحراك السياسي الكردي من جهة وبينهم وبين الحراك الشعبي السوري بشكل عام، تترك آثارًا بالغة مستقبلية في فترة ما بعد النظام.

كان بالفعل، بإمكان هذا المؤتمر أن يصبح ناطقًا بإسم الحركة الكردية في كردستان سورية لو دعي إليه جميع الفصائل الموجودة وتغليب المصلحة القومية - الكردايتي فوق الإعتبارات الحزبية الإنتكاسية التي باتت مرفوضة في الوسط السياسي. لكن سرعة إنعقاد المؤتمر وأجوائه التنافرية اللاتوافقية وقراراته تشير أن هذا المؤتمر كان فاشلا بجميع مقاييسه وغير مؤهل بشكله هذا في قيادة حركة التحرر الكردية في غرب كردستان ولابد من الأخوة مراجعة الذات والعمل من أجل عقد مؤتمر حقيقي واسع يليي طموح وأهداف الحركة برمتها، وفق شروط جديدة بعد التخلص من عقدة الفيتو لطرف على آخر وصولًا إلى رسم خط إستراتيجي خدمة للشعب والقضية.

الحكم الفدرالي في سوريا - رؤية للطرح والتداول

بالتأكيد تتوفر أسباب وعوامل كثيرة داعمة لعملية التغيير والإصلاح في سوريا، لاسيما ورياح التغيير تهب على دول الشرق الأوسط وتتسع بشكل مضطرد، وبالتالي فالعاملين الخارجي والداخلي مؤات وتدفع بالتحرك السريع نحو ضرورة إجراء تغييرات تشمل جميع نواح الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأيدولوجية والتشريعية... إلخ.

وهذه الضرورة تحتم على الجميع حكومة ومعارضة ومنظمات المجتمع المدني في البلاد وفي الخارج ومختلف الشعوب السورية عربا وكردا واقلية قومية وطوائف ومذاهب والفتنات الاجتماعية المشاركة في طرح الأراء وصولا إلى نتائج مرضية بما تتلائم والطبيعة الفسيفسائية للمجتمع السوري الثري بتنوعه وأطيافه.

ومن الناحية اللغوية، فأن الفيدرالية تعني التحالف والتعاقد بين الطيف المتنوع لمكون بلد معين، وهي تعزير للوحدة الوطنية وتوطيد للسلطة المركزية وعلاج شاف لجميع الصراعات والتناقضات الاجتماعية والسياسية.

إن الفدرالية ليست إلا شكل من اشكال الحكم في ظلّه يفسح المجال أمام قيام الدولة الشرعية وقضاء مستقل وبلورة نظام دستوري عادل قاعدته التعددية الديمقراطية تعزيرًا للديمقراطية النيابية.

وبما ان سوريا دولة صغيرة متنوعة الأعراق والمذاهب والطوائف، فأن النظام الفيدرالي هو الأنسب لها، بحيث تكون السلطات فيه مقسمة دستوريا بين الحكومة المركزية وبين الأقاليم التي يمكن أن تستقل بسلطاتها الداخلية التشريعية والتنفيذية والقضائية شريطة أن لا تتعارض مع الدستور العام في عموم البلاد. والغاية من هكذا نظام هو تقوية وتوطيد الوحدة الوطنية وحماية مصالح وخصوصيات جميع الفئات السورية.

وقد اثبتت الفدرالية كنظام نجاحاتها في جميع البلدان الكبيرة منها والصغيرة في حل المسألة القومية في الدول ذات التعددية القومية والمذهبية والعرقية ومن هذه الدول على سبيل

المثال نذكر: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الفيدرالية وكندا وألمانيا - البوندوستاغ، والبرازيل ونيجيريا وجنوب أفريقيا والإمارات العربية المتحدة .

وتعد سويسرا نموذجا رائعا في إطار الدول الصغيرة التي نجحت فيها النظام الفدرالي والتي تتكون من ٢٦ كانتونا، إذ لاتزيد مساحتها عن ٤١.٩٣٤ كم وعدد سكانها ٧.٥٢٣.٩٣٤ حسب إحصاء عام ٢٠٠٦ وفي هذه الدولة الصغيرة تعيش ثلاث شعوب :الطيان والألمان والفرنسيون، ويعطي النظام السياسي في هذا البلد أوسع الصلاحيات للكانتونات الموجودة. أما بالنسبة لشكل النظام الفدرالي والمطروح للمناقشة في سوريا الجديدة يكون دستوريا ويتكون من مجلسين: مجلس الحكم العام وهو المجلس المركزي للدولة ويتكون من عدد متساو لكل ولاية - محافظة والبرلمان ويتم وضعه حسب الإنتخابات بحيث يمثل كل مندوب (٣٠) ألف مواطن وتشكيل مجلس قضائي مستقل من قضاة يمثلون جميع الأقاليم والمكونات الجهوية والإتنية والطائفية في البلاد.

لاشك أن سوريا حبلى بالعديد من القضايا والملفات المزمنة التي توارثتها الحكومات السورية منذ الإستقلال وبخاصة بعد صعود حزب البعث السلطة في البلاد في يوم الثامن من آذار عام ١٩٦٣، ولايمكن معالجة الوضع السوري بالترقيعات، بل يحتاج الوضع إلى إصلاحات شاملة وتغيير جذري في الممارسة والتطبيق، ووصلت الأمور في البلاد إلى حالة اللاعودة، وبات شعار سقوط النظام أمرا حتميا و ضروريا لأن الحكومة السورية فشلت في إجراء الإصلاحات الجادة ولم تشرع بإصدار قرارات تاريخية من قبيل:

١- إطلاق سراح كافة السجناء السياسيين القدامى والجدد ومحاسبة المذنبين عن قتل العشرات في البلاد.

٢- إلغاء قانون الطوارئ الذي وضع عام ١٩٦٣ بشكل فعلي و تبديله بقانون جديد وبمسميات أخرى.

٣- الدعوة إلى إنتخابات مبكرة وتحديد فترة الرئاسة باربعة سنوات على أن لاتزيد عن دورتين.

٤- الدعوة إلى تغيير الدستور من أجل بناء جمهورية سوريا الحرة والديمقراطية- الفيدرالية مما يتلائم والفسيفساء السوري.

٥- الدعوة إلى إلغاء الأجهزة الأمنية والإكتفاء بجهاز يحمي أمن الوطن والمواطنين.

٦- الإعتراف الدستوري بالقومية الكردية كشريك للشعب العربي في سوريا وولإلغاء جميع القوانين الإستثنائية بحق الشعب الكردي وعلى رأسها مشروع الحزام العربي والإحصاء الإستثنائي وقانون ٤٩ وغيرها من القوانين التي تعتبر جنائية دولية وتعويض المتضررين.

٧- الإعلان عن قانون الأحزاب والصحافة.

٨- إلغاء المادة الثامنة من الدستور.

أن الحكومة تحظى كثيرا في تجاهلها للتطورات الحاصلة في المنطقة وعليها تلبية مطالب الشعب السورية في تحقيق الحرية وضمان الكرامة والعزة لكل السوريين بعربيه وكرده واقلياته القومية والمذهبية.

أن على قوى المعارضة الداخلية والمقصود بالدرجة الأولى الأحزاب السياسية الكردية والعربية فهم وإستيعاب شروط المرحلة والقيام بدورها في قيادة حركة التغيير وإلا فإنها ستفقد دورها مرة وإلى الأبد.

تشكل المسألة القومية الكردية من أهم القضايا التي ستواجه سوريا الجديدة، وأن عدم حلها ديمقراطيا سوف يعرض البلاد مجددا إلى الصراع والتناحر ولايمكن للشعب السوري التمتع بالحرية والإستقلال دون حل القضية الكردية في إطار سوريا الموحدة وفقا للإتحاد الإختياري، ويبقى الحل الفيدرالي هو الأمثل ومن الضروري طرح هذه المسألة في جميع مؤتمرات المعارضة .

الموقف الروسي من الأزمة السورية الأسباب والدوافع

فقدت روسيا إلى حين دورها إثر تفكك الإتحاد السوفياتي في العديد من المناطق ولاسيما في مجال العلاقات التجارية والإتفاقيات النفطية، وما أن إستقرت الأوضاع الداخلية وبخاصة بعد صعود بوتين السلطة، حتى وجهت أنظارها نحو الشرق الأوسط للعودة إلى الإستراتيجية السوفياتية السابقة كوريثة لها بعدم الإخلال بتوازن القوى عسكريا منذ التوقيع على إتفاقية تحالف وصداقة في ثمانينات القرن الماضي بين موسكو ودمشق، حيث كانت سوريا والعراق واليمن الجنوبية وليبيا والحبشة تقع في الدائرة السوفياتية.

وقد شهدت العلاقة بين موسكو ودمشق مراحل مختلفة بين الشراكة الإستراتيجية والفتور خلال أكثر من ستة عقود من الزمن. وفي إطار المتغيرات الثورية السريعة التي تشهدها الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تسعى الكرملين إلى ترتيب الأوضاع بما يتفق ومصالحها في مجالي الطاقة وتجارة الأسلحة، ولاسيما أن سقوط القذافي ضيق دائرة الكرملين في المنطقة ولم تبق لها من حلفاء الأمس سوى دمشق المهتدة أيضا بالسقوط.

وتعد سوريا آخر معقل روسي في عملية التوازن مع الغرب، ناهيك عن حاجة الصناعة العسكرية الروسية إلى السوق السوري، كون روسيا هي المصدر الوحيد لسلاحها. وقد إستلمت روسيا الإتحادية كوريثة الإتحاد السوفياتي ملف العلاقات الروسية - السورية، حيث كان الإتحاد السوفياتي يسلم الجيش السوري وتقدم المساعدات في مجال الخبرة والإستشارات وصولا إلى بلوغ سوريا مستوى التوازن العسكري مع إسرائيل، ففي عام ١٩٩٣ وحده قدرت كمية التبادل التجاري بين موسكو ودمشق بمليار دولار. وقد قام الروس ببناء ٦٣ مشروعا كبيرا في البنية التحتية الروسية على شكل أقساط. وفي عام ٢٠٠٠ كان حجم الدين الروسي على سورية تقدر بـ ١٢ - ١٣ مليار دولار. لكن تلك العلاقات تراجعت كثيرا في الفترة الأولى من حكم بشار الأسد، إذ لم يتخطى مستوى التبادل التجاري بينهما خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٤ الـ ٢٠٠ مليون دولار سنويا سنويا.

أعدت زيارة الرئيس بشار الأسد إلى موسكو في عام ٢٠٠٥ ولقائه بالرئيس فلاديمير بوتين الدفء للعلاقات الروسية - السورية، إذ ألغت روسيا ما بين ٧٣٪ من ديونها على سوريا، أي أن روسيا شطبت ٩.٨ مليار دولار من صافي ديون سوريا التي قدرت إجمالاً بـ ١٣.٤ مليار دولار. وبالتالي إرتقت سوريا إلى مصاف الدول الأقل مديونية في العالم، وكانت الكرملين تطمح من وراء ذلك إلى إقامة علاقات جديدة مع دمشق مستقبلاً.

وفي الكرملين وقع الرئيسان السوري والروسي أربع إتفاقيات في ٢٥ كانون الثاني عام ٢٠٠٥، تتعلق بالتعاون في مجالي النفط والغاز وتطوير العلاقات الإقتصادية والتجارية والعلمية والفنية، وفتحت تلك الإتفاقات الطريق أمام موسكو إعادة أمجادها السوفياتية أيام الحرب الباردة في الشرق الأوسط. وقد بحث الطرفان تطوير العلاقات وتمتينها من خلال مناقشة أكثر من ١٠٠ مشروع إستثماري قدرت بمئات الملايين من الدولارات. وبذلك تحسنت العلاقات السورية - الروسية مابعد عام ٢٠٠٥ وأخذت الكرملين على عاتقها تقديم الدعم لدمشق عسكرياً والوقوف إلى جانبها سياسياً والوقوف إلى جانبها في مجلس الأمن، مادامت الشركات الروسية مستفيدة منها. ودشنت تلك الزيارة بداية مرحلة جديدة من العلاقات العسكرية والسياسية بين الدولتين.

ولكن روسيا لم تعد تمتلك تلك القاعدة من العلاقات والحلفاء كما كانت عهد الإتحاد السوفياتي، إذ فقدت حليفاتها في القرن الأفريقي والبحر الأحمر، وجاء سقوط نظام معمر القذافي لتضييق الخناق على دائرة الفلك الروسي، لم تعد لديها حليف حالياً سوى دمشق التي مازالت تحتفظ بالنفوذ الروسي في الشرق الأوسط في عملية التوازنات الإستراتيجية مع أوروبا وأمريكا، ناهيك عن أن دمشق هي السوق الأساسي أمام الشركات الإنتاجية الروسية، وأن سقوط النظام تعد بمثابة كارثة للإقتصاد الروسي، خاصة وأن روسيا تربطها بدمشق عشرات المشاريع الإنمائية وعليها مديونات ضخمة على دمشق، لذلك تبقى القيادة الروسية قلقة من النتائج العكسية. ألم تجبر الشركات الأمريكية الرئيس ويلسون خوض الحرب العالمية الأولى ودخوله فيها عام ١٩١٧، كما أجبرت البرجوازية الألمانية بسمارك المشاركة في تقسيم أفريقيا مع الدول الإستعمارية الأخرى وقيادتها لمؤتمر برلين ١٨٩٤-١٨٩٥، فالمصالح الإقتصادية هي التي توجه السياسة.

ومن هنا نفهم مغزى دفاع الدبلوماسية الروسية عن النظام في سوريا، وفي أكثر من مناسبة أكد وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف دعم بلاده للنظام السوري في المحافل الدولية مبررا بأن الوضع الذي تشهده سوريا مختلف عن غيره.

وسلمت موسكو الملف السوري إلى ميخائيل مارغيلوف عضو الكي جي بي في الحقبة السوفياتية والذي عمل أيضا في مجال الترجمة في وكالة تاس والمبعوث الخاص للرئيس الروسي في العلاقات الأفريقية. وقد إلتقى مع وفد من المعارضة السورية بموسكو.

تؤيد الدبلوماسية الروسية إجراء إصلاحات ومحاولة فتح باب الحوار بين النظام والمعارضة، مع أن روسيا تدرك جيدا صعوبة هذه المسألة وإستحالة إعادة المياه إلى مجاريها السابقة، ويبدو أن روسيا تعودت على هذه السياسية التي كانت تخرج منها على الأغلب خاسرة، مثلما حصلت معها في العراق أيام حرب الخليج الثانية ومع ليبيا الآن، وهي بدون شك قلقه جدا من الوضع في سوريا، حيث إستقبل المتظاهرون بكل حفاوة السفير الأمريكي بحماة، بينما أحرقت الأعلام الروسية في عديد من العواصم.

هناك صراع داخل الدبلوماسية الروسية بصدد المسألة السورية، جناح يميل إلى الموقف الأوروبي يرى بأن المستقبل مع الشعوب وهذا الجناح قلق من تكرار السيناريو الليبي، والآخر يؤيد النظام . وتكمن الهواجس الروسية وخوفها من سقوط نظام البعث في دمشق في عدة أمور منها خوف مركز القرار في الكرملين من أن تقع سوريا في دائرة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين التي باتت سيادة الشرق الأوسط بلامنازع بعد سقوط القذافي، والقلق من تقوية النفوذ الإسلامي بدعم من تركيا وما يترتب على ذلك من إمكانية فتح جسر بين الإسلاميين والجماعات المناوئة لموسكو في القوقاز وتحديدًا في الشيشان وأنغوشيا وداغستان، والخوف من ضياع مليارات الدولارات المترتبة على حكومة البعث وفقدان روسيا لمشروعها الإستراتيجي في شرق البحر المتوسط.

الآن موسكو أمام إمتحان صعب وعسير، فمن جهة ترى بأم أعينها إنتهاكات حقوق الإنسان في البلاد ووصول الأمور بين السلطة والمعارضة إلى طريق اللاعودة، ومن جهة أخرى تتعرض إلى ضغوطات شعبية من داخلها ومن بعض المستشرقين الروس الأكاديميين الذين يقترحون على القيادة تغيير مسارها تجاه أحداث سوريا بتأييد الشعب بدلا من النظام الذي بات عمره قصيرا. ناهيك عن الضغوطات الدولية في مجلس الأمن. وقد كتب الكاتب الروسي

دانيسوف الكسندر بأن النظام في سوريا قد سقط، إذ لم تتوقف الإحتجاجات بالرغم من وحشية النظام ووقوف الكرد الذين يشكلون نسبة كبيرة إلى جانب المنتفضين.

أرسلت روسيا مبعوثها الخاص وهو نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف حاملا رسالة من الكرملين مؤكدة خطورة الموقف وضرورة الإسراع في الإصلاحات، فروسيا تواجه ضغوطات دولية وداخلية. وبوغدانوف دبلوماسي روسي رأس منذ عام ٢٠٠٢ قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي أيلول ٢٠٠٤ أصبح سفيرا لروسيا في مصر، وعينه ديمتري ميدفيديف في حزيران ٢٠١١ نائبا لوزير الخارجية، والتقى بالسفير السوري في موسكو قبيل توجهه إلى دمشق.

نعتقد شخصا أن روسيا سوف لن تغير موقفها بسهولة وستقف إلى جانب نظام دمشق في محاولة إنقاذها حتى لحظة الحسم، وعندما تصبح إسقاط النظام أمرا مؤكدا و يبلغ السيف العزل حينها ستغير موقفها، ولكن هذه الخطوة ستكون متأخرة جدا ولن تبرىء موقف كلا من بوتين وميدفيديف وستدفع روسيا ثمنا باهظا على مواقفها الهزيلة تجاه ما يحدث من إنتهاكات في الشرق الأوسط ولعقود طويلة .

الموقف الروسي من المسألة الكردية (في ضوء زيارة الوفد الكردي إلى موسكو)

بداية لابد من التنويه بان الوفد بهيكلته الحالية (والأمر لايتعلق بأشخاص معينين وإنما بالمبادئ العامة) لايمثل الشعب الكردي بل جزء منه، مثلما لايجح لأي طرف آخر الإدعاء بذلك، لأن التمثيل يأتي من خلال صناديق الإقتراع الشعبية أو من حكومة منتخبة ديمقراطيا أو عبر تمثيل جبهة وطنية شاملة لكافة الفعاليات والتيارات، وكل هذه الصفات غير متوفرة في الوفد. ثم أنه لايمكن إضفاء صفة الدبلوماسية على الوفد لأن أعضائه لايمثلون هذه الصفة حسب المعايير الدولية، فهو إذن وفد سياسي يمثل جهة بعينه لأكثر.

حاول بعض الأطراف تصوير زيارة قسم من أطراف كردية من غرب كردستان إلى موسكو بمثابة إكتشاف لعالم جديد لم يكن موجودا، الأمر بالطبع ليس بهذا الشكل، المسألة لاتتف عند مسألة الإستقبال، بل ماذا يحمل الوفد المضيف من مشروع بصد مستقبل القضية الكردية في سوريا. الروس ليسوا جدد في المسألة الكردية، بل لهم باع طويل في هذا المضمار، إذ أن العلاقات الروسية - الكردية تعود إلى أوائل القرن التاسع عشر، خلال فترة إنضمام ماوراء القوقاز (جورجيا وشمال أذربيجان وشرق أرمينيا) إلى روسيا. إتسمت تلك العلاقات بطابع العمل المشترك ضد الإمبراطوريتين الفارسية والعثمانية المعاديتين لروسيا والمحتلتين لكردستان. وقد شارك الكرد إلى جانب الجيش الروسي في فترة الحروب الروسية - الفارسية ١٨٠٤-١٨١٣ و ١٨٢٦- ١٨٢٨ والحرب الروسية - العثمانية ١٨٢٨- ١٨٢٩ وغيرها من الأحداث الصراعية الساخنة في المنطقة.

ناهيك عن الدور الكبير للإستشراق الروسي - السوفياتي في مجال الكردولوجيا، فقد برز اسماء لامعة خدمت القضية الكردية من خلال دراساتهم الأكاديمية المتعددة الأوجه. ويكفي أن نذكر في هذا المجال كل من ديتل وبرزين ولرخ وجابا ويوستي وإيكييازاروف وبنزنكر وكارتسف

وكوليبواكين وليخوتين ومورافيف وأورييللي وفيلجيفسكي ونيكيتين وخالفين ولازاريف وحسرتيان... الخ.

كان الشعب الكردي طوال تاريخه الطويل ومن خلال ثوراته وإنفاضاته التحررية يتصلون بالحجارة الشمالية (روسيا)، لنيل دعمهم في النضال ضد محتليه، في حين نظر الروس دوماً إلى الكرد كورقة سياسية ضاغطة ضد عدوتيه كل من إيران وتركيا المحتلتين لكردستان في عملية حماية مصالحها في غرب آسيا والشرق الأوسط.

جاء الإهتمام المتبادل بين الشعبين الكردي والروسي بحكم الجغرافيا كشعبين جارين، ناهيك عن المصالح المتبادلة في مواجهة العدو المشترك. ففي الوقت الذي إتسمت تلك العلاقات من الجانب الكردي بالمصادقية وبطابع إستراتيجي، لم يكن لدى الروس أبداً خطة أو مشروع بصدد تبني القضية الكردية. السياسة الروسية تجاه الكرد لم تتغير بل حافظت على سماتها العامة في عهدي القيصرية والسوفياتية، سياسة الإستقواء بالكرد في عملية التوازن وتركهم بين أنياب الوحوش في اللحظات الحاسمة. ويمكننا إعطاء عدة أمثلة على ذلك:

١- كانت العلاقات الكردية - الروسية وطيدة خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، ففي عام ١٩١١ سيطرت القوات الروسية على أكثر المناطق الكردية لاسيما في شرق كردستان، وساهم الروس في فتح مدرسة كردية في مدينة خوي الواقعة تحت نفوذ الزعيم الكردي سمكو، وكان يفترض أن تقوم روسيا بإنشاء دولة كردية وضمها إلى حدود القيصرية بمجرد سقوط الإمبراطورية العثمانية، إلا أن قيام ثورة أكتوبر الإشتراكية عام ١٩١٧ في روسيا غيرت موازين القوى، حيث إنتقلت روسيا الجديدة (بحكم أوضاعها الداخلية الصعبة والضعف الخارجي عليها) وحماية لمصالحها القومية العليا، من عدوة لدودة للدولة العثمانية إلى صديقة حميمة لتزكيا الكمالية ووقعت معها جملة من المعاهدات، ضحت بالقضية الكردية.

٢- إستقوت روسيا في عامي ١٩٠٧ و١٩٤١ بالشعب الكردي في شرق كردستان، حيث في الحالتين وضعت روسيا شمال إيران تحت نفوذها، في عمليتي التوازن الروسي - البريطاني، ومع بداية الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن في إطار المرحلة الأولى من تلك الحرب، تراجعت القيادة الستالينية عن موقفها الداعم لجمهوريتي كردستان وأذربيجان الديمقراطيتين، وخضعت للضعف الغربية لإنسحاب قواتها من المنطقة، لكن ذلك لم يكن مجانياً بل بعد أن نجحت الدبلوماسية السوفياتية مع حكومة طهران للحصول على إمتيازات نفطية، وعقد

معاهدة مع حكومة قوام السلطنة بتاريخ ٤ نيسان ١٩٤٦ نصت على إنسحاب الجيش الأحمر خلال ستة أشهر. ومرة أخرى فضلت القيادة الروسية مصالحها القومية على المبادئ والأخلاق والإنسانية.

٣- أثناء قيام دول السننوتو(تركيا وإيران) وبالتنسيق مع نظام بغداد بعملية (الدجلة) عام ١٩٦٣ ضد ثورة أيلول التحررية بهدف تصفيتيها وبمساعدة من القوات السورية بقيادة العقيد فهد الشاعر، أرسل وزير خارجية الإتحاد السوفياتي أندريه غروميكو مذكرة احتجاج إلى الحكومات الأربعة طالب فيها بالإنسحاب الفوري لتلك القوات وتم رفع القضية الكردية إلى مجلس الأمن الدولي عن طريق منغوليا الشعبية، كان ذلك في المرحلة الثالثة من الحرب الباردة (١٩٤٩-١٩٧٢)، ولكن في المرحلة الرابعة منها (١٩٧٢-١٩٧٩) -مرحلة الإنفتاح بين المعسكرين والوفاق الدولي التي بدأت مع قمة نيكسون - بريجنيف في موسكو ١٩٧٢ والتوقيع على معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية المعروفة بسالت^(١)، ثم قمة كارتر - بريجنيف في فيينا عام ١٩٧٩ والتي أسفرت نتائجها على التوقيع على إتفاقية سالت^(٢)، وفي خضم ذلك وعندما نسجت خيوط إتفاقية ٦ آذار ١٩٧٥ التي كان عرابها وزير خارجية أمريكا هنري كيسنجر، لم يحرك الجانب السوفياتي ساكنا، التي على أساسها قوضت واحدة من أهم ثورات حركات التحرر في العالم.

لكن من الخطأ النظر إلى النصف الفارغ من الكوب وإعطاء لوحة سوداء عن الموقف الروسي من الشعب الكردي وحركته التحررية، روسيا كانت دولة عظمى ومهمة وستبقى، وبالْحَقِيقَة كان للروس دور ومواقف إيجابية في مراحل تاريخية، إضافة إلى فتح مراكز الدراسات الكردية في موسكو ولينينغراد وبيريفان وبأكو، ولا بد من الإشارة إلى أنه في سنوات العجاف الكردية، عندما أصبحت إسم كردستان من الممنوعات، كان الإتحاد السوفياتي يحتضن العشرات من الباحثين والطلبة والمقهورين الكرد وتهيئهم للمستقبل، وهناك المئات من الشخصيات (الجنود المجهولون) الذين كانوا يتعاطفون مع أبناء الكرد في تلك السنوات المرة، وبرز هؤلاء في مجالات مختلفة، كان هناك م.س لازاريف وم.أ.حسرتيان على الصعيد الأكاديمي، وبوفين الإعلامي الشهير والصدیق فلاديمير أندرييفيچ ميرونوف وإيكاريف وسميرنوف في وزارات التعليم والتضامن ومجلس الإتحاد العام، زاندا الإصدارات الأكاديمية المستمرة.

وإذا حاولنا تقييم السياسة الروسية من القضية الكردية من الضروري الإشارة
وباختصار إلى عدد من المعطيات، الجيوبوليتيكية والإستراتيجية والأمنية وتشابك المصالح
التي تساهم في تداخل وتشابك مجموعة قضايا مختلفة الجذور ومتناقضة المصالح ، فالخبراء
الإستراتيجيون الروس ينظرون إلى المسألة الكردية وكردستان في الشرقين الأوسط والأدنى في
المنظور العام، كجزء من الكل أو بمعنى آخر كجزيرة صغيرة في محيط ، وهذا بالذات يمنع
تبلور موقف روسي مؤيد من القضية الكردية.

وإذا اعتبرنا الزيارة خطوة سياسية، فبأي اتجاه ذهب وماهي النتائج وماتأثيراتها ولماذا
جاءت في هذه المرحلة بالذات .

وأخيراً، أقول أن "المصالح هي فقط التي تتحكم بالمواقف السياسية وإليها تخضع الأخلاق
والمبادئ السامية".

في عام ١٩٨٣ طلب مني الشهيد سامي عبدالرحمن نقل رسالة شفوية إلى الأكاديمي
والسياسي والإعلامي البارز يفغيني مكسيموفيتش بريماكوف الذي كان يرأس آنذاك معهد
الإستشراق الذي كنت باحثاً فيه ومغزاه " لقد كنتم (أي الروس) تدعموننا أيام قوتنا،
وتركتمونا اليوم في ضعفنا، ماالسبب؟، فأطلق الرجل إبتسامة دبلوماسية هادئة، لأنه لم يكن
يملك جواباً لسؤالي الحير. فالشعب الكردي إنتصر عسكرياً، لكنه فقد كل شئ على طاولة
المفاوضات!!!.

التورط الروسي في العقدة السورية

القادة الروس الثلاثة (بوتين - ميدفيديف - لافروف) يهدمون بمعاولهم صرخ العلاقات التاريخية التي ترسخت جذورها بين الدولتين (سوريا وروسيا) وشعبيهما، خلال عقود عديدة، إذ شهدت تلك العلاقات تطورا في كافة المجالات السياسية والثقافية والإقتصادية تميزت بالموودة، لكن بوتين - ميدفيديف قوضا تلك العلاقات ، مثلما قوضوا صرح علاقاتهم مع العديد من الأصدقاء القدامى .

كتب المحلل السياسي الروسي المستقل الكسي فورويوف قائلا : "أن روسيا تفقد على الدوام الدول الصديقة"، في حين ذهب رئيس تحرير "روسيا في الشؤون العالمية" فيودور لوكيانوف أبعد من ذلك بكثير، حين صرح "نفقد شركائنا القدامى، دونما نحظى بأصدقاء جدد".

هذه إقرارات وتحليلات خطيرة من أهل البيت، والعلة في الإستراتيجية الروسية الخاطئة تاريخيا والتي تكمن في الوصول إلى المياه الدافئة ولو كانت ذلك على حساب دموع ودماء الشعوب. لقد اصبح بوتين - ميدفيديف - لافروف شركاء حقيقيون لعمليات الإبادة الجماعية التي تنفذها القوات العسكرية والأمنية السورية ضد الشعب، فمن جهة يستمر تدفق السلاح الروسي المستمر التي تستخدم لقتل الشعب الأعزل من السوريين مما يؤجج لهيب العنف وتدفع بالأمر نحو حرب أهلية، وبهذا الصدد أشار الخبير في منظمة العفو الدولية للتعاون مع الأمم المتحدة خوسية لويس دياز، بان روسيا هي أكبر مورد للأسلحة للنظام السوري وبالتالي تتحمل روسيا مسؤولية خاصة، ومن جهة أخرى تستمر الدبلوماسية الروسية منذ تشرين الأول ٢٠١١ في منع إعتقاد قرار مجلس الأمن الدولي حول سوريا، حين استخدمت روسيا والصين حق النقض (الفيتو) عند النظر في قرارالإم المتحدة بشأن سوريا التي أدانت حكومة الأسد لقمع الإحتجاجات المناهضة للحكومة. وحسب وكالة "إنتر فاكس"، فقد صرح الممثل الدائم للإتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين بأن روسيا لن تسمح لإتحاد قرار في مجلس الأمن بصد سوريا. وحقيقة الأمر بهذا الإصرار تصبح

روسيا شريكة لجرائم النظام السوري ، ولا يمكن لكرملين إلى مالانهاية التمسك بدبلوماسيتها الخجولة أمام الراي العام العالمي ، وهذا ما أكد عليه ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الدائم لدى الأمم المتحدة سوزان رايس بأنه في غضون (١٠) أشهر راينا العواقب بسبب تقاعس بعض الدول ، ولم تعد لروسيا حجة لعرقلة قرارات الأمم المتحدة وتبرير النظام الوحشي في القمع.

والسؤال الذي يطرح نفسه ، لماذا تقف روسيا ضد الثورة السورية، مدافعا عن نظام الأسد؟. بالتأكيد هناك أسباب عدة يمكننا تلخيصها على النحو التالي :

- تعتبر سوريا آخر حليف لروسيا في الشرق الأوسط والأدنى وآخر معقل في عملية التوازن مع الغرب، تخاف من فقدانه كحليف من الميراث السوفياتي ، لذلك تعادي الدبلوماسية الروسية كل المقررات الدولية والإقليمية والعربية ضد دمشق.

- ينتمي كل من بوتين والأسد إلى مدرسة واحدة - مدرسة الإستبداد. أدى فلاديمير بوتين خدمته العسكرية في جهاز أمن الدولة، وعمل في جمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشرقية) في الفترة ما بين ١٩٨٥-١٩٩٠ والتي كانت من أكثر الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية إستبدادا ودولة أمنية بامتياز. وفي تموز ١٩٩٨ عين بوتين مديرا لجهاز الأمن الفدرالي في روسيا الاتحادية، وفي آب ١٩٩٩ أصبح رئيسا لحكومة روسيا الاتحادية باختيار من بوريس يلتسين، وفي أعقاب إستقالة بوريس يلتسين تولى إختصاصات رئيس روسيا الاتحادية وكالة بتاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٩٩، وفي ٢٦ آذار من عام ٢٠٠٠ أنتخب رئيسا لروسيا الاتحادية وأعيد إنتخابه في ١٤ آذار ٢٠٠٤، ويشغل بوتين منذ ٨ أيار ٢٠٠٨ منصب رئاسة الوزراء لروسيا الاتحادية، وهو مجهز لترشيح نفسه في الإنتخابات القادمة في الشهر المقبل، الأمر الذي طلب منه الرئيس السوفياتي السابق غورباتشوف أن لايرشح نفسه مجددا. وبالتالي نرى أن حكم بوتين الإستبدادي الطويل يتميز بدكتاتورية شبيهة جدا لدكتاتوريات الشرق الأوسط وبالأخص لدكتاتورية الأسد.

- تشكل ثورات الشرق الأوسط تهديدا لحكومتى روسيا والصين اللتان تنتظران ثورات مماثلة للربيع العربي.

- بيع الأسلحة الروسية وهي جزء من حرب الشركات بسبب حاجة الصناعات العسكرية الروسية إلى السوق السوري . إضافة إلى المصالح الاقتصادية الروسية سواء أكان على مستوى الشركات أو الأفراد .

- الحفاظ على القاعدة البحرية الروسية على الساحل السوري إضافة إلى خطط للتعاون في مجال الطاقة .

- خوف روسيا من سيطرة منظمة القاعدة والسلفية المتزمتة على الوضع مما تشكل تهديدا للوجود الروسي في منطقة القوقاز .

- الحنين إلى لعبة الكبار زمن الحرب الباردة بهدف الحفاظ على توازن القوى في المنطقة، بعد أن شعرت روسيا بأنها فقدت نفوذها في العالم .

واليوم يبدو أن موسكو في ورطة حقيقية إزاء موقفها المشين من الثورة السورية، لا يمكن لقيادة روسيا مواجهة رغبات العالم العربي ولاسيما دول الخليج، وفي وقت هبطت شعبية روسيا في العالمين العربي والإسلامي إلى الحضيض، فالدبلوماسية الروسية بنت جدارا عاليا بين شعوب المنطقة وروسيا وهدمت جميع العلاقات مع الشعب السوري لدرجة أنها قطعت معها حتى شعرة معاوية، وبذلك فإن روسيا أخذت تفقد آخر حليف لها في الشرق الأوسط وهو الشعب السوري الذي ملئ صدره حقدا ضد روسيا .

وبالتالي بدأت القيادة الروسية بالبحث عن إمكانيات الخروج من ورطتها، فحسب المكتب الصحفي لكرملين شرح ميديفيد لرنيس وزراء تركيا الموقف الروسي من الأزمة السورية، باحثا عن طرق لعلاج الأزمة . وفي السلبغ من شباط كان وزير خارجية روسيا سيرجي لافروف مع مدير الإستخبارات الخارجية ميخائيل فرادكوف في دمشق ، ربما للضغط على الأسد بالإسراع في ما سمي بإصلاحاته، لأن روسيا لم تعد قادرة على مواجهة الرأي العام الدولي والداخلي الروسي .

ونشرت جريدة "فزكلياد" الروسية بأن الممثل الخاص للرئيس الروسي في الشرق الأوسط ونائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف قد قام بشرح الموقف الروسي للجانب السعودي .

وفي هذه المعمة من الصراع الدولي وفي وقت أخذ الملف السوري طريقه إلى لجنة حقوق الإنسان لرفعه إلى الأمم المتحدة مؤكدا أن ما يحصل في سوريا هو جرائم ضد الإنسانية، وفي

وقت بات سقوط نظام بشار الأسد مسألة وقت ، يلعب رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بالفاظ لاعمنى لها ، حين قال: "أن المجتمع الدولي لاينبغي أن تتصرف" مثل ثور في متجر للخزف الصيني" ، فإنه ينبغي أن تعطي للشعب السوري فرصة للتعامل مع المشاكل في بلادهم)) - وهذا يعني من وجهة نظره إعطاء الفرصة لنظام بشار إبادة نصف الشعب السوري مقابل بقائه مثلما فعل بول بوت - يان سري في كمبوديا ، حيث لقي مليوني شخص مصرعهم بين عامي ١٩٧٥ - ١٩٧٩ بإسم الثورة الشيوعية. أن الدبلوماسية الروسية مثلما فقدت نفوذها في مصر وليبيا والعراق واليمن بسبب أخطائها فإنها بموقفها المخزي من القضية السورية ستفقد آخر حلفائها - الدولة السورية أرضا وشعبا وأعتقد أنها تبحث عن مصالح بديلة، قد تلقى جوابها عند دول الخليج.

العامل الكردي في العلاقات التركية - السورية

وموقف تركيا من الأحداث في سوريا

مرت العلاقات التركية-السورية منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى بداية القرن الحديدي بمحطات صعبة غالبا ما إتسمت بطابع الحرب الباردة بين الطرفين. فتركيا تبنت العديد من المشاريع الشرق أوسطية في إطار التحالف الغربي، إنضمت مبكرا إلى حلف الناتو ومن ثم حلف بغداد (السننو لاحقا)، وأخذت بمشروع مارشال - مشروع الحزام الشمالي، لتطويق الدولة السوفياتية وسحق حركات التحرر في المنطقة وبخاصة الكردية والفلسطينية ، وتحجيم قدرات الدول العربية، وكانت تركيا أول دولة في العالم الإسلامي تعترف بإسرائيل في عام ١٩٤٩.

عكرت صفو العلاقات التركية - السورية مجموعة ملفات مزمنة، من بينها ملف لواء الإسكندرونه (هاتاي) الذي ضمه تركيا نهائيا عام ١٩٣٨ وبسببه تأزمت علاقاتهما، ناهيك عن تنامي العلاقة والتعاون العسكري والاستخباراتي بين تركيا وإسرائيل . ولعل الملف الكردي يحتل الصدارة بين مجموع الملفات التي تخص البلدين وأعقدها، الذي تحول إلى أكثر الملفات الساخنة في العلاقات الدولية في الشرقين الأوسط والأدنى بتاتا في تسعينات القرن الماضي، بعد أن إتهمت تركيا الحكومة السورية بايواء أعضاء حزب العمال الكردستاني وزعيمه عبدالله أوجلان وإستخدامها " الورقة الكردية " لزعزعة أمن وإستقرار تركيا.

وقد لجأت تركيا إلى إتخاذ سلسلة من الضغوطات ضد سوريا، مثل قيام حكومتها بمنع تدفق نصيب سوريا من مياه الفرات وحجز مياه نهر الخابور بأكملها لدرجة توقف جريانه كليا في الأراضي السورية، مما ألحق ضررا كبيرا بالأراضي الزراعية على ضفافي النهرين، إضافة إلى ذلك قيام الجيش التركي بأعمال إستفزازية على الحدود مع سوريا التي تخللتها إنتقال عناصر من الجيش التركي إلى الطرف السوري أمام مرأى ومسمع الجهات السورية التي إتلتزم الصمت وراء جدران مخافر الشرطة والمراكز الأمنية، خوفا من تفاقم الأزمة .

ولم تخلو علاقات الدولتين من الحرب الإعلامية والنفسية والتهديدات المباشرة والمبطنية، وبلغت الحرب الباردة ذروتها بين الجانبين ببروز أزمة ١٩٩٨، وتلويح قادة أنقرة بعملية عسكرية لإجتياح سوريا ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني . تزامنت تهديدات جنرالات أنقرة مع إشتداد الأزمة السورية داخليا بسبب أوضاعها الإقتصادية الصعبة، وخارجيا بسبب تعرضها لعزلة إقليمية وضغوطات أمريكية وأوروبية جراء الأزمة اللبنانية والموقف من حل مشكلة الشرق الأوسط .

نجحت تركيا في إرضاخ سورية بفرض شروطها على حكومة دمشق، فقامت حكومتها في خريف عام ١٩٩٨ بالتوقيع على إتفاقية أمنية مع حكومة أنقرة تضمن "ملحق سري بتنازل سوريا عن الأسكندرونة مدينة زكي الأرسوزي ((أحد أعمدة الفكر العروبي))، إذ أكد الجانب السوري فيه (في الملحق) بعدم وجود مشاكل حدودية مع الجانب التركي" ، إضافة إلى إتزامها بالتعاون أمنيا مع الإستخبارات التركية في مكافحة الإرهاب (والمقصود هنا مقاتلي حزب العمال الكردستاني الذين كانوا يجارون تركيا من اجل الحرية والمعارضين السوريين المتواجدين على الأراضي التركية) . لابل أن إتفاقية أضنة أعطت الحق للجيش التركي بالتوغل حتى عمق ١٥ كم داخل الأراضي السورية لتعقب الإرهابيين حسب قولهم. وصرح آنذاك السفير السوري في أنقرة نضال قبلان في مقابلة مع صحيفة "حرييت - ديلي نيوز" التركية عن أن بلاده أعدت ملفا متكاملا يتعلق بأعمال الإرهاب والتخريب التي شهدتها سوريا، مؤكدا في الوقت ذاته أن بلاده سلمت تركيا أعضاء من حزب العمال الكردستاني للجهة التركية، وكما تضمن الملف أسماء لاجئين سوريين ، تطالب الحكومة السورية تركيا بتسليمهم .

ثم جاءت إتفاقية أضنة ١٩٩٩ التي بموجبها طردت دمشق زعيم PKK عبدالله أوجلان من سوريا الذي أعتقل على أثره في نيروبي بكينيا على يد عناصر من الميت بدعم الإنترنت. ضحت دمشق "بالورقة الكردية" وبلواء الإسكندرونة مقابل تخفيف تركيا لضغوطاتها على سوريا ، وبالفعل قرر مجلس الأمن القومي التركي إخراج سوريا من قائمة الدول المعادية والقيام بالتطبيع العسكري والأمني معها .

وإثر طرد زعيم الحزب ومطاردة بقية أعضائه، تعززت العلاقات بين دمشق وأنقرة، لاسيما بعد زيارة الرئيس التركي آنذاك أحمد نجندت سيزر في حزيران ٢٠٠٠ إلى دمشق ومن ثم زيارة بشار الأسد إلى تركيا ٢٠٠٤. أعقب ذلك قيام رئيس الأركان السوري حسن توركماني في

بداية عام ٢٠٠٥ بزيارة أنقرة، وكانت من نتائج هذه الزيارات التوقيع على ١١ إتفاقية ومذكرة تعاون شملت مجالات التعاون الإقتصادي والأمني كإتفاقية التجارة الحرة ومكافحة الإرهاب والتعاون العسكري في مجالات التدريب وتبادل الخبرات والمعلومات ورفع مستوى التبادل التجاري إلى ٥ مليارات دولار وإزدياد الإستثمارات التركية في سوريا فبلغت مايقارب ٧٠٠ مليون دولار لأكثر من ١٣٩ شركة تركية وبلغ حجم التبادل التجاري في عام ٢٠١٠ حوالي ٢.٥ مليار دولار.

ومن جانب آخر فكت تركيا الحصار المائي عن سوريا فرفعت كمية تدفق مياه نهر الفرات لتصل إلى ٥٧٥ مترا مكعبا في الثانية والموافقة على مرور الغاز الأذري من ماوراء القوقاس إلى سوريا ، ووقوف تركيا إلى جانب دمشق ومساندة حكومتها في أزماتها الإقليمية والدولية مقابل تنازل سوريا عن الأسكندرونة والتعاون الإستخباراتي والأمني مع الميت والجيش التركيين لقمع حركة التحرر الكردية.

تركيا دولة تبحث عن نفسها على خارطة العالم، تتواجد داخل القيادة التركية عدة إتجاهات، إتجاه يميل نحو إنشاء حلف من المجموعات العرقية التركية في آسيا، وإتجاه يدفع بعجلة البلاد نحو أوروبا ، والأخير يعمل للعودة بتركيا إلى عالمها الإسلامي طالما بالعودة إلى أيام الإمبراطورية. في الوقت الذي يشهد البلاد من الداخل ضعضة ومشاكل كثيرة متشابكة، فهناك صراع حاد بين الجيش الذي يتمسك بمبادئ مؤسس تركيا الحديثة كمال أتاتورك وبين المدنيين، وصراع بين العلمانيين والإسلاميين. وتفاقم الوضع المالي بسبب الحرب المستمرة على الشعب الكردي ومسألة حقوق الإنسان والديمقراطية . وبإستلام حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، شهدت العلاقات التركية – السورية تطورا نوعيا على جميع الصعد بما فيها العلاقات الشخصية.

وضعت الثورة السورية التي إنطلقت في ١٥ آذار ٢٠١١ ضد نظام البعث المستبد، حكومة رجب طيب أردوغان أمام الحكم، فكان عليها كدولة جارة لسورية تربطها معها مجموعة مصالح إقتصادية وأمنية إتخاذ القرار. فبادرت على الفور إلى تسلم زمام الأمور، متبنية عقد مجموعة مؤتمرات للمعارضة السورية بقيادة جماعات الإخوان المسلمين، فتفاعل الشوار رافعين إلى جانب العلم السوري أيضا العلم التركي. ولكن سرعان ماخيب أردوغان الآمال، وهو يلعب كما يقول المثل الشعبي على الحبلين، فمن جهة يعطي تصريحات نارية لصالح الثورة ، ومن جهة ثانية

يعطى فرص وراء فرص لنظام بشار الأسد، ويمختصر الكلام يتناور، ليرى إلى أين تسير الأوضاع ولصالح من؟ معطياً الفرصة بهذا الشكل للنظام السوري تصفية الشورة.

لم يحكم سوريا بعد الإستقلال نظام يخدم تركيا كالنظام الحالي إقتصاديا وعسكريا وإستخباراتيا، وبالتالي من مصلحة تركيا بقاء هذا النظام. ولكن بالمقابل يعتبر حزب العدالة والتنمية نفسه حامل لواء "الحرية" والدفاع عن حقوق الشعوب الإسلامية، ويظهر نفسه بمظهر المدافع الأمين جامعلا من أردوغان بطلا إسلاميا، كل ذلك للعودة بتركيا إلى العالم العربي والإقليمي، بعد أن فقدت نفوذها في المنطقة وتعرضها لعزلة دولية، بسبب علاقاتها السيئة مع اليونان وقبرص وأرمينيا وبلغاريا وسوريا وليبيا... الخ.

وفي الختام تخضع الموقف التركي لعدة إعتبارات دولية وإقليمية، فعلى تركيا الأخذ بعين الإعتبار الموقف الأمريكي والأوروبي كعضوة في حلف الناتو ، وعليها النظر إلى إيران كقوة إقليمية في عملية التوازن وكشريك في الملف الكردي المتأزم والمعقد والذي يشكل عاملا مشتركا بين جميع الدول المقسمة لكردستان .

ومن المثير للدهشة أن أردوغان يذرف الدموع على حقوق الشعب الفلسطيني ويهضم في الوقت ذاته حقوق الشعب الكردي، يتحدى أردوغان إسرائيل – الابنة المدللة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا و تركيا عضوة في الناتو – وحليف الغرب بامتياز، ويتعاطف أردوغان مع أطفال الصومال الجوع ، في الوقت الذي أهدى الموت لأطفال كردستان العراق في أول يوم عيد الفطر جراء قصف طيرانه القرى والقصبات الكردية الآمنة، إن أردوغان يكيل بمكيالين . تهدف الإستراتيجية التركية من وراء هذه الخطوات إلى إعادة الإعتبار لتركيا والنظر إليها كقوة في المنطقة .

عموما تركيا تعمل وفق مصالحها القومية العليا في إطار الخطوط المتاحة والمرسومة لها من حلفائها في الناتو. وإن أكثر ما يخيفها من الملف السوري المسألة الكردية التي يمكن أن تتحول إلى كيان شبه مستقل، ليشكل مع إقليم كردستان العراق هلالا يحيط بتركيا . كما أن سوريا من جانبا تحاول العودة "إلى الورقة الكردية"، وإستخدامها كعامل ضغط على الموقف التركي، تجاه الأحداث في سورية . على قيادات الحركة الكردية عدم الإنجرار إلى محططات الحكومات المقسمة لكردستان، لأن ذلك لن يخدم المصالح العليا للشعب الكردي بل بالعكس يشكل تهديدا لأمنه ومستقبله.

رياض الترك: (وصيا على التاريخ) لاغيا الحقوق الكردية : أرضا وشعبا ! ولكن هل يمكن حجب الشمس بالغربال ؟

إنني شخصيا لم أستغرب مطلقا، عندما قرأت على صفحات الإنترنت الموقف الذي أبداه السيد رياض الترك تجاه الشعب الكردي وقضيته القومية بحصر المسألة الكردية بحقوق المواطنة وإلغاء الهوية القومية لكردستانية سوريا في ندوته ببرلين عاصمة ألمانيا الموحدة في ٨ كانون الثاني ٢٠٠٦، لكنني زعلت من أجله. أما شعوري الأول، فهو لأن الرجل ومواقفه تجاه القضية الكردية، باتت معروفة للقاصي والداني، عبر عنها هو بنفسه وبكل جلاء وفي مناسبات كثيرة ومختلفة رسمية كانت أم غير رسمية وفي مناقشات جانبية مع الشباب الكرد وفي إتصالاته مع الفضائيات العربية .

ويعود عدم إستغرابي بموقفه القومي القمئ، هو إنتمائه إلى مدرسة حملت زورا وبهتانا إسم الشيوعية وهي منهم براء، هذه المدرسة التي ربت أجيالا عديدة وفق هذا المنظور الضيق القائم على أحادية الفكر والإنتماء الواحد لجميع السوريين وهو الإنتماء العروبي، وإنكار الآخر ورفضه وعدم التعامل معه على أساس قومي، هذه الفلسفة التي تتعارض مع كل القيم والأخلاق والمبادئ السامية، وهي بالضد من حقوق الإنسان وحق تقرير المصير والمساواة التي هي من المفروض أن تكون مبادئ سامية أساسية من الفكر الماركسي ومعتقداته ومبادئه الأولية .

وبناء على هذا الموقف لابد من إبداء الملاحظات التالية :

- أن الشيوعيين السوريين وبكل أسف وبدل أن تلجأ إلى التمسك بكل القضية الكردية حلا سلميا ديمقراطيا ومنذ حوالي نصف قرن بعد تشكل الدولة السورية، كقضية قومية تشكل أزمة رئيسية من أزمات البلاد السياسية، من المفروض أن تكون جوهر الفكر الشيوعي، بدل من ذلك رفضوا الإعتراف بهذا الحق ولم يصدر منهم طوال نضالهم الطويل في سورية موقفا

مبدئيا واحدا تجاه القضية القومية الكردية، هذا الأمر الذي أفرغ الحزب الشيوعي السوري من محتواه الأهمي النضالي وجعله عرضة للإنشطارات والإنقسامات، لاسيما بعد دخوله مايسمى بالجبهة الوطنية والتقدمية وتسلم حزب البعث قيادة الدولة والمجتمع طبقا للمادة الثامنة من الدستور، ومع أن رياض الترك إفتقر عن رفاقه بهذا الشأن وسجن لأكثر من عقد ونصف لكنه بقي مخلصا لمدرسته الإستعلائية اللأمية .

- أن الشيوعيين الأكراد الذين كان لهم الدور الريادي في الحركة الشيوعية في سوريا، هم المسؤولون الأساسيون والمذنبون الرئيسيون ماوصل إليه الحزب الشيوعي السوري من مواقف خاطئة وسلبية تجاه القضية الكردية في سوريا وإعداد كوادهم وفقا للمفاهيم العروبية الضيقة وتلقينهم بأفكار غريبة عن الفكر الشيوعي، علما أن الشيوعيين العراقيين كانوا في طليعة من رفع شعار حق تقرير المصير للشعب الكردي في الخمسينات من القرن الماضي بما في ذلك تشكيل دولته القومية المستقلة ، وبهذا الصدد من الممكن مراجعة وثائق الحزب ومقالات الشهيد جمال الحيدري في بداية الستينات وغيره .

- تتحمل القيادات الشيوعية الكردية مسؤولية هذا النهج في التعامل مع المسألة الكردية في سوريا، فهؤلاء كانوا أول من أعطى الإيعاز لرفاقهم بتنفيذ مخطط الحزام العربي العنصري، حيث تحلى بعض الأسر منهم وبايعاز من عضو المكتب السياسي للحزب آنذاك عن أراضيهم وقراهم الحدودية ليحصلوا على الأراضي في مناطق أخرى تحت حجة تنفيذ مزارع الدولة . بالإضافة إلى ذلك أن الشيوعيين الكرد كانوا يرفضون التعامل مع الحركة السياسية الكردية والإعتراف بها كالطليعة السياسية للشعب الكردي والمدافع عن طموحه القومي بالرغم من المحاولات العديدة من الماركسيين الكرد لإقامة مثل هذه العلاقات في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، ووقوف اليساريين الكرد وطلائعه الثورية مع الشيوعيين في النضال الجماهيري وفي النشاطات والفعاليات والإنتخابات في الريف والمدينة .

- يتحمل الحزب الشيوعي المسؤولية التاريخية في عرقلة تطور سوريا فكريا وثقافيا ومنع نشر فكر التعددية الإثنية والتوافقية السياسية وفي إشتداد حكم الإستبداد، لأنه أصبح شريكا للبعث بمجرد حصول بعض من أعضائه على إمتيازات خاصة ولايزالون. وقد دفعت هذه المواقف الكوسمبوليتية للشيوعيين الكرد إلى ترك العشرات من الشباب الكورد مواقعها من الحزب المذكور والتحاقها بصفوف الحركة الوطنية الكردية التي إنطلقت في البداية في

أوروبا في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي، هذا ناهيك عن مجموعة الشاعر الكردي المعروف جكرخوين في منتصف الخمسينات الذي ترك صفوف الحزب الشيوعي لنفس السبب .

أما شعوري الثاني، الذي إستفزني، فهو لأن السيد رياض الترك الموسوم بمانديلا المنطقة لسنوات سجنه الطويل ولأقول مانديلا العرب، لأننا بالصراحة لم نتأكد بعد من إنتمائه القومي ولو أنه يعتبر نفسه عربيا، لاسيما أن نسبة الترك تثير الشكوك حول عروبته، فمثلا آل الترك البيروتيين يمتون بصلتهم إلى الأمراء البدرخانين الكردي، أما هو قد يكون تركيا أو تركمانيا أو شئ من هذا القبيل... الخ وهذه ليست المشكلة فكلهم بشر. لكن السؤال ليس هنا، بل كيف يمكن لشخصية سياسية مرموقة من هذا النوع يمضي ربع عمره في السجون وهو أمين عام لحزب شيوعي أن ينطق بمثل هذا الكلام الساذج من إنكار قضية سياسية وتاريخية للشعب الكردي في البلاد التي تربو عمرها المعاصر من قرن كامل أي منذ تقسيم كردستان العثمانية بين ثلاثة دول طبقا لإتفاقية سايكس - بيكو الإستعمارية. قد يحاول هو أن ينتقم من أمة زعيمه السابق خالد بكداش الذي كان بدوره يمارس السياسة نفسها على أرض الواقع، لأعرف إن كان ذلك بالصد رغباته، ففي فندق أوكرانيا بموسكو عام ١٩٨٣ تحدث إلينا السيد خالد بكداش وبوجود عضو مكتبه السياسي رمو شيخو بالعربية ، فرددت عليه بالكردية، وقلت : أن الرفيق عزيز محمد يتحدث إلينا بالكردية، فلماذا أنت لاتتحدث ونحن كورد . زد على ذلك مقولته المشهورة : (نحن الشيوعيين العرب في كل كتاباته وخطاباته)، علما أن الحزب الشيوعي يضم العرب والكردي والأرمن والشركس والتركماني والسريان الخ .

أما السؤال الأكبر، فهو بأي حق يقدم السيد رياض الترك على إنكار وجود القضية الكردية في سوريا وإلغاء تاريخه، ومن ماذا ينطلق !!؟، أهو خدمة للشوفينين والعنصريين العرب، أم هو إستكمال لمدرسة محمد طلب هلال في مواصلة نهج التعريب والإنصهار، وهو يعلم أكثر من غيره إنه نهج عقيم وفاشل، فحق الشعوب أقوى من أية ترسانة عسكرية، بينما لايملك السيد رياض الترك سوى بضعة مئات من المؤيدين لاغير . و أسأل السيد الترك إن لم تكن هناك قضية قومية فلماذا إذن إحصاء ١٩٦٢ من قبل السلطات آنذاك ولم صدور

دراسة محمد طلب هلال العنصرية الهادفة إلى التغيير الديموغرافي والقومي في محافظة الحسكة الكردية !!؟ .

فمن حق السيد رياض الترك كسياسي أن لايعترف بحقوق الشعب الكردي كما فعل غيره من المحافظين والعنصريين، ولكن ليس من حقه أن ينفي وجود قضية كردية وهو لم يطلع على تاريخ المنطقة، ولم يقرأ التاريخ الكردي، ولم يتخرج من معهد الدراسات التخصصية، ولم يراجع الإكتشافات الأثرية. إن آثار أجداد الكرد من الميتانيين والهوريين والكاشيين والماديين ومنذ مايزيد على ٢٥٠٠ سنة لأكبر شواهد على كردستانية المنطقة، ويعلم السيد رياض الترك كيف أن سايكس - بيكو قسمت كردستان العثمانية بين ثلاثة دول، مثلما قسموا المنطقة العربية بين كيانات عدة بعد سقوط الدولة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى .

ندعوا السيد رياض الترك إلى القيام بمسح جغرافي وعلى الأقدام على طول الحدود السورية - التركية ليتأكد بنفسه من طبيعة الأرض وساكنيه ومراجعة الوثائق العثمانية والأوربية، وإلا فإن تحدياً بهذا الشكل الجنوني، ورأياً بهذا الشكل الساذج، وفي أوربا وأمام العالم المتنور يقلل من قيمته كسياسي ، مع أنه كان بإمكانه الإستقواء بالكرد، أن من بنى تمثالا للشاعر العربي المعروف محمد مهدي الجواهري هم الكرد في كردستان العراق وليس غيرهم .

في الوقت الذي نشمن تضحيات السيد رياض الترك، ندعوه إلى الإعتذار من الشعب الكردي وأن ينطلق من الحقائق والشواهد التاريخية، ويجعل المنطق ركيزته السياسية، أنه رجل يمارس السياسة وليس عالم آثار، ولا أعتقد من مصلحته خلق شرح بينه وبين ١٨ ٪ من سكان البلاد وإلا فنقترح عليه وبعد هذه السنين من النضال أن يكون عضواً في القيادة القومية لحزب البعث ويستقبل من أمانة حزبه الشيوعي لأن في البعث آراء أكثر مرونة من رأيه ولأنه بهذه الأفكار العنصرية لايليق بالفكر الشيوعي ولو نهض ماركس لقال له : إن أفكارك بريئة من موافقك.

وأخيراً أن حل القضية الكردية في سوريا حلاً ديمقراطياً عادلاً وفي إطار الدولة السورية وعلى أساس التوافق والشراكة سيوطد من الوحدة الوطنية وسيعمق النهج الديمقراطي في البلاد، لأن المسألة القومية هي من الفباء الديمقراطية .

کردستان سوريا ولعبة المصالح

إعتاد أعداء الكرد على اللعب بعواطف شعبنا، عبر إطلاق كلمات معسولة وتصريحات مبرمجة، ومن الخطأ جدا إطلاق الأحكام السريعة تجاه تصريح أو موقف صادر من هذا القبيل من جهات سياسية، كما نفعه على الأغلب نحن الكرد .

ففي الآونة الأخيرة، تتحول جميع الأنظار إلى إقليم غرب كردستان، بدأت بإرسال دولة الأسد وفدا كبيرا للقاء بقيادات كردية في قامشلو - حسب ما أشيعت إعلاميا-، تلتها الإهتمام الواسع من موسكو على الصعيدين الحكومي والإعلامي لدرجة أصبحت المسألة الكردية وعلى حين غرة الشغل الشاغل للدبلوماسية الروسية، الأمر الذي يذكرنا بموقف وزير خارجية الإتحاد السوفياتي أندريه غروميكو ضد تدخل الستتو(تركيا وإيران) إضافة إلى إرسال حكومة البعث في دمشق كتبية مشاة ترافقها مدرعات بقيادة العقيد فهد الشاعر إلى كردستان العراق عام ١٩٦٣، وتهديده للدول الأربع المقسمة لكردستان بالتدخل إن لم تنسحب تلك القوات من الأراضي الكردية مع عرض المسألة الكردية على هيئة الأمم المتحدة عبر حليفاتها الإشتراكية آنذاك دولة منغوليا الشعبية. إذ أدان الإتحاد السوفياتي هذه الحرب القذرة ضد الشعب الكردي، وفي يوم ٢ تموز عام ١٩٦٣ توجهت حكومة منغوليا رسميا بتكليف من موسكو إلى هيئة الأمم المتحدة بطلب إدراج مسألة "سياسة الإبادة الجماعية إزاء الشعب الكردي في العراق" في جدول أعمال الدورة العامة لهيئة الأمم المتحدة. ففي تموز عام ١٩٦٣ أدانت الحكومة السوفياتية بحزم الأعمال العسكرية في كردستان وعبرت عن تضامن الشعب السوفياتي مع النضال العادل للشعب الكردي في العراق من أجل حقوقه القومية وفي ٩ منه سلم وزير الخارجية السوفياتي اندريه اندريه غروميكو سفراء العراق وإيران وتركيا وسوريا بيان الحكومة السوفياتية، حيث طالبهم بالوقف الفوري لمشاركة القوات الأجنبية في الحرب ضد الكورد محزرا من مغبة هذه الأعمال التي تهدد السلم في الشرقين الأوسط والأدنى وفي الوقت ذاته أرسلت الحكومة السوفياتية رسالة إلى مجلس الأمن الدولي

أشارت فيه " إلى العمليات الحربية الواسعة ضد المدن والقرى الكردية الآمنة من قبل القوات المزودة بالطيران والمدرعات التي تقصف بوحشية السكان العزل بمن فيهم الأطفال والنساء والشيوخ محولة مناطق كردستان الواسعة إلى خراب، مضيفا بأن الحكومة السوفياتية ترى ضرورة إبلاغ مجلس الأمن بأنه في حال إستمرار التدخل من قبل القوى الخارجية في الأحداث الجارية في شمال العراق (أي كردستان) قد يكون ضروريا الدعوة إلى إنعقاد مجلس الأمن لإتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء هذا التدخل وهو الموقف نفسه الذي يقوم به وزير خارجية روسيا الإتحادية سرغي لافروف الآن تجاه الكرد السوريين من خلال التنديد بالأعمال الإرهابية ضد الكرد العزل داعيا مجلس الأمن الدولي إلى إدانتها.

من حيث المبدأ، وللهولة الأولى، فإنه موقف إيجابي، لاسيما أن المسألة الكردية في سوريا تتحول إلى مادة حيوية في العلاقات الدولية، فروسيا دولة كبرى جارة لكردستان، وبالتالي من حقها حماية مصالحها وأمنها القوميين، ولكن الروس ومنذ أن أبدت الإهتمام بالكرد وقضاياهم منذ أكثر من (١٥٠) عاما وليومنا، لم تخرج سياساتها عن إطار حماية مصالحها الذاتية وإستخدام الكرد كورقة ضغط راحة في عملياتها السياسية في الشرقين الأوسط والأدنى وغرب آسيا.

فنظرة مقارنة بسيطة بين موقفين متناقضين للحكومة السوفياتية بين عامي ١٩٦٣ و١٩٧٥ من موقف الدفاع عن القضية الكردية في لعبة الحرب الباردة عام ١٩٦٣ وصمتها تجاه المؤامرة الدولية ضد ثورة أيلول في المرحلة الأخيرة للحرب الباردة (مرحلة الوفاق)، علما أن غروميكو كان طوال الفترة هو نفسه حامل حقيبة وزارة الخارجية السوفياتية، تظهر بجلاء أن المصالح هي التي تحدد البوصلة السياسية. وقبل ذلك كانت الإتفاقية السوفياتية - الكمالية في أعقاب ثورة أكتوبر، والإتفاقية السوفياتية - الإيرانية (إتفاقية البترول والغاز) مقابل تضحية ستالين بالجمهوريتين الديمقراطيتين في إيران. ويبدو أن الحكومة السوفياتية حققت في الخفاء نجاحا دبلوماسيا ، حيث حصلت على موافقة الحكومة الإيرانية بالحصول على إمتيازات نفطية ، لهذا فإن الجانب السوفياتي أعلن عن إستعداده للإنسحاب من الأراضي الإيرانية في خلال ستة أسابيع شرط إمتناع مجلس الأمن عن مناقشة القضية. وفي هذه الأجواء وقع رئيس وزراء إيران قوام السلطنة مع الزعماء السوفيات على معاهدة بهذا الخصوص . وإضطر السوفيات إلى سحب قواتهم سنة ١٩٤٦، وذلك تحت ضغوطات الدول

الإستعمارية، وكذلك نتيجة لإمتلاك الولايات المتحدة السلاح النووي الذي لن تتورع عن إستعماله في حال تعرض مصالحها للخطر ، ولاسيما أن السوفيات لم يكونوا قد إمتلكوا بعد القنبلة الذرية إلا في عام ١٩٤٩ .

أن موقع الكرد الشرق أوسطية في المنظور الروسي لايتعدى أن سياسة روسيا الشرق الأوسطية تنظر إلى الكرد كجزيرة صغيرة جدا في محيط كبير، وبمعنى آخر تتحرك الدبلوماسية الروسية في إطار الإستراتيجيات العامة في عملية التوازنات الدولية، وإنطلاقا من هذه الفكرة تسعى الدبلوماسية الروسية ومعها إيران والمالكي - حلفاء الأسد- إلى جر الكرد بإتجاه النظام كخطوة أولية وتحت يافطة " ليتحد الجميع ضد العدو المشترك - الإرهاب الأسود"، تليها الخطوة التالية ضم الكرد إلى المعادلة الروسية - السورية في جنيف ٢، في إطار مشروع التخلي عن إسقاط النظام لمواجهة "الإرهاب". ولايمكننا إستبعاد أن مايجري في مناطقنا هي بمباركة وتخطيط من جنرالات الإستخبارات السورية المختصين بالملف الكردي، وأن تلك المجموعات ليست سوى من نتائجها، وما تصريحات الصحافة السورية والمالية لها ومن ثم تصريح الأسد الأخير حول قرب تشكيل دولة كردية، سوى جزء من هذه اللعبة التي تهدف إلى زعزعة الإستقرار في المناطق الكردية وإثارة القلاقل والإضطرابات والصراعات القبلية والطائفية بين مكونات مجتمع كردستان، وإثارة الخوف لدى الأتراك والشوفينيين العرب من مخاطر تشكيل دولة قومية كردية، وصولا إلى خلط الأوراق وتفكيك ماتبقى من الثورة السورية وتشويه سمعتها وضربها.

أما تركيا، فإضافة إلى أنها دولة مهمة في حلف الناتو، تتحرك دبلوماسيتها في إطار بعدين آخرين: وهما البعد الطوراني من خلال مجموعاتها التركبية من تركة الإتحاد السوفياتي، والبعد الإسلامي، من خلال حزب أردوغان، وهو البعد الذي سخره القيادات التركبية لمصالحها القومية العليا، كلما دعت الضرورة إلى ذلك. فتركيا هي الجارة الأقرب لغرب كردستان بمحدود تمتد حوالي ألف كيلو متر، ناهيك عن شركاتها تسعى لنيل حصة الأسد في عملية البناء والعقود بعد سقوط النظام، ولاسيما ان تركيا تسيل لعباها وهي تنظر إلى الدخان المتصاعد من حقول رميلان والسويدية التي لاتبعد عن حدودها سوى بضعة كيلومترات قليلة، فأمن إقليم غرب كردستان مهم وحيوي بالنسبة لإستراتيجية الدولة التركية، وبالتالي تنحصر

مضمون الدبلوماسية التركية إزاء كرد سوريا جرهم من خلال حزب الإتحاد الديمقراطي السوري إلى ما يعرف "بمشروع السلام" الدائر بين حكومة تركيا وحزب العمال الكردستاني. وعليه لابد من الإشارة إلى نقاط في هذا الإطار:

- تجري لعبة قذرة في مناطق غرب كردستان تشارك فيها الإستخبارات السورية وقوى دولية وإقليمية وعربية للعب بالورقة الكردية لأهداف سياسية وإستراتيجية مرسومة.

- تسعى دمشق وبالتنسيق مع حلفاءها إلى إفراغ المناطق الكردية من سكانها، وعدم قيام السلطات بتوفير مصادر المياه ومنها - الشرب، ليس إلا خطوة في هذا المجال، لأنه يمكن التخلي عن الكهرباء، في حين لا يمكن الإستغناء عن الماء (مصدر الحياة). ومن الضروري أن تقوم الأحزاب الكردية وخاصة PYD كإدارة حاكمة بتوفير مولدات لضخ المياه وتوفيرها للشعب، لإفشال المخطط.

- حذارى من محاولات جر الكرد في غرب وجنوب كردستان إلى مواجهة القاعدة.

- محاولات جر الكرد إلى حرب الأخوة أو حرب طائفية.

- تركيا وإيران دولتان قائمتان على التوازن، متضادتان مذهبياً، ومتصارعتان على التوسع، لكنهما متفتتان على الكرد وقضيته القومية، عندما تصل الأمر إلى الخطوط الحمراء. ومن هنا، فإن الحركة القومية الكردية، بأحوج ماتكون إلى وحدة الصف والمشروع، إن كانت صادقة مع مصالح الشعب، فالظرف دقيق جداً، والمنطقة على أعتاب تحولات تاريخية كبرى، فالقضية الكردية أصبحت عاملاً دولياً مهماً، لكن تحتاج إلى عمل مؤسساتي ووضع الأمر بيد تكنوقراط في غرب كردستان، وتفضيل المصالح القومية العليا فوق الإعتبارات الأخرى. وكلنا أمل أن تنجز المؤتمر القومي الكردي مهامها التاريخية ووضع العربة على السكة الصحيحة في هذا المجال.

وأخيراً، وليس آخراً، أجدد دعوتي لقادة الكرد وللدولة التركية التفكير بالعودة إلى عهد قبيل الإنتداب عبر العودة إلى وحدة (شمال وجنوب وغرب كردستان) في إطار فدرالية أو كونفدرالية مع تركيا، وهذا ما يجب أن يلاقي الدعم والمساندة من بريطانيا وفرنسا اللتان قسمتتا كردستان وضرورة تحمل مسؤوليتهما التاريخية، وتصبح كردستان جارة لأوروبا، وبالتالي سيخيم الأمن والإستقرار على شعوب المنطقة لعقود من الزمن.

المسألة الكردية في سوريا

ليست مشكلة أحصاء بل قضية ارض وشعب

تشكل القضية الكردية في سوريا واحدة من أبرز الملفات الساخنة والمزمنة التي تواجه البلاد منذ ظهور سوريا الحديثة في اعقاب الحرب العالمية الثانية وخروج الفرنسيين. فقد توارثت الأنظمة المتعاقبة التي وصلت سدة الحكم هذا الملف، وبدلا من أن تلجا الحكومات السورية إلى حل المسألة القومية الكردية تعريزا للوحدة الوطنية وسد الشغرات أمام التدخلات الخارجية، شهد الملف الكردي تعقيدا على يد الطغم الشوفينية العربية من العسكرتاريا والبرجوازية القومية الرجعية التي جعلت من قضية العروبة قميص عثمان حرصا منها على الحفاظ على كراسيها السلطوية التي بلغتها عن طريق الانقلابات العسكرية.

وتجلى ذلك في بداية الأمر بتغيير إسم البلاد من الجمهورية السورية إلى الجمهورية العربية السورية وجاء ذلك في الدستور المؤقت الذي تمت صياغة مسودته بعد إنهيار الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٦١، أطلق على سورية لأول مرة إسم الجمهورية العربية السورية، أى أن إضافة الصفة العربية إلى الإسم يعنى إنكار وجود الإتنيات الأخرى غير العربية في البلاد وفي المقدمة الكورد كثنائي قومية في سوريا . إضافة إلى ذلك قيام السلطات السورية بإعتقال قادة الحركة السياسية الكوردية. ومن ثم جاء الإحصاء الإستثنائي لمحافظة الجزيرة إثر صدور المرسوم الجمهوري رقم (٩٣) بتاريخ ٢٣ آب ١٩٦٢ والذي تقرر بموجبه إجراء إحصاء سكاني حصرا في محافظة (الجزيرة) دون غيرها من المحافظات السورية. وتم هذا الإحصاء في ٥ تشرين الأول ١٩٦٢ وكان من نتائجه تجريد أكثر من / ١٢٠ / ألف كردي و يبلغ عددهم اليوم أكثر من ٣٠٠ ألف مواطن كردي، أن هذه المسرحية المحبوكة جيدا لم تأخذ سوى بضعة ساعات . ومن المدهش أنه كان من بين المجريدين من الجنسية الأخوان: عبدالباقي نظام الدين الذي كان سياسيا في التيار السائد ووزيرا بين ١٩٤٩ و١٩٥٧، وتوفيق نظام الدين الذي شغل منصب رئيس أركان القوات المسلحة في عام ١٩٥٦ - ١٩٥٧، ومن ثم جاء صدور كتاب

الملازم الأول للأمن السياسى في الحسكة محمد طلب هلال الذي دعا فيه إلى إقامة مستوطنات في المناطق الكردية على غرار المستوطنات اليهودية . أى أن المواقف السياسية للسلطات السورية تجاه الشعب الكردي في سوريا، إرتبطت بتطور الأحداث في كردستان العراق .

إن الدعوة إلى الوحدة العربية وتصعيد الشعور القومى العربى، لم تترك فسحة كبيرة للأقليات غير العربية ضمن الترتيب السياسى ، وفي حقيقة الأمر أن إستلام حزب البعث بانقلاب عسكري الحكم في العراق قد غير بصورة جذرية وضع حزب البعث في سوريا أيضا. ففى الثامن من آذار ١٩٦٣ إستولى حزب البعث على السلطة بانقلاب عسكري في سوريا بعد شهر من إستلام بعث العراق السلطة في بغداد في ٨ شباط.

وقد شهدت الشوفينية العربية صعودا في سوريا كما هو في العراق لمواجهة الحركة التحررية القومية الكردية في البلدين لاسيما بعد إندلاع ثورة أيلول التحررية عام ١٩٦١، وما صعدت من ذلك هو أن السلطة الفعلية كانت بيد الجيش وكان الضباط الشبان يبنون عقيدة شوفينية قصيرة النظر ومعروفة بعنائها للكورد، وفي هذا الإطار فإن الحركة الانقلابية لحزب البعث في سوريا تجاوزت مع الروحية الشوفينية العربية التي كانت في صعود مستمر وإشتدت عودها وتوجيه مباشر من أوساط البورجوازية القومية الحاكمة ، ووضعت البلاد أمام مرحلة تاريخية جديدة ، تركت آثارا سلبية على تقدم المجتمع السورى، ووجهت ضربات مسمومة إلى الحركة القومية الكردية في سوريا، حيث بدأت السلطات الحاكمة بوضع مخططات عنصرية تستهدف الوجود الكردي من خلال عمليات التعريب المنظمة، ومعاداة الثورة الكردية في كردستان الجنوبية مما أجهضت بالتالى عملية التطور الطبيعي الديمقراطى في البلاد.

تأسس حزب البعث في عام ١٩٤٣ بإسم " حركة البعث العربى " ، وفي مؤتمره التأسيسى الأول في نيسان عام ١٩٤٧ حدد إتجاه الحزب على أنه حزب عربى قومى وفي عام ١٩٥٣ توحد البعث مع الحزب العربى الاشتراكى بقيادة اكرم الحورانى فأصبح إسم الحزب " البعث العربى الاشتراكى وحسب المبدأ الأول من برنامج الحزب ، الفقرة الثانية - الأمة العربية وحدة ثقافية والفقرة الثالثة - الوطن العربى للعرب ولهم وحدهم حق التصرف بشؤونه وثرواته. أما المادة (١٥) - من المنهاج - سياسة الحزب الداخلية تقول : ((الرابطة القومية هي الرابطة الوحيدة القائمة التي تكفل الإنسجام بين المواطنين وإنصهارهم في بوتقة

واحدة وتكافح سائر العصبيات المذهبية والطائفية والقبلية والعرقية والإقليمية. يتمحور سياسة حزب البعث حول صهر جميع الإثنيات القومية في العالم العربي ضمن القومية العربية، ولتحقيق هذا الهدف جاءت المخططات الشوفينية لحزب البعث السوري ضد الشعب الكردي منذ توليه للسلطة مباشرة. ويعد مشروع الملازم الأول محمد طلب هلال رئيس الشعبة السياسية في الحسكة - الجزيرة تحت عنوان " دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي السياسية - الاجتماعية - القومية " والتي كانت تتكون من (١٦٥ صفحة) حين ظهورها ، من أخطر المشاريع العنصرية التي لم تسبق له مثيل في العالم كله ، لأن هذا المشروع الذي قدمه محمد طلب هلال بتاريخ ١٢ / ١١ / ١٩٦٣ إلى الجهات العليا بدمشق رسميا أتمدت كوثيقة أساسية وبرنامج عمل من جانب الحكومات السورية المتعاقبة على دست الحكم ويؤخذ به ويطبق حرفيا وليومنا هذا ، كشكل من أشكال التطهير العرقي (الجينوسايد) ضد الشعب الكردي الأصيل وفق " سياسة " الموت البطيء." ويبدو أن حكومة البعث ومنذ إنتزاعه للسلطة في دمشق فكرت منذ اليوم الأول بوضع هكذا

مشروع ، وكلف محمد طلب هلال بإعداده ولهذا الغرض تم تنصيبه رئيسا للشعبة السياسية بالحسكة - محافظة الجزيرة . أى أنه كلف بهذه المهمة بعد ثلاثة أشهر فقط من مجئ البعث السوري وكان محمد طلب هلال آنذاك عضوا في القيادة القطرية لحزب البعث ، وساعده وبإعترافه محافظ الحسكة السئ الصيت آنذاك سعيد السيد والذي لعب دورا سلبيا في إطار إثارة النعرات العنصرية في المنطقة ومعاداته للكورد.

تهدف وثيقة هلال إلى خلق وهم كبير حول المسألة الكردية في عقلية الشوفينية والرجعية العربية لإثارتهم ضد الحركة السياسية الكردية في كل من سورية والعراق تبني البعث منذ إستلامه الحكم في سورية في ٨ آذار ١٩٦٣ سياسة الخزام العربي في المناطق الكردية وبدأ بتنفيذها تحت إسم الاشتراكية (العربية) والإصلاح الزراعي، وأصدر البعث القانون رقم (٨٨) في ٣ حزيران من العام ذاته. إنتهج حزب البعث قولا وفعلا سياسة قومية شوفينية ضيقة ضد الكورد السوريين وحركته السياسية ، قائمة على التمييز العنصري والإضطهاد القومى وتطبيق المزيد من المشاريع والإجراءات العنصرية بحق أبناء الشعب الكردي وبث الإرهاب والخوف بين صفوفه وملاحقة أعضاء وقادة البارتي " حيث إشتدت

وتيرة الحكم الدكتاتوري وتحول البارتي إلى العمل السري كغيره من الأحزاب الديمقراطية والتقدمية في البلاد. وفي هذا الإطار وفي عام ١٩٧٤ جئ بألوف العرب من محافظتى حلب والرقة وتم توطينهم في المناطق الكردية واقامت السلطات لهم قرى نموذجية تزيد عن اربعين مستوطنة مزودة بكافة المستلزمات الضرورية.

وبالتالى نرى أن مسألة "الأجانب"، لم تكن سوى عملية شوفينية مصطنعة، خلقتها النظام السياسى آنذاك، فالطفل الذي ولد في يوم الإحصاء يكون عمره اليوم ٤٨ عاما اي أنه قد امضى ثلثى عمره غربيا في وطنه مجردا من كافة حقوق المواطنة وحقوق الإنسان الإعتيادية، علما أن هؤلاء الناس هم من سكان المنطقة ابا عن جد أنتزعت منهم المواطنة والسؤال هل يحتاج حل هذه المسألة الإنسانية إلى تشكيل لجان من قبل الحكومة السورية؟ وهل تكمن المسألة الكردية ياترى في عملية التجنيس التى سحبت منهم منذ مايناهز نصف قرن؟!!!

أن قضية التجريد بحق الكرد في سوريا يدخل في عداد القضايا الجنائية، لتجد لها مثيلا في جميع أنحاء المعمورة، وقد حاولت السلطات السورية حصر القضية الكردية في سوريا بقضية التجنيس، وإذا كانت هناك خطة لحلحلة هذه المشكلة المصطنعة اصلا فيجب أن تتم بقرار رئاسى ينص على إلغاء نتائج الإحصاء الإستثنائى لعام ١٩٦٢ وإعادة الجنسية لجميع المواطنين الكرد الذين تم تجريدهم في حينه ليس إلا وإعادة المغمورين إلى ديارهم حيث أتو وإسترجاع الأراضى لأصحابها الأصليين وتعويضهم على الفور.

فالقضية الكردية في سوريا قضية شعب يعيش على أرضه، وبالتالي فإن المسألة الكردية في سوريا سوف لن تحل بالترقيعات وإنما بالإعتراف الدستوري بالشعب الكردي كثنانى قومية في البلاد ومنحه حقوقه القومية المشروعة في إطار سوريا الموحدة، وبإلغاء جميع القوانين الإستثنائية بحق الشعب الكردي وفي مقدمتها إلغاء مشروع الحزام العربى العنصرى وتطوير المناطق الكردية وفتح المجال فيها أمام التطور وتاسيس جامعة في قامشلو أسوة بالمناطق الأخرى في البلاد وإلا فسوف لن تستقر الأوضاع في كردستان سوريا مادامت ابنائها مشردين وملاحقين في الداخل والخارج.

ومن الضروري أن تتزامن تحقيق هذه الخطوات مع التحول اليمقراطى الشامل في البلاد بدمقرطة النظام السياسى وبناء الحياة البرلمانية وإلغاء قانون الطوارئ وعدم تبديلها

بتسميات جديدة وإلغاء المادة الثامنة والدعوة إلى إنتخابات دستورية مبكرة ودمقرطة الحياة السياسية تزامنا مع التحولات الثورية الجذرية التي تشهدها بلدان الشرق الأوسط . فسوريا جزء من العالم ولا يمكن للشعب السوري القبول بأقل من ذلك.

ولكن السؤال هل أن نظام البعث في سوريا مؤهل لعملية الإصلاح الديمقراطي ؟، وإذا كان الجواب بلا ، حينها تبقى الإنتفاضة الشعبية في عموم سوريا العلاج الشافي لإزالة نظام الإستبداد والإتيان بالبديل الديمقراطي الإنتلافي الحر.

المسألة الكردية بين مطرقة بنية العقل العربي في سوريا وبين غياب الإستراتيجية الكردية

بدعوة عامة من هيئة التحرير لموقع ولاتى، وإغناء للتفاعل الفكرى وتبادلا لوجهات النظر، إرتأيت مشاركة الآخرين من زملائي الكرد من الكتاب والسياسيين. حقيقة تعودنا نحن الكرد الإكثار من اللوم على الآخرين وربما أخذنا هذه الثقافة من جيراننا العرب، دون أن نراجع مواقفنا السياسية، ففى جلسة مغلقة قبل بضعة أيام مع الأكادىمى فيتالى ناوومكين مدير معهد الإستشراق وفي حديث عن موضوع معين، شدد الرجل على الناحية العملية بدلا من كثرة النظريات. وهنا وبصدد الموضوع المتعلق بالصراع الدائر حول ماسميت بالوثيقة الوطنية ورفض أو قبول المجلس الوطنى السوري للمطالب الكردية ، أحبذ الوقوف عند نقطتين:

الجانب الأول منه، يتعلق بموقف المعارضة العربية في سوريا من المسألة القومية الكردية خصوصا ومسألة الأقليات عموما، لقد كتبت ومنذ سنين عدة أكثر من مرة حول بنية العقل العربى التى لم ترق بعد إلى مستوى مناسب من التقدم الفكرى والحضارى، فيما يتعلق بالنظر إلى المكونات القومية والمذهبية التى لاثمت بصلة بالعنصر العربى وبالثقافة العربية الإسلامية .

وبطبيعة الحال، لهذا الجانب أسبابه وعوامله الخاصة، ويؤكد على كلامنا هذا، التوافق الفكرى والرؤى المشتركة والموحدة ما بين كل من الفئات الحاكمة ومنظومتهم الفكرية والمؤسساتية كنظم حكم في العالم العربى وسوريا والمعارضة بكافة تشكيلاتها الإسلامية والماركسية والقومية والليبرالية والتى في مجملها - ولكل قاعدة شواذ، تشكل الوجه الثانى لنظم الحاكمة فيما يتعلق بمسألة الإتنيات والمذاهب وهذه ثقافة تعانى منها العرب والأعراب في العالم العربى والذين يطلقون على هذا العالم الفيسفائى بالوطن العربى.

ولو نظرنا إلى دول العالم، لرأينا أن كل شعب يملك دولة قومية واحدة، إنقسمت بعضها على نفسها أحيانا لاسيما زمن الحرب الباردة ومن ثم توحدت، نموذجنا نذكر من بينها ألمانيا

وفيتنام، بينما كوريا لازالت تعيش أيام القبطية الشنائية. والعرب هو الشعب الوحيد عالميا الذى يملك أكثر من عشرين دولة وهنا تكمن الخلل، والتاريخ العربى يتحدث جليا عن العرب والأعراب.

تتكون هيكلية المعارضة العربية في سوريا، من ثلاثة فئات رئيسة: الإسلام السياسى وهذه الفئة بنيت فلسفتها على بناء الدولة الدينية تذوب فيها كافة المكونات المجتمعية في إطار الثقافة العربية – الإسلامية بمعنى تنبذ القومية ولو أن هذا الإتجاه بدأ يغير سلوكه وشكله في المرحلة الراهنة مثلما هو موجود في تركيا وتونس.. الخ، الفئة الثانية الشيوعيون، وهذه الفئة التى حملت إسم الماركسية وهى منهم براء تحولت إلى فرع للبعث ولاسيما بعد الثمانينات ، تحولت هذه الفئة إلى تيار وضعت كافة إمكانياتها في خدمة النظام. والقومجويون العربويون ذوات خلفيات عنصرية وأغلبها تربت في مدارس البعث الشوفينية. ولكل قاعدة شواذ لايد أن هناك شخصيات عربية سجلت مواقف مشرفة سيذكرها التاريخ .

وبالتالى فأن جميع هذه المدارس هى التى زودت عقول أبنائها بالفكر الشمولى القائم على رفض الآخر وإحتقاره والدعوة إلى جعله عبيدا، فصفات المواطن الجيد لديهم، أن يكون عربيا عربويا، خنوعا ، صامتا لايسمع ولايرى .. الخ.

علما أن الشعب العربى نفسه لم يتحرر بعد إقتصاديا وفكريا، لأن الشعب الحر لايمكن أن يضطهدا شعوبا أخرى، وكل مافي الأمر أن عصابات من العسكر وصلت سدة الحكم في الستينات والسبعينات من القرن الماضى وأخذت تحكم الدول العربية تحت يافطة وشعارات برافة وطنية وقومية، هذه العصابات في حقيقة أمرها سرقت البلاد وحولتها إلى مزارع خاصة بهم ، لننظر إلى حالة العرب الإقتصادية والإجتماعية المذرية، إلا إذا إستثنينا فئة من الموظفين والعسكر وقسم من التجار والفئة الموالية للأنظمة وهى تشكل عموما جزءا من المنظومة الفكرية والإدارية لتلك النظم.

وبالتالى فأن النخب العليا في المجتمع العربى وبخاصة النخب الليبرالية والعلمانية والديمقراطية هى التى تتحمل المسؤولية عن بقاء هذه الثقافة القروسطوية سائدة في المجتمعات العربية، والتى تنهل معارفها وتأخذ ثقافاتنا من كتب المناهج الدراسية المكتوبة بأقلام عربوية متزمتة، ومن دساتير ومناهج أحزاب تجاهلت المسألة القومية والتعددية الدينية والعرقية من أساسها ،لاسيما أحزاب المعارضة التى أبت أن تحوض في المسألة ولازالت

تتهرب من مسؤولياتها التاريخية بهذا الصدد، لقد سما البروفيسور التركي إسماعيل بشكجي كردستان بالمستعمرة، ودفع ثمنا لموقفه سنين من عمره في زنازين الإستبداد، فهل هناك نموذج واحد من هذا الطراز الثوري في العالم العربي برمته؟! هذه الثقافات العصبية السائدة بالتأكيد من إفرازات بنية العقل العربي بشقيه الحاكم والمعارض وهي التي أدت في الماضي ولا زالت تعرقل مسيرة التطور الفكري والحضاري وتؤسس للمنظومة الفكرية التوتوليتارية في العالم العربي بالصد من الديمقراطية والحريات العامة والتعددية الإثنية والدينية والفكرية.

وتغيير هذا النهج الشوفيني مسؤولية تقع على أعتاق المننورين والمفكرين والأكاديميين والسياسة العرب الليبراليين والعلمانيين، لأن حل المسألة القومية في أي بلد يعتبر مقياسا أساسيا للتقدم والديمقراطية . ومن الصعب جدا بناء دولة ديمقراطية في سوريا في مرحلة مابعد البعث دون حل المسألة القومية الكردية حلا ديمقراطيا ونهائيا والإعتراف بحقوق جميع الإثنيات العرقية والمذهبية في سوريا.

أما الجانب الآخر، وهو المتعلق بالحالة الكردية، لا بد أن نتوجه بالنقد إلى أنفسنا أولا، أليس حلنا قويا ترتيب البيت الكردي أولا قبل التفكير بالدخول في أطر وطنية، من المسؤول عن تفتت الحركة السياسية الكردية في غرب كردستان، اين خطابنا السياسي الموحد؟، من المسؤول عن مشاركة أشخاص وأفراد بمجهوداتهم الذاتية في مؤتمرات المعارضة منذ البداية؟، وماذا عن موقف بعض الكتل الكبيرة على الساحة من النظام؟ ولماذا حتى الآن قسم من الحركة الكردية في هيئة التنسيق وقسم آخر في المجلس الوطني ؟ .

يبقى أن أقول أخيرا وليس آخرا، أن الديمقراطية مسألة نسبية، فحقوق الأيرلنديين والباسك تجهض في أكبر دولتين ديمقراطيتين في أوروبا، ليست هناك ديمقراطية مطلقة بل توافقية، ان مصير العراق حاليا متعلق بمسألة التوافقية .

وإذا أردنا نحن الكرد أن نكون أحرارا ونحتل مركزا في التوازنات الجديدة في مرحلة مابعد الأسد علينا :

- الإسراع في العمل من أجل تأسيس جبهة قومية عريضة من جميع المكونات السياسية الموجودة والشخصيات الوطنية والفكرية والأكاديمية الكردية... الخ.

- الإنسحاب من هيئة التنسيق ومن المجلس الوطني السوري وتكليف لجنة خاصة بالتفاوض مع المعارضة حول الحقوق القومية الكردية وتوحيد الرؤى فيما يتعلق بالموقف من المعارضة.

- توحيد الخطاب السياسي الكردي في الداخل والخارج .

- العمل من أجل وضع إستراتيجية كردية .

- تحديد سقف المطالب الكردية في إطار دراسة معمقة وتحديد خصوصيات المسألة وآليات التنفيذ .

- وضع المصلحة القومية ووضع الشعب فوق جميع الإعتبارات الأخرى .

هذا هو الطريق إلى نيل الحرية ووضع الحركة الكردية في مكانة تليق بها قادرة على قيادة الشعب الكردي في إطار دولة تعددية علمانية قائمة على الديمقراطية التوافقية في إطار دستور يقر بالشعب الكردي كثنائي قومية رئيسة في البلاد ، ضامنا لحقوق جميع الأقليات العرقية والمذهبية .

وإذا لم تقم الحركة السياسية الكردية بخطوات حرة وجريئة على طريق توحيد المواقف من خلال مؤتمر قومي شامل ، حينذاك من الطبيعي ان يتصرف كل على هواه فرادى وجماعات، وحينها نكون قد تركنا الفرصة القومية - التاريخية من أيدينا التي قد لاتتكرر بهذا الشكل وبهذه السهولة، ونعود مرة أخرى إلى رثاء الشعراء ولذع التاريخ وماآخذه. لذا أقول لجميع أصحاب القرار: إستفيقوا أيها السادة قبل فوات الأوان.

مشروع الدستور السوري الجديد ما بين الفكر العربي القومي والمراوغة السياسية

يبدو أن الموالين من ماسحي الجوخ - تجار السياسة والقانون، قد حسموا أمر بقاء بشار الأسد في الحكم (١٤) عاما أخرى حينما سلموا مشروع السوري الجديد للرئيس قبل أربعة أيام الواقع في ١٥ شباط ٢٠١٢، حيث ورد فيه حرفيا: ((ينتخب رئيس الجمهورية لمدة سبعة أعوام ميلادية قابلة للتجديد مرة واحدة)) وبالتالي بإمكان الرئيس وحاشيته الذهاب إلى التقاعد في عام ٢٠٢٦ ومن الممكن آتئذ التفكير بتوريث الرئاسة إلى الإبن . وعموما أن المدة المقترحة للفترة الرئاسية في الحالات العادية طويلة نسبيا، لأنها ستدشن مجدا لأرضية خصبة نحو بروز العقلية التوتوليتارية في نظم الحكم الإدارة والإقتصاد، وعليه من المفروض أن لاتزيد مدة الرئاسة عن أربع سنوات ، قابلة للتجديد مرة واحدة . وجاءت الديباجة بصيغتها التقليدية المتمتمة على قاعدة من الفكر القرووسطي على مقياس محاكم التفتيش، مما يدل على أن رجالات النظام - القطط السمان لم يستوعبوا بعد حركة التاريخ ومتغيراتها، بل لازالوا يعيشون زمن الحرب الباردة والألعاب بمصطلحات العروبة التي إستخدموها للوصول على أكتاف الشعب العربي وبإسهمهم إلى الحكم منذ خمسة عقود ونيف. ورد في مقدمة المشروع مايلي: ((تعترف الجمهورية العربية السورية بإنتمائها العربي، ويكون شعبها جزء من الأمة العربية ... قلب العروبة النابض وجهته المواجهة مع العدو الصهيوني)). هذا التلاعب بالألفاظ الفضفاضة، للعزف على الوتر القومي العربي، مع أن المواطنين العرب في سوريا لم يستفيدوا من هذا النظام شيئا سوى الإسم . ومع أن سوريا دولة تقع في الجناح الشمالي من العالم العربي وتضم جزء من كردستان بتخطيط الكبار من الأوروبيين، بعمليات القطع والضم (Cut and paste)، طبقا لسياسة الإنتداب التي برزت في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وربما سميت بقلب العروبة النابض وفقا لعرف البعث وفكره المقيت .

ومن ثم ألا يعني إضافة كلمة (العربية) إلى الجمهورية السورية إقصاء للقومية الكردية كثنائي قومية رئيسة ألحقت جزء من وطنها (كردستان) بسوريا ، وإنكار للسريان – آشور والأرمن والشركس وغيرهم، ونحن نعيش في القرن الواحد والعشرين، ألا يعني ذلك أن واضعي هذا الدستور يبشون روح الفرقة وتأليب الصراع الإثني الداخلي علما أنه دون حل المسألة القومية الكردية حلا نهائيا لن يشهد البلاد الأمن والإستقرار.ألا يهدف هذا المشروع الدستوري المشوه إلى التحكم بالسلطة عسكريا بإسلوب إستقصائي .

تقول المادة الأولى من الباب الأول - الفصل الأول " الجمهورية العربية السورية دولة ديمقراطية ذات سيادة تامة ، ولايجوز التنازل عن أي جزء من أراضيها ، وهي جزء من الوطن العربي . الشعب في سوريا جزء من الأمة العربية " .

والسؤال: ألم تتنازل السلطة عن إقليم الإسكندرونة السليب لتركيا وماذا عن جولان؟! وكان يجب أن يكتب ((أن الشعب العربي في سوريا جزء من الأمة العربية ، والشعب الكردي في سوريا جزء من الأمة الكردية)) وكلاهما أمتان مجزئتان حسب إتفاقية سايكس – بيكو المشؤومة حسب (وصفتهم) لها وتأمين الحقوق القومية للأقليات والطوائف الإثنية والدينية. أما المادة الثالثة فتحصر " دين رئيس الجمهورية الإسلام – الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع". بطبيعة الحال، مادة محفة بحق الأديان الأخرى، لماذا يحق لمسلم مهاجر أن يصبح رئيسا لدولة أوربية مثلا، في حين يمنع المواطن المسيحي والأرمني والإيزدي... إلخ من تولي هذا الحق المشروع الممنوح ربانيا، كما أنه من الضروري إعتبار الفقه الإسلامي واحد من مصادر التشريع لا كلها، فسوريا بلد متنوع الفلسفات والمذاهب وهذا إجحاف بحق المجتمع وضد الطبيعة البشرية والأجدر هو بناء الدولة العلمانية وفصل الدين عن الدولة.

المادة الرابعة تقول: "اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة " ففي سويسرا مثلا يوجد أربع لغات رسمية وهي اللغات: الألمانية والفرنسية والإيطالية والرومانشية ، بينما يمنع مشروع الدستور السوري الجديد- القديم اللغة الكردية لغة (٤) ملايين كردي أي بنسبة ١٩% من المجموع الكلي للسكان . ونطالب بتبديل الصيغة الواردة في المادة الرابعة إلى الشكل التالي " اللغتان العربية والكردية هي اللغتان الرسميتان للدولة وفتح المجال للأقليات التعليم بلغاتهم الأم " .

ونصت المادة (١١) من الدستور المقترح على أن ((القوات المسلحة ومنظمات الدفاع الأخرى مسؤولة عن سلامة أرض الوطن وحماية أهداف الثورة في الوحدة والحرية والإشترابية)) ، وهنا لا بد من توضيح المقصود من مصطلح الثورة فيما ورد وفكه ومن ثم حماية أهداف الثورة في الوحدة والحرية والإشترابية ، أليس إتفاف على الدستور ، أليست مادة بديلة للمادة الثامنة (الملغية) التي كانت تعطي للبعث حق قيادة الدولة والمجتمع .

وفي المادة الثامنة الفقرة الرابعة "لا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب أو تجمعات سياسية على أساس ديني أو طائفي أو قبلي أو مناطقي أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو أو الأصل أو العرق أو اللون " مادة تناقض مضمون الدستور شكلا ومضمونا .

إنظروا : "الجمهورية العربية السورية" " اللغة العربية " " الهوية القومية " "الإنتماء للأمة العربية " "الفقه الإسلامي " أليست هذه مصطلحات عرقية ودينية . وفي هذا الإطار تقول المادة (٢٨) من الفصل الرابع: "يقوم نظام التربية والتعليم على إنشاء جيل متمسك بهويته وتراثه وإنتمائه " والسؤال :هوية وتراث وإنتماء من ؟. إنه بالفعل دستور يخدم حصرا أيديولوجية الفتنة الحاكمة، تجاهل فيه التعددية العرقية والطائفية والمذهبية المعبرة حقيقيا عن طبيعة المجتمع السوري ، ويحرم جزء كبير من المجتمع من ممارسة حقوقه بشكل طبيعي ، ويخلق جيشا مواليا للنظام من المستفيدين والمرتزة .

أن هذا الدستور لا يعبر عن طموحات ورغبات الشارع السوري، ويمهد لبداية صراع جديد إتنيا ودينيا، وعليه فأن سوريا سوف لن يشهد الأمن والإستقرار في ظل هكذا دستور، الذي يلحق الضرر بالعرب قبل غيرهم، لأن شعبا يضطهد شعبا آخر لا يمكن أن يكون حرا ، يحكمون بإسم الشعب العربي ، وهم منهم براء، لذلك ندعوا السوريين جميعا والعرب قبل غيرهم بمقاطعة الإستفتاء على مشروع الدستور الجديد - القديم في يوم ٢٦ شباط .

سيفر وغياب الإرادة الكردية الموحدة

هذا المؤتمر الذي إنعقد في (كانون الثاني ٢٠١٤) ربما الأول من نوعه بعد مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩، والذي قد يضع يده على جملة من الموضوعات المزمّنة والقضايا التاريخية المعقدة، وهو أول مؤتمر يأتي بهذا الشكل في أعقاب الحرب الباردة، إثر تفكك الدولة السوفياتية وسقوط الأنظمة الشيوعية في شرق أوروبا، وهذا المؤتمر أخيرا وليس آخرا يهدف إلى بحث مجموعة قضايا عقد ومسائل متراكمة تحت يافطة كبيرة هي القضية السورية ومحاولة إيجاد حلول لها. إن ما تشهده سوريا هي حرب عالمية ثالثة تشارك فيه الدول العظمى والإقليمية على الأرض السورية.

ولاشك أن الشعب الكردي ينتظر من هذا المؤتمر إستحقاقات مهمة منها: تناول المسألة الكردية كقضية مزمّنة أولا ومسألة الديمقراطية في الشرقين الأوسط والأدنى ثانيا. ولو تأملنا ولو للحظة بالتاريخ النضالي الطويل للکرد، لرأينا أن ما قام به الكرد من إنتفاضات وثورات تكفي لتحرير معظم شعوب حركات التحرر الوطني في العالم، ومع ذلك لم يحقق الكرد أهدافه القومية، لأسباب دولية وأخرى ذاتية. وعلى الأغلب كانت المتغيرات الدولية ضد مصالح الشعب الكردي. ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى جاء التقسيم الثاني لکردستان (المركزية)، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية جاءت تأسيس مهاباد لكنها لم تعش سوى أقل من عام واحد لتصبح ضحية مصالح الكبار. بينما في أعقاب إنتهاء الحرب الباردة وفي مطلع الألفية الجديدة حظي الكرد بإقليمه الفدرالي في جنوب كردستان.

لابد من القول، أن الكرد لم يهزموا في ساحات الوغى، لكنه خسر على طاولة المفاوضات، ويتحمل الدبلوماسية الكردية قسط أساسي في مسؤولية ذلك، فالأمم تتقدم إلى الأمام، وتحز الإنتصارات طبقا لمشاريعها الوحدوية التي تقوم على أساس المصالح العليا وليس المصالح الفردية.

ويفترض هنا ونحن أمام حدث تاريخي مهم، أن يذهب الكرد إلى جنيف ببرنامج موحد، ومطالب مشتركة، ورؤية واحدة وخطاب سياسي موحد، إضافة إلى أنه كان من الضروري

إرسال وفد من التكنوقراط يمثل إرادة الشعب بعيدا عن الشخصية والمحسوية السياسية وعن المصالح الذاتية، مادامت المسألة تخص قضية مستقبل جزء من كردستان ومصير شعب. يمضي قرابة مئة عام على إلحاق غرب كردستان بسوريا، وبدلا من أن يحضر الكرد في وفد مستقل حاملا رأيته، معتمدا على قرارات سيفر التاريخية التي تعد وثيقة دولية، إعترفت بالشعب الكردي للمرة الأولى في التاريخ الدولي المعاصر، والتي تعتبر حجة دامغة للدفاع عن الحقوق القومية للشعب الكردي، نراهم ممزقون مرة أخرى، بين هيئة التنسيق والإئتلاف الوطني السوري، وهذا ما يذكرنا، بتقسيم الأمراء الكرد مابين الدولتين الصفوية والعثمانية، مما سببوا في تقسيم كردستان بينهما إثر جالديران ١٥١٤.

ففي الوقت الذي نحن امام حدث دولي كبير، قد يؤسس لبداية مرحلة جديدة في الشرقين الأوسط والأدنى، فأن مجموعة من التساؤلات تطرح نفسها على البساط منها: هل يمثل هؤلاء جموع الشعب الكردي في غرب كردستان، وهل أعضاء الوفد قادرون على التعبير عن طموح الكرد مع غياب التكنوقراط فيه، والخوف من أن يخرج الكرد من المؤتمر وفاض اليدين، مما يترك المسألة الكردية في مهب الريح مرة ثانية. ونؤكد من جديد على أن السبيل الوحيد والخيار الأفضل لتحرير شعبنا في غرب كردستان هو بناء جبهة كردية عريضة، بعيدا عن التفرد والمصالح الحزبية والشخصية الضيقة، لاسيما وان عوامل دولية وإقليمية وكردستانية متوفرة الآن. ولا بد من الإستفادة من العمق الكردستاني التنسيق مع قيادة إقليم جنوب كردستان بقيادة الرئيس مسعود بارزاني لحرصه القومي ودوره التاريخي.

١٩ كانون الثاني ٢٠١٤

خارطة الطريق لسوريا ما بعد الأسد

سوريا دولة متعددة الأعراق والطوائف، مما جعلتها تتسم بالفسيفسائية في تركيبها الاجتماعية، وهذه الظاهرة هي بالذات التي تعطي لسوريا جمالا وبهاء، تشبه إلى حد كبير منطقة القوقاس الثرية بالتعددية الإثنية. هذه ثروة كبيرة فيما لو إستغلت عقلايا في إطار الإعتراف المتبادل، ووبالا فيما أستغلت سلبا في إطار العقلية المتزمتة من قبيل "محاكم التفتيش" القروسطوية.

كانت من إفرازات الحرب العالمية الأولى، قيام دول، ومنها سوريا والعراق على أساس توافقي، وفي هذا الإطار نشأت سوريا الجديدة في إطار جيوبولوتيكي، بضم منطقتين جغرافيتين مختلفتين، إحداهما سلخت من كردستان العثمانية، وثانيهما من بلاد الشام، واللّتين كانتا تتبعان معا للدولة العثمانية المنهارة. وكان دور الشعب الكردي لانتقل أبدا عن دور العرب في معركة تحرير سوريا من الفرنسيين، بل كان أول رئيس لسوريا المستقلة ينحدر من أصول كردية وهو محمد علي العابد ومن ثم حكمت سوريا شخصيات وأسر كردية من أمثال حسنى الزعيم وفوزي سلو والشيشكلي والبرازي ونظام الدين... إلخ، إلا أن صعود العسكريين لسدة الحكم ونشر الفكر العربي القومي على يد البعثيين وبروز ثقافة تعريب الأقليات في العالم العربي، أثرت سلبا على العلاقات الكفاحية ما بين الشعبين وضعفت القاعدة الإجتماعية وعرقلت العملية الديمقراطية التي توقفت منذ سنوات الوحدة ما بين مصر وسوريا، لاسيما بعد الانقلاب البعثي في عام ١٩٦٣، الذي حاول زرع وهم في عقلية العرب، على ان الكرد بصدد إنشاء دولة كردية، وتمت الدعاية لمصطلحات غوغائية، من قبيل "إسرائيل الثانية"، وهي أساسا نوع من المتاجرة بالعروبة وسيلة للتحكم بالسلطة كما نراها اليوم، وإنتهت تلك السياسات الهمجية، ببناء مستوطنات خطيرة، لأمثلة لها في العالم كله، في المناطق المتاخمة على حدود كردستان العراق وكردستان تركيا، هذه السياسة التي تدخل في إطار التغيير الديموغرافي وسياسة الموت البطيء، وهي من الجرائم ضد الإنسانية من وجهة نظر القانون الدولي، مادامت تحارب لقمة العيش للمواطن ومنعه من التمتع بحريته المطلقة.

وهكذا نرى أن خارطة سورية تم وضعها بيد دول الحلفاء المنتصرة في الحرب وفقا لمصالحهم القومية، ودون إرادة شعوب المنطقة كردا وعربا وغيرهم ، وبالتالي فمن المنطقي أن سوريا المعاصرة، تتكون من شعبين اساسيين، وهما الشعب العربي الذي ينتمي للقومية العربية، والشعب الكردي الذي ينتمي للقومية الكردية المجرأة في الشرق الأوسط، ويشكل الكرد اليوم ما بين ١٥ - ١٨% من مجموع سكان سوريا البالغ حوالي ٢٣ مليوناً، ويقطن الكرد على أرضه التاريخي الإمتداد الطبيعي لكردستان الكبرى. وهناك في سوريا الشعب الأرمني الذي يقطن بشكل رئيسي في حلب والقامشلي وريف اللاذقية ودير الزور والبوكمال، والشعب الآشوري - الكلداني والسريان ، بل وهناك في معلولا حتى الآن قرية تتكلم اللغة الآرامية - لغة المسيح ، والشركس القاطنون في دمشق، والترکمان في حلب والقرى الشمالية لمدينة حلب وفي دمشق(ساروجة) واللاذقية وحمص(باب التركمان مثلا). إضافة إلى الكرج - الجيورجيين وخاصة في ضاحية حريتان بحلب ، كما يعيش في

سوريا الشيشان والداغستانيين وبضعة مئات من العائلات اليهودية بعد هجرة لاكثرية إلى إسرائيل في عهد الأسد الأب هربا من القمع والإضطهاد .

أما العرب في سوريا، فهناك العرب المستعربة وأغلبهم من سكان المدن التي إنصهرت في عملية التطور الإجتماعى، والعرب الأصلاء وهم من القبائل العربية ومنهم العنزة والبو فهد والرولة والنعيم في بادية الشام. وفي الجزيرة تقطن قبائل شمر وطىء وجبور وعدوان وحرب والبقارة والشرايين . بالإضافة إلى المغمورين من قبائل الولادة التي جيئت بها من الرقة ومن حلب وأستوطنوهم في القرى الكردية على حساب الفلاحين والسكان الكرد الذين تم حرمانهم من أراضيهم التي ورثوها أبا عن جد.

ناهيك عن تعددية الطوائف، فالسنة يشكلون أكثر من ٧٦٪، وتعد الطائفة العلوية ثانى أكبر طائفة وتمثل حوالى ١٢٪ أو أكثر ومركزهم جبال العلويين وسهول الساحل السورى وفي مدن اللاذقية (ذات الاكثرية السنية) وطرطوس والقرداحة، وكانت الطائفة في طليعة القوى التي طالبت بإسقاط النظام الأسدى في السعينات عبر حزب العمل الشيوعى والتي قدمت العديد من الشهداء وذاقوا مرارة السجن، ومن جانب آخر، فإن الطغمة العسكرية من الطائفة نفسها هى التي ساندت ولاتزال السلطة الدكتاتورية التي تبوأت القيادات الأمنية في البلاد وهى تشكل اليوم الدعامة الأمنية والعسكرية للنظام. إضافة إلى الأثنى عشرية والإسماعيلية، واليزيدية وهم من القومية الكردية. كما ويشكل المسيحيون ٧.٥٪ وينتشرون في كل أنحاء البلاد في القامشلى وديريك وفي الساحل السورى ودمشق(باب توما) وفي حمص... إلخ، والدروز ٢.٧٥٪، حيث تتركز كثافتها السكانية في المنطقة الجبلية بالجبل في محافظة السويداء، فضلا عن وجود أكثر من (٤٠ ألف) من الدروز في هضبة الجولان... إلخ.

هذا العرض يؤدى بنا إلى حقيقة وهى أن سوريا تتميز بتنوع عرقى ودينى - مذهبى، لذلك فهى دولة من العالم العربى وليس الوطن العربى، تعيش فيها قوميتان رئيسيتان وهما القومية العربية التي تعد جزءا من الأمة العربية، والقومية الكردية التي تنتمى إلى الأمة الكردية. وإنطلاقا من ما ذكر من التعددية القومية والعرقية والمذهبية، لابد من وضع دستور حضارى يعبر عن كل هذه اللوحة الجميلة، وأن تكون سوريا الجديدة دولة علمانية تعبر عن جميع المكونات بحق وحقيقة، وهو الطريق إلى بناء دولة الحق والعدالة وبها تتوطد الوحدة الوطنية.

كما لا بد لسوريا الجديدة أن تتبنى التوافقية السياسية في العمل السياسي وشكل إدارة الدولة، وفقا لتمثيل البرلمان حسب التعداد السكاني لكل فئة عرقية ودينية، ومن الضروري التركيز على ان نجاح العملية الديمقراطية في "جمهورية سوريا الديمقراطية - الثانية"، ترتبط بمدى حل المسألة القومية في البلاد وفي مقدمتها المسألة الكردية حلا ديمقراطيا ونهائيا، كشريك حقيقي في السيادة السياسية .

ومن جهة أخرى أن الحل الأفضل لخارطة الطريق لسوريا الجديدة، هو بناء إتحاد فدرالى ، للإتحاد الفدرالى فاندتان، الأولى ضمانة لحقوق جميع الفئات والأطراف، والفائدة الثانية ستؤول دون قيام الدكتاتورية في المركزمة أخرى.

علما أن أقوى الدول وأكثرها إرتقاءا وتطورا هى الدول الإتحادية : الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد السويسرى، المملكة المتحدة البريطانية...والأمثلة عديدة

وأخيرا، أن ضمان نجاح سوريا ديمقراطية تعددية برلمانية تكمن في:

- الاعتراف الدستوري بالكرد كثنى قومية رئيسة وكشعب ذات خصوصية متميزة وشريكا للشعب العربى، ومع ضمان حقوق جميع الأعراق والمذاهب الأخرى.

- إعادة إسم سوريا إلى ماكانت عليه في سنوات الخمسينات "الجمهورية السورية" وإزالة العربية منها لأنها تلغى الإلتناء السورى لكل الفئات الغير عربية .

- سوريا جزءا من العالم العربى بدلا من الوطن العربى.

- علمانية الحكم السياسى، على مبدأ "الدين لله والوطن للجميع"، والصندوق هو الحكم في مسألة إستلام السلطة سواء أكانت قوى دينية أو علمانية، مادامت الأمور تجري في أطر التحولات الديمقراطية السياسية الصحيحة. مادامت الفئة التى وصلت بالصندوق سوف تحسّر الدورة القادمة ، إن لم تخدم الشعب ، لأن رفاهية السكان هو الهدف الأسمى، وخذ التضامن " ساليديورناست" في بولنדה نموذجا .

- التوافقية السياسية في شكل إدارة الدولة.

- الإتحاد الفدرالى من أفضل النظم السياسية الناجحة في العالم حتى الآن .

- إنهاء آثار سياسات البعث في المناطق الكردية .

- وغيرها من الأمور الإستراتيجية ، كل هذا هو لتوطيد سوريا المستقبل وفي سبيل إنجاح

العملية الديمقراطية.

الحركة الكردية في كردستان سوريا أمام محكمة التاريخ

في خضم المتغيرات المنتظرة في المنطقة، وما قد تفرز من نتائج بالنسبة للقضية الكردية، في ضوء الحراك الكردي، تقف الحركة السياسية الكردية ولاسيما قواها المتنفذة في الساحة، أمام محكمة التاريخ، وبالتأكيد سيكون الحكم قاسيا جدا، فيما لو تركنا دوننا فائدة هذه الفرصة التاريخية، التي قد لاتأتي إلا خلال قرن كامل، ولنتذكر أنه قد مضى على سيفر ٩٣ عاما. لقد فوت الشعب الكردي على نفسه فرص تاريخية عديدة، كان بإمكانه تحقيق حلمه التاريخي، بسبب عوامل عدة أبرزها ذاتية تندرج في إطار التفكك والإنقسام وغياب البرنامج القومي الواضح، وبالتالي ما علينا إلا إدراك مستلزمات المرحلة وضرورتها الآتية بالنسبة للقضية القومية التي تنتظر حلا ديمقراطيا عادلا منذ سيفر عام ١٩٢٠ .

واليوم، التاريخ الكردي يعود نفسه مجددا، ففي الوقت الذي بات سقوط النظام مسألة وقت، ومن خلال قراءتنا السياسية، ففي الأفق القريبة، تعد طبخة أمريكية- بريطانية - فرنسية خاصة بإنهاء المشكلة السورية من خلال عدة خيارات محتملة:

- إنشاء منطقة حدودية عازلة تقيم فيها حكومة إنتقالية، وقد تشكل سيطرة الجيش الحر على مدينة راس العين بدعم تركي ومؤتمر الدوحة مؤشرات واضحة على ذلك .
- تقديم أسلحة متطورة للجيش الحر ولاسيما ضد الطيران .
- تدخل عسكري سريع لضرب البنية الأمنية - العسكرية للنظام.
- حظر جوي.

وفي كل هذه الحالات لن تستمر السلطة في سوريا أكثر من شهر، فيما لو كان التحالف الدولي بالفعل جادا في هذه المسألة .

ومؤكدا أن المرحلة القادمة ستؤسس لصراعات سياسية ومنازعات جديدة بين القوى السياسية السورية، لترتيب توازنات جديدة وملئ الفراغ السياسي مابعد سلطة الأسد.

والسؤال المطروح: أين يقف الكرد في المعادلة القادمة؟، ولم لا تفعل الحركة السياسية الكردية شيئاً مجدياً؟، ألم نتعلم من تجربة العراق، فالكرد هم من أسسوا العراق الجديد وفرضت نفسها بفضل التحالف الكردستاني. لماذا لا تتحرك القيادات الكردية في كردستان سوريا في هذا الإطار، ومصالحة من الحزبية الضيقة؟، ولماذا يفضل البعض المصلحة الحزبية على المصالح القومية العليا – الكردية؟.

اسئلة كثيرة تطرحها المرحلة الحالية، في وقت تسعى أطراف إلى تحويل كردستان سوريا إلى منطقة حرب مدمرة، ومن هنا فإن الواجب القومي يدعوكم أيها الساسة بالتحرك السريع والعمل من أجل أداء الخطوتين التاليتين :

- عقد مؤتمر قومي واسع يحضره جميع الأحزاب والتيارات السياسية والشخصيات الثقافية والوطنية الكردية من أجل بناء جبهة تحالف كردي قادرة على إيجاد مكانة مناسبة للشعب الكردي في اللعبة السورية الجديدة .

- العمل من أجل التنسيق مع الجيش الحر ضد الدكتاتورية والإنفاق معهم، وإنطلاقاً من خصوصياتنا القومية، على ترك مسؤولية الدفاع عن الإقليم الكردستاني من حق الكرد.

هذا ما يجب القيام به اليوم قبل غد، في وقت تحترق Serê kanyê وتتفرغ مناطقنا من الشباب التي قد تؤثر على عملية التغيير الديموغرافي، وتفادياً لتوسيع دائرة الحرب إلى المدن الكردية الأخرى. وسؤالنا الأخير إليكم: ألا تعتبر التقاعس عن المهمة القومية في هذه اللحظات التاريخية مهزلة سياسية؟، التي قد لا نجد مثيلاً لها في تاريخ حركات التحرر العالمية. إننا جميعاً نقف أمام محكمة التاريخ!

مرة أخرى حول مسألة بنية العقل العربي (الحقوقي هيثم المالح نموذجاً)

خلال لقائي بمعارض سوري بمدينة هولير عاصمة كردستان، قلت للرجل: "من الضروري أن تقوم منظمات ذات الشأن، بفتح دورات خاصة لرجالات المعارضة العربية في سوريا، بهدف تغيير بنية العقل لديهم وصولاً إلى الإنفتاح على الديمقراطية للإعتراف بالمكون الآخر". وليس غريباً لرجل من أمثال السيد هيثم المالح وهو حقوقي وسجين سابق ويدعي بالدفاع عن حقوق الإنسان، أن يحمل في بنية عقله أفكاراً سوداء شوفينية رافضاً لكل لون إثنى أو طائفي مادام قد تربى على ثقافة قرووسطوية رافضة لكل ماحوله من قوميات ومذاهب وأديان (وهو الأمر الذي يشترك فيه معاً الحاكم والمعارض العربيين)، ولكن الغريب في الأمر أنه رجل حقوقي ومعارض بارز في سوريا.

قبل عامان صرح أحد الساسة الكرد في غرب كردستان وهو صلاح بدر الدين "ياخوفي من أن يأتي يوم، ويكون هيثم المالح واحد من واضعي الدستور السوري الجديد، حينها لن يكون للكرد نصيب فيه". وحققاً هذا ما حدث، حين رفض الرجل التوقيع على بيان لوقف الإقتتال الداخلي في سه ري كانيه (Serê kanyê)، لوضع حد للتدمير وللقتل، والسبب هو حسب ماورد في welati.net ذكر إسم الكرد إلى جانب العرب، علماً أن المدينة كردية قومياً، مع التركيز على ضرورة حماية حقوق جميع الأقليات الدينية والإتنية فيها، وكردستانية جغرافياً.

هنا لا بد الوقوف عند نقطتين مهمتين تخصان السيد المالح: أولهما، وحسب مصادر من المعارضة نفسها، أن منزل السيد المالح والذي يقدر بأكثر من خمسين مليون ليرة سورية، يقع في ضاحية الأسد على مقربة من منزل محمد ناصيف، حيث تقع أهم الدوائر الأمنية للنظام، ويحتاج الوصول لداره إجتياز عشرات الحواجز الأمنية.

وثانيهما، أن السيد المالح خرج من سوريا برفقة مجموعة معارضي الداخل وبتكليف من الجهات الأمنية، بهدف الإلتحاق بمعارضة الخارج من أجل تقويضها وهو بنفسه إعترف بذلك أمام شخصيات سياسية مهمة، لكنه خرج من السرب ملتحقاً بالمعارضة الحقيقية. وأخيراً لا بد من إبداء ملاحظات أساسية في هذا الإطار:

١- أن السيد هيثم المالح يعرض تاريخه للخطر بمواقفه اللامسؤولة هذه، فهو محامي معروف حاصل على إجازة في القانون ودبلوم في القانون الدولي العام. ومن المفروض أن يميز ما بين الحق والباطل، وأن لا ييراد لكلمة حق أن تكون باطلاً.

٢- معتقل سابق، أعتقل في الفترة ما بين (١٩٨٠-١٩٨٦) وما بين سنوات (٢٠٠٩-٢٠١١)، ومضرب عن الطعام عدة مرات، فعليه أن يشعر بمشاكل وقضايا الآخرين.

٣- منذ العام ١٩٨٩ يعمل في منظمة العفو الدولية، وأحد المساهمين بتأسيس الجمعية السورية لحقوق الإنسان. فأين دفاعه إذن عن شعب يعود تاريخه إلى (٥٠٠٠) سنة ويعيش على أرضه التاريخي ومناضل من أجل حقوقه القومية المشروعة، فلا بد أن تتبرأ منه تلك المنظمات صوناً لمصداقياتها.

٤- وهو القائل في مقابلة تلفزيونية: "المستقبل مرهون بيد الشعب، وأن على الناس أن تدافع عن مصالحها، وأنه على كل مواطن أن يعي حقوقه ويدافع عنها"، ودفع سنتان من عمره في السجن عن هذه المقابلة، اللهم إذا كان لديه مكيالين في تعريفه بالدفاع عن "المصالح" و"الحقوق".

ولا بد أن نقول للسيد المحامي هيثم المالح الذي نكن لنضاله كل التقدير: "لا مكان لسياسي في رسم سوريا المستقبل، إذا معادى الشعب الكردي وقضيته المشروعة، لأن الكرد يشكلون بيضة القبان في عملية التوازنات الجديدة ليس فقط في سوريا بل وفي الشرق الأوسط والأدنى".

الحركة السياسية الكردية في سوريا أم المعارضة (ولكن أين منصتها؟)

من المفترض أن تكون الحركة السياسية الكردية في سوريا حاضنة للمعارضة ونواتها الفاعلة، وكان يفترض أن يكون للكرد منصة خاصة (منصة هولير مثلاً) إسوة بمنصات موسكو والقاهرة والرياض. ولهذا الكلام مدلولاته الجيو - تاريخية والجيو - سياسية، فمنذ إلحاق هذا الجزء الكردستاني بمنطقة النفوذ الفرنسي، برزت الحركة السياسية والتقت مصالح الشعب الكردي الإلتفاف حول حزب خويبون في عام ١٩٢٧ كتنظيم سياسي رفيع يضم مئات من الأقاليم والإمكانات والقادة المعروفين.

وفي أعقاب خروج الفرنسيين وضم غرب كردستان إلى دولة سوريا التي تشكلت بضم منطقتين جغرافيتين وتاريخيتين مختلفتين (بضم جزء من كردستان العثمانية مع جزء من بلاد الشام) في كيان جديد بات يعرف بدولة سوريا، دخلت الحركة الكردية مرحلة جديدة ولم يبتعد المتنورون الكرد يوماً عن النشاط القومي، وكان إنبثاق البارتي الديمقراطي الكردستاني (الكردي فيما بعد) في ١٤ حزيران عام ١٩٥٧ ذروة العمل السياسي بهدف قيادة الشعب الكردي نحو التحرر والإستقلال.

وإذا كان خويبون قد تأسس قبل إستقلال سوريا بـ ١٩ عاماً، كان عمر سوريا المستقلة عند قيام البارتي ١١ عاماً، أي عمر طفل في الصف الرابع الإبتدائي. ومنذ ذلك الحين وبعد مرور ٦٠ عاماً ونيف على عمر البارتي كتنظيم قومي كردي سياسي، يجتاز مراحل مختلفة من الأنظمة المستبدة التي مرت على البلاد سواء أكان في عهدي الوحدة و الإنفصال ثم في عهد حزب البعث الذي مارس جميع صنوف الظلم والإضطهاد والمشاريع العنصرية بحق الشعب الكردي.

وتعد إنتفاضة قامشلو ٢٠٠٤ باكورة ثورات ((الربيع العربي))، وطيلة تلك السنوات برزت أسماء عديدة لقيادات ورموز عانت من عمليات الإعتقال والملاحقة والتعذيب في أقبية المباحث والأجهزة الإخباراتية للدولة. وشارك الألاف من الكرد منذ إنطلاقة الثورة السورية

عام ٢٠١١، في مظاهرات حاشدة ضد الطغمة الحاكمة للإتيان بنظام ديمقراطي في البلاد يضمن فيه حقوق الشعب الكردي القومية وحقوق الأقليات الإثنية والمذهبية.

إلا أن الثورة السورية سارت بعكس التوقعات، لم تأت الرياح كما تشتهي الربيع السوري، فقد تحولت القضية السورية إلى قضية دولية بامتياز، وتحولت الساحة السورية إلى ملعب لقتال القوى الإقليمية والدولية، وإنعكس ذلك على قيام معارضة الخارج بالوكالة بسبب تدخل الدول الإقليمية وخاصة تركيا وإيران والسعودية وقطر بدعم وتحريك الدول العظمى. وإذا ظلت المعارضة تسيطر على معظم أراضي البلاد حتى عام ٢٠١٤ فإن التوازن العسكري بعد هذا التاريخ أصبح لصالح النظام وخاصة بعد دخول روسيا في الأزمة السورية عسكرياً منذ ٣٠ أيلول عام ٢٠١٥، كشريك وطرف رئيسي في حل الأزمة السورية إلى جانب وجود القوات الإيرانية وحزب الله، ومن ثم التدخلات التركية وتغيير المسارات والتوازنات، ولا سيما بعد محادثات آستانا (عاصمة كازاخستان) للسلام في سوريا في يومي ٢٣ و٢٤ كانون الثاني ٢٠١٧ بين ممثلي النظام في دمشق وعدد من قادة فصائل المعارضة بحضور ممثلي كل من روسيا وتركيا وإيران والولايات المتحدة الأمريكية والمبعوث الدولي إلى سوريا ستيفان ديستورا، حيث تم الإقرار بإنشاء آلية ثلاثية لمراقبة وضمان الإلتزام الكامل بوقف إطلاق النار ومن ثم إنشاء مناطق خفض التوتر وصولاً إلى إنهاء الحرب الداخلية في البلاد.

وإزاء تطور الأحداث برزت منصات للمعارضة السورية منها منصات القاهرة وموسكو والرياض التي عبرت عن وجهات نظر دول الصراع الإقليمية والدولية ومن هذه المنصات نذكر:

١- منصة القاهرة:

تشكلت هذه المنصة في القاهرة عام ٢٠١٤ مباشرة بايعاز من مستشار الأمن القومي علي المملوك بهدف إجهاد الثورة المسلحة وتبني العمل السياسي السلمي. ومن أبرز رموزها جهاد مقدسي الحاصل على شهادة الدكتوراه من الجامعة الأمريكية في لندن، عمل منذ عام ١٩٩٨ ضمن السلك الدبلوماسي السوري سفيراً في واشنطن، ومن ثم ناطقاً إعلامياً للخارجية السورية، في عام ٢٠١٣ غادر النظام، وليس غريباً أن يكون الأمر قد جرى بترتيبات خاصة.

ويليه في المنصة الممثل السوري جمال سليمان وهو من مواليد أحد أحياء دمشق عام ١٩٥٩. وحامل شهادة الماجستير للدراسات المسرحية في جامعة ليدز البريطانية عام ١٩٨٨، لجأ إلى مصر إلتحق بالمعارضة منذ بداية الثورة في عام ٢٠١١، بعد أن كان مواليا للأسد الإبن. ومن ضمن قيادات منصة القاهرة أنور المشرف الذي صرح للموقع الإخباري الروسي سبوتنيك يوم ٢٤ تشرين الأول عام ٢٠١٦، بأن صاحب مبادرة المنصة هو علي الملوك.

٢- منصة روسيا:

تأسست في موسكو عام ٢٠١٤ ومن أبرز شخصياتها قدري جميل وعلاء عرفات ومنذر حمزة.

قدري جميل هو ابن فؤاد قدري جميل باشا سليل العائلة الكردية الوطنية البارزة، لكن قدري نفسه مجرد من العاطفة القومية الكردية. درس الدكتوراه في داس بموسكو خريج إقتصاد هو وعمار بكداش. إنشق عن الحزب الشيوعي السوري وأسس تيار الإرادة الشعبية ((اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين سابقا)) عام ٢٠٠٣، شغل منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الإقتصادية. وهو من موالى بقاء الأسد في السلطة، ويعتقد أن خروجه من سورية جاء باتفاق مع النظام ولا يستبعد أن يكون بترتيب روسي، ويرأس منصة موسكو للمعارضة السورية.

- علاء عرفات مواليد محافظة دمشق عام ١٩٥٨ ماركسي عضو قيادة جبهة التغيير والتحرير وهو يحمل شهادة الهندسة من جامعة دمشق.

عقد ((المؤتمر الوطني الديمقراطي السوري)) لقاءه التأسيسي في مدينة جنيف السويسرية، في النصف الثاني من نيسان عام ٢٠١٧، وذلك بمشاركة شخصيات من مختلف منصات المعارضة وشخصيات أخرى. وأقر المؤتمر وثيقة سياسية نصت على أن ((اللامركزية الإدارية)) تتشكل ((الصيغة الأنسب)) لبناء وطن سوري جاذب لمكوناته وعلى أن ((الشعب السوري شعب واحد عماده المواطنة المتساوية بين جميع الفئات)) ودون أن يؤخذ فيه بعين الإعتبار وجهة نظر الكرد أو حقوقه كثنائي قومية أساسية في البلاد.

وتستضيف الرياض إجتماعا موسعا للهيئة العليا للمفاوضات، كل هذا يدل أن العمل الدبلوماسي محل إسكات صوت الرصاص، وأن الشهور القليلة القادة ستنتهي نهائيا

الأعمال العسكرية، وسوف يتم رسم خارطة الطريق لسوريا الجديدة من حيث وضع الدستور وتقسيم مناطق النفوذ وترتيبات المرحلة الإنتقالية وتعزيز التمثيل. والسؤال اين موقعنا نحن الكرد من كل ما يجري واين المنصة الكردية التي من المفترض أن تمثل الخصوصية القومية للشعب الكردي في سوريا من الناحية الجيو بوليتيكية والجيو - التاريخية.

لاشك أن سوريا ستشهد بدءا من بداية العام القادم تحولا جذريا وسيتم العمل باتجاه حصد ثمار كل هذه السنوات المريرة، والسؤال الملح أين سيكون موقعنا من المتغيرات القادمة، وهل سنتمكن من قول كلمتنا في المؤتمر الذي سينعقد مستقبلا لحل القضية السورية ونثبت وجودنا فيه من خلال وفد دبلوماسي كردي مستقل؟، وألم يحن الوقت لإعلان المنصة الكردية، حتى وإن جاء متأخرا، لتمثيل الشعب الكردي وطموحاته القومية في سوريا، ويقدر قوتنا الدبلوماسية ننال حقوقنا المهضومة وفي الأزمات الفاصلة الدبلوماسية أقوى من الرصاص . وأنهى مقالتي هذه بما قاله الزعيم الخالد مصطفى بارزاني: "لن أطأ رأسى أمام أعداء الشعب الكردي ولن أسمح أن تتحول بلادي إلى مرعى يسرح فيها الأعداء والمغتصبون".

الإستراتيجية التركية في المسألة الكردية (في ضوء لقاء أوغلو بالقادة الكرد السوريين)

هل سيعيد التاريخ نفسه؟ وهل سيستفيد قادة الكرد الجدد من دروس الماضي وعبر الأجداد؟ وهل إرتقت الدبلوماسية الكردية إلى المستوى المطلوب؟ وهل بالفعل يتم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، كما يقال، أم أن المسائل تحسم وفقا للإرضاءات الحزبية والجهوية والتوازنات الشخصية، وتركت القضية الكردية للقدر مجدداً و... أسئلة كثيرة من حق كل كردى طرحه، والتفكير به، حتى لاتتكرر الأخطاء السابقة التي وقعت فيها زعماء الشعب الكردى قبل مئة عام ونيف. ولا بد أن تتسم هذه المسألة بأهمية بالغة لمستقبل حركة التحرر الوطنى الكردية سياسيا وأيديولوجيا، نحو تعميق أطر الفعل الكردى والإرتقاء به إلى المستوى المطلوب، لأن الفرص التاريخية لاتتكرر إلا بمنعطفات تاريخية.

إمتازت السياسة التركية في المسألة الكردية بالحنكة المتزايدة والخبث الشديد، في إطار إستراتيجية مخططة، هادفة ومدروسة، بدأت بشكل فعلى، منذ العهد الحميدى ومرورا بالكلمالية التى أرست بنيان الدولة التركية الحديثة والتي مازالت بفضلها تسير الدولة الأوردوغانية بخطى حثيثة. لاشك أن إحدى ميزات السياسة التركية تكمن في تلقيها صوب الهدف بتخطيط مسبق ودقيق، هذا الخط السياسى - الإستراتيجى إتقت حوله وإلتزمت به جميع الأطر السياسية الحاكمة منذ مئة عام، والمعارضة الساعية إلى كرسى الحكم، بغض النظر عن إختلافاتها في الرؤى العامة وبنائها وتوجهاتها السياسية وإختلافاتها في التكتيك، إذن هناك مشروع قومى تركى، يعتبر خطأ أجمر للجميع، ولايسمح بشكل من الأشكال تجاوزه، وهذا المشروع هو سر ديمومة تركيا الحديثة ونجاحاتها كلاعب مهم في السياستين الإقليميه والدولية.

وبالعودة إلى الحركة السياسية الكردية منذ إنطلاقتها الأولى وحسب التجارب، تبينت أن جوانب ضعف الحركة الكردية هى التى مكنت القوى المعادية من السيطرة والنجاح، حيث كانت النزاعات الداخلية بين الأطراف الكردية ومنذ النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت ملازمة للحركة القومية الكردية، إستغلتها إيران وتركيا على الدوام. وكان غياب برنامج سياسى واضح

وما يناسبه من آليات سياسية، وضعف الأداء السياسي من أهم تلك السمات التي مازالت طاغية على الوضع السياسي الكردي .

ولإلقاء الضؤ على السياسة الكردية الحميدية، فإلى جانب العسف الحميدي، سعت إستانبول إلى إستمالة القيادة الكردية إلى جانبها وجعلها حليفة للسلطات التركية، بهدف إخماد الحركة التحررية الكردية المتصاعدة بيد الكرد أنفسهم، وإستخدمت لأجل ذلك وسائل مالية وسياسية وأيديولوجية، ولتحقيق هذا الهدف الدني، أولى الباب العالي إهتماما خاصا بوجهاء الأسر الكردية ومنحهم الرتب والألقاب والأوسمة والمناصب وامتيازات مالية وإسكانهم في العاصمة. ولهذا الغرض تأسست في إستانبول وبغداد ” مدرسة العشائر” لأبناء الوجهاء بهدف زرع ثقافة الولاء للدولة التركية. وأهم من هذا وذاك، كانت الخطة الأساسية للسياسة التركية ربط القيادة الكردية سياسيا بمصالح الدولة العليا. ولتحقيق هذا الهدف المنشود، راحت القيادة التركية (العثمانية) تستغل فكرة ”الجامعة الإسلامية” على نطاق واسع والتي أصبحت من معالم سياسة عبد الحميد الثاني، بهدف مواجهة الدول الكبرى الساعية إلى تقسيم الإمبراطورية، هذه الفكرة التي كانت بمثابة خنجر في خصرة الشعب الكردي وحركته التحررية. وقد نجح مصطفى كمال في إنقاذ تركيا معتمدا على الفكرة ذاتها

ومنذ عام ١٨٩٠ بدأ عبد الحميد الثاني في تشكيل قوات الفرسان غير النظامية والخفيفة من الكرد والمعروفة ” بالحميدية” نسبة إلى السلطان عبد الحميد، التي أستخدمت لأهداف سياسية وعسكرية، فمن جهة أستخدمت لمواجهة القوات الروسية ومن جهة أخرى لإخماد التمرد الداخلي ضد السلطة المركزية. سارت الأمور الدولية لصالح نجاج المشروع التركي الذي قاده مصطفى كمال في تلك المرحلة الحرجة بالنسبة لتاريخ تركيا.

ففي ٢٥ تشرين الأول ١٩١٧ إستولى البلاشفة على السلطة في روسيا ، و في ٢٧ منه انتخب مؤتمر السوفييت الثاني لعموم روسيا مجلس المفوضين الشعبيين، فقرر المؤتمر في جلسته الأولى نشر جميع المعاهدات السرية للدول الإستعمارية كافة. و بدأت الحكومة الجديدة العمل بسرعة في هذا المجال، و لم تمض ستة أسابيع على هذا القرار حتى كانت الوثائق السرية قد نُشرت في سبعة أجزاء تحوى على أكثر من مائة معاهدة وإتفاقية و حلف و غيرها. و نُشرت في هذا السياق أيضاً المعاهدات السرية كافة المتعلقة بتقسيم تركيا...
ففي عام ١٩٢٤ نُشرَ الكرملين هذه المعاهدات الأخيرة مع إضافاتٍ مختلفة عليها في كتابٍ ضخٍمٍ و

ثمّين تحت إسم "الدول الأوروبية و تركيا في أثناء الحرب العالمية الأولى. تقسيم تركيا الآسيوية مع الوثائق السرية لوزارة الخارجية السابقة". و قد ضمّ المؤلّف أيضاً خريطة نادرة تتناول تقسيم تركيا رسمها السير مارك سايكس، وزير خارجية إنكلترا آنذاك، و جورج بيكو، نظيره الفرنسي. لم تؤخذ الخريطة الأصلية من دواوين وزارة الخارجية الروسية و لكن تم تصوير الخريطة الملحقة بالكتاب من جديد من النماذج الموجود في أوراق السفارة الفرنسية في بيتروغراد، و هى تتناول صيف ١٩١٧ عندما كانت الدول الكبرى تفاوض ايطاليا حول تقسيم ممتلكات تركية الآسيوية ثانية... و الغريب في الأمر أن الأنطقة الفرنسية و الإنكليزية و الإيطالية فقط حدّدت على النسخة الأصلية من الخريطة، أما النطاق الروسى... فلم يُحدّد عليها. و تم التأكيد على اتفاقية سايكس- بيكو مجدداً في مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠. بعدها، أقر مجلس عصبة الأمم وثائق الانتداب على المناطق المعنية في ٢٤ حزيران ١٩٢٢. لإرضاء كمال أتاتورك واستكمالاً لمخطط تقسيم غرب آسيا، عقدت في عام ١٩٢٣ اتفاقية جديدة عرفت باسم معاهدة لوزان لتعديل الحدود التى أقرت في معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ تم بموجب معاهدة لوزان التنازل عن بنود سيفر وترسيخ عملية تقسيم كردستان العثمانية بين بريطانيا وفرنسا و تركيا الكمالية .

– و نتيجة هذه الإتفاقيات السرية رسمت خارطة المنطقة وفق مصالح هذه الدول دون مراعاة للتوزع السكاني و مصالح شعوب المنطقة، وكان من نتيجة هذه الاتفاقية تقسيم كردستان بين بريطانيا وفرنسا، فوضعت فرنسا جزءا من كردستان(العثمانية) تحت الانتداب الفرنسى على سوريا، هكذا ألحق هذا الجزء من كردستان بالدولة السورية التى شهدت النور بعد خروج الفرنسيين في أعقاب الحرب العالمية الثانية. .

ففى الوقت الذى بدأت قوات الحلفاء تتقدم من كردستان و سوريا مشددة الحناق على القوات العثمانية ، فتحت التغيرات السياسية لعام ١٩١٧ في روسيا آفاقا جديدة و آمالا جديدة للطورانيين . فقد "أسعف الحظ" مصطفى كمال بإندلاع الثورة في روسيا عام ١٩١٧ ، مما أدى إلى إضطراب الجيوش الروسية، فإنتهز الفرصة وهاجم بقواته وواصل تقدمه في القوقاز. و بعد ذلك، تسلم مصطفى كمال قيادة الجيش السابع في الجبهة السورية ، ووضعت معاهدة بريست – ليتوفسك الماروتينية نهاية للخلاف الروسى – العثمانى وعودة الأخيرة إلى حدود ما قبل عام ١٨٧٦ مما مهدت لها بزوغ فجر جديد و إنقاذها من الموت . و رغم محاولات العثمانيين في تحقيق إنتصارات على الجبهات الشمالية فيما وراء القوقاز، تضمنت ((اتفاق مودروس)) الموقع في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ بنودا

شديدة القسوة. فالإتفاق يفرض بشكل خاص تسريح الجيش التركي، واحتجاز جميع السفن الحربية، وإستسلام الحاميات العثمانية في سوريا وفي طرابلس الغرب وفي بلاد النهرين، والحلاء عن الأراضى عبر القوقازية (باستثناء الجزء الجنوبي - الغربى الذى يبقى تحت الإدارة العسكرية التركية إلى حين التوصل إلى إتفاق جديد). وينص البند الأول على أن الملاحة في الدردنيل وفي البوسفور سوف تكون حرة ويعترف للحلفاء بحق الإحتفاظ بقوات في منطقة المضائق. كما يمكن لقوات دول الوفاق أن تحتل، عند الحاجة، الولايات التى يسكنها الأرمين في الأناضول الشرقية، وعلاوة على ذلك، فإن الإتفاق يميز لها السيطرة على ممرات طوروس والإستيلاء على منشآت الموانئ وحرية إستخدام السكك الحديدية والسفن التجارية العثمانية، ويتعين على الحكومة التركية تزويد حاميات الحلفاء مجانا بالفحم والمواد الغذائية وعموما، بجميع المنتجات التى تتطلبها. وبموجب البند السابع، تحتفظ دول الوفاق لنفسها بالحق في إحتلال بعض النقاط الإستراتيجية التى تختارها... وهو يكفى، بمفرده، لإضفاء طابع إستسلام غير مشروط على الهدنة. وبارغام الدولة العثمانية الخضوع للحلفاء، بقيت دولة وهمية على الورق. فقد طلب الجنرال مارشال، قائد القوات البريطانية في بلاد الرافدين، سحب قواتها المكلفة بالدفاع عن الموصل، حيث حقق الجيش البريطانى مآربه في إحتلال جميع أراضى كردستان الجنوبية في بداية تشرين الثانى ١٩١٨ أى بعد هدنة ((مودرس)) وهزيمة تركيا العثمانية، وإلتقى في حزيران العام ذاته بيرسى كوكس الذى أصبح فيما بعد أول كوميسار إنكليزى في العراق، بالجنرال الكردى شريف باشا لمناقشة مشروع الإستقلال الكردى. وفي الوقت ذاته يحتل قوات الجنرال اللينبى الأسكندرون. وفي كانون الأول ١٩١٨، وتمشيا مع المعاهدات السرية التى أبرمتها الحلفاء خلال الحرب، يستولى الفرنسيون على قليقيا. وفي ٨ شباط ١٩١٩ دخل الجنرال فرانسيه ديسبيرى على رأس قواته أستانبول، وأصبح العالم المسيحى أمام عودة بيزنطة. وكان لابد لمختلف القوميات والأقليات في الإمبراطورية بالتفكير بحدود جديدة مرسومة بالأذهان منها "كردستان ذات حكم ذاتى منتشرة في قلب آسيا الصغرى، بين جبال طوروس وزاغروس... وتحول الجيش العثمانى إلى أشلاء في كل مكان، وبدأت الإمبراطورية المنهارة تتعرض إلى التقسيم على يد المنتصرين، فقد إحتل الفرنسيون ولاية أضنة، وأورفا وماراش وعينتاب محتلة من قبل الإنجليز.

وفي هذا الأثناء نجح مصطفى كمال أتاتورك المكلف من قبل محمد السادس بإعادة النظام في الأناضول في كسب ثقة الزعماء الأكراد الثائرين في شرقي الأناضول، الأمر الذي سيقوض المشروع القومي الكردي فيما بعد . لاسيما بعد أن إنعقد المؤتمر في آب ١٩١٩م في أرزروم حضره أربعة وخمسون مندوبا عن ولايات كردستان، اعتمد فيه المندوبون مشروع قرار سينقذ تركيا من السقوط والتفوق ((الوطن واحد ولا يقبل التجزئة)). إن ولايات الشرق سوف تتصدى باتفاق مشترك لأي إحتلال أو تدخل أجنبي، وإذا ما ظهر عجز حكومة السلطان عن حماية إستقلال الأمة ووحدة أراضي الوطن، فسوف يجري تشكيل حكومة مؤقتة لتسيير شؤون الدولة. وأنه لا يجوز ان تمنح الأقليات غير العثمانية أي إمتيازات أو حقوق تضر بسيادة الأمة أو بكيانها الإجتماعي ، ومنذ ذلك الحين، إحتلت النزعة الطورانية والقومية التركية مكانة الإمبراطورية المتبقية التي شكلت كردستان قاعدتها الرئيسة.

أن معاهدة سيفر الموقعة في ١٠ آب ١٩٢٠، قد "كرست تمزيق الإمبراطورية العثمانية، والواقع ان تركيا، المحرقة من كردستان، ومن الولايات التي يسكنها الأرمن، ومن ثراس، ومن إقليم إزمير، ومن سوريا ، ومن شبه الجزيرة العربية، ومن بلاد الرافدين، إنما تجد نفسها محتزلة إلى دولة أناضولية صغيرة محصورة بين بلدين ماتزال حدودهما غير محددة، أرمينيا واليونان ، لكن سيفر ولد ميتا في باريس، مادام بنودها لا تتجاوب ومصالح الكبار. نجح كمال أتاتورك في تسوية النزاع التركي - الفرنسي، عبر إتفاقية أنقرة المبرمة بين الدولتين في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٠ والذي ينص بشكل خاص على جلاء الفرنسيين عن قليقيا . وفي آذار ١٩٢١ أبرمت موسكو وأنقرة "معاهدة صداقة وإخاء" تسوي جميع الخلافات الحدودية بين تركيا وجمهورية السوفيتيات. وحتى تتوصل حكومة أنقرة إلى هذا الإتفاق، الذي يكفل لها حدودا مستقرة عبر القوقاز ومساعدة بلشفية متزايدة، فإنها تضطر إلى دفع ثمن متواضع نسبيا: التنازل عن باطوم لجيورجيا الموعودة بتحول سوفياتي وشيك، الأمر الذي وطدت أقدام الدولة الجديدة، ومن ثم ظهور هدنة مودانيا مع الحلفاء في ١١ تشرين الأول ١٩٢٢ التي دفنت مودروس ومهدت الطريق إلى لوزان.

شكلت معاهدة لوزان قمة إنتصار الدبلوماسية التركية التي تزامنت مع إنتصارات أتاتورك العسكرية، وخذلان مواقف الحلفاء، ودفن الطموح الكردي، فقد إتخذ مؤتمر لوزان طابعا ماروشينيا إمتد أعماله ثمانية أشهر من ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ وحتى ٢٤ تموز ١٩٢٣. لقد أعادت لوزان الإعتبار لتركيا بعد أن ضمنت إعترافا دوليا بحدود مستقرة لها في المناطق المتنازع عليها ومن

ضمنها أقاليم الشرق أي كردستان. فالفرنسيون سيحتفظون بسنجد الأسكندرونة بعد جلائها الإضطرابى عن قلبية مع بقاء الإنجليز فى الموصل. وباد للعيان ملامح تكريس تجزئة كردستان، لاسيما بعد ميلاد الجمهورية التركية فى ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣. وعلى ما يبدو فقد لعب مصطفى وبنجاح على ثلاثة محاور، فهو استطاع اقناع الكورد مؤقتاً وأخرجهم من اللعبة الدولية وتحويلهم إلى أداة ورقية راجحة فى يده ضد التحالف الدولى. خطط كمال أتاتورك بالتخلص من القضية الكوردية ودفنها بطريقة تأمرية لعبوة محكمة نجح فيها بامتياز.

وحول سياسة تركيا- الأردوغانية فى المسألة الكردية، قمت بنشر مقالة فى آذار ٢٠٠٨ فى "صوت الآخر" والمواقع الكردية منها "Gemya Kurda" وغيرها تحت عنوان "حذارى أن أردوغان بصدد تطبيق خطة أتاتورك مع الكرد" جاءت فيها: " وفيما لو قارنا مايقوم به الرئيس التركى رجب طيب أردوغان ورئيس وزرائه عبدالله غول وحزبه - حزب العدالة والتنمية ، ليس سوى إعادة لفصل من التاريخ الذى نفذه يوما ما بانى تركيا الحديثة كمال أتاتورك ضد الشعب الكوردى وحركته التحررية. فقد قام هؤلاء بجولات إلى ولايات كوردستان كما فعل أتاتورك ، لكسب العاطفة الكوردية وإستمالة الشعب فى هذه المناطق إلى جانبه عبر كلام منمق ووعود وهمية والتحدث عن الوحدة وحقوق المواطنة وعن ضرورة الإصلاحات فى الولايات الشرقية أى فى كوردستان، والدعوة إلى المشاركة فى المجلس الوطنى الكبير الذى أسسه أتاتورك والتبجح باسماء البرلمانيين الكورد الذين نجحوا عن الولايات الكوردية.

تعد تركيا فى الوقت الحاضر، حاضنة الملف الكردى (دوسية الكرد)، كونها تحتل الجزء الأكبر من كردستان الطبيعية والسكانية، وبالتالي فأنها تحرك جميع إمكانياتها الإستخباراتية والدبلوماسية والمادية لمواجهة أى مد كردى، لأنها ترى فى الحركة القومية الكردية خطراً على مصالحها القومية ووحدتها التى تشكل كردستان الشمالية قاعدتها البنيوية- التحتية. وهى إستراتيجية خاطئة على العموم لأنه على العكس من ذلك، فأن أمن وإستقرار تركيا مرتبط بمحل القضية الكردية حلاً جذرياً نهائياً.

أن ما يحدث اليوم فى سوريا تثير إلى حد كبير القلق لدى الأوساط الحاكمة فى أنقرة، مادامت التحولات الجديدة ستغير مؤكداً معادلة موازين القوى فى المنطقة، فمن جهة ستطرح ثورة الشعب بنظام حزب البعث الذى تعاون أمنياً مع جميع الأنظمة المقسمة لكردستان، لاسيما وأن سوريا تشكل بوابة أنقرة فى العالمين العربى والإسلامى، بحدود تبلغ حوالى ٩٠٠ كم، وستؤسس لبروز

كيان كردي في غرب كردستان، مماثل لكردستان الجنوبية، في إطار نظام ديمقراطي تعددي برلماني سوري. وهذا يعني أن تركيا ستحاط بقوس كردي محصن يمتد من قنديل وراكروس صوب البحر المتوسط، وهذه الخارطة الجديدة بطبيعة الحال ستمهد لمقدمات جيو- بوليتيكية جديدة في الشرقين الأوسط والأدنى وغرب آسيا. وفي هذا الإطار تسعى القيادة التركية إلى المشاركة وبفعالية في ترتيبات الوضع الجديد وفي ملئ الفراغ الذي قد يترتب عليه بعد سقوط الدكتاتورية، محاولة منها لحماية التوازن الدولي والإقليمي في المنطقة وبالتالي منع قيام أي نوع من أشكال الإدارات الذاتية لكورد سوريا، الذي سيؤثر مباشرة على الوضع الداخلي التركي. وأن مشكلة السلطات الحاكمة التركية منذ العهد الأتاتوركى وليومنا تكمن في عقلية الجنرالات - العسكر الذين ينظرون إلى الشعب الكردي وحرركته التحررية من منظار خاطئ، ألم تكتب صحيفة تركية منذ عدة عقود بما معناه: "سنحارب قيام الدولة الكردية حتى لو قامت في جنوب أفريقيا". وجاءت لقاءات وزير الخارجية التركي د.أحمد أوغلو المؤخرة مع رئيس إقليم كردستان العراق وبعض قادة الأحزاب الكردية في غرب كردستان تكريسا للدور التركي المحتمل في المتغيرات القادمة واللعب بالورقة الكردية، ومحاولة زرع الشقاق في صفوف الحركة السياسية الكردية، والرجل مدفوع بمصالح بلاده العليا، ولكن بالمقابل ماهو المطلوب كرديا في هذا الإطار. لا بد من توحيد الكلمة والموقف الكرديين إزاء الأحداث، والعمل بعقلانية وإستخدام الدبلوماسية المنهجية، وإزالة جميع أسباب التوتر من الشارع الكردي ضد تركيا، لاسيما فيما يتعلق بتلك المظاهر التي تثير المخاوف التركية بحجج وجود حزب العمال الكردستاني في سوريا، والتركيز على المطالب الكردية في سوريا، طبقا للظروف الخاصة والمشخصة للمسألة الكردية.

ولا بد من الإشارة إلى أن الأوضاع قد تغيرت كثيرا في المنطقة، بإنتهاء الحرب الباردة ومع قيام ثورات الشعوب في العالم العربي، وبالتالي فأنقرة مضطرة التعامل مع هذا الوضع الجديد، فقد دخلت القضية الكردية في تركيا مرحلة خطيرة جدا، لا بد للقيادة التركية الإنتفات إليها بكل عقلانية والتفكير مليا بجلها، ناهيك عن إزدياد المصالح القومية التركية عبر المئات من شركاتها، في إقليم كردستان العراق الذي قد يعلن كدولة مستقلة، بحكم مجموعة عوامل داخلية وإقليمية ودولية، فالشركات التركية لن تتخلى عن مصالحها بسهولة، وتتفهم القيادة في أنقرة ضرورة التعامل الإقتصادي مع الشعب الكردي، الذي لم يعد يشكل ذلك الكابوس، فقد بينت تجربة كردستان العراق خلال عقدين ونيف، ان الشعب الكردي يشكل عامل تقدم وإزدهار بالنسبة لجميع

شعوب المنطقة، وليس معولا للهدم والتدمير، كما كانت تصوره العقلية العنصرية من الترك والفرس والعرب. إضافة إلى أن تركيا مرشحة للدخول في الإتحاد الأوروبي، وهذا يعني أن كردستان ستصبح بوابة أوروبا ومنفذها مع الشعوب والدول المجاورة من العالمين العربي والإسلامي. وعليه لا بد لتركيا الجديدة أن تعمل في إطار العقلية الأوربية، وأولى خطواتها الاعتراف بالشعب الكردي كقومية أصيلة ومميزة وحل المسألة الكردية حلا نهائيا وديمقراطيا، وهو الطريق الوحيد نحو نهضة والسلام والديمقراطية. لاسيما وأن تركيا عضوة في حلف الناتو وملتزمة بأطرها السياسية.

وعليه إذا كانت تركيا تبحث عن الإستقرار والتقدم لا بد القيام :

— الشروع بحل المسألة الكردية لديها أولا ومنح أكثر من (٣٠) مليون كردي وفي (٢٣) ولاية الحقوق القومية بشكل كامل في إطار إتحاد فدرالي أو كونفدرالي وهو الطريق إلى أوروبا.

— الضغط على المعارضة العربية السورية بمنح الكرد السوريين حقوقهم القومية دستوريا في إطار دولة ديمقراطية تعددية. وبناء جسر التواصل مع الكيان الكردي في شمال وشمال شرق سوريا، كما فعلت مع كردستان العراق وهنا تكمن مصالح جميع الأمم في المنطقة وفي مقدمتها الأمن الإستراتيجي التركي.

— إذا لم تسرع حكاه دمشق الجدد في وضع آلية عملية بحل المسألة الكردية في البلاد ووضعها على رأس جدولها. لأنه بعكس ذلك قد تظهر مشاريع جديدة في المنطقة من شاكلة العودة إلى إتفاقية سيفر، إذ لازالت تركيا تحلم بضم كردستان العراق وسوريا إلى كرد تركيا ومنحهم كيانا قوميا في إطار إتحاد فدرالي أو كونفدرالي أو إتحاد جمهوريتي كردستان وتركيا في دولة موحدة، وهذه الخطوة إن تحققت ستوحد ثلاثة أجزاء من كردستان، وستقوي النفوذ التركي إقتصاديا وجيوبوليتيكيا.

أن القيادة في تركيا ستسعى إلى إستغلال الورقة الكردية والثقل الكردي لمصالحها الخاصة، وعليه لا بد من الحيطة والحذر وعدم الوقوع في الفخ التركي مجددا، حتى لا يعود التاريخ نفسه. آخذة بعين الإعتبار أن أي تحرك تركي عسكري واسع النطاق ضد الكرد السوريين سوف لن يكون ممكنا دون العودة إلى حليفاتها في الناتو وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية الكبرى.

البرنامج السياسي للحزب

الذي طبع في عام 1956

تم كتابة برنامج الحزب باللغة الكردية ، وساعد في كتابته بشكل مستمر الدكتور نور الدين ظاظا .
وتم إنجاز البرنامج السياسي للحزب وطبع باللغة الكردية في مطبعة كرم في دمشق الكائنة في حلبوني في أواخر عام 1956 وهو يتألف من ثلاثة أقسام (حقول) القسم السياسي والثقافي والاجتماعي ولأهمية الكبيرة لهذا البرنامج في ما يلي نص القسم السياسي الكامل مترجماً عن اللغة الكردية وهي عشرة فقرات :

- 1- إن عدم وجود سبيل واضح وسليم أمام أكراد سوريا حتى الآن تسبب في فرقتهم وحرمانهم ، من الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية ، وإزاء هذه الحقيقة المرة والصعبة أقدم بعض الوطنيين الكرد على تشكيل تجمع تحت اسم : « **Partiya Kurdên Dimiqratên Sûrî** » حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين " من أجل تجنب إخوانهم الأخطاء وحمائتهم من الظلم و الضياع .
- 2- نظراً لأن (حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين) حزب تحرري وتقدمي ، لذا فهو يرى من الصواب العمل على تحقيق نظام ديمقراطي شعبي في بلاده سوريا ، ومن أجل توسيع الحريات الديمقراطية ، وبأخذ على عاتقه مهمة التعاون مع كافة الشخصيات والأحزاب التقدمية في البلاد .
- 3- يناضل (حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين) من أجل صيانة الاستقلال الوطني لبلاده سوريا، وهو وفي هذا السبيل وباسم أكراد سوريا يعلن موقفه المعادي للاستعمار وأذنابه .
- 4- عندما يتحرر بلدنا سوريا من النفوذ الاستعماري ، وتنتهي التدخلات الأجنبية في شؤونه الداخلية عندها سيطالب (حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين) بإيجاد وضع خاص لـ "400 ألف كردي يعيشون في الجزيرة ، وجبل الأكراد ، وعين العرب ، وذلك من أجل تحقيق حقوقهم السياسية والاجتماعية والثقافية في سوريا .
- 5- يؤيد (حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين) نضال الشعب الكردي في كل من تركيا ، إيران ، العراق ، ونضال جميع الشعوب المظلومة ضد الإستعمار ، وفي سبيل تحرير بلدنا ، وفي هذا المجال لا يتوانى الحزب عن مساندة نضالها .
- 6- لقد أقامت الحكومة التركية في تركيا وكردستان الشمالية ((التي تحت سيطرتها)) بعض القواعد العسكرية للدول الاستعمارية ، وزودت هذه القواعد بأسلحة الفتك والدمار الشامل ، تهيئة لشن حرب عالمية أخرى ، ونظراً لأن مثل هذه الحرب ، إذا ما نشبت ستعرض الشعب الكردي والبلدان العربية لكوارث كبيرة ، لذا فان (حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين) يضع في مقدمة أهدافه توعية أكراد تركيا لهذا الواقع وذلك من أجل القضاء على هذه القلعة الاستعمارية بمساندة من إخوانهم العرب .

- 7 - يعتمد (حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين) في نضاله الاجتماعي القومي على جميع الأكراد الوطنيين والديمقراطيين وأنصار الحرية الشرفاء .
- 8 - يرى (حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين) في جميع البلدان (الدول) والحكومات الشعبية والمحبة للسلام أصدقاء ومناصرين للشعب الكردي ، ويمد الحزب يد التعاون لهذه الجهات دونما تردد .
- 9 - يرى (حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين) في نشوب حرب عالمية أخرى كارثة مروعة للبشرية جمعاء ، وبالأخص للشعوب الصغيرة والضعيفة ، ومن هنا فإن الحزب ينشد السلم العالمي إلى جانب كافة الشعوب المحبة للسلام ، كما ويضع على رأس أهدافه مناهضة الأحلاف العسكرية العدوانية .
- 10 - ولما كان الشعب الكردي قد عانى منذ زمن بعيد من الاستعباد والاستبداد ، فإن الكثير من الأفكار والآراء والمعتقدات ((المرضية)) الضارة قد تعششت في ذهنه وأفقده توازنه وقوته ، والحزب يرى أنه يمكن التخلص من هذه الأمراض والوصول إلى الصفات والأخلاق الحميدة ، وفتح طريق جديد ومستقبل مشرق عن طريق العلم والمعرفة ...)) .

<p style="text-align: center;">RÊZNAME</p> <p style="text-align: center;">A</p> <p style="text-align: center;">B I N G E H I</p> <p style="text-align: center;">P. K. D. S.</p>	<p style="text-align: center;">RÊZNAME BINGEHÎ</p> <p>1) Heya îro tînebûna rêyêke rast û durust li pêş Kurdên Sûriye, ew ji hev xistine û ji hemî heqên siyasî, civakî[1] û zanistî bêpar hiştine. Li pêş vê rastiya tehl û dijwar, hin Kurdên welatparêz ji bo parastina birayên xwe ên Sûriyê ji şaşî, sitem û wînda bûnê, bi navê «Partiya Kurdên Dêmoqrâtên Sûrî» Komelek anîne pê.</p> <hr/> <p>(1) Civakî - îctîmî</p> <p style="text-align: right;">3</p>
---	---

مرسوم تشريعي رقم /٩٣/ تاريخ ١٩٦٢/٨/٢٣

إجراء إحصاء عام لسكان محافظة الحسكة

إن رئيس الجمهورية

بناء على المرسوم التشريعي رقم /١/ تاريخ ١٩٦٢/٤/٣٠ وعلى القرار الصادر عن مجلس

الوزراء المنعقد برئاسته رقم /١٠٦/ تاريخ ١٩٦٢/٨/٢٢ .

نشر المرسوم التشريعي الآتي:

مادة (١) - يجري إحصاء عام للسكان في محافظة الحسكة في يوم واحد، يحدد تاريخه بقرار

من وزير التخطيط. بناء على إقتراح من وزير الداخلية .

مادة (٢) - تقوم مديرية الإحصاء في وزارة التخطيط بإجراء هذا الإحصاء، وإتخاذ

مايلزم لتنفيذه طبقاً للقواعد التي تقرها لجنة الإحصاء المركزية .

وكانت السلطات السورية قد منحت صلاحيات مطلقة للجنة العليا المشرفة على

الإحصاء، لدرجة أن لجانها التي وضعت بعد الإنتهاء من عملية الإحصاء لتدقيق جداول

الأحصاء تصرفت عشوائياً، فقامت بشطب أسماء وحرمان البعض من الجنسية وتحويل أخرى

دون أي رادع إنساني أو أخلاقي، منطلقين من منظار عروبي شوفيني، لزعزعة بنية المجتمع

الكردي وعرقلة تطوره وإجباره على التهجير.

الجمهورية العربية السورية
وزارة الداخلية
مديرية الشؤون المدنية بمحافظة الحسكة

الصورة

لم صالحه لولائق
السجل وخارج القطر

صورة قيد فردي خاصة بالمسجلين في سجلات اجانب محافظة الحسكة

الاسم التبة اسم الاب اسم الام
محل وتاريخ الولادة الجنس الوضعية العائلية
محل ورمز القيد تاريخ التسجيل

لم يرد للمذكور قيد في سجلات العرب السوريين بمحافظه الحسكة نتيجة احصاء عام ١٩٦٢ ، وبناء على الطلب
اعطيت صورة القيد اعلاه المدون في سجلات اجانب تلك المحافظة .
في / / ١٤٠ هـ / / ١٩ (م)

اسم وتوقيع المراقب :
امين السجل المدني في

المستوطنات العربية في منطقة الحزام العربي من الشرق إلى الغرب هي:

- ١- عين الخضر.
- ٢- تل الصدق .
- ٣- الصحية.
- ٤- مصطفاوية الغمر.
- ٥- تل أعور الغمر.
- ٦- حمراء الغمر.
- ٧- تل علو رقم (١).
- ٨- تل علو رقم (٢).
- ٩- جوادية الغمر.
- ١٠- شبك الغمر.
- ١١- توكل الغمر.
- ١٢- معشوق الغمر.
- ١٣- المناذرة.
- ١٤- الحرمون.
- ١٥- قحطانية الغمر.
- ١٦- حلوة الغمر.
- ١٧- تنورية الغمر.
- ١٨- أم الفرسان.
- ١٩- هنادي / هيمو الغمر /.
- ٢٠- أم الربيع.
- ٢١- الشورة.
- ٢٢- بهيرة.
- ٢٣- الحاتميمة.
- ٢٤- الجابرية.

- ٢٥- تل تشرين.
٢٦- القنيطرة.
٢٧- ظهر العرب.
٢٨- الأسدية.
٢٩- أم عظام.
٣٠- أم أنقرة.
٣١- المشنى.
٣٢- المتنيبي.
٣٣- تل الأرقم.
٣٤- العنادية.
٣٥- الدهماء.
٣٦- الراوية.
٣٧- الهنادي.
٣٨- تل حضارة جنوبي.
٣٩- تل حضارة شمالي.
٤٠- برقة .
٤١- أبو جرادي.

قرار رقم ١٥

أن وزير الإدارة المحلية

بناء على قانون التنظيمات الإدارية رقم ٤٩٦ تاريخ ١٢/٢١/٩٥٧ وعلى المرسوم التشريعي رقم ١٤٦ تاريخ ٩/٣/٩٦٣ المتضمن إعادة العمل بالقرار الجمهوري رقم ٩٧ لسنة ٩٥٩

وعلى قرار مجلس إدارة محافظة الحسكة رقم ٤٣ تاريخ ٧/٧/٩٧١

وعلى إقتراح محافظة الحسكة بكتابها رقم ١٥٤٠٣ تاريخ ٨/٥/٩٧١

وعلى موافقة المديرية العامة للأثار والمتاحف بكتابها رقم ٣٢٢٦/ص ٣ تاريخ

٩٧١/١٠/٢٥

يقرر مايلي:

١- تبديل أسماء القرى المدرجة أدناه التابعة ناحية عامودا ومنطقة القامشلي في

محافظة الحسكة حسب الجدول التالي^١:

المخفر التابعة له	إسم القرية المقرر	إسم القرية القديم	
مركز مخفر عامودا	المربيط	اولجيان	
مركز مخفر عامودا	تليل	الدوكر	
مركز مخفر عامودا	أوزمار فوقاني يتبعها	
مركز مخفر عامودا	أم العنب	أوزمار تحتاني	
مركز مخفر عامودا	بارده	بريفا	

١ - الجريدة الرسمية للجمهورية السورية (الجزء الأول)، العدد ٥٠ لسنة ١٩٧١، ص

٢٠٦٠ - ٢٠٦٢، في: د. عبد الله غفور، التشكيلات الإدارية في غربي...، ص ص ٢٩ -

.٣٤

مركز مخفر عامودا	دبس	بكمزلو	
مركز حطين	صباح	ببو	
مركز حطين	بطين	بطنى	
مركز حطين	تل البرد	بله زوزانه تحتاني	
مركز حطين	تل المصيف	بله زوزان فوقاني	
مركز حطين	جب السوداء	بيرا بازن مرسينية	
مركز حطين	تعلك يتبعها	
مركز المركز	مره	شاوليه وصالحيه	
مركز حطين	خياط الجنوبي	ترزي يتبعها: حتلو	
مركز المركز	الجرن	جرنك	
مركز المركز	جوزة	جامرلو	
مركز المركز	شجرة	جولداره (جوداره - إ.م)	
مركز المركز	نقافة	جطل ميليه	
مركز المركز	وتر	جطل كاباره	
مركز المركز	جميلة	جولي دقوريه	
مركز حطين	حقانية	جولمه تحتاني	
مركز حطين	خياط	جولمه فوقاني	
مركز حطين	الشهباء	جيله كى	
مركز حطين	-	جوخ رش تحتاني	
مركز حطين	-	جوخ رش فوقاني	
مركز حطين	أم ردان	كركو شيتا	
مركز حطين	بستان فوقاني	جوليستان فوقاني	
مركز حطين	بستان تحتاني	جوليستان تحتاني	

مركز المركز	دار	خانكي
مركز المركز	الحمراء	رنكو
مركز الحطين	تل الزنار	زينار
مركز المركز	أبو الهول	سيميتك تحتاني
مركز المركز	البصرة	سيميتك فوقاني
مركز المركز	راية غربي	سنجقا سعدون
مركز المركز	راية خليل	سنجقا خليل
مركز المركز	راية قبلي	سنجقا شيخ
مركز حطين	قمصان	سلندر
مركز المركز	سلمان	سلمان بك
مركز المركز	مشهد	شدي
مركز المركز	ملاحة	شورك
مركز المركز	شيخ	شيخ كنى
مركز المركز	الحصبة	صوركا
مركز حطين	أم البصل	صوغان تحتاني
مركز حطين	أم البنت	صوغان فوقاني
محفرة المركز	الحنية	طوبس
محفرة المركز	تل أحمر مرسينية	كرسور مرسينية
محفرة المركز	الخلابة	علي فرو
محفرة المركز	العوينية	عوينك
محفرة المركز	قبر علي	علي كوران
محفرة المركز	غزالة	غزالبيك

محفز حطين	فواراة	غلى تحتاني	
محفز حطين	قبق	غلى فوقاني	
محفز حطين	تفاحة	فرجو	
محفز حطين	-	قره قوب تحتاني يتبعها	
محفز المركز	أم الأسود	قره قوب فوقاني	
محفز المركز	الوعل	قرنكوز	
محفز المركز	باردة	قرى	
محفز المركز	تل أسود	قره تبة	
محفز المركز	حلوة	قوج كوتيان	
محفز المركز	سرداق	قر لاجق	
مركز حطين	سندان	قوشانة	
محفز المركز	قليعة	قجلة	
مركز حطين	تل قرميد	قرمترلر	
مركز حطين	فخار	قحفكه	
مركز حطين	قبروان	قبران	
مركز المركز	الكروان	كردو	
مركز المركز	الحدباء	كوتيان قديم	
مركز المركز	تل خالد	كرى خيليد	
مركز المركز	قدح	كومج	
مركز المركز	كعوب	كرنكو	
مركز المركز	وريدة	كوليجه	
مركز حطين	جابرية	كوجكى فوقانى وتحتاني	
مركز حطين	طابات	كبكه	

مركز حطين	ديوان	كرديوان	
مركز حطين	شقراء	كجى	
مركز حطين	لبنيّة	كرمير	
مركز حطين	تل السعد	كركى دقوري	
مركز حطين	تل المرفق	كر عيشك	
مركز حطين	الفارس	كر فارس	
مركز حطين	تل الوفاء	كرابش	
مركز المركز	دير ماري	ماريت	
مركز المركز	عمارة	معمرلى	
مركز المركز	مصطفى	مصتو هندی	
مركز حطين	أبو خنجر	موسيسانا	
مركز حطين	سياط	ملا سباط	
مركز حطين	أم الدجاج	مريشك	
مخفر المركز	تل المال	موزان	
مركز حطين	فيروز	نازو	
مركز المركز	الأهرام	هرم جمو	
مركز حطين	هرم عرب	هرمى عربا	
مركز حطين	ربيعة	وانكى	

قرار رقم» ٥٨٠ «^١

وزير الإدارة المحلية

بناء على قانون التنظيمات الإدارية رقم / ٤٩٦ / تاريخ ٢١ / ١٢ / و تعديلاته
والمرسوم التشريعي رقم / ١٤٦ / تاريخ ٣ / ٩ / ١٩٦٣ المتضمن إعادة العمل بالقرار
الجمهوري رقم ٩٧ / لسنة ١٩٥٩

والمرسوم التشريعي ٣٦ / تاريخ ١٢ / ٨ / ١٩٧١ المتضمن احداث وزارة الإدارة المحلية
وقرار مجلس منطقة الباب رقم ٩ / تاريخ ٢٢ / ٢ / ١٩٧٧
وقرار مجلس منطقة عفرين رقم ٦٣ / تاريخ ٢١ / ٢ / ١٩٧٧
وقرار مجلس منطقة عين العرب رقم ٥ / تاريخ ١٤ / ٣ / ١٩٧٧
وقرار مجلس منطقة أعزاز رقم ١٠٧ / تاريخ ١٦ / ٣ / ١٩٧٧
وقرار مجلس منطقة مركز محافظة حلب رقم ٣٩ / تاريخ ١٤ / ٤ / ١٩٧٧
وقرار المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حلب رقم ٣٠٠ تاريخ ٢٣/٣/١٩٧٧

يقرر ما يلي:

مادة ١ - يتبدل بأسماء القرى والمزارع التالية في محافظة حلب الأسماء الجديدة المدونة بجانب

كل منها»

منطقة عفرين	منطقة عفرين
ناحية: قرى مركز عفرين	ناحية: قرى مركز عفرين
الإسم الجديد	الإسم القديم
١ - بابليت يتبعها:	١ - بابليت يتبعها:

١ - د. عبد الله غفور، التشكيلات الإدارية في غربي كردستان، المصدر السابق، ص ٣٧ - ٦٣.

كرسانة	كرسانة (كرسنطاش)
جديدة كرسانة	جديدة كرسنطاش
٢ - برج عبد الله	٢ - برج عبدالو
٣ - الكبير	٣ - بيوك أوبة
٤ - الجميلة يتبعها:	٤ - جومكة يتبعها:
شيخ سيدي	شيخ سيدي (شيخ سيدو)
٥ - الخضراء يتبعها:	٥ - جويق يتبعها:
المستورة	استارو
بين ديبة	عين ديبة
٦ - النيرة	٦ - خلنير
٧ - الظريفة	٧ - طرندة
٨ - الهوى	٨ - عرشقبيار
٩ - تل غازي	٩ - غازي تبة
١٠ - كوكبة يتبعها:	١٠ - كوكبة يتبعها:
الزاوية	بوزيكة
١١ - الزيارة	١١ - جتال زيارة
١٢ - البصلية	١٢ - صاغانة
منطقة: عفرين	منطقة: عفرين
ناحية: شران	ناحية: شران
الإسم الجديد	الإسم القديم
١ - حجان	١ - جمانلى
٢ - سنكرى	٢ - سنكرلى

٣ - قره تبه يتبعها:	٣ - تل الأسود يتبعها:
كورتك	الحفرة
٤ - قسطل كشك	٤ - القسطل
٥ - قورت قولاق صغير	٥ - الديق الصغير
٦ - قورت قولاق كبير	٦ - الديق الكبير
٧ - كويه لك	٧ - قطيرة
٨ - ماتينلى	٨ - الضعي
٩ - ميدانكى يتبعها:	٩ - الميدان يتبعها:
دوديرلى	الداودية
١٠ - ناز اوشاغى	١٠ - المدلته
١١ - دامه	١١ - دامه
١٢ - بللور سنك يتبعها:	١٢ - البلوورية يتبعها:
دار كبير	دار كبير
١٣ - دوراقلى	١٣ - دوراقا
١٤ - ديكنه طاش	١٤ - العمود
١٥ - زيتوناك	١٥ - الزيتونة
١٦ - سعر نجك	١٦ - السعر
١٧ - عرب ويران يتبعها:	١٧ - العروب ويتبعها:
الجميلية	الجميلية
١٨ - عمر سيمو	١٨ - سيم
١٩ - قسطل جندو يتبعها:	١٩ - قسطل جند يتبعها:
جديدة قسطل جندو	جديدة القسطل
٢٠ - قاريق صغير	٢٠ - القارة

٢١ - البياعة	٢١ - ويركن (ويركان)
٢٢ - الكروم	٢٢ - يازي باغ
منطقة : عفرين	منطقة : عفرين
ناحية: المعبطلى	ناحية: المعبطلى
الإسم الجديد	الإسم القديم
١ - ابرز يتبعها:	١ - ابرز يتبعها:
المنعزلة	روطو
٢ - انبار	٢ - انبار
٣ - اليتيمية	٣ - اوكسوزلى
٤ - ياخور	٤ - ايكى آخور
٥ - برماجة يتبعها:	٥ - برمجة يتبعها:
مزرعة السليمانية	مزرعة سلو
٦ - حاج قاسم	٦ - حاج قاسملى
٧ - الدقلة	٧ - حملورك
٨ - دار كبير	٨ - دار كبير
٩ - السحال	٩ - سمالك
١٠ - الشورية	١٠ - شورية اوغلى
١١ - الشيخ القرع يتبعها:	١١ - شيخ كيلو يتبعها:
١٢ - الشيخانى	١٢ - شيخ هتكو
١٣ - شيركان	١٣ - شيركانلى
١٤ - البياعة	١٤ - صانيانلى

١٥ - الصفراء	١٥ - صارى اوشاغى
١٦ - أولاد العرب	١٦ - عرب اوشاغى
١٧ - شيخ العرب	١٧ - عرب شيخو
١٨ - المجركية	١٨ - كمروك
١٩ - الصرة	١٩ - كويك
٢٠ - الظاهرة التحتانية	٢٠ - كوركان تحتاني
٢١ - الظاهرة العليا	٢١ - كوركان فوقانى
٢٢ - الجزرونية يتبعها:	٢٢ - كوكان فوقانى يتبعها:
الجزرونية التحتانية	كوكان تحتاني
مزرعة سينو	مزرعة سينو
٢٣ - معبطلى يتبعها:	٢٣ - معبطلى يتبعها:
قطران	قطرانلى
٢٤ - المعصرة يتبعها:	٢٤ - معصرة جق يتبعها:
البلوطية	جومازانلى
عاشور	مستو عاشور
قشلة (بركة)	قشلة (بركة)
على جارو	على جارو
٢٥ - الأميمية	٢٥ - ميركان
منطقة: عفرين	منطقة: عفرين
ناحية: بلبل	ناحية ي بلبل
الإسم الجديد	الإسم القديم
١ - آبل	١ - ابييل اوشاغى

٢ - باقجة	٢ - باقجه قوناق
٣ - بالى	٣ - بالى كوى
٤ - اوبة	٤ - بك اوبه سى
٥ - الطفلة	٥ - بيبك اوشاغى
٦ - بيلان	٦ - بيلان كوى
٧ - دير حسن	٧ - حسن ديرد لى
٨ - خضر يتبعها:	٨ - خضر يانلى يتبعها:
دوبىرو	دوبىرو
دبىر	دبىر
حاضرو	حاضرو
حاضر	حاضر
جولاقى	جولاقى
الاكتع	الاكتع
٩ - الخليل	٩ - خليلاك اوشاغى
١٠ - الديك	١٠ - ديك اوبه سى
١١ - شروان يتبعها:	١١ - شرقانلى يتبعها:
بركشة	بركشلى
مزرعة شرقان	شقانلى مقداد
١٢ - صاغر	١٢ - صاغر اوبه سى
١٣ - المروية يتبعها:	١٣ - صولاقلى يتبعها:
مزرعة على بك	مزرعة على بك
١٤ - عبودان يتبعها:	١٤ - عبودان يتبعها:
حفتارو الضبع	حفتارو الضبع

<p>١٥ - عشونة (عشاني) يتبعها: عشونة ١٦ - على الأطرش ١٧ - عوكان يتبعها: على جارو ١٨ - الحاجب ١٩ - الرأس الأحمر ٢٠ - هوزان ٢١ - قورنة يتبعها: المحمودية ٢٢ - اليايسة ٢٣ - قوطان ٢٤ - المدللة ٢٥ - السعيدة ٢٦ - السمحة ٢٧ - العالية ٢٨ - النور يتبعها: المسعة</p>	<p>١٥ - عشونة (عشاني) يتبعها: زفنك مزرعه ١٦ - عليكار ١٧ - عوكانلى يتبعها: على جارو ١٨ - قاش اوغلى ١٩ - قزلباش ٢٠ - قورت اوشاغى ٢١ - قورنه يتبعها: محمود اوبه سي ٢٢ - قورى كول ٢٣ - قوطانلى ٢٤ - كوتانلى غرييه ٢٥ - كور زيل ٢٦ - كيلانلى ٢٧ - هاي اوغلى ٢٨ - هياملى يتبعها: سعرينلى (سعر كانلى)</p>
--	--

<p>منطقة: عفرين ناحية: جندريس الإسم الجديد</p>	<p>منطقة: عفرين ناحية: جندريس الإسم القديم</p>
--	--

١ - البياضة	١ - آغجه لى
٢ - الريحان	٢ - بلانقوز
٣ - جوم	٣ - جقاللى
٤ - جملة يتبعها:	٤ - جملة يتبعها:
ابو كعب شرقى	ابو كعب شرقى
ابو كعب غربى	ابو كعب غربى
الحجاج	حاجيلر
٥ - جلق	٥ - جولقان
٦ - حاج حسن يتبعها:	٦ - حاج حسنلى يتبعها:
رمضان	رمضانلى
٧ - رمادية يتبعها:	٧ - رماديه يتبعها:
جميل	جيبلك
رفعتية	رفعتيه
٨ - زنده	٨ - زنده كان (سنديانكى)
٩ - رأس الأسود	٩ - قره باش
١٠ - الضخم يتبعها:	١٠ - قوجه مان يتبعها:
قبيلة	قبيله
قوربة	قوربه
١١ - الفسحة	١١ - كاوركازان
١٢ - كفر صفرة يتبعها:	١٢ - كفر صفره يتبعها:
تاتار	تاتارانلى
١٣ - برج كموش	١٣ - كموش برج
١٤ - كوران يتبعها:	١٤ - كوران يتبعها:
جوبان	جوبانلى
١٥ - مروان فوقانى يتبعها:	١٥ - مروان فوقانى يتبعها:
١٦ - شيخ خليل يتبعها:	١٦ - منلا خليل يتبعها:

دير بلوط سفرية	دير بلوط سفرية
-------------------	-------------------

منطقة: عفرين ناحية راجوح الإسم الجديد ١ - راجو يتبعها: القادرية خراب مجيد خراب قوالى خراب سماق أرض الدولة ٢ - بيت عدين ٣ - البثرين ٤ - المسنة ٥ - جقمق الصغير ٦ - جقمق صغير ٧ - جنجلة ٨ - جوبان ٩ - الغزلان ١٠ - الحجيج يتبعها: الحسينية ١١ - حجان ١٢ - حمشو	منطقة: عفرين ناحية راجو الإسم القديم ١ - راجو يتبعها: هوبكانلى خراب مجيد خراب قوالى خراب سماق ارض الدولة ٢ - بعدنلى ٣ - جتال قويو ٤ - المسنة ٥ - جقمق صغير ٦ - جقمق كبير ٧ - جنجنلى ٨ - جوبانلى ٩ - جيلانلى ١٠ - حاجيكانلى يتبعها: حسن كلكاوى ١١ - حجانلى ١٢ - حمشنلك
--	---

١٣ - الدرؤيشية	١٣ - درؤيش اوبه سى
١٤ - الأمسية	١٤ - دونبلى (دومبلى)
١٥ - الطلة	١٥ - زركانلى
١٦ - الشديان	١٦ - شديانلى
١٧ - الجبلية	١٧ - طاغ اوبه سى
١٨ - عطان يتبعها:	١٨ - عطلمانلى يتبعها:
بان	بانىك
١٩ - عمر	١٩ - عمر اوشاغى
٢٠ - المرتفعة	٢٠ - قوده كوى
٢١ - الطاقية يتبعها:	٢١ - كمرش يتبعها:
تل كشور	تل كشور
سور	سورك
النصر	كرى
٢٢ - كوران	٢٢ - كورانلى
٢٣ - الضحاك التحتانى	٢٣ - كولىان تحتانى
٢٤ - الضحاك الفوقانى	٢٤ - كولىان فوقانى
٢٥ - ماسيكان	٢٥ - ماسكانلى
٢٦ - الثدى يتبعها:	٢٦ - ماتالى يتبعها:
الحيدرية	حيدر اوبه سى
٢٧ - المعامل	٢٧ - معمل اوشاغى
٢٨ - موسية	٢٨ - موسيىك اوبه سى
٢٩ - هليل	٢٩ - هوليلو
٣٠ - اده	٣٠ - اده مانلى
٣١ - بلالية يتبعها:	٣١ - بلاليكو يتبعها:
النقشة	جعنكلى

السلوك	خراب سلوك
٣٢ - الثلاثية	٣٢ - سمالك راجو
٣٣ - السودا يتبعها:	٣٣ - السوده (قره بابا) يتبعها:
فرفرة تحتانى	فرفريك تحتانى
فرفرة فوقانى	فرفريك فوقانى
٣٤ - شيخ محمد يتبعها:	٣٤ - شيخ محمد لى يتبعها:
تليلة	تبه كوى
الولى	واليكى
٣٥ - البتراة	٣٥ - كاونده
٣٦ - كوسان يتبعها:	٣٦ - كوسانلى يتبعها:
عروبة	عرب لى
قسطل	قسطل
منطقة: عفرين	منطقة: عفرين
ناحية: شيخ الحديد	ناحية: شيخ الحديد
الإسم الجديد	الإسم القديم
١ - المزينة يتبعها:	١ - ارنده يتبعها:
الملساء	كلانلى
خربة البازية	٢ - بازيانلى
٣ - وادى الثعالب	٣ - جقاللى تحتانى (وادى الثعالب)
٤ - الحزفية	٤ - الحزفيه (قره متلق)
٥ - الوردية	٥ - خليل كوكلو
٦ - درمش	٦ - درمشانكلى
٧ - السهلية	٧ - سعولجك
٨ - تل الثعالب فوقانى	٨ - شيخ جقاللى (جقاللى فوقانى)

<p>٩ - الصاتى يتبعها: حاج بلال ١٠ - مستكان ١١ - مغار ١٢ - المعزولة يتبعها: الدالية</p>	<p>٩ - زاتى اوشاغى تتبعها: حاج بلال ١٠ - مستانكلى ١١ - مغارجق ١٢ - روطانلى يتبعها: داليانلى</p>
---	--

<p>منطقة: عين العرب ناحية صرين الإسم الجديد ١ - صرين شمالي (مركز الناحية) يتبعها: علقاية ٢ - الأسد يتبعها: السكرية زاهية فوقانى زاهية تحتانى ٣ - العمرية يتبعها: فياض زنار ٤ - بثر رش يتبعها: قيس خراب خل بثر رك</p>	<p>منطقة: عين العرب ناحية صرين الإسم القديم ١ - صرين شمالي (مركز الناحية) يتبعها: قروشان (علقانه) ٢ - اصلان كوى يتبعها: شكرى كوى بلك فوقانى بلك تحتانى ٣ - اومرك يتبعها: فياض زنارى قول ٤ - بثر رش كيتان يتبعها: ايتويران خراب خل بثر رك</p>
--	--

٥ - برخ بطان يتبعها:

بئر شاهين

٦ - بوجاق يتبعها:

مخمر بوجاق

حويجة محمد صغير

الشعباوية

٧ - راس العين يتبعها:

رأس العين الشمالي

خراب بركيل

بئر مامو

لندن

دافية

دالي الحسن

٨ - ساق يتبعها:

بئر بكى بئر بكة

٩ - صرين قبلى يتبعها:

حجك

حكنه كراف

١٠ - فجر فوقانى يتبعها:

فجر تحتانى

١١ - قره قوزاق يتبعها:

البعاصة

حويجة الفيحة

٥ - برخ بطان يتبعها:

بئر شاهين

٦ - بوجاق يتبعها:

مخمر الحقل

حويجة محمد صغير

الشعباوية

٧ - رأس العين يتبعها:

رأس العين شمالي

خراب بركيل

بئر محمد

غرناطة

دافية

الحسن

٨ - ساق يتبعها:

بئر بكى بئر بكة

٩ - صرين قبلى يتبعها:

الحجاج

الحقنة

١٠ - فجر فوقانى يتبعها:

فجر تحتانى

١١ - جولقان يتبعها:

البعاصة

حويجة الفيحة

١٢ - قلعة حديد يتبعها:
الجابريه
سبت فوقاني
سبت تحتاني
بابا روش
١٣ - قلعة رش يتبعها:
خلوومر
١٤ - قيوجي (قومش)
قيوحي صغير
خروض
١٥ - كاور خراب
١٦ - كبه رب يتبعها:
ابو حية
بثر كور
ينكي يابان
شناعة شناعة
١٧ - كيڪ دده يتبعها:
ناصرو ناصر
١٨ - خاتونيه يتبعها:
العبد كليہ
بثر شلاش
بثر ضاهر
صهاريج العلكانة
العواصي
الدرداره
الزربة

١٢ - قلعة حديد يتبعها:
الجابريه
سبت فوقاني
سبت تحتاني
صلاح الدين
١٣ - قلعة رش يتبعها:
الخليل
١٤ - فضة يتبعها:
فضة صغير
خروض
١٥ - الكافر
١٦ - التوايية يتبعها:
ابو حية
بثر كور
المجديدة
شناعة شناعة
١٧ - الداوودية يتبعها:
ناصرو ناصر
١٨ - السيدة يتبعها:
العبد كليہ
بثر شلاش
بثر ضاهر
صهاريج العلكانة
العواصي
الدرداره
الزربة

١٩ - خشخاش صغير	١٩ - خشخاش صغير
٢٠ - دندوشان يتبعها:	٢٠ - دندوشان يتبعها:
الكباش	الكباش
خربة قمر	خربة قمر
بئر حلو	بئر حلو
خربة ناصيف	خربة ناصيف
ابو كالات	ابو كالات
ناقوط دندوشان	ناقوط دندوشان
٢١ - صايكولة يتبعها:	٢١ - صايكولة يتبعها:
مزرعة سليم	مزرعة سليم
الخفية	الخفية
الكرادى	الكرادى
٢٢ - القادرية يتبعها:	٢٢ - القادرية يتبعها:
خربة حسين كلموز	خربة حسين كلموز
زرايف	زرايف
السياحة	صايكول
السودة	السودة
خربة سالم	خربة سالم
مزرعة يثر مروان	مزرعة يثر مروان
مزرعة الخفى	مزرعة الخفى
البعثية	كودوشان
٢٣ - كوروادين يتبعها:	٢٣ - كوروادين يتبعها:
المضبعة	المضبعة
دلية صغير	باشى دنكى صغير
دلية كبير	باشى دنكى كبير

الاحيمر	الاحيمر
الشترية	الشترية
جب الصفا	جب الصفا
اللوادين	اللوادين
الحصان	الحصان
رنة	عرنة
الدرعانية	الدرعانية
٢٤ - الأخرة يتبعها: اوج قرداش	٢٤ - اوج قارداش فوقاني يتبعها:
تحتاني الرفاق	تحتاني الرفاق
٢٥ - الجبلية يتبعها:	٢٥ - برداغ يتبعها:
مستريجة	مستريجة
كون عطار (كون عفتار)	كون عطار (كون عفتار)
الزيارة	الزيارة
بيو شويران	بيو شويران
٢٦ - بوز حسو غربى يتبعها:	٢٦ - بوز حسو غربى يتبعها:
بوز حسو شرقى	بوز حسو شرقى
حمو شرقى	حمو شرقى
٢٧ - ترمك تحتانى يتبعها:	٢٧ - ترمك شيخان تحتانى يتبعها:
ترمك شيخان فوقانى	ترمك شيخان فوقانى
ترمك فوقانى	ترمك فوقانى
خراب صهروج (حمو خوجه)	خراب صهروج (حمو خوجه)
٢٨ - خران صهروج	٢٨ - خران صهروج
٢٩ - الجبلية يتبعها:	٢٩ - الجبلية يتبعها:
البقرة	البقرة
٣٠ - شلاش شرقى	٣٠ - جوخر شرقى
٣١ - شلاش غربى	٣١ - جوخر غربى

٣٢ - الجورات	٣٢ - جورتانك
٣٣ - حمدون يتبعها:	٣٣ - حمدون يتبعها:
مزرعة حمدون	كور حمدون
٣٤ - ماوى تحتانى	٣٤ - خانيك تحتانى
٣٥ - ماوى فوقانى يتبعها:	٣٥ - خانيك فوقانى يتبعها:
زر	زرکه
كلج	كلج
حرك	حرك
كماشة	طوطانیک
٣٦ - خريبة صهريج غربية يتبعها:	٣٦ - خراب صهروج غربية يتبعها:
خراب صهروج شرقية	خراب صهروج شرقية
خريبة صهريج شرقية	خريبة صهريج شرقية
سرير	بشک
٣٧ - خربة العاشق يتبعها:	٣٧ - خراب عشق يتبعها:
بئر جلود	بئر جرود (بئر جلود)
٣٨ - خربة الضبع يتبعها:	٣٨ - خربة المضاب يتبعها:
جبل سمعان	جبل سمعان
٣٩ - الحديدية	٣٩ - دامرجک
٤٠ - درب التخت يتبعها:	٤٠ - درب التخت يتبعها:
بئر خضر	درب خضر
قنطرة	قنطرة شيخان
ضهير	اوغیلى ضهير
٤١ - دارفلات	٤١ - درفلت
٤٢ - البركة	٤٢ - دوپيرک شيخان
٤٣ - سفرية يتبعها:	٤٣ - سفرية يتبعها:

الكاسرية تحتانى	كجه قران تحتانى
المعازة فوقانى	كجه قران فوقانى
همك	همك
٤٤ - شيخ قمر يتبعها:	٤٤ - شيخ قمر يتبعها:
قمرية	كور قمر
٤٥ - السهم يتبعها:	٤٥ - شيش يتبعها:
الكرک	كرک منلا
٤٦ - الطوق يتبعها:	٤٦ - طوقلى يتبعها:
تبوك	حجى كوى
٤٧ - النحاسية يتبعها:	٤٧ - قازانى يتبعها:
الحلة	كور فوقانى
٤٨ - قولانه يتبعها:	٤٨ - قولانه الكراد يتبعها:
قولانه شرقى	قولانه شرقى
قولانه غربى	قولانه غربى
مزرعة قولانه	قولانه عرب
قولانه نزال	قولانه نزال
٤٩ - الأعظمية يتبعها:	٤٩ - كرانة شرقى يتبعها:
الجنديّة	جندويان
النيرية	النيرية
الرحى	ديستر
شويجان	شويجان
المجنونة	المجنونة
الصك	الصاكه
معلقة	معلقة
بتر سيوى	بتر سيوى
بتر عقيل	بتر عقيل

خربة عكاش	خربة عكاش
٥٠ - الدمام يتبعها:	٥٠ - كراني غربي يتبعها:
بئر جدى	بئر جدى
الجميلية	الجميلية
العزيزية	العزيزية
الراشدية (ابو راشد)	الراشدية (ابو راشد)
الحلو	الحلو
حواش المطلة	حواش المطلة
خراب قلع	خراب قلع
القبط	القبط
الهباوى	الهباوى
خربة شعير	خربة شعير
سلحبية	سلحبية
نحيت	نحيت
مزرعة عائد الملوحي	مزرعة عائد الملوحي
ابو شحيم ابو شحيم	ابو شحيم ابو شحيم
٥١ - كميث	٥١ - كوجه كميث
٥٢ - كورتك شيخان يتبعها:	٥٢ - كورتك شيخان يتبعها:
الحور	حورك
٥٣ - اسكيف	٥٣ - كوشكا
٥٤ - تل الأخضر يتبعها:	٥٤ - كوكتبه تختانى يتبعها:
شهرباتى	شهرباتى
المشهوره	المشهوره
٥٥ - إبراهيمية يتبعها:	٥٥ - كوكتبه فوقانى يتبعها:
٥٦ - طبرية يتبعها:	٥٦ - كولى كيتى عربى يتبعها:
الحولة	كولى كيتى شرقى

٥٧ - مندك يتبعها:

جيل

صال

٥٨ - منيف يتبعها:

كور منيف

جوغانه

٥٩ - ميل يتبعها:

عربشاه

٥٧ - مندر يتبعها:

جيل

صال

٥٨ - منيف يتبعها:

المنفية

زيادية

٥٩ - ميل يتبعها:

يعربية

منطقة: عين العرب

ناحية: شيوخ تختانى

الإسم القديم

١ - بستك يتبعها:

كور مرارتختانى

٢ - بللى

٣ - بندر يتبعها:

بندر صغير

الشامة

٤ - برواز اوغلى يتبعها:

حويجة البوراز

القملق

حويجة القملق

تل القملق

حرف القملق

٥ - بوغاز حفيان يتبعها:

منطقة: عين العرب

ناحية: شيوخ تختانى

الإسم القديم

١ - مزدلفة يتبعها:

كور مرارتختانى

٢ - بله

٣ - الشهامة يتبعها:

بندر صغير

الشامة

٤ - الشمالية يتبعها:

حويجة الشمالية

صوانية

حويجة الصوانية

الصوانية

حرف الصوانية

٥ - الحفيانة يتبعها:

زليخة	زلخك
٦ - تعلا يتبعها:	٦ - تعلقك (اجى قوى) يتبعها:
الرز	زرک
تميمة	تمى
٧ - تل احمر يتبعها:	٧ - تل احمر يتبعها:
الخيام	زر کوتک
٨ - الدوارة الكبير يتبعها:	٨ - جارقلی كبير يتبعها:
الدوارة الصغيرة	جارقلی صغير
٩ - الواوية يتبعها:	٩ - جقل ويران يتبعها:
الراسية	سرکت
الواوية الصغيرة	جقل ويران صغير
١٠ - خليل يتبعها:	١٠ - خيلجک يتبعها:
جمک	جمک
المرجة	المرجة
الطور	طورمان
١١ - دواى يتبعها:	١١ - دالده لى يتبعها:
دينا	قوردينا
ميدان	ميدان
١٢ - دارالباز فوقاني يتبعها:	١٢ - دريازين فوقاني يتبعها:
مكشوفة	كولى قول
بئر اللصوص	بئر اللصوص
١٣ - دارالباز و سطانى يتبعها:	١٣ - دريازين و سطانى يتبعها:
دارالباز تحتانى	دريازين تحتانى
١٤ - درب النور يتبعها:	١٤ - درب النور يتبعها:
درب النور و سطانى	درب النور و سطانى
درب النور صغير	درب النور صغير

دارالباز	دريازين هورى
الفطائر	كوبلك
١٥ - سيف على يتبعها:	١٥ - سيف على يتبعها:
شمك كبير	شمك كبير
شمك صغير	شمك صغير
طلعة	حنكوش
العوينة	العوينة
شيف على صغير	شيف على صغير
١٦ - شيوخ فوقانى يتبعها:	١٦ - شيوخ فوقانى يتبعها:
العواصى	العواصى
حويجة صالح	حويجة صالح
حويجة حلو	حويجة حلو
الحويجة الغربية	الحويجة الغربية
حويجة صطوف النايف	حويجة صطوف النايف
حويجة احمد	حويجة دالى احمد
الذسانا	الذسانا
الحانوتية	الحانوتية
الناصرية	الناصرية
التل	التل
١٧ - قران فوقانى يتبعها:	١٧ - قران فوقانى يتبعها:
الخل	خل اوغلى
اشمة	اشمة
قران صغير	قران صغير
الدك	دكمداش
١٨ - قناية يتبعها:	١٨ - قناية يتبعها:

القاسمية	القاسمية
الجاروشة	دكر مان
ايلجق	ايلجق
المعتدلة	المعتدلة
فهدية	بلنك
١٩ - تاجية	١٩ - قوجلى تختانى
٢٠ - رحبية يتبعها:	٢٠ - قوجلى وسطانى يتبعها
مزرعة زكريا	مزرعة زكريا
زيتونة	قوجلى فوقانى
ممدوحة	قور
٢١ - هلاله يتبعها:	٢١ - كرد وسطانى يتبعها:
بئر رمى	بئر رمى
بدرية	كرد تختانى
كوكبة	كرد فوقانى
٢٢ - عشتار	٢٢ - كون عفتار
٢٣ - الشاكرية	٢٣ - مشكو



صورة مجزرة حادثة حريق سجن الحسكة ٢٤/٣/١٩٩٣ التي راح ضحيتها حوالي ٦١ شخصاً من السجناء وبينهم ٢٥ من الكرد، والتي تعد احدة من عمليات القتل الجماعية بحق الشعب الكردي في غرب كردستان. كان سجن الحسكة يتسع لحوالي ٢٠٠ سجين، بينما زج فيه أكثر من ٧٠٠ سجين . وجمع النظام البعثي في ذلك السجن بين المعتقلين السياسيين ومعتقلي جرائم السلب والنهب والمخدرات لخلق التناقضات داخل مهاجع السجن وقد أكد السجناء بأن الحريق الذي نشب في حوالي الساعة السادسة مساء بتاريخ الرابع والعشرين من شهر آذار ١٩٩٣ وتسبب في حرق المهجع الثاني في سجن المركزي بالحسكة، كان سببه تواطئ ادارة السجن مع مجرمي المخدرات في السجن بافتعال الحريق . ويروي شهود الحدث أن ادارة السجن وزعت مادة الكاز على السجناء الذي كان مفقوداً من قبل وأخبروا السجناء بأن الكاز سينقطع لذلك خزن السجناء كمية كبيرة من مادة الكاز التي تسببت في سرعة اشتعال المهجع، وبعد قيام تلك المجموعة التي كانت على علاقة مع ادارة السجن بافتعال الحريق، نشب الحريق في المهجع ورغم تعالي اصوات السجناء إلا أن ادارة السجن لم تفتح الابواب.

وبدأت النيران تتوسع و تخرج عن السيطرة وخاصة مع تواجد كميات كبيرة من مادة الكاز داخل المهجع وفي هذه الأثناء قام قهرمان علي وهو احد السجناء في المهجع الثالث بفتح باب

المهجع بالمفتاح الذي أخذه من السجن بالقوة بعد ان حاول الهرب من المكان وبدأ السجناء بالخروج من المهجع ولكن نتيجة طول المهجع الذي يصل الى حوالي ٣٠ مترا واتساع رقعة النيران حالت دون خروج كل السجناء من المهجع وأدى الحريق إلى مصرع حوالي ٦١ سجينا واصابة الآخرين بالجروح وحالات الاختناق نتيجة الدخان المتصاعد من الحريق، وبحسب أقوال شهود الحدث أن جميع السجناء في المهجع فقدوا حياتهم اختناقاً بعد أن نالت منهم النيران . وعلى اثر الحادث الاليم الذي خلف ورائه اكثر من ٦١ قتيلا وما يقارب المئة جريح قامت السلطات السورية بتنفيذ حكم الاعدام بحق اربعة اشخاص بتهمة تسببهم بافتعال الحريق داخل المهجع الثاني في السجن ولتخفي بهذه الطريقة ملابسات القضية و دورها فيه .

المرسوم رقم / ٤٩ / ٢٠٠٨ لعام انتهك صارخ للحقوق الأساسية للمواطن السوري

-23 أيلول-٢٠٠٨

في سابقة خطيرة وضمن سياق سلسلة من المراسيم والقوانين والتشريعات... الاستثنائية (المحقة) في سوريا، صدر مؤخراً مرسوم جديد برقم / ٤٩ / تاريخ ١٠ / ٩ / ٢٠٠٨ وتم تعميمه اليوم على مكاتب التوثيق في مديريات المصالح العقارية بالمحافظات السورية، حيث جاء فيه:

(يمنع وضع أي من إشارات الدعاوى والرهن والحجوزات والقسمة والتخصيص...على صحيفة العقار في المناطق الحدودية سواء أكان العقار ضمن المخطط التنظيمي للمدينة أو خارجه، إلا بعد الحصول على الترخيص القانوني من وزارة الداخلية).

وهذا يعنى أن تطبيق المرسوم المذكور سيؤدى إلى نتائج وأثار كارثية خطيرة على حقوق المواطنين، وبالتالي إلى خلق حالة من التوتر والفوضى وعدم استقرار العلاقات الاجتماعية بين الناس، لأن الحصول على الترخيص القانوني أمر في غاية الصعوبة أن لم نقل مستحيلاً، كونها تخضع أولاً وأخيراً لموافقة الأجهزة الأمنية وهذه الأجهزة لا تعطى الموافقات وخاصة بالنسبة للمواطنين الذين يعملون في الشأن العام وأصحاب الرأي وكذلك بالنسبة للمواطنين في سوريا، حيث لم يسبق لمواطن من أصل كردى أن حصل على الترخيص القانوني منذ زمن بعيد بسبب سياسة الاضطهاد والتمييز التي تمارسها السلطات السورية بحق الشعب الكردي. أن وضع إشارة الدعوى أو الحجز أو الرهن أو القسمة أو...، على صحيفة العقار جاء أصلاً لحماية حقوق صاحب الحق، وحمايته من الضياع والعبث. وقد كفل هذا الحق جميع القوانين والدساتير الوطنية والدولية، فكيف يأتى مرسوم أو قانون وبجرة قلم يصادر هذا الحق الطبيعي من المواطن؟!!!!

ويأتى هذا المرسوم الجديد في وقت كان المواطن السوري يتطلع فيه إلى إلغاء أو تعديل القيود المتعلقة بالملكية الزراعية في المناطق الحدودية المنصوص عنها بالمرسوم التشريعي رقم / ١٩٣ / لعام ١٩٥٢ وتعديله وكذلك بالقانون رقم / ٤١ / لعام ٢٠٠٤ ولم يكن هذا المواطن يتصور أن المخفى أعظم، حتى صدر هذا المرسوم المنافي لجميع المواثيق والقوانين والمعاهدات والأعراف الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

إننا في المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا (DAD) ،
نعتبر هذا المرسوم منافياً للحقوق الأساسية للإنسان، وبشكل خاص حقه في التملك وفي
تحصيل أمواله وحقوقه تجاه الآخرين وحمايتها من الضياع والتهرب، بدون أن تكون هناك أية
قيود أو عراقيل من الجهات الإدارية والأمنية، ونطالب الجهات المستولة بإلغاء هذا المرسوم
الجائر وتفادي ما يمكن أن ينتج عن تطبيقه من نتائج وآثار سلبية تنعكس على الاستقرار
الاجتماعي في البلاد.

21/9/2008 المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا

(DAD)

www.Dadkurd.Com

Dadkurd@Gmail.Com

الرئيس الأسد يصدر مرسوماً بمنح المسجلين في سجلات أجانب الحسكة الجنسية العربية
السورية

٢٠١١/٤/٨

أصدر السيد الرئيس بشار الأسد أمس المرسوم التشريعي رقم (٤٩) القاضي بمنح
المسجلين في سجلات أجانب الحسكة الجنسية العربية السورية.

وفيما يلي نص المرسوم التشريعي:

المرسوم التشريعي رقم (٤٩)

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور يرسم ما يلي:

المادة ١: يمنح المسجلون في سجلات أجانب الحسكة الجنسية العربية السورية.

المادة ٢: يصدر وزير الداخلية القرارات المتضمنة للتعليمات التنفيذية لهذا المرسوم.

المادة ٣: يعتبر هذا المرسوم نافذاً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

بشار الأسد

المصدر: سانا



صورة من إنتفاضة قامشلو ٢٠٠٤

الجمهورية العربية السورية
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

٩٤٤٤/١/٤٣

إلى مديريات الشؤون الاجتماعية والعمل في محافظة:

دمشق - ريف دمشق - حمص - حلب - حماه - القنيطرة - ادلب - اللاذقية - طرطوس - الحسكة -
دير الزور - الرقة - درعا - السويداء

يعامل أجاناب الحسكة معاملة السوريين في كل ما يتعلق بأمر عملهم .

للاطلاع والتفقد

دمشق في / 1 / 1432 هـ الموافق لـ 7 / 7 / 2011م

وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل

الدكتورة دبالا الحج عارف

المرجع: أ.ح/١١/٥٣

التاريخ: ٢٠١١/٣/٧

عاجل وهام لطفاً

السيد مدير الشؤون الاجتماعية والعمل في محافظة الحسكة

تحية طيبة وبعد،

بناءً على توجيهات سيادة الوزيرة، نفيديكم علماً بأن قوائم المستحقين للمعونة الاجتماعية

من المتقدمين للمسح الاجتماعي من أجانِب الحسكة قيد الطباعة، ومنزلها إلى الحسكة خلال

يومين.

يرجى الاطلاع والتوجيه للمشرف في المحافظة ومشرفي مراكز الصندوق لاتخاذ الإجراءات

لللزامة.

شاكرين اهتمامكم وتعاونكم

مع شائكة الاحترام والتقدير

مديرة المشروع



صورة إلى:

- مكتب السيدة الوزيرة

- السيد محافظ الحسكة

الرقم : ٢٥ / ٢٠١١ / ٥

تعميم إلى
كافة الدوائر الرسمية - مجالس المدن والبلدان والقرى الاحترافية والبلديات
وأفروع المؤسسات والشركات العمدة

نطلب إليكم للتعميم على جميع العاملين لديكم بعدم الاشتراك بالظواهرات خلال تناول الرسمي
أو خارجه وأيام العطلة والأعياد ومولاتنا وأسماء الذين يشتركون بهذه الظواهرات من المولاتنا
لديكم ليصار إلى تنفيذ الإجراءات القانونية بحقهم.

المسجلة للرقم : ٢٠١١ / ٥ / ٥ م

محافظة حماة
الدائرة موزى نجيب ساوم

((تصميم))

مديرية التربية والحسنة

الرقم : ٢٥٠٠ / ٥ م

التاريخ : ٢٠١١ / ٥ / ١٢ م

((إلى))

رئيس دائرة مجلس الشريفي بـ

مدير مدرسة (ثانوية - أساسي - متلفي - معاهد)

لتفليذ مضمون الكتاب رقم / ٢٩٧٨ / س / ٢٥ تاريخ : ٢٠١١ / ٥ / ٥ م. المضمن التعميم على جميع
العاملين بعدم الاشتراك بالظواهرات خلال الدوام الرسمي أو خارجه وأيام العطلة الرسمية والأعياد ومولاتنا
بأسماء المشركين لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم .
للتفليذ بتفليذ مضمونه .

مدير التربية والحسنة

مدير شريف صيد الحسان



صورة إلى :

- مكتب المدير التربوي
- المدير المساعد للتدريس (الأساسي - الثانوي - المهني)
- رئيس غرفة (الثانوي - الأساسي - المهني - للتعليم الخاص - الأعداد والتربية) للتصميم
- غرفة التفتيش - الشؤون للتصميم وإجراء التدرج .
- مع الأصل .

المؤلف في سطور:



د. إسماعيل محمد حصف

- مواليد قرية كرسور كردستان سوريا، منطقة قامشلو عام ١٩٥٣.
- متزوج من السيدة ماركيت حصف وله منها خمسة أطفال: باور (١٩٩٢)، ميديا (١٩٩٥)، قيان (١٩٩٨)، سيبان (٢٠٠١)، جودي (٢٠٠٣).
- ينتمي لعائلة قومية، احتضنت إسرته منذ بداية الستينات كوادر البارتي والملاحقين والمناضلين الكورد، الأمر الذي نما فيه شعورا قوميا مبكرا جدا، إذ كان يكلف وهو في مرحلة الإبتدائية بمخدمات بسيطة كنقل معلومة أو الإتيان بكادر أو ملاحق من قرية أخرى إلى قريته، مما كون فيه شعورا بالمسؤولية منذ الصغر، وهذا مادفع به فيما بعد بكتابة رواية "Derdê Gel" باللغة الكوردية يتحدث في الجزء الأول منها عن أحداث تلك الفترة وما يحمله من مشاهدات وأحاسيس تلك الفترة.
- في عام ١٩٦٥ إنتقل للدراسة في قامشلو وهناك تعرف على الحركة السياسية الكوردية بشكل أكثر إثر كونفرانس آب التاريخي ١٩٦٥ عن طريق أخيه وصهره اللذان كانا من الكوادر الطليعية لليسار الكردي، حيث تحول المنزل الذي أقام فيه إلى مركز نشط لإلتقاء

كوادر آب ونشؤ الپارتى الديمقراطى الكردى اليسارى فى سوريا وتعرف على الكثير من كوادر البارتى حينئذ .

- فى عام ١٩٦٨ رفض طلبه للإنتماء للپارتى الديمقراطى الكردى اليسارى لصغر سنه ، لكنه بدأ بتشكيل خلايا موالية للپارتى من بعض المقربين والأهل وزملاء الدراسة .
- عام ١٩٦٩ قبل كمرشح فى عضوية الفرقة ، ثم عضو فرقة فى صيف العام ذاته .
- فى عام ١٩٧٠ شارك فى المظاهرة الطلابية للشباب الكرد فى قامشلو .
- كانون الثانى من عام ١٩٧١ أختير من الحزب مرشحا للجنة الفرعية لتنظيم الطلبة فى قامشلو وفى شباط أى بعد شهر أصبح عضوا دائما فى اللجنة الفرعية .
- فى صيف عام ١٩٧٢ أنتخب عضوا فى اللجنة المحلية فى ريف ناحية عامودة منطقة قامشلو، وفى نفس العام وبدء السنة الدراسة أصبح مسؤولا عن التنظيمات الطلابية السرية للحزب الديمقراطى الكردى اليسارى لعموم قامشلو .
- عام ١٩٧٣ حضر المؤتمر الثالث للپارتى المنعقد فى قامشلو .
- عام ١٩٧٤ عين مرشحا للجنة المنطقية ثم عضوا بعد شهر ثم عضوا فى مكتب اللجنة المنطقية لإدارة العمل التنظيمى ما بين إجتماعين، والتي تشكلت آنذاك من ثلاثة أعضاء : عضو من المكتب السياسى (الراحل عصمت سيدا) للحزب وعضوين من مكتبة المنطقية وهما كل من: سعيد بارودو وإسماعيل حصاف .
- فى عام ١٩٧٤ تم فصله من سلك التدريس فقط بعد عشرون يوما من تعيينه كوكيل معلم فى قرية أم زركان التابعة لناحية تل تمر على أساس شهادة البكالوريا بـ " خطر على أمن الدولة " .
- كانون الثانى عام ١٩٧٥ أنتخب مندوبا للمؤتمر الرابع للحزب الذى إنعقد آنذاك فى منطقة الدكوانة ببيروت لبنان .
- بعد المؤتمر وفى عام ١٩٧٥ أصبح مسؤولا حزبيا فى منطقة شرق قامشلو، ولعب دورا متواضعا فى تحريض الرفاق على النضال وعدم الإستسلام لليأس على أثر إتفاقية ٦ آذار ضد الحركة الكردية فى كردستان العراق وبأن الحركة ستعود أقوى مما كانت عليه .
- فى آب عام ١٩٧٥ لعب دورا كبيرا فى إنقاذ الحزب من السقوط بسبب محاولة بعض الأطراف للنبيل منه، حيث إنسحب من الكونغرس الحادى عشر وقاد حركة إنقاذ الحزب .

- في أيلول عام ١٩٧٥ أرسل إلى الإتحاد السوفياتي بمنحة حزبية، وشارك بفعالية في نشاطات طلبية كردستان في الخارج طوال ١٢ عاما .
- عام ١٩٨١ نال درجة الماجستير في العلوم التربوية باللغتين الروسية والإنجليزية .
- عام ١٩٨٢ أسس منظمة الحزب اليساري الكردي في أوروبا ومسؤولا عنها في أوروبا والسوفيات.
- عاش في معسكر اللاجئتين ببادن بادن القريبة من فيينا من أواخر ١٩٨١ - نهاية ١٩٨٢ .
- عام ١٩٨٣ أسس مع عدد من المناضلين الكرد جمعية طلبية وشبيبة كردستان (يوكسي) وأنتخب عضوا في قيادتها في المؤتمر المنعقد في برلين الغربية ومسؤولا عن الإتحاد السوفياتي ومسؤولا عن العلاقات الكردستانية، حيث شارك في إجتماع برلين للجمعيات الطلابية الكردستانية عام ١٩٨٣ وإجتماع براغ في خريف العام ذاته
- مسؤولا عن تنظيم البارتي اليساري الكردي في سوريا في أوروبا والسوفييت خلال ١٩٨٢ - ١٩٨٥ .
- أصدر في عام ١٩٨٣ ولوحده في موسكو جريدة شهرية ناطقة بإسم التنظيم بإسم "راستي" تتناول القضايا الكردستانية، صدر منها ١٢ عددا سلم نسخا منها إلى مكتبة البروفيسور جليلي جليل للإحتفاظ .
- كان من المنظمين والمخططين الأساسيين لمظاهرة موسكو ضد التدخل الجيش التركي في كردستان العراق عام ١٩٨٣، التي قبل حدوثها دفعت بالسفارتين التركية والعراقية للإحتجاج لدى القيادة السوفياتية، لأن موسكو كانت قد أعطت حينها الضؤ الأخضر للطلبة الكرد بالقيام بهذه المظاهرة ولم تتم المظاهرة بسبب الإحتجاج المذكور من قبل سفارتي بغداد وأنقرة، فسلم المذكور شخصا مذكرات إحتجاجية للجهات السوفيتية التي وعدت بتقديمها إلى خمس دول كبرى وهي : الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، فرنسا ، الصين ، الأمم المتحدة .
- خلال وجوده في موسكو حصل على منح للطلبة الكرد ومنهم من كوردستان العراق وساهم إلى جانب الآخرين بحل قضاياهم الدراسية عن طريق الوزارة .
- في ٢٢ كانون الثاني من عام ١٩٨٦ دافع عن أطروحة الدكتوراة التي تحمل عنوان: "المسألة الكردية في العلاقات الدولية في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية" وتشكل

كردستان العراق محور الرسالة وبإشراف من البروفيسور والمختص بالقضية الكوردية ميخائيل سيميونوفيتش لازاريف من القسم الكردي في جناح الشرقيين الأوسط والأدنى لمعهد الإستشراق التابع لأكاديمية العلوم السوفياتية .

- أصدر في عام ١٩٨٦ كراسا بعنوان " كردستان القضية والوطن في المعاهدات والمواثيق الدولية " بإسم سمكو بيجيرماني .

- نهاية عام ١٩٨٦ عاد من برلين - موسكو إلى قامشلو بهدف الإنخراط في العمل النضالي الكردي وترأس مجموعة من الرفاق من خريجي الشهادات ومن بعض الكوادر القديمة من أجل وحدة الحركة الكوردية .

- ساهم بتواضع بحملة التبرعات اثناء الهجرة المليونية لكرد العراق من أدوية وغيرها .

- عمل إستاذا جامعيا في ليبيا بدرجة إستاذ مساعد خلال الفترة ما بين ١٩٩٢ - ٢٠٠٠، ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦ في جامعتي سبها والتحدي ووصل إلى درجة إستاذ مشارك .

- عام ٢٠٠٢ قدم مشروع برنامج الحد الأدنى للحركة الكوردية في سوريا وسلم المشروع شخصيا إلى الأمناء العامون لكافة الأحزاب الكردية .

- في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ شكل مجموعات شبابية وتثقيفهم وتحت شعار " لنكن مستعدين لمواجهة التحديات القادمة " .

- في عام ٢٠٠٢ طلب منه رئاسة وفد من المثقفين الكرد السوريين إلى السليمانية، لكنه رفض لسببين: الأول عدم قناعته بالجهة الكردية المنظمة للوفد، والسبب الآخر رفضه القفز فوق هولير وإشترط بقيادة الوفد شريطة أن يذهب الوفد إلى هولير أولاً ومن ثم السليمانية، وبالتالي فإن أعضاء الوفد آنذاك حصلوا في السليمانية على إمتيازات وعمل وسكن ولايزالون .

- زار كردستان العراق في آب - أيلول ٢٠٠٤ والمرة الثانية في الأول من أيلول عام ٢٠٠٦ لخدمة شعبه في الجزء المحرر من كردستان وهو الآن عضو هيئة تدريسية بدرجة بروفيسور في جامعة صلاح الدين بقسم التاريخ كلية الآداب .

من مؤلفاته:

- سمكو بيجيرماني، كردستان القضية والوطن في المعاهدات والمواثيق الدولية ، كراس ، ١٩٨٦ .

- المسألة الكردية في العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية .
(أطروحة الدكتوراة) نوقش في معهد الإستشراق في ٢٢ كانون الثاني ١٩٨٦ ، موسكو ،
باللغة الروسية .
- ١- وجاء الربيع، رواية حاجي جندي، ترجمة عن الروسية ، دمشق ، ١٩٩٣ .
- ٢- أبحاث علمية كردية، دمشق ١٩٩٣، ترجمة عن الروسية .
- Derdê Gel رواية الجزء الأول، وزارة الثقافة، هولير، ٢٠١١ (باللغة الكردية
اللاتينية).
- الراعي الصغير (قصة مترجمة عن الروسية) ١٩٩٢، (تحت الطبع).
- وزيرى أشو، دوسية البارزاني في محفظة ستالين الفولاذية، مؤسسة البحوث
والنشر موكرياني، هولير ، ٢٠٠٨، (عن الروسية).
- كوردستان والمسألة الكردية، مؤسسة البحوث والنشر موكرياني، أبريل ، ٢٠٠٩ .
- صلوات كولياموف، آريا القديمة وكوردستان الأبدية (الكرد من أقدم الشعوب)
ترجمة: (عن الروسية)، متابعة وتدقيق: مارغريت حصاف، مؤسسة البحوث والنشر
موكرياني، هولير ، ٢٠١١ .
- موضوعات من الكردولوجيا السوفيتية (ترجمة عن الروسية)، مؤسسة البحوث
والنشر موكرياني، هولير، ٢٠٠٨ .
- الصرخة (رواية تاريخية حقيقية عن إبادة الإيزيديين في زمن الدولة العثمانية، ترجمة
عن الروسية، د.إسماعيل محمد حصاف، مراجعة وتقديم: صائب خدر، الطبعة الثانية، دار
سطور، بيروت، ٢٠١٦ (هي نفس رواية حاجي جندي وجاء الربيع).
- تاريخ كردستان سوريا المعاصر (١٩١٦ - ١٩٤٦)، الجزء الأول، معهد كردستان
وآسيا الصغرى للدراسات الأكاديمية - روسيا الفيدرالية - موسكو، فرع كردستان - أبريل،
٢٠١٧ .
- تاريخ كردستان سوريا المعاصر (١٩٤٧ - ١٩٦٢)، الجزء الثاني، معهد كردستان
وآسيا الصغرى للدراسات الأكاديمية - روسيا الفيدرالية - موسكو، فرع كردستان - أبريل،
٢٠١٧ .

- تاريخ كردستان سوريا المعاصر (١٩٦٣ - ١٩٧٥)، الجزء الثالث، معهد كردستان وآسيا الصغرى للدراسات الأكاديمية - روسيا الفيدرالية - موسكو، فرع كردستان - أربيل، ٢٠١٧.
- القضية الكردية في الصراع الإقليمي والدولي، أربيل، ٢٠١٨.
- العلاقات الكردية - الأرمنية (في ضوء المصادر الروسية والأرمنية)، بحث أكاديمي، مجلة الأكاديمية الكوردية، العدد ٩، ٢٠٠٨.
- حاجي جندي حياته وأعماله (١٩٠٧ - ١٩٩٠)، (بحث أكاديمي) منشور في مجلة الأكاديمية الكوردية، العدد (١٧)، ٢٠١١.
- عرض بيبيلوغرافي موجز للمسيرة العلمية لنبذة من الباحثين في الكوردولوجيا السوفياتية خلال سنوات (١٩٥٩ - ١٩٩٠)، (بحث أكاديمي) منشور في مجلة الأكاديمية الكوردية، العدد ١٦، ٢٠١٠. (في ضوء الوثائق الأرمنية والروسية).
- سياسة الحكومات السورية تجاه المسألة السورية (في ضوء تطور الأحداث في كردستان العراق) (بحث أكاديمي) منشور في مجلة الأكاديمية الكوردية، العدد (٢٥)، ٢٠١٣.
- (Osman sebrî: Xebat û têkûşîna siyasi (1905 1993) منشور في مجلة الأكاديمية الكوردية، العدد (٢٧)، ٢٠١٣.
- الصراع داخل البارتى الديمقراطي الكوردي في سوريا (١٩٦٠ - ١٩٧٥)، (بحث أكاديمي) منشور في مجلة الأكاديمية الكوردية، العدد (٢٩)، ٢٠١٤.
- عوامل وظروف تأسيس الحزب الديمقراطي الكوردي في سوريا (البارتى) عام ١٩٥٧، (بحث أكاديمي) منشور في مجلة الأكاديمية الكوردية، العدد (٣١)، ٢٠١٤.
- سياسة الإستعمار الفرنسي تجاه الكورد في سوريا خلال فترة الإنتداب (١٩٢٠ - ١٩٤٦)، مجلة جامعة صلاح الدين، المجلد (٢٠)، العدد (٢)، ٢٠١٦.
- دور الكورد في مقاومة الإستعمار الفرنسي في سورية خلال عهد الإنتداب، (بحث أكاديمي) منشور في مجلة الأكاديمية الكوردية، العدد (٣٥)، ٢٠١٦.
- أسس ومعايير أحداث عامودا تموز - آب عام ١٩٣٧، مجلة الأكاديمية الكوردية، العدد (٣٧)، ٢٠١٧. (بحث أكاديمي).

- حركة عدم الإنحياز: نظرة إلى الماضي وأخرى إلى المستقبل، مجلة جامعة سبها، العدد (١)، ١٩٩٤ (بحث أكاديمي).
- الصراع على أفريقيا في ظل الحرب الباردة مجلة (الدراسات الإفريقية)، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، العدد ٥، ٢٠٠١. (بحث أكاديمي). إضافة إلى مئات المقالات.
- مستشار التحرير في مجلة (هاوار الجديدة).
- مستشار مجلة ميژوو – جمعية الثقافة التاريخية لكردستان
- عضو الأمانة العامة لإتحاد القوى الديمقراطية الكردية في سوريا ٢٠١١/١٢/٢٢ – ٢٠١٣/١١/٦
- عضو الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي في سوريا ٩ آذار ٢٠١٧
- أنتخب عضواً في مكتب العلاقات الخارجية للمجلس الوطني الكردي في سوريا ENKSE بتاريخ الأحد ١٠ من كانون الأول ٢٠١٧
- ناقش وأشرف على العشرات من رسائل البكالوريوس والماجستير وأطروح الدكتوراة.
- إستاذ مساعد بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٢ برقم ٣٠٣٦/١/١ تاريخ ٢٠١١/١٠/٣٠.
- حالياً بروفيسور في قسم التاريخ كلية الآداب – جامعة صلاح الدين.
- مؤسس وسكرتير الپارتي الطليعي الكردستاني – سوريا (PPK-S)